

نشأة البيروقراطية الحديثة



ف . روبرت هنتر

ترجمة : بدر الرفاعي

المجلس الأعلى للثقافة

المشروع القومي للترجمة

637





هذا الكتاب يبحث فى نخبة مصر البيروقراطية ، التى وضع لبناتها الأولى محمد على باشا لتتصدى لإنجاز مشروعاته الطموحة ، وتحكم قبضته على موارد مصر وأهلها . وقد تابعت هذه النخبة تطورها على عهد خلفاء محمد على ، وبصفة خاصة الخديو إسماعيل الذى بلغت فى عهده أوج تطورها .

ويتتبع المؤلف - فى هذا الكتاب - المسيرة الشخصية والوظيفية لأفراد هذه المجموعة المتميزة من كبار موظفى مصر ، مستعينًا بالمصادر المنشورة والوثائق غير المنشورة ، خاصة ملفات خدمتهم وما يرد بوثائق خارجية الدول الأوروبية المعنية بالمسألة المصرية بشأن هذه الشخصيات .

وهو يتناول بالتفصيل مسيرة ستة من أبرز شخصيات هذه المجموعة والأدوار المختلفة التى لعبتها خلال خدمتها الوظيفية ، وهذه الشخصيات هى : على مبارك باشا ومحمد سلطان باشا وإسماعيل صديق باشا (المفتش) ومحمد شريف باشا ومصطفى رياض باشا ثم نوبار باشا .

وهو يركز - بصفة خاصة - على موقف أفراد هذه النخبة ، الذين كانوا أداة الحاكم فى فرض استبداده المطلق على البلاد والعباد ، خلال أزمة الديون، والتى ترتب عليها تدخل الدول الأوروبية فى شئون مصر ، وانتهت باحتلال البلاد من قبل بريطانيا عام ١٨٨٢ ؛ فقد انقسمت الجماعة بين معارض عنيد للتدخل ومؤيد متحمس له ، بل إن البعض ذهب إلى حد حث هذه الدول على إقصاء إسماعيل عن الحكم .

والكتاب ، بالمنهج الذى ابتعه وما توفر له من وثائق ومصادر لم تتح لمن سبقوه فى دراسة هذه الفترة ، يعد جديدًا ومحاولة لوضع أسس جديدة لتناول موضوع نخبة مصر البيروقراطية - السياسية التى قدمت الكثير لتطوير وجه الحياة فى مصر .

غلاف : حامد العويضى

المشروع القومى للترجمة

مصر الخديوية

(١٨٠٥ - ١٨٧٩)

نشأة البيروقراطية الحديثة

تأليف: ف. روبرت هنتر

ترجمة: بدر الرفاعى



٢٠٠٥

المشروع القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد : ٦٣٧
- مصر الخديوية
- ف. روبرت هنتر
- بدر الرفاعى
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥

هذه ترجمة كتاب:

Egypt under the Khedives,1805-1879:
From Household Government to Modern Bureaucracy
By F. Robert Hunter

شارع الجبلاية بالأوبرا ـ الجزيرة ـ القاهرة ت: ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٧٣٥٨٠٨٤
EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
TEL: 7352396   Fax: 7358084

المحتويات

مقدمة المترجم.......... 7

تقديم.......... 11

الباب الأول: قيام سلطة الدولة الجديدة

الفصل الأول: الملامح التقليدية للحكم فى مصر.......... 17

الفصل الثانى: محمد على وإعادة تأسيس الحكم.......... 25

الباب الثانى: التغيرات التى طرأت على النظام السياسى ـ الإدارى (١٨٤٩ـ١٨٧٤)

الفصل الثالث: التطور الإدارى فى ظل الحكم الخديوىّ المطلق.......... 49

الفصل الرابع: تكوين النخبة البيروقراطية.......... 113

الفصل الخامس: موظفو مصر ومصالحهم.......... 171

الباب الثالث: تفكيك السلطة

الفصل السادس: تفكيك الاستبداد الخديوىّ.......... 249

خاتمة.......... 315

مقدمة المترجم

يقدم هذا الكتاب صورة تفصيلية وموثقة للحظة فريدة فى تاريخ مصر. وتمتد هذه اللحظة المثيرة حوالى ثلاثة أرباع القرن (١٨٠٥-١٨٧٩)، شهدت مصر خلالها مجموعة من التحولات، كان لهـا تـداعياتها فـى النـواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وباختصار، كان من شأن هذه اللحظـة الممتدة من عمر مصر أن تغير وجه البلاد. فقد مرت بمصر دورة كاملـة، عايشت خلالها قيام وتفكك نظام حكم شخصى على أكبر قدر من المركزية، يستند إلى سلطة رجل واحد هو محمد على، وخلفاؤه من بعده.

فبعد أن خلصت مصر لمحمد على بعد التخلص من الزعامة الشـعبية عام ١٨٠٩، ثم المماليك فى مذبحة القلعة (١٨١١)، بدأ فى إعادة تنظيم إدارة مصر، بما يحقق له سيطرة كاملة على موارد البلاد المالية. وقد اعتمد هـذا النظام - فى بادئ الأمر - على موظفين من الأتراك بالأساس، لكـن مـع توسع مشروعات محمد على الطموحة كان لهذا النظام الجديـد أن يسـتعين بعناصر أخرى من الأوروبيين والأرمن.

على أن التطور الأهم فى هذا الإطار هو دخول المصريين لأول مرة ومشاركتهم فى إدارة البلاد من خلال هذه الهيراركية الجديدة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد أصبح بإمكان المصريين، ولأول مرة أيضًـا، الالتحـاق بالجيش الجديد الذى قام على قاعدة التجنيد الإجبارى. وقد واصل ولاة مصر من خلفاء محمد على، وبالذات إسماعيل، تدعيم هذا النظام وتطويره؛ بحيث أصبحت مصر تدار من قبل بيروقراطية مركزية على قدر كبير من الحداثة، ويصل نفوذها إلى كل شبر من أراضى البلاد لصالح حـاكم مطلـق يملـك الأرض بما عليها ومن عليها.

ومن خلال الرواتب الكبيرة التى كان يتلقاها كبار هـؤلاء المـوظفين والهبات من الأراضى وغيرها من الامتيازات التى شملت - فـى أحـوال

كثيرة- تقديم السكن و "الجراية" بل والوقود إلى جانب الرتب والنياشين؛ تكونت نخبة بيروقراطية حاكمة ذات مصالح طبقية مشتركة. على أن هذه النخبة لم تكن متجانسة من حيث أصولها الاجتماعية وتعليمها، فمنهم من يقرأ العربية بالكاد، وهناك غيرهم ممن كانوا يعرفون أكثر من لغة أجنبية، ومنهم رجالات من أعيان الريف، والبعض الآخر من أصول اجتماعية متواضعة.

وبالرغم من اعتمادها على الحاكم وتبعيتها الكاملة له، فقد استطاعت هذه النخبة، بمرور الوقت، أن تحقق قدرًا من النمو المستقل بعد أن راكمت الثروات والأراضى، التى توسع خلفاء محمد على فى منحها لكبار موظفيهم. فنظرًا للأزمات المالية التى تعرض لها هؤلاء الحكام، لجأوا إلى منح بعض موظفيهم قطعًا من الأرض بدلاً من تعويض نهاية الخدمة، كما كان من شأن تلك الأزمات زعزعة قبضة الحكم الشخصى الاستبدادى بعد أن اضطر للاستدانة وفتح الباب أمام تدخل الدول الأوروبية فى الشئون الداخلية للبلاد، ووصل الأمر حد فرض الرقابة والتفتيش المالى على موارد البلاد لضمان سداد القروض.

وكان لهذا وغيره أثره الواضح على هذه النخبة الإدارية - السياسية؛ حيث أصبح للعديد من هؤلاء الموظفين الكبار صلاته ومصالحه المشتركة مع هذه الدولة الأوروبية أو تلك. فتمتع بعضهم بحماية قناصل الدول الأوروبية، بينما حصل البعض الآخر على جنسية إحدى الدول الأوروبية. وقد تمايزت مواقف أفراد هذه النخبة على وجه الخصوص، خلال أزمة الديون، والتى اضطرت مصر بسببها إلى القبول بوزيرين أوروبيين فى النظارة المصرية، والتى انتهت بالإطاحة بعرش الخديو إسماعيل وتنصيب ابنه توفيق ثم احتلال مصر فى عام ١٨٨٢.

والكاتب يستعرض هذه النخبة وإنجازاتها البارزة فى الارتقاء بمصر فى شتى المجالات، وكذلك مواقفها المختلفة من الحاكم، وخاصة خلال تلك الأزمة الأخيرة، وهو يختار الستة الأبرز من كبار موظفى مصر الذين شغلوا أعلى مناصب الدولة، وحملوا على أكتافهم عبء تلك البيروقراطية المركزية

التى قادت ما حققته البلاد من إنجازات، وضمنت للحاكم، فى الوقت ذاتــه، إحكام قبضته على البلاد والعباد.

وهؤلاء الرجال هم: على مبارك، ومحمد سلطان، وإسماعيل صديق، ومحمد شريف، ومصطفى رياض، ثم بوغوص نوبار. وهو يتتبع مســيرتهم الوظيفية مستعينًا بأنواع مختلفة من المصادر، من الكتب المنشــورة وحتــى ملفات خدمتهم الوظيفية، كما أنه يرجع إلى وثائق وزارات خارجية الــدول الأوروبية التى كانت على صلة بالمسألة المصرية، وهو جهد غير مســبوق فى هذا المجال، يأمل الكاتب من ورائه أن يضع الأساس والمــنهج لدراســة هذه الفترة من تاريخ مصر.

على أن موقف هؤلاء الرجال أثناء معركة الخديو مع الدول الأجنبيــة يسترعى الالتفات؛ فقد تراوح موقفهم بين مساندة موقف هذه الدول فى كل ما من شأنه تقليص سلطة الخديو بل وتشجيعها على عــزل إســماعيل، وبــين الوقوف إلى جانب إسماعيل ودعمه حتى النهاية. وهناك منهم من وقف إلى جانب الخديو فى البداية، لكنه عندما تيقن من انتصار الدول الأوروبية قلــب للرجل ظهر المجن.

والمؤلف يتناول كل هذه المواقف ويقلبها من شتى جوانبها، محــاولاً الوقوف على الدوافع الحقيقية لهؤلاء الرجال، وهو يفعل هــذا مــن خــلال استعراض مواقف الأطراف المختلفــة ومــوازين القــوى المتحكمــة فــى التطورات، بل إنه يعود للتفتيش فى تاريخهم ومواقفهم الماضية فى محاولــة لفهم انحيازاتهم.

والكتاب هو رسالة الدكتوراه التى أنجزها ف. روبرت هنتر، أســتاذ التاريخ بجامعة ولاية إنديانا الأمريكية. وإلى جانب هــذا الكتــاب، صــدر للمؤلف كتاب عن الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧-١٩٩٣) هاجم فيه احــتلال إسرائيل لأراضى الضفة والقطاع، إلى جانب مجموعة من المقالات حــول قيام الدولة الحديثة فى شمال أفريقيا، كما يقوم حاليًا بدراسة حــول أصــول السياحة فى الشرق الأوسط وتأثيراتها.

تقديم

شهدت تونس ومصر وتركيا العثمانية، خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر، دولاً جديدة قوية ذات بيروقراطيات مركزية، وجيوشا على الطراز الأوروبى، بقيادة نخب مؤلفة، فى جانب منها، من أشخاص تلقوا تعليمهم فى الغرب. وقد دعمت هذه الدول سطوة الحكام المستبدين على رعاياهم، الذين صاروا أكثر انصياعًا لمتطلبات الإدارة المركزية. على أن التوترات كانت تظهر أحيانا داخل هذه البنى الجديدة، بسبب النفوذ الاقتصادى والسياسى الأوروبى، فى جانب منها. وأسفر ذلك عن أزمة سياسية ضخمة، شملت الإفلاس وفقدان الحكام لسيطرتهم على مفاتيح نخبهم الحاكمة، وظهور الرقابة المالية الأوروبية. وفى تونس ومصر أدى التدخل الأوروبى إلى الهبات والمقاومة الشعبية، وانتهى باحتلال هذين البلدين من قبل القوات الأجنبية. ونتج عن ذلك إضعاف سلطة الحكام بحيث لا يمكننا الحديث، بحال من الأحوال، عن حكم أوتوقراطى. فقد كان احتلال تونس من قبل فرنسا (١٨٨١) ومصر من قبل بريطانيا (١٨٨٢)، نهاية لحقبة طويلة من الحكم الاستبدادى الشخصى. على أن أجهزة الدولة التى أنشأها هؤلاء الحكام صمدت؛ لأنها كانت تشكل تركيبات اجتماعية ومؤسسية قوية، وحظيت بتأييد جماعات أهلية وأجنبية، وكانت تتمتع ببنى هيراركية ذات أساس تقنى متين. وقد صارت أجهزة الدولة تلك اللبنات الأولى فى بيروقراطيات القرن العشرين.

وفيما بين ١٨٠٦و١٨٧٩ مرت مصر بدورة كاملة شهدت خلالها قيام وتفكك نظام حكم شخصى على قدر كبير من المركزية، يستند إلى سلطة رجل واحد، كان واليًا عثمانيًا بالاسم فقط، ولم يكن لهذا الحكم الشخصى أن يقوم لولا البنية السياسية القائمة، والتى كانت بمثابة كيان إدارى وطبقة اجتماعية فى ذات الوقت. وكان فى القلب من هذه البنية بيروقراطية تتألف من سلسلة تراتبية من إدارات (دواوين) للحكم والإشراف ذات وظائف

تنظيمية جديدة. وقد تولى المناصب الحساسة فى هذه الهيراركية وقيادة جيش المتطوعين الجديد نخبة معظمها من الموظفين الناطقين بالتركيـــة، تخضـــع خضوعًا مباشرًا للحاكم. وكان من شأن هذه الترتيبات بقـــاء الأوتوقراطيـــة الخديوية فى مصر لما يزيد على ثلاثة أرباع القرن.

وتتناول هذه الدراسة تطور نظام الدولة الجديد فى مصر بعـــد وفـــاة محمد على عام ١٨٤٩، وهدف المؤلف هو تبيان كيف استطاع خديوية مصر الحفاظ على مكانتهم فى ظل الأزمات المالية والانتهاكات الأوروبية ثم – وهو الأهم – تقديم تفسير للانهيار السريع للأوتوقراطية الخديوية فيما بين الأعوام ١٨٧٥ و١٨٧٩. ويتصل انهيار وسقوط الحكم الخديوى المطلق اتصالاً وثيقًا بالتغيرات التى طرأت على النظام السياسى والإدارىّ لمصر – وخاصة إقامة وجوه النخبة الحاكمة البارزين للعلاقـــات بعيـــدًا عـــن الملكيـــة الخديويـــة Viceregal Household، وهو ما ترتب عليه إضـــعاف روابطهـــم بالحـــاكم وولائهم له. وجاء التدخل الأوروبى فيما بين ١٨٧٥ و١٨٧٩، تتويجًا لسقوط مجموعة حاكمة، كانت مخترقة بالفعل من قبل النفوذ "الخـــارجى". ويعتبـــر استعمار مصر، من ثم، واقعة أكثر تعقيدًا وتدبيرًا مما يعتقد – واقعـــة ذات جذور ثقافية واقتصادية عميقة، وقاعدة داخلية قوية. فبدون تأييد المـــوظفين دعاة "الإصلاح" المتعاونين، لم يكن من الممكن إنجاز الرقابـــة الأوروبيـــة بالصورة التى رأيناها بعد ١٨٧٥.

كما تسلط هذه الدراسة الضوء على نمط الحكم الجديد فى مصر. ففيما بين ١٨٤٩ و١٨٧٩، حدثت تغيرات بنيوية مهمة فـــى الأســـس المؤسســـية والاجتماعية للسلطة الخديوية. فقد كان من شأن توسع البيروقراطية المركزية وتطورها أن تتناقض بشدة مع إدارات الامتياز والإدارات غير الرسمية التى سادت فيما مضى. وفى داخل النخبة البيروقراطيـــة، تراجعـــت التمـــايزات الاجتماعية، وأصبحت النخبة أقل انتسابًا إلى الترك وأكثر تعبيرًا عن أهـــالى البلاد. وقد شكلت هذه التغيرات وغيرها قطيعة مهمة مع ممارسات العصور الوسطى ودلالة على الانتقال باتجاه قيام الدولة القومية.

وأخيرًا، فإن هذه الدراسة تتناول المخاطر الكامنة فى التطوير السريع لبنية البلاد التحتية فى وقت تعتمد فيه بشدة على الدعم الخارجى، وفى ظـل غياب ضوابط سياسية تتواءم مع القوى الاجتماعية الجديدة التـى ظهـرت نتيجة لهذه التغيرات. وكان من شأن قرار خديوية مصر بـ"تطوير" بلادهـم ــ وهى سياسة كان هدفها تمكينهم من أن يصبحوا هم الوسطاء بين مصـر واقتصاد أوروبا الرأسمالى ــ تدعيم سلطتهم على المدى القصير، لكنها أدت فى نهاية المطاف إلى حالة من الاضطراب السياسى. فقد سقط خديوية مصر فى القرن التاسع عشر ضحية للدواء الذى وصفوه هم أنفسهم.

وعند شروعى فى هذا العمل صادفتنى عقبتان: الأولى، الغياب الفعلى للمعلومات عن البيروقراطيـة المصـرية والنخبـة الحاكمـة فيمـا بـين ١٨٤٩و ١٨٧٩. هناك بالطبع الكثير من الدراسات القديمة عن انهيار الحكـم الخديوى كتبها مراقبون أوروبيون معاصرون، لكنها تعبر عن رؤية شـديدة الانحياز وتركز على البنية الفوقية (شخص الحاكم، علـى سـبيل المثـال)، وتصل إلى حد الاستبعاد التام للنظام السياسى ــ الإدارى الذى كانت تسـتند إليه سلطة الحاكم. وتبين الدراسات الحديثة التى قدمها رءوف عباس وعلـى بركات حول الملكية الزراعية كيف أدى احتكار جهاز الدولة إلى تكوين ثروة أصحاب المناصب العليا فى مصر، وتشير دراسة ألكساندر شولش للفترة من ١٨٧٩و ١٨٨٢ إلى أن أنشطة العناصر القيادية فى النخبة الحاكمة قد ضعفت تمامًا بعد رحيل الحاكم، لكن هذه الأعمال لا تتناسب إطلاقًا مـع أغـراض دراستى، ولم تكن قد ظهرت وقت أن شرعت فى إنجاز بحثى.

من هنا، كان عملى مستحيلاً دون التوصل إلـى وثـائق لـم يسـبق الاستعانة بها فى السجلات المصرية واستغلال مجموعات الوثائق المنشورة (مثل وثائق أمين سامى) التى أهملها بصورة أو بـأخرى كُتـاب التـاريخ المصرى. ومن هذه المواد، أمكننى التخطيط لأول دراسة منظمة لنخبة مصر الإدارية فى الفترة من ١٨٤٩ إلى ١٨٧٩ وللجهاز البيروقراطى الذى سـاند المجموعة الحاكمة.

وقد أدى اكتشافى لمصادر أرشيفية جديدة إلى ظهور مشكلة كبيرة أخرى هى عدم قدرتى على وضع سجل كامل للأشخاص الذين شغلوا الوظائف الكبرى فيما بين ١٨٤٩ و ١٨٧٩. ويعود ذلك إلى عدة أسباب: أولها، أن تعامل الأجنبى مع سجلات مكتوبة بأكثر من لغة ومنسقة بأكثر من نظام يعترضه أكثر من نوع من العقبات. وعلى سبيل المثال، فإن ملفات المعاشات ــ وهى مصدر رئيسى ــ كانت أحيانًا صعبة القراءة، ليس فقط بسبب النص الذى تختلط فيه الكلمات العربية بالتركية، ولكن أيضًا بسبب تبادل استخدام التقويم الهجرى والأفرنجى والقبطى (مثل إيراد السنة وفقًا للتقويم القبطى وإيراد الشهر وفقًا للتقويم الهجرى). وبسبب هذه المشكلة وغيرها (هناك صفحات وملفات كاملة أحيانًا مفقودة) استحال على المؤلف أكثر من مرة التوصل إلى السيرة الوظيفية الكاملة للشخص. وقد لجأت إلى الموسوعات البيوجرافية (مثل خطط على مبارك)، وكتابات المراقبين الأوروبيين، وغيرها من المواد الأرشيفية، والوثائق التى نشرها أمين سامى لاستكمال ملفات الخدمة، لكنى - وبسبب ما أنفقت من وقت فى قراءة ملفات الأشخاص وحاجتى إلى الرجوع إلى المجموعات الأرشيفية الأخرى - لم أتمكن من تدقيق بيانات جميع الأشخاص الذين تولوا المناصب الرئيسية فيما بين ١٨٤٩ و ١٨٧٩. وبشكل عام، فقد تمكنت من وضع سيرة شخصية لـ ١٢٤ من شاغلى الوظائف العليا. من بين هذه السير، هناك ٣٩ سيرة تعتبر "ضعيفة"؛ حيث تحوى مجرد نتف من المعلومات، بينما نجد بعض الفجوات التى لم أتمكن من سدها فى عدد من السير الأخرى. ولحسن الحظ، استطعت الحصول على قدر كبير من المعلومات الأرشيفية عن أكثر الموظفين نفوذًا، وبالطبع فإن المعلومات الشخصية بحد ذاتها تمثل مجرد جزء من المواد الأرشيفية وغيرها الواردة هنا. ولا تعد دراستى الكلمة الأخيرة فى نظام مصر السياسى - الإدارى، لكنها، باعتبارها الأولى من نوعها، سوف ترسم مسار البحث فى هذا المجال مستقبلاً.

الباب الأول

قيام سلطة الدولة الجديدة

(١٨٠٥-١٨٤٨)

الفصل الأول

الملامح التقليدية للحكم فى مصر

يتطلب التاريخ السياسى والإدارى لمصر الحديثة بعض المعايير المقارنة حتى يتمكن القارئ من التمييز بين العناصر الجديدة والمتغيرة وتلك القديمة والثابتة. من هنا يجيء تركيزى، فى هذا الفصل، على بعض تقاليد الحكم المصرية، متناولاً إياها بأكبر قدر من التبسيط. وملاحظاتى مستمدة من الفترة الانتقالية الطويلة من العصر القديم إلى الحديث، والتى تمتد من الحكم الأيوبى (١١٦٩ - ١٢٥٠)، وحتى القرن الثامن عشر، مرورًا بالغزو العثمانى فى ١٥١٧، عندما دخلت مصر فى نظام إمبراطورى جديد.[١] وبرغم الاختلافات الكثيرة بين مصر العثمانية والفترات السابقة من تاريخ مصر المستقلة تحت حكم الأيوبيين والمماليك (١٢٥٠ - ١٥١٧)، فإن الحياة السياسية والإدارية اتسمت بالتواصل والاستمرارية.

ومن الظواهر المتكررة ميل الحكم المصرى إلى المرور بدورات من التوجيه المركزى، ثم التخفف من هذه المركزية، ثم العودة إليها مرة ثانية.[٢] فبعد استيلاء كل حاكم جديد على مقاليد الحكم فى القاهرة يتبع أسلوبًا مألوفًا. فبعد سيطرة الهدوء على العاصمة، التى تقع وسط مساحة شاسعة من الأراضى الزراعية وتتمتع بسهولة الاتصال بشمال وجنوب النهر، كانت تُرسل الحملات العسكرية إلى الدلتا والصعيد لطرد البدو وغيرهم من المغيرين من الأراضى الزراعية وإعادة الفلاحين إلى قراهم مرة أخرى، وتقديم الإغراءات لهم (مثل إلغاء الضرائب المتأخرة عليهم) للبقاء فى الأرض وزراعتها. وبعد الشروع فى إصلاح قنوات الرى الإقليمية، عادة ما يقوم الحاكم الجديد بمسح الأراضى لتحديد إنتاجية الأرض ومقدار الضرائب المقررة عليها. وكان جزء من الضرائب أو الأرض أو العوائد يخصص

لأفراد من المجموعة الحاكمة نظير مباشرتهم إدارة هذه الأراضى وغيرها من المهام. وعلى الرغم من أن الحكم العثمانى أقام، لفترة قصيرة، نظامًا مباشرًا لإدارة الأراضى الزراعية، عن طريق تعيين جباة ضرائب بالأجر، فمن الواضح أن القاعدة كانت الإدارة غير المباشرة من خلال منح الامتيازات. وهكذا، كان الحاكم يتحكم فى العائد الزراعى المصرى ومن خلاله فى الأرض نفسها.

ولأسباب إستراتيجية وللاستفادة من موقع مصر كوسيط بين تجارة الشرق والغرب، كثيرًا ما كان الحكام الأقوياء فى القاهرة يضمون إلى مجال نفوذهم الحجاز وشمال السودان وسوريا (كان الساحل الفلسطينى طريقًا تقليديًا لغزو مصر). وقد مارسوا هذا النفوذ بصورة مباشرة عن طريق نشر الجيوش فى هذه المناطق، أو بصورة غير مباشرة عبر حلفاء محليين أو أنظمة حكم تابعة.

كان من ضرورات الحكم المركزى سيطرة الحاكم على الأداة الإدارية التى تقرر الضرائب وتتولى جبايتها.[٣] وكان هذا يتم من خلال نخبة يحكمها الولاء الشخصى، تتولى المناصب العليا فى الجيش وتوجه الإدارة الزراعية. وكان هؤلاء هم وكلاء الحاكم الشخصيين، ويتمثلون فى أعضاء بلاطه أو أفراد أسرته، وكانوا يعتبرون رعية مصرية بوصفهم أتراكًا. وهكذا، كان حكام مصر عسكريين يتحدثون التركية، يضم بلاطهم أعدادًا كبيرة من أبناء جلدتهم الأتراك، المجلوبين فى معظم الأحوال. وكان بلاط الحاكم بمثابة النواة التى يمكن أن ينتظم فى فلكها المجتمع المصرى، لكن ظل مفتاح بقائه فى الحكم هو سيطرة النخبة التى تدين له بالولاء، بل إن هذه السيطرة كانت أكثر أهمية حتى من انتظام الموارد.

وكان من شأن سيطرة السلطة العسكرية تمكين الحكومات المركزية من فرض إرادتها على المجتمع المصرى، لكن ليس بالقدر الذى حققته الدول

البيروقراطية التى تمتعت بالسلطة المطلقة، على النحو الذى أوضحه ويتفوجل.(٤) كانت هذه النظم، بالأحرى، حكومات استبدادية شخصية، أوتوقراطيات صغيرة petty despotisms ذات سمات شبيهة بنموذج الملكية الوراثية عند ويبر.(٥) فالسلطة يمارسها – بصورة تحكمية – حاكم يتمتع بحقوقه فى الأرض وقوة العمل والمصادرات الدورية وإعادة توزيع الثروة وإعادة تخصيص المناصب الإدارية؛ بحيث تظل كل الوظائف المهمة بيد مساعديه الشخصيين. فلم يكن هناك فصل بين الموارد العامة والخاصة؛ لأن الحاكم كان هو الدولة.

على أن الحكم المركزى لم يكن يدوم طويلاً فى غالب الأحيان. فمن الوجهة النظرية، يمكن إضعاف الجماعة الحاكمة بطريقتين. فإقامة جماعة من أفرادها لبعض الصلات والمصالح الأوسع التى تتعارض مع ولائهم للحاكم كان كفيلاً، فى حال عدم كبحها، بانقسام النخبة إلى فصائل متصارعة، كما أن التطورات خارج حدود مصر أو فى الأقاليم كان يمكن أن تؤدى إلى تأثير مماثل. فكان من شأن أى هزيمة عسكرية على يد قوة غازية أن تؤدى إلى مقاومة داخلية للنظام وإلى ظهور المعارضة داخل الجيش، أو أن تؤدى زيادة فى الفيضان إلى ضياع محاصيل البلاد وانتشار المجاعة والأمراض فى المناطق الريفية، ونقص الأغذية والتضخم والاضطرابات فى العاصمة. وأيًا كانت الأسباب، فإن انقسام التركيبة الاجتماعية التى كانت تتألف منها الدولة كان من شأنه دخول البلاد فى دوامة الاضطرابات إلى أن تقوم مجموعة حاكمة جديدة مرة أخرى بإقرار النظام.

ويمثل القرنان ونصف القرن من الحكم العثمانى، من عام ١٥١٧ إلى أواخر القرن الثامن عشر، أحد هذه الدورات. فمثل الغزاة السابقين، أعاد العثمانيون تنظيم الإدارة، وقاموا بمسح الأراضى، واستصلاح مساحات واسعة من الأرض لحساب الدولة، كما فرضوا على البلاد نظامًا للحكم، على رأسه أحد الولاة، لكن الوصف الصحيح لمعظم هذه الفترة هو: إمبراطورية

تتحلل، وتفقد سلطتها المركزية. وبحلول القرن السابع عشر، كان الوالى قد فقد الكثير من سيطرته على الإدارة المصرية؛ فلم يعد يتحكم فى نظام الضرائب أو الأرض أو حتى الفرق العثمانية العسكرية الست التى دخلت مصر وقت الغزو، والتى بدأت تندمج فى المجتمع المصرى.

وفى أوقات ضعف السلطة المركزية، كان من المعتاد ظهور رجال أقوياء يمارسون نوعًا من السمسرة السياسية، يطلق عليها ألبرت حورانى سياسة الأعيان.[٦] فهؤلاء الساسة من الأعيان يتمتعون بمصدر مستقل للسلطة (ينبع من الأرض أو غيرها من المصادر)، يستخدمونه كوسيلة للوصول إلى السلطة الحاكمة، ومن ثم فى وضع أعوانهم، عن طريق المحسوبية، فى المواقع الإدارية الرئيسية. وقد أدى هذا النوع من السياسة، والذى لا يوجد إلا فى المجتمعات التى تقوم على الولاء الشخصى، إلى بناء أدوات قوية استخدمت فى تدعيم المصالح المحلية والدفاع عنها.

وفى القرن الثامن عشر، تولى هذا الدور العسكر (المماليك). ففى الفترة السابقة على الغزو العثمانى كان المملوك يعنى العبد أبيض اللون من غير الأصول العربية الذى جاء من القوقاز لخدمة طبقة النخبة التى حكمت مصر فى الفترة من ١٢٥٠ إلى ١٥١٧. وقد اختفت هذه الطبقة بعد الغزو العثمانى، لكن قادة العسكر من العثمانيين وغيرهم واصلوا جلب العبيد البيض وضمهم إلى قواتهم المسلحة. وبحلول القرن السابع عشر، كان بإمكان هؤلاء المماليك تنظيم أنفسهم فى جماعات يحمل قائدها لقب الأمير أو البك.[٧] وقد أقام المماليك، الذين يملكون القوة القمعية، لكن دون قاعدة اجتماعية أصيلة، العلاقات مع الجماعات القيادية فى المجتمع، وبخاصة علماء الدين. وكان المماليك يغدقون على هؤلاء العلماء الأموال والهدايا، وكان هؤلاء، بالمقابل، يستخدمون صلاتهم ونفوذهم فى ضمان المساندة لهم فى القاهرة.[٨] وقد استغل المماليك نفوذهم للفوز بمناصب فى الإدارة العثمانية، مكنتهم من مكافأة أعوانهم وتحقيق المزيد من القوة حتى تمكنوا، بحلول منتصف القرن

الثامن عشر، من الحلول محل الوالى والقوات العسكرية العثمانية ليصبحوا القوة الحقيقية فى البلاد.

وعن طريق استخدام أتباعهم كنواة والفوز بالمساندة الفعالة لجماعات المجتمع، أقام المماليك تنظيمات قوية لإدارة المُلكية. وبالطبع، كانت هذه المُلكيات هى الشكل السياسى الرئيسى منذ استيلاء المماليك على السلطة بعد الإطاحة بآخر سلاطين الأيوبيين فى القرن الثالث عشر، لكنها أصبحت فى القرن الثامن عشر قاطرة لإقامة مجتمع سياسى. وكان قصر كبيرهم، المحاط بالمعسكرات الحصينة والمؤن وغيرها، مركز الإدارة الفعلية. ففى داخل القصر، يمكنك أن تجد كاتبًا يهوديًا وتجارًا مصريين وعلماء دين وجنودًا أتراكًا، وغير ذلك من أرباب الوظائف. وهذا الخليط السياسى كان يستخدم فى محاربة الفصائل الأخرى وفرض إرادتهم على الحاكم العثمانى. وبعد عام ١٧٥٠، صارت بعض هذه التنظيمات من القوة بما يكفى ليعترف العثمانيون بالاستقلال الذاتى لهم وإقامة دول مستقلة لم تعش كثيرًا. وكانت أكثر هذه الدول نجاحًا تلك التى أقامها على بك الكبير (١٧٦٨ــ١٧٧٢) الذى أرسل الحملات العسكرية لتأديب البدو، وإلى الحجاز واليمن وسوريا.[٩]

وبرغم قوتها، لم تتمكن هذه التنظيمات العسكرية من إقامة سلطة مركزية تحقق للبلاد أمنًا حقيقيًا. ويعود ذلك، فى جانب منه، إلى أنه بالرغم من تدهور قوتهم تدريجيًا، لم يكف العثمانيون عن التدخل فى الشئون المصرية (بل وغزوها من جديد كما حدث فى ١٧٨٦)، كما يعود أيضًا إلى عدم استقرار تلك المُلكيات نفسها، والتى تعرضت للاضطراب المتواصل الذى أشاعه الأتباع الطامحون الذين لم يكونوا يصعدون بالقوة إلا إلى إلغاء هذه المُلكيات واستبدالها بمُلكيات أخرى تحقق مصالحهم، لكن المشكلة الأساسية كانت تتمثل فى عجز المماليك عن بناء جيش قادر على التصدى للمعارضة الداخلية وحماية البلاد، فى ذات الوقت، من الهجمات العثمانية. فقد قام حكام المماليك، المتأثرون بالنظم العسكرية الأوروبية، بشراء السلاح

الأوروبى والاستعانة بالمستشارين العسكريين الأوروبيين وجلب القراصنة الأجانب، لكن الجيوش التى قامت على النظام الأوروبى كانت مكلفة، وعندما تبين أن نظام الضرائب غير كاف، اضطر حكام مصر إلى انتهاج كل الطرق لزيادة الموارد. وتقاتلت الطوائف المختلفة فى سبيل الفوز بفائض الأرض، وأسفر التنافس بينها عن إغراق البلاد فى الفوضى السياسية.

كما أدى هذا التنافس أيضًا إلى انهيار نظام الالتزام، الذى أمكن للعثمانيين عن طريقه استنزاف موارد مصر الزراعية. وكانت الالتزامات، التى قامت فى القرن السابع عشر، عبارة عن مساحات من الأراضى مرصودة للحصول على الموارد والضرائب، يوكل أمرها لأفراد بشكل غير دائم، بعد التزامهم بتقديم مبلغ محدد من المال سنويًا، ويمنحون نظير ذلك حق جباية ضرائبها وإدارة شئونها، لكن لكى نضع هذا الانهيار لنظام الالتزام فى سياقه الأوسع، يجب أن نعرض باختصار للإدارة فى المدن والحواضر. فنطاق الحكومة فى مصر، فى القرن الثامن عشر، "متدنيًا" Minimal ؛ أى أن وظائفها كانت قاصرة بالأساس على الدفاع وجمع الضرائب. ومن هنا، لم تقم البنية التحتية فى المدينة المصرية نتيجة جهود رسمية، بل عبر ترتيبات غير رسمية بين أفراد الطبقة الحاكمة ووجوه المجتمع. كان أفراد النخبة الحاكمة يقدمون الأموال اللازمة لشق وصيانة الطرق وتوفير المياه والصرف الصحى وغيرها، بينما يتولى التجار البارزون وعلماء الدين وغيرهم من شيوخ الطوائف (الذين يقدمون أيضًا الأموال) إدارة المرافق والمساعدة فى حفظ النظام والأمن. ومع انقضاء القرن الثامن عشر، وتزايد الاعتماد على أعداد متزايدة من المماليك فى الاقتتال بين الطوائف المختلفة، أخذت الترتيبات غير الرسمية التى كانت تضمن بقاء مجتمع المدينة فى التراجع. وبينما تصدى علماء الدين لحفظ النظام فى القاهرة، كانت المشكلة أكبر بكثير فى الأقاليم مع انهيار نظام الالتزام.

وبسبب التطاحن الداخلى وحاجتهم إلى الأموال، شرع المماليك فى تأجير مساحات من أراضى الالتزام أو نقل ملكيتها بأعلى الأسعار. وهكذا تفككت الالتزامات لدرجة أن البعض منها أصبحت مساحته جزءًا من الفدان. وحسب ما يذكر عبد الرحيم، فإن عدد أصحاب الالتزام ارتفع من ١,٧١٤ بين عامى ١٦٥٨ و ١٦٦٠ إلى ٤,٤٣٠ فى عام ١٧٩٧[١٠]، كما أصبحت أراضى الالتزام وراثية، وحول كثير من الملتزمين أراضيهم إلى أوقاف معفاة من الضرائب، وهو ما أدى إلى تناقص موارد الحكومة بشكل كبير. وكان لابد من التوصل إلى أساليب جديدة لاستغلال ثروة مصر الزراعية، لكن هذا لم يكن ممكنًا فى ظل غياب سلطة مركزية مستقرة.

وكان التدخل الأوروبى عاملاً على قدر كبير من التعقيد. فبدافع من حاجتهم المطردة إلى الإمدادات الغذائية وسوق لمنسوجاتهم الصوفية، زاد الفرنسيون من حجم تجارتهم مع مصر بصورة ملحوظة. ومع حلول التسعينيات من القرن السابع عشر، كان من شأن هذا وغيره من الأنشطة التجارية الأوروبية تردى أوضاع قطاع من الحرفيين والنساجين المصريين، واحتكار التجار الأوروبيين وحلفائهم لتجارة مصر مع أوروبا. وفى عام ١٧٩٨، احتل الجيش الفرنسى مصر، وأسفرت الجهود البريطانية التى تلت ذلك لإخراج الفرنسيين عن احتلال بريطانيا لمصر لفترتين قصيرتين. كان الغزو الفرنسى لمصر حدثًا مهمًا؛ فقد أسفر عن استيلاء الإنجليز على شرقى البحر المتوسط، حيث كان لهم آنذاك اهتمامًا كبيرًا بمصر كمحطة مهمة فى شبكة مواصلاتهم إلى الهند.[١١] والأهم من هذا هو أن الفرنسيين، بقضائهم على جيوش المماليك، مهدوا الطريق أمام صعود الرجل الذى توصل إلى حل جديد لمعضلة النظام السياسى والاقتصادى فى مصر.

الفصل الثانى

محمد على وإعادة تأسيس الحكم

بداية عهد جديد أم آخر المماليك؟

لم يثر أى من حكام الشرق الأوسط فى العصور الحديثة الجدل بقدر ما أثار محمد على، الذى حكم مصر مستقلاً متمتعًا بالسيادة المطلقة خلال الفترة من ١٨٠٥ إلى ١٨٤٨؛ فبعض الكتاب يعتبرونه مجرد حاكم مملوكى آخر، بينما يعتبره آخرون مؤسس مصر الحديثة.[1] والحقيقة أن محمد على ينطبق عليه الوضعين؛ فإذا كانت الإجراءات التى اتخذها تسير على نهج من سبقوه من دعاة المركزية، وإذا كانت الكثير من الوسائل التى اتبعها سبقه إليها بعض حكام المماليك خلال القرن الثامن عشر، فقد نجح محمد على فيما فشل فيه هؤلاء الحكام وتجاوزهم. فمحمد على هو الذى أعاد بناء النظام السياسى بعد نصف قرن من الفوضى، وأوجد حلاً لانهيار نظام الالتزام، ووضع الأساس لدولة من نوع جديد.

كان محمد على، المولود بميناء قولة على بحر إيجه، تركيًا من البلقان، قدم إلى مصر ضابطًا شابًا مع الجيش العثمانى لمحاربة الفرنسيين. وبعد رحيلهم، ناضل فى سبيل الوصول إلى السلطة وعينه السلطان العثمانى واليًا عام ١٨٠٥. وفى بحثه الحثيث عن مصادر للمال، بدأ فرض الضرائب على أراضى الالتزام التى بحوزة المماليك والعلماء، وعندما احتجوا تحرك بسرعة للتصدى لهم، ليقضى على قوة العلماء عام ١٨٠٩ وعلى المماليك كأحد أعمدة النظام السياسى، وذلك بتدبير مذبحة لهم عام ١٨١١. وحيث إن هاتين الطائفتين كانتا القوتين الوحيدتين القادرتين على تأليب الرأى العام عليه، فقد مهد عمله هذا الطريق أمام استقرار النظام. والقضاء على المماليك وقمع

العلماء – العنصرين الرئيسيين فى التحالفات السياسية أواخر القرن الثامن عشر – له دوره الحاسم فى فهم الفترة التالية؛ لأن التخلص من الفريقين أفسح الطريق لظهور توليفة حاكمة جديدة وقيام إدارة مركزية.

فبعد عام ١٨١١ توقفت الهجمات على قوات السلطة، وهدأت الأوضاع فى الصعيد، وبدأ الفلاحون يعودون إلى أراضيهم، وشرعت السلطات فى عمل مسح جديد للأرض. وفى سياق المسح، تأكدت حقوق الفلاحين فى الأرض بعد أن كانت موقوفة على الجباة، وفرضت ضريبة موحدة على الأراضى المنزرعة، أطلق عليها الخراج. وبحلول عام ١٨١٣، كانت الدولة – أى الحاكم ورجاله – قد استردت سيطرتها على الفائض الزراعى، وأوجدت وسائل جديدة لاستغلاله. وهكذا، أصبح الخراج ضريبة ثابتة، يختلف مقدارها طبقًا لنوع التربة وأنواع المحاصيل، يحصلها مباشرة موظفون تابعون للحكومة.

وشأن الحكام المماليك فى أواخر القرن الثامن عشر، كان هدف محمد على هو الفوز باعتراف الدولة العثمانية باستقلاله فى حكم مصر، وسعى فى سبيل ذلك إلى إقامة جيش على طراز الجيوش الأوروبية. وكانت المحاولات السابقة قد منيت بالفشل الذريع أو كانت قصيرة العمر؛ لأن حكام مصر من المماليك لم يتمكنوا من تدبير المال اللازم لإقامة جيش يمكنه التصدى للعثمانيين.

وقد تخطى محمد على هذه العقبة بنجاح عن طريق التحكم فى إنتاج الأرض نفسه. فبحلول عام ١٨١٦ كانت كل محاصيل مصر الرئيسية تحت سيطرة حكومته، التى كانت تمد الفلاحين بالأموال وتشترى محاصيلهم بأسعار يقررها محمد على، الذى كان يقوم بالتالى ببيع الإنتاج للأوروبيين ويحقق أرباحًا كبيرة. بالطبع كان احتكار الحكومة قائمًا قبل ذلك، لكن ذلك كان يتخذ عادة شكل قصر الحق على بعض الطوائف لزيادة مواردها التى

يستفيد منها الحاكمون، ولم تكن تشمل أبدًا مجمل النشاط الاقتصادى. ومن هنا، فإن احتكار محمد على كان خطوة ثورية حقيقية أدت إلى تنظيم الاقتصاد المصرى على غرار الدولة الأوروبية الحديثة.

وبدءًا من عام ١٨٢٠، نجح محمد على فى تنظيم الجيش فيما صار يعرف بـ"النظام الجديد". ومثل الجيوش التى شهدها أواخر القرن الثامن عشر، كان جيشه يعتمد بشدة على المستشارين الأوروبيين والتقنية الأوروبية، لكن على عكسها اعتمد على التجنيد الإجبارى للمصريين. وقد نجح هذا الجيش فى هزيمة العثمانيين فى موقعتين كبيرتين، وساعد محمد على فى الفوز بالاعتراف بحق أسرته فى وراثة حكم مصر كولاة عثمانيين.

وقد تطلب قيام جيش عصرى كبير المزيد من الأموال والمؤسسات اللازمة لدعمه. وقد أمكن التغلب على عقبة المال عام ١٨٢١ بالتوصل إلى تقاوى لنوع من القطن الطويل التيلة ونشرها بغرض التصدير، أطلق عليه جومل (نسبة إلى المهندس الفرنسى الذى توصل إليه). وحسب روجر أوين، فإن هذا النوع الجديد من القطن كان يشكل خمس أو ربع عوائد محمد على، عندما يكون الموسم طيبًا والأسعار مرتفعة، وينزل إلى العشر فى غير ذلك من الأوقات[٢]، كما أمكن سد المطلب الثانى عن طريق مشروعات التنمية الشاملة التى تبنتها الدولة، ومنها مؤسسات اجتماعية جديدة.

وبغرض توفير المهندسين والأطباء والكفاءات الفنية لسد احتياجات الجيش، وضع محمد على نظامًا جديدًا للتعليم يضم مدارس إعدادية وخاصة فى القاهرة إلى جانب برامج لتدريب الطلبة فى أوروبا.[٣] وحتى يمكن الرى صيفًا وتسهيل زراعة القطن الجديد، شُقت الترع الجديدة العميقة وأقيمت قناطر على النيل شمال القاهرة، وغير ذلك من المرافق التى أسفرت فى النهاية عن قيام نظام للرى الدائم. كما أقيمت صناعة حديثة، فظهرت المسابك والمدابغ والمحالج والمطابع و٢٩ من مصانع القطن عام ١٨٣٧.[٤]

وظهرت الخدمات الصحية العامة، التى شملت عيــادات بالقــاهرة لعــلاج أمراض العيون، وبدأ شق شبكة طرق حديثة. وكانت هذه الأعمال على قدر كبير من الأهمية. فالحكام المماليك السابقون لم يخطر ببالهم إقامة مــدارس كبيرة، أو تقديم الخدمات الصحية، أو تجنيد المصريين فى الجيش. كان جل همهم، ببساطة، البحث عن مصادر جديدة للأموال، وبذل الهمة فى الحفــاظ على الاستقرار والأمن داخل البلاد. وحيث تجاوز محمد على هذه العقبــات، فقد تمكن من التدخل فى المجتمع والاقتصاد بوسائل جديدة ووضع حدًا مــن ثم لحكم الحد الأدنى minimal government فى مصر.

المركزية البيروقراطية

من أهم إنجازات محمد على إقامة بيروقراطية مركزية حلت بالتدريج محل إدارة الامتيازات القديمة؛ فعلى عكس نظامه الاحتكــارى وصــناعاته الجديدة، التى أصابها التفكك خلال السنوات الأخيرة من عهده، لــم تســتمر البنية المركزية بعد موته فحسب، بل تطورت بسرعة خلال السنوات التاليــة بحيث أصبحت "البيروقراطية" مرادفًا للدولة الحديثة فى مصر.

كانت بيروقراطية محمد على نتاجًا لنظام الضرائب المباشــرة الــذى وضعه وتبنى حكمه لوظائف اجتماعية واقتصادية جديدة. فالحاكم والحكم كانا يدعوان إلى تنظيم ذى أسس واضحة للقيادة، قادر على التوجيه من المركز، لكن كان هناك أيضًا دافع سياسى وراء إنشائه. ففى السنوات الأولى، كــافح محمد على فى سبيل إحكام سيطرته على أقسام مصر الإدارية. فى البدايــة، استفاد من المؤسسات العثمانية مثل الروزنامــه (الإدارة التنفيذيــة القديمــة للخزانة العثمانية)، والنظام المتخلف للحكم المحلى المؤلف من حكام أتــراك يطلق عليهم النظار ورجالهم من الكشاف فى القمة، ثم مشايخ البلاد.[٥] كمــا

كان عليه أن يعتمد على موظفين من الكتبة الأقباط، يحتفظ البعض منهم بدفاتر حسابات الدولة بمنزله. وكان محمد على يعين أشخاصًا من أتباعه للإشراف على هؤلاء الموظفين كلما أتيحت له الفرصة.(٦) وبمرور الوقت، أصبحت الدفاتر تحفظ بأرشيف الدولة، وكان كبار الموظفين الذين يعينهم السلطان يأخذون صف محمد على، وصار الكتبة الأقباط يتلقون مرتبًا شهريًا منتظمًا، وكذلك مشايخ الحارات.(٧) وفى وقت مبكر جدًا، أعاد محمد على تنظيم إدارته المالية ووضع أسس حكمه المُلكى، لكن البيروقراطية الهيراركية لم تتحدد ملامحها إلا بعد إصلاح الجيش وظهور القطن الطويل التيلة.

فى عام ١٨٢٤ قرر محمد على وضع تراتبية بيروقراطية تقوم على تسلسل قيادة يبدأ من القاهرة وينتهى بالقرى.(٨) فقسمت مصر إلى ٢٤ جزءًا وقسم كل من هذه الأجزاء إلى خطط وأقسام ومأموريات ومديريات. وكان يدير هذه الوحدات – بدلاً من النظار والكشاف فى النظام العثمانى – نوع جديد من الموظفين موفدين من القاهرة (جدول رقم ١). وقد طبق النظام على القرى ومن بقى فى الخدمة من الموظفين المحليين. وفى وقت لاحق، وضع هذا النظام الإقليمى تحت إشراف ديوان عموم التفتيش.

جدول رقم ١

بنية الإدارة الإقليمية بعد تطويرها على عهد محمد على

الوالى

|

مفتش عموم

|

مأمور المأمورية

|

ناظر القسم

|

حاكم الخط

|

شيخ البلد ـ الصراف ـ الخولى ـ قائمقام

وكان على موظفى النظام الجديد القيام بنوعين أساسيين من الوظائف. فبالإضافة إلى دورهم الإدارى، أنيط بهم مهام سياسية مباشرة. فكان حكام الأقاليم مسئولين مسئولية عامة عن ضمان الاستقرار لكل مشروعات الحكومة (وكذلك الأمور القضائية) والإشراف على مرءوسيهم المباشرين (المأمورين) لضمان تطبيق النظام وتحصيل الضرائب بصورة صحيحة. وكان على المأمورين والمديرين إرسال تقارير منتظمة إلى القاهرة، تتضمن

كل الإجراءات التى اتخذت للتصديق عليها من طرف الوالى. ومن جانبهم، كان المأمورون ينظرون فى الشكاوى الموجهة ضد الموظفين المحليين ويوقعون عليهم العقوبات المناسبة، ويبدون رأيهم فى المسائل الزراعية، ويفتشون على المصانع، ويفحصون بأنفسهم حالة الأرض والمحاصيل فى زمامهم، وتوجيه مرءوسيهم. وكان رؤساء الخطط يتولون فحص حسابات القرية ويعينون الخولى والقائمقام، وغير ذلك.(٢٠)

وفى إطار الإدارة المركزية، أصبحت السلطة مركزة فى إدارتين حكوميتين تشكلان جزءًا من كيان إدارى يتألف من دواوين ومجالس. وكانت هاتان الإدارتان المركزيتان، اللتان يرأسهما الوالى أو أحد مساعديه المقربين، تباشران أعمال الحكومة اليومية فى العاصمة بالإضافة إلى دورهما فى الإدارة الإقليمية. وأول هاتين الإدارتين هى الديوان المَلكى أو الديوان الخديوى(٢١). وكانت هذه الإدارة الكبيرة تنفرد بالمسئولية عن شئون مصر الداخلية، باستثناء الأمور المالية، التى يشاركها فيها إدارات أخرى. فهى التى كانت تحدد أجور موظفى الحكومة، وتنظر فى طلبات الإدارات الأخرى، وتصدر الأوامر إلى الأقاليم، وتقر المصروفات، وتتلقى كشوف الحسابات من الأقاليم. وكانت تضم مكاتب لإدارة الأوقاف، وخدمات البريد، والحجر الصحى، ووثائق السفر، والرقابة، وشئون البناء. وبحلول عام ١٨٣٧، أصبحت تشرف على ترعة المحمودية، وسك العملة، وترسانة السفن ببولاق، والمستشفيات المدنية، ومجالس التجارة، والروزنامه، كما كان هذا الديوان يقوم بدور الجهاز القضائى، يباشر الجنح فى نطاق القاهرة تحقيقًا ومحاكمة، وكذلك جرائم القتل والخيانة العظمى. ولمساعدته، تأسس مجلسان للشئون الداخلية، أحدهما فى القاهرة والآخر فى الإسكندرية. ويبدو أن مجلس القاهرة بلغ قدرًا من الأهمية بحيث كان كثيرًا ما يتولى وظائف الديوان نفسه.

أما العنصر الرئيسى الثانى فى الإدارة المركزية فكان المعية السنية، أو بطانة الوالى. وكانت هذه البطانة، المقيمة بقصر الوالى، تتألف من

موظفين يلتقون بصورة منتظمة لمتابعة وتنسيق كل أمور الحكومة، العسكرية والمدنية على حد سواء. ويعكس مجلس المعية السنية انعدام الفصل بين الإدارة الحكومية وبين المعية المُلكية (انظر الجدول رقم ٢). فمعية محمد على، التى تضم حوالى ١٥٠٠ شخص، كانت مؤلفة من بلاطه وحريمه.[١٢] وكانت الحاشية، التى تشغل الحجرات الفسيحة الأنيقة الأثاث ذات البسط الفاخرة، تضم مهرجين وضباطًا أتراكًا أفظاظًا؛ سحرة ورجالات دولة، طُهاة وقواد عسكريين، وكلهم يتفانون فى خدمة رجل واحد، لكن بلاط محمد على لم يكن هدفه الوحيد إشباع حاجات الحاكم المادية والمعنوية، فكان يقدم للحكومة أيضًا الموظفين للمساعدة فى إدارتها، وبين هؤلاء كان أفراد المعية هم الأكثر نفوذًا.

وكان المجلس بمثابة قناة الاتصال ببقية أجزاء الإدارة.[١٣] فكان يقوم بجمع المعلومات عن العمل فى الجهات الإدارية الأخرى، ويتحرى ما يستوجب التدقيق، ثم يرفع ذلك إلى الوالى. وإذا ما توصل محمد على إلى قرار، يقوم المجلس بإصداره باسم الحاكم. وكان المجلس نفسه يتمتع بسلطات كبيرة؛ فهو يراقب الحسابات، ويعين ويقيل موظفى الحكومة، ويتولى مخاطبة الدول الأجنبية، ويفصل فى النزاعات الإدارية، ويوقع على الموظفين عقوبات انضباطية، كما أنشأ محكمة عليا للنظر فيما يرتكبه الموظفون من مخالفات. وكما نرى، فإن بعض اختصاصاته كانت تتجاوز اختصاصات الديوان الخديوى، لكن - وكما يوضح دنى - فإن الجهتين كانتا منفصلتين وكانت الكلمة الأخيرة فى كل الأمور للمجلس.

جدول رقم ٢

المناصب الرئيسية فى بلاط محمد علي

الباش معاون

الباش مترجم

الكتخدا

الخازندار

التشريفاتى

المهردار

السلحدار

الحكيمباشى

حامل الدواة

حامل المفاتيح

حامل الغليون

الخصى

وبمرور الوقت، تزايد استياء محمد على من ميل موظفيه لإحالة كل موضوع، مهما كانت تفاهته، إلى أحد الدواوين المركزية، وما يترتب عليه من تعطيل كبير لسير العمل. وفى عام ١٨٣٧، قام محمد على، مدفوعًا بأزمته المالية، بإعادة تنظيم إدارته بحيث تستوعب الأقسام الوظيفية التى بدأت تظهر (انظر جدول رقم ٣). فألغيت المجالس، وأعيد تنظيم الدواوين

القائمة، وأضيفت دواوين جديدة. وشملت اللائحة التى صدرت فى ذلك العام ستة دواوين (ينحصر عملها فى الشئون المدنية)، هى: المالية، والحربية، والبحرية، والصناعة، والخارجية (بما فى ذلك التجارة)، ثم التعليم (وتضم أيضًا قسمًا للأشغال العامة).[١٤]

جدول رقم ٣

الوحدات الرئيسية للإدارة المركزية فى عهد حكم محمد على

ديوان المعية السنية

الديوان المُلكى

المجلس العالى

ديوان الجهادية

مجلس الجهادية

ديوان المالية

ديوان الأمور الإفرنجية والتجارة المصرية

ديوان المدارس

ديوان البحر

ديوان الفابريكات

جمعية الحقانية

ديوان الكتخدا

ديوان عموم التفتيش

مجلس الشورى

وعلى الرغم من أن إصلاحات محمد على كانت بداية للتوجه نحو البيروقراطية، فإن إحلال الإدارة المباشرة محل الإدارة غير المباشرة لم يضع حدًا لكهنوتية المنصب أو مظاهر المحسوبية، كما أن البيروقراطية المصرية لم تتطور بطريقة متواصلة. ففى زمن محمد على وما بعده، احتفظت الإدارة بامتيازاتها، ويعود ذلك، فى جانب كبير منه، إلى أن منح الامتيازات يحقق مزايا كبيرة للحاكم، الذى تقوم سلطته على الولاء والطاعة الشخصية. وفى أيام محمد على، استمر بيع وشراء الوظائف، والتلاعب فى تقدير الرسوم الجمركية، وتفويض طوائف معينة لجمع الضرائب على الملح والفواكه والنبيذ والقوارب النيلية الصغيرة، وبعد ١٨٣٧، أُعطى أتباع محمد على المقربين حق إدارة القرى كجباة للضرائب.[١٥]، ومثل هذه الممارسات توضح مدى تعقيد العملية الإدارية ومصاعب التعميم فيما يتصل بها.

يُضاف إلى هذا أن هذه البيروقراطية الجديدة ليست جديدة تماما؛ فقد استلهم محمد على العديد من السوابق التاريخية. ومن المؤكد أنه كان على دراية بالنظام المركزى لجمع الضرائب بواسطة وكلاء مدفوعى الأجر (الأمناء) الذى اتبعه العثمانيون لفترة قصيرة بعد غزوهم لمصر. لكن تجربته لم تكن عادية من حيث إنها قامت على أسس أوروبية، وبالذات التنظيم شديد المركزية الذى طبقه نابليون. فالنظام الإقليمى الذى وضعه، على سبيل المثال، كان نسخة طبق الأصل من النموذج النابليونى، بل إن المراقبين الأوروبيين يشيرون إلى التأثير الفرنسى الواضح على التقسيمات الجغرافية التى استخدمها محمد على، فالوحدات الإدارية تكاد تكون ترجمة لنظيرها الفرنسى: قسم مقابل arrondissment وخط مقابل canton ومأمور مقابل prefet، وهكذا.[١٦] ولم تقتصر هذه الاستعارة الواعية من أوروبا على البيروقراطية وحدها. فجيش مصر القائم على التجنيد الإلزامى كان صورة معدلة من levee en messe الفرنسى، والنظام التعليمى المدعوم من الحكومة مستلهم من المثال النابليونى، كما تُرجمت قواعد القانون الفرنسى وطبقت فى

الجيش والبحرية.[١٧] وباختصار، فإن محمد على استخدم الأشكال الأوروبية لتحقيق أغراض تقليدية؛ أى تجميع السلطة مرة أخرى فى يده وفرضها على باقى المجتمع.

نخبة مُلكية حاكمة

بالرغم من استعارة محمد على للطرز الأوروبية بل وتبرير إصلاحاته باستخدام تعبيرات مثل "التقدم" و"المدنية"، فإن حكمه كان مُلكيًا بكل معنى الكلمة. فبعد عام ١٨٠٥، كان هناك رجل واحد وبيت من الأتباع الشخصيين يديرون الحكم ليصبحوا هم الدولة. ولم يكن محمد على فى حاجة إلى ميليشيا خاصة تجمع بينها الأخوة الدينية تحفظ الأمن وتساند الحكم؛ لأنه كان يملك جيشًا نظاميًا. وكان بإمكانه الاستغناء عن الخدمات الإدارية لرجال الدين وغيرهم من "الوسطاء" بعد أن أصبحت لديه بيروقراطية مركزية تقوم بأداء هذه المهام. أما بالنسبة للمشورة الفنية والمعدات والأفكار فكانت أوروبا معينه. وقد شكل كل هذا عناصر النظام السياسى الجديد.

وشأن النخب المُلكية السابقة، كانت الطبقة الحاكمة الجديدة فى مصر تتألف فى معظمها من عسكر الأتراك المجلوبين.[١٨] وباستخدام الأتراك، كان بمقدور محمد على الاستفادة من مشاعر التضامن العرقى وتجنب مشكلة الصلات العائلية التى يسببها وضع غير الأتراك فى المناصب الإدارية العليا. وقد عززت روابط الموقع من مشاعر الانتماء التركى. وكان عدد من موظفى محمد على الأتراك قد جاءوا من قولة، مسقط رأسه. ولأنهم كانوا يجهلون طبيعة الأرض والشعب الذى يحكمونه، فقد ارتبط هؤلاء الموظفون الأتراك بمحمد على، الذى حاول استبقاءهم عبر المنافع الشخصية وعزلهم عن المجتمع المصرى. فقد كان الموظفون الأتراك يتلقون أجورًا أعلى من

تلك التى يتلقاها غير الأتراك ممن يشغلون نفس الوظيفة، وكـــانوا يتلقـــون الهبات المالية وغيرها من المنح، وكانت رواتبهم أكثر انتظامًا من غيرهم من أرباب الوظائف، وكان مسموحًا لهم - حتى بعد رحيل محمد على - بحيازة الأراضى والإقطاعات فى البلاد.(١٩)

كانت النخبة المَلكية فى مصر تضم أربع فئات (انظر جدول رقم ٤): أولها أقرباء الوالى بالدم. وثانيها، أصهاره، وكثيرون منهم أصهاره من قبل أن يتولى الحكم. وثالثها، العبيد العتقاء أو المماليك. ورابعها، أشخاص مـــن غير الفئات السابقة، لكنهم التحقوا بخدمته باتفاقات خاصة أو بحكم صـــلاتهم بالمَلكية.

من بين هؤلاء، حصلت عشيرة محمد على أعلى المناصب وأكثرهـــا حساسية (انظر الجدول رقم ٥). فسواء أراد الولى قائـــدًا لحملـــة عســـكرية مهمة، أو حاكمًا لإقليم متمرد، أو غيرها من المهام الصعبة، عادة ما يكـــون هذا الشخص من بين أقربائه. وحيث إن كثيرين من أبناء محمد على كـــانوا يموتون أطفالاً أو يتعثرون فى أداء مهامهم بعد أن يبدءوا بداية طيبـــة، فقـــد وقع العبء الرئيسى فى مساعدة الحاكم على كاهل ابنـــه إبـــراهيم، وريثـــه الحقيقى، أو حفيده عباس. ولأنه كان يحكم الأقاليم ويقود الوحدات العسكرية منذ السادسة عشرة من عمره، فقد عُرف إبراهيم بالدقة والقسوة والإقدام.(٢٠) وكان عباس، على عكس هذا، لا يُعتمد عليه، ويؤمن بالخرافات، ومتحفظًا. ولربما كان وضعه حاكما لمصر فى يوم ما (كان عباس التالى فى الترتيب بعد إبراهيم) هو مؤهله الوحيد لما تولاه من مناصب. وكان الأمير ســـعيد، المولود فى عام ١٨٢٢، أصغر من أن توكل إليه مهام جادة، وظـــل الحـــال كذلك حتى العقد الأخير من حكم والده، حين عُيِّن قائدًا للبحرية المصرية.(٢١)

كان إبراهيم وعباس يقومان بمهام مدنية وعســـكرية داخـــل وخـــارج مصر. فقد تقلد كلاهما مناصب عسكرية مهمة (عباس فى ســـوريا)، وكـــان

إبراهيم هو القائد العام للجيش المصرى خلال حكم والده. وفى مصر، كان هذان الرجلان هما ساعدا محمد على للاحتفاظ بسلطته وتدعيمها. فكانا يترأسان الدواوين المركزية، ويشرفان على موظفى الحكومة، ويذهبان إلى الأقاليم فى المهام الخاصة، وكانا يحلان محل الوالى فى غيابه. وفى عام ١٨٢٩، أصبح إبراهيم مسئولاً عن الإدارة كلها؛ فكان يمر على الخزانة مرة أو مرتين يوميًّا، ويسيّر دولاب العمل فى الحكومة، كما طبق العديد من الإصلاحات لصالح والده. وعندما بدأت صحة محمد على فى التدهور خلال السنوات الأخيرة من حكمه، كان إبراهيم وعباس وسعيد، مع عدد محدود من كبار الموظفين، هم الذين يديرون شئون البلاد نيابة عنه.[٢٢]

جدول رقم ٤

نخبة محمد على الحاكمة

	محل الميلاد	الوظيفة المدنية	المنصب المُلكي	صلة النسب بالحاكم	تاريخ نهاية الخدمة
إبراهيم باشا	قولة	خازندار	كتخدا الوالى	ابن	١٨٤٨
عباس باشا	مصر	مفتش عموم	كتخدا الوالى	حفيد	١٨٥٤
خورشيد باشا	جورجيا	ديوان الجهادية	لم يستدل عليه	عبد أعتق	لم يستدل عليه
أحمد يكن	قولة	حاكم الغربية	لم يستدل عليه	ابن أخته	١٨٥٥؟
إبراهيم يكن	قولة	ديوان الجهادية	لم يستدل عليه	ابن أخته	١٨٤٦
أحمد منكلى	تركيا	الأمور الخارجية	لم يستدل عليه	لم يستدل عليه	١٨٦٢
محمد بك	تركيا؟	خازندار	لم يستدل عليه	صهره	١٨٣٣
بوغوص بك	سميرنا	الأمور الخارجية	مترجم	لم يستدل عليه	١٨٤٤
باقى بك	اليونان	ديوان المالية	كتخدا الوالى	لم يستدل عليه	أقاله عباس
سامى بك	اليونان	لم يستدل عليها	باش معاون	لم يستدل عليه	أقاله عباس
محرم بك	قولة	حاكم الإسكندرية	لم يستدل عليها	صهره	لم يستدل
محمد شريف	قولة	ديوان المالية	كتخدا الوالى	ابن أخته	أقاله عباس
يوسف كامل	تركيا	لم يستدل عليها	باش معاون، ديوان المعية السنية	صهره	أقاله عباس

لم يكن بمقدور أبناء محمد على وأحفاده تولى عبء الإدارة وحـــدهم؛ لذلك دخل الحكومة عدد كبير من أبناء العائلات الأخرى (أوردنـــا أبــرزهم بالجدول السابق). وكما رأينا، فإن البعض منهم كان من قوله. كما ينطبق هذا على أبناء إحدى أخواته، إبراهيم يكن وأحمد يكن، اللذين لحقا بخالهما فـــى مصر وتوليا مناصب عسكرية مرموقة. وهناك ابن أخت آخر، هـــو محمـــد شريف، الذى تولى فى أوقات مختلفة وظائف الكتخدا، وحاكم إقليم الصـــعيد، وحاكم دمشق، وباش معاون. وتولى أحمد طاهر، وهو أيضًا من قولة، حكم الصعيد وقاد حملة لإخماد تمرد هناك.[٢٣] وهناك أيضًا موظفون كبار ممـــن تزوجوا من أسرة محمد على مثل محرم بك (الذى شـــغل ديـــوان الأمـــور الإفرنجية بالإسكندرية وقيادة البحرية)، ويوسف كامل (الذى شـــغل ديـــوان الأمور الإفرنجية وديوان المعية السنية)، ومحمد الدفتردار بك، الذى عينـــه السلطان خازندارًا فى أوائل حكم محمد على، والذى زاده زواجه من الأميرة نازلى ولاءً للوالى.[٢٤]

كما وظّف محمد على عددًا كبيرًا من المماليك، تعود أصول معظمهـــم إلى الموره أو القوقاز.[٢٥] ويرى كلوت أن هؤلاء المماليك كانت لهم الأولوية حتى على الأتراك، لكن التمييز بين الاثنين لم يكن حاسمًا تمامًا. فالمماليـــك يتحدثون اللغة التركية، ويتزيون بالزى التركى، وبينهم وبين الأتراك صلات نسب ومؤازرة. وكان محمد على يمتلك العدد الأكبر مـــنهم، والـــذى يقـــدر بخمسة آلاف. وعمل البعض منهم كمعلم للأمراء والبعض الآخر كانوا رفاق صباهم، لكن أغلبهم شغل وظائف مدنية وعسكرية. فسلك الضباط كان يتألف فى معظمه من مماليك الوالى، كما شغلوا مناصب حكـــام الأقـــاليم وأعلـــى المناصب فى الإدارة المركزية، كما طلب محمد على من كبار رجال حاشيته من الأتراك إدخال بعض مماليكهم فى خدمة الجيش، وألحق القلة القليلة ممن نجوا من مذبحة ١٨١١ بخدمة الحكومة.

كذلك استعان محمد على بالموهوبين من المديرين من غير الأقــارب والعتقاء، والذين التحقوا بخدمته عن طريق التعاقد أو الاتفاق المباشر معــه. ومن هؤلاء كان بوغوص بك، الذى تعاقد مع محمد على بعــد قليــل مــن وصوله إلى مصر فى عام ١٨١٠ على إدارة جمرك الإسكندرية.[٢٦] وفيمـــا بعد، أصبح بوغوص باش مترجم ببلاط الوالى، وأدار شئون مصر الخارجية والتجارية على مدى عشرين عامًا.

جدول رقم ٥

أسرة محمد على

محمد على (١٧٦٩-١٨٤٩) (حكم فى الفترة من ١٨٠٥-١٨٤٨)					
إبراهيم (١٧٨٩_١٨٤٨) حكم خلال عام ١٨٤٨ | أحمد رفعت (١٨٢٥_١٨٥٨) إسماعيل (١٨٣٠_١٨٩٥) وحكم من (١٨٦٣_١٨٩٥) مصطفى فاضل (١٨٣٠_١٨٧٥)	توحيده (١٧٩٧_١٨٣٠)	نازلى (١٧٩٩_١٨٦٠)	أحمد طوسون (١٧٩٣_١٨١٦) | عباس حلمى الأول (١٨١٣_١٨٥٤) وحكم من (١٨٤٨_١٨٥٤)	محمد سعيد (١٨٢٢_١٨٦٣) حكم من ١٨٥٤-١٨٦٣	محمد عبد الحليم (١٨٣١_١٨٩٤)

المصدر: Comb, Precis de l'histoire d'Egypte, vol. 3, genealogical table, appendix

ووجود بوغوص دليل على وجود الاستثناءات داخل النخبة التركيــة. فعلى الرغم من مولده فى سميرنا وإجادته للغة التركية كان بوغوص أرمينيًا مسيحيًا. وبفضل قربه من الوالى، أصبح عميد مجموعة الأرمن القليلة العدد، والذين وصل عدد منهم لأعلى المناصب خلال أربعينـــات القـــرن الثـــامن عشر[٢٧]. ومن بين تلك الاستثناءات كذلك المــوظفين الأقبـــاط فـــى الإدارة المالية. فمنذ سنوات حكمه الأولى، استعان بهم محمـــد علـــى فـــى مســـح الأراضى ومساعدته فى جمع الضرائب الزراعية. وفيما بعد قـبض علـــى رؤسائهم وصادر أموالهم، لكنه لم يستغن عن خدماتهم بصورة كاملة. وبعـــد وفاة المعلم غالى، كبير الطائفة القبطية، اعتمد محمد على بقوة علـــى ابنـــه، باسيليوس بك، الذى عمل أكثر مـــن مـــرة بـــالقرب مـــن الـــوالى رئيسًـــا للحسابات.[٢٨]

وكانت حاشية محمد على محور حكمه وركيزته. فضباط البلاط كانوا يشغلون الوظائف فى الإدارة المدنية أو يتولون مهامًا حكومية كجـــزء مـــن وظيفتهم فى البلاط.[٢٩] فكتخدا الوالى، على سبيل المثال، كان مسئولاً عـــن الديوان المُلكى والحاكم الفعلى للقاهرة. كما كان رجال البلاط يكلفون بمهـــام خاصة. فإذا ما أراد محمد على التفتيش على الموظفين أو إنجاز عمل يحتاج إلى رجل من أهل الثقة، أو إنجاز عمل على وجه السرعة، كان يجد بغيتـــه فى واحد من هؤلاء الرجال. فكان باقى بك يفتش علـــى مكاتـــب الحكومـــة ويراجع الحسابات ويوقع الجزاءات على المخطئين، وكان محمـــد شـــريف يتوجه إلى الأقاليم للإشراف على جمع المحاصـــيل والتأكـــد مـــن وصـــول السجلات إلى القاهرة فى موعدها، وكان بوغوص بـــك يصـــدر الأوامـــر الحكومية إلى الموظفين، ويتولى تحصيل الأموال لحســـاب الـــولى. وكـــان إبراهيم باشا يتولى مهامًا أشد قسوة. فكان يصدر الأوامـــر بقتـــل مـــوظفى الحكومة الموكل إليهم جمع الضرائب فى حالة عدم تعاونهم، ويقال إنه كـــان ينفذ العقوبة بيديه. وهناك من يرى أن إبراهيم، بناء على تعليمات من أبيـــه،

هو الذى قتل المعلم غالى، كبير طائفة الأقباط. وكانت هذه المهـام محـددة ومؤقتة، وكان المعين لها عادة ما يحاسب فى حال فشله فى أدائهـا. وبهـذه الطريقة، لم ينجح محمد على فحسب فى الاحتفاظ بسيطرته على مؤسسـات الدولة، بل وبسطها على المجتمع. ولمرة أخرى فى تاريخ مصر، كان مـن الممكن لنخبة تعتمد على نفوذ الحاكم الشخصى أن تجعل حكم الرجل الواحد ممكنًا.

الدولة الاستبدادية

من خلال المزج بين النخبة المُلكية والبيروقراطية الجديدة، اسـتطاع محمد على إقامة حكم مطلق غير محدود وذى استقلال حقيقى، فاق أثره على المجتمع ما سبقه من حكومات مركزية. وعلى الرغم من تقييد أوتوقراطيـة محمد على فيما بين ١٨٣٧ و ١٨٤٨، فقد ظل الحكم المركزى المطلق قويًا خلال عقد السبعينات من القرن الثامن عشر. فقد أصـبحت الدولـة ـــ أى الحاكم ورجاله ـــ مرة أخرى قوة فاعلة كبرى فى تطور مصـر السياسـى والاجتماعى.

فى التطبيق، كان الحكم الشخصى يعنى تركيز كل السلطات الحكومية فى يد الحاكم، الذى يملك جيشًا نظاميًا، والذى بيده تحديد الأسعار، وفـرض ضرائب جديدة، ومصادرة الأرض، وإصدار الأوامر بالقبض على من يريد وسجن من يريد دون محاكمة. وفى داخل الإدارة، كـان كبـار المـوظفين مفوضين فقط فى القليل من الصلاحيات، وكان عليهم الرجوع إلى الحاكم فى كل شىء تقريبًا[٣٠]. فمحمد على هو الذى يمنح الألقاب، ويرفع المرتبـات، ويجود بالتعويضات السخية، ويعفو عن المجرمين. وكان هو، بالتالى، الذى بيده حرمان أى موظف من درجته الوظيفية، أو راتبه، أو وظيفته، وأى فلاح

من عيشه أو محصوله، أو أرضه، أو سلب أى شخص من حياته نفسها، إذا أراد؛ فهو ولى النعم وعين الصواب، والمتحكم فى المصائر.[٣١]

ولم تكن امتيازات الحكم تلك، التى كرستها العادة، كلها محددة بقرارات رسمية، على الرغم من الإشارة إليها من حين لآخر فى المراسيم واللوائح. فاللائحة الأساسية لعام ١٨٣٧، تؤكد حق الوالى فى العفو عن الجرائم أو خفض أحكام السجن، كما يؤكد أمرًا أصدره إسماعيل باشا على حقه فى تقرير إجراءات الثواب والعقاب.[٣٢]

وكانت مثل هذه الإجراءات نابعة من المنظور المُلكى للحكم، والتى ظلت المرجع والمرشد لسلوك حكام مصر على مدى القرون. وبالنسبة لمحمد على، وكما كان الحال فى عهد من سبقه من الحكام، كانت مصر بقرة حلوبًا؛ شعبها يكسو غيره، بينما يظل هو عاريًا. وجنودها "ملكية" خاصة لمحمد على؛ وموظفوها خُدام سعادته؛ حتى مكاتب الحكومة وإداراتها ملك له، كما قال. وما يحصل عليه الموظفون فى مقابل جهدهم ليس أجرًا أو معاشًا، بل "منحًا" من الحاكم.[٣٣]

لقد كان محمد على يتولى أمور الدولة كافة، ومتابعتها بصورة مباشرة. وكان يتبع برنامجًا يوميًا ثابتًا: يستيقظ فى الرابعة صباحًا ويتوجه مباشرة إلى مكتبه؛ حيث يتلقى رُزم من المذكرات والعرائض والمراسلات التى تُقرأ على مسامعه، فينظر فى أمرها ويقرر ما يراه فيها. ويقضى بقية الصباح يستقبل الموظفين ويلتقى بالمبعوثين الأوروبيين، ويقوم بزيارات مفاجئة لدواوين الحكومة. وبعد الغداء، يعود محمد على مرة أخرى إلى مكتبه، ويبقى فيه حتى العاشرة أو الحادية عشرة مساء. كما كان يدير العمل من القصر، الذى كان يضم أيضًا مكاتب إدارية، وكان حريمه يضم سكرتيرة مدربة تعاونه فى تدبير أمور الدولة. وكان يقضى فترة من العام فى الإسكندرية، يتابع خلالها سير العمل فى دواوين التجارة والبحر والأمور

المدنية. وكان يقوم برحلتين تفتيشيتين سنويًا إلى الأقاليم للإشراف على زراعة المحاصيل وتفقد مشروعات الرى وفحص الحسابات وبحث الشكاوى ونظر القضايا.(٣٤)

وكان من شأن فرض السيطرة المركزية الشخصية إحداث تغيرات عميقة فى الحياة السياسية فى مصر. فقضاء محمد على على المُلكية المملوكية وإرسائه لدعائم البيروقراطية أدى إلى نقل السياسة من الشارع إلى قاعات الإدارة. وخلال حكمه، كانت سياسة القصر، حيث يتمتع بالنفوذ المقربون من الحاكم، هى الأهم. ومن ثم كان موظفو المعية أنفسهم، الذين كانوا يستغلون صلتهم بالوالى لتعيين أصدقائهم القريبين وأفراد أسرهم، هم اللاعبون الأهم على ساحة السياسة. وهناك ساحة أقل شأنًا لكن لها شأنها، هى البيروقراطية نفسها، التى كان يمكن لمعارضى سياسات محمد على عن طريقها محاولة تعطيل مثل تلك السياسات دون الدخول مع الوالى فى تحد مباشر، لكن البيروقراطية الجديدة لم تكن من القوة بحيث يمكنها تجاوز القصر كساحة للسياسة "الداخلية" فى عهد محمد على. وهكذا، لم يقدر للصراع السياسى أن يخرج إلى العلن حتى سبعينيات القرن الثامن عشر.

وبحلول عام ١٨٣٧، كان من الواضح أن محمد على قد بلغ بمركزيته حدًا بعيدًا؛ حيث بدأ يصدر عنها ردود أفعال كان من شأنها انكماش برامجه. فالطلبات المتزايدة للحكومة من الأموال والعمال أرهقت الأرض، وزادت من حالات تدفق الفلاحين على المدن الأكبر والصحارى لتخلو قرى بكاملها من سكانها. كما ابتليت مصر، فى عام ١٨٣٧، بأزمة مالية عالمية أدت إلى إفلاس البيوت التجارية العالمية التى كانت الحكومة تقترض منها. وفى ذلك العام أيضًا أخذ محمد على يخطط لحرب جديدة مع العثمانيين، والتى اندلعت فى عام ١٨٣٩، وأسفرت عن التدخل العسكرى الأوروبى الذى أجبر الوالى على القبول باتفاقية لندن لعام ١٨٤٠. ومقابل الاعتراف بحق أسرته فى حكم

مصر حكمًا وراثيًا، كولاة تابعين للدولة العثمانية، كان على محمد علـــى أن يوافق على تخفيض عدد أفراد جيشه إلى ١٨٠٠٠ رجل، والتخلى عن كـــل الأراضى التى استولى عليها من السلطان (مـــا عـــدا الســـودان)، والقبـــول بالمعاهدة التجارية الأنجلو ـــ تركية الموقعة عام ١٨٣٨، والتى تحظر قيـــام أى احتكار فى الإمبراطورية العثمانية.[٣٥]

وأمام التراجع الواضح فى الموارد، بدأ محمد على يمنح نفسه وأفـــراد أسرته ومعاونيه الشخصيين مساحات كبيرة من أراضى الأقاليم. فقد تلقى قادة الجيش وأصحاب المناصب العليا قرى بأكملها فيما عـــرف باســـم العهـــدة. ولضمان سداد متأخرات القرى والقدرة على الوفـــاء بالضـــرائب مســـتقبلاً، أعفيت مساحة من عهدة كل صاحب امتياز مـــن الضـــرائب[٣٦]. وتشـــمل مسئوليات صاحب هذا الامتياز الإشراف على الزراعـــة وتـــوفير الأمـــوال اللازمة لذلك. وكانت الأراضى التى منحها الحاكم لنفسه أو لأفـــراد عائلتـــه تعرف باسم الشفالك، وشملت قرى عليها متأخرات أو أراض غير منزرعـــة غير مدرجة بسجلات المسح. كما كانت تمنح الأراضى غير المنزرعة إلـــى كبار الموظفين وغيرهم من غير أفراد عائلة الحاكم، وصارت هذه الملكيات تعرف باسم الأبعاديات.

كان الهدف من منح الأراضى هذا هو ضمان توريد الضرائب وتقليل نفقات الحكومة، لكنها كانت أيضًا طريقة ذكية للإبقاء على نظـــام احتكـــار الولى. فحتى شتاء ١٨٤٤ـــ١٨٤٥، كان محمد على قادرًا على تحديد نـــوع المحاصيل التى تزرع فى هذه الأراضى وشرائها بالسعر الذى يقـــرره.[٣٧] لكن بعد هذا التاريخ زادت مشتريات التجار الأوروبيين من هذه المحاصـــيل من المزارعين مباشرة زيادة كبيرة، وبحلول ١٨٤٨، كان نظـــام الاحتكـــار الذى فرضه محمد على قد تلاشى.

وقد ترتب على خفض عدد أفراد الجيش المصـــرى تـــدهور أحـــوال

المرافق التى أقيمت لخدمة هذا الجيش بعد عام ١٨٣٧، كما أهملت منظومة الصناعة الجديدة التى شهدتها مصر إهمالاً شبه كامل: فى ١٨٤٩، لم يكن هناك سوى اثنين فقط من مصانع النسيج، كذلك واجهت المدارس الحكومية ظروفًا صعبة، بعد تراجع مخصصاتها بعد عام ١٨٤١ والاستقطاعات الحادة من ميزانيتها.[٣٨]

وإذا كانت الفترة من ١٨٣٧ إلى ١٨٤٨ توحى بأن السلطة قد تفككت، فإن الحكم المُلكى المطلق لم يكن يواجه خطرًا حقيقيًّا؛ لأن دعائمه لم تهتز من جذورها. فجيش التجنيد الإجبارى الجديد، الذى صار محدود العدد، واصل دوره كركيزة من ركائز حكم الوالى. وظلت البيروقراطية المركزية سليمة لم تمس فى الأقاليم، بوصفها الإطار المنظم لإدارة الشفالك والأبعاديات. وكانت النخبة المُلكية فى مصر ــ حجر الزاوية فى سلطة الحاكم ـ لا تزال تابعة كليًا لمحمد على، الذى استغلها بعد ١٨٣٧ لفرض استمرار سلطته على أراضى الريف. وكانت الضرائب التى يجمعها موظفو العهدة لا تزال تحصل وفقا لبيانات سجلات المسح، وقد تفكك نظام العهدة نفسه بصورة شبه تامة بعد سنوات قليلة من وفاة محمد على. وظلت الحكومة المركزية مسئولة عن الأشغال العامة وإيفاد البعثات الدراسية إلى أوروبا (توجهت بعثة تعليمية كبيرة إلى فرنسا فى ١٨٤٤)، وجمع الضرائب بصورة مباشرة من الأرض. وإذا كانت بعض مشروعات محمد على قد انهارت انهيارًا تامًا أو أصابها الضعف بعد ١٨٣٧، فإن حكومة مصر لم تعد مرة أخرى حكومة من حكومات "الحد الأدنى" التى شهدها القرن الثامن عشر.

الباب الثانى

التغيرات التى طرأت على النظام السياسى - الإدارى (١٨٤٩-١٨٧٤)

الفصل الثالث

التطور الإدارى فى ظل الحكم الخديوى المطلق

الخديوية والنظام العالمى

عرف الأوروبيون نظام الحكم الشخصى الشديد المركزية فى مصر باسم الخديوية. وقد ارتبط لقب الخديو، المأخوذ عن لفظ فارسى قديم يعنى السيد، بإسماعيل باشا (١٨٦٣ـ١٨٧٩) الذى اشترى من السلطان حق حمل هذا اللقب.[١] ومن المفارقات أن عهد إسماعيل شهد أيضًا انهيار الحكم المطلق الذى مارسه، هو وأسلافه، بنجاح على مدى ثلاثة أرباع القرن. ففى ١٨٧٥، بدأت أوروبا تدخلها السياسى الذى أسفر عن الإطاحة بإسماعيل ونفيه عام ١٨٧٩. وخلال أربع سنوات قصار، تفكك الحكم المُلكى قطعة بعد أخرى، ولم يتبق سوى القليل من صرح الحكم المطلق الذى أرسى دعائمه محمد على. وبعد ١٨٧٩ استمر حكام مصر بوصفهم خديوية، لكن نظام الحكم المطلق الذى كان يجسده هذا اللقب كان قد ذهب بغير رجعة.

ومن غير الممكن رد تدهور وسقوط الحكم المُلكى فى مصر إلى التدخل الأوروبى وحده؛ إذ يمكن رده كذلك إلى المتغيرات الاجتماعية والمؤسسية التى طرأت على نظام الدولة فيما بين ١٨٤٩ و ١٨٧٤. ويعكس ظهور البيروقراطية المدنية، وقيام الدوائر، والانسحاب الجزئى لديوان المعية من الإدارة اليومية نقطة تحول فى توزيع سلطات الإدارة الذى سبق الفصل، الذى تم فيما بعد، بين ملكية الحاكم وملكية الحكومة، كما شهدت الفترة نفسها ظهور هيئة جديدة من الموظفين المسئولين عن إدارة البيروقراطية وأجهزة القمع. وقد شكل هؤلاء الرجال، الشديدو التباين من حيث التعليم والأصول الاجتماعية، والذين بلغوا أعلى المناصب على عهد إسماعيل وسعيد، طائفة متميزة بين النخبة من أصحاب الوظائف.

وبعد ١٨٧٥، بدأ أفراد من هذه النخبة ينفصلون عن الحاكم. فتعاون البعض منهم مع الأوروبيين لإجباره على التنازل عن أجزاء كبيرة من ثروته وسلطته. أما البعض الآخر، ممن لم يتخلوا عن الوالى، فقد ارتبطوا بصفوف المعارضة الموجهة إلى أوروبا التى بدأت تظهر فى العاصمة والريف. وبهذه الطريقة، تشتت شمل هذا الخليط الحاكم من الرجال الملتفين حول أوتوقراطية متصدعة ومركزية أصابها التحلل.

ويثير فقدان الحاكم للرجال الذين كانوا يشكلون أصلاً جزءًا من الصفوة التابعة له شخصيًا التساؤل بشأن علاقاتهم خارج الإدارة. فخلال سنوات منتصف القرن انتقل حملة المناصب العليا فى مصر من مجرد خدم للوالى إلى أصحاب مصالح تتفق مع مصالحه أو تتجاوزها أو تتناقض معها. ويمكن رد هذا التحول إلى عوائد الأراضى، والحماية التى نالها بعضهم من قناصل أوروبا، وتولى وجهاء المصريين وأثرياؤهم لوظائف الدولة العليا، ونمو البيروقراطية. فمع حلول السبعينيات من القرن الثامن عشر، أصبح هناك نوعان جديدان من المصالح فى مصر: مصالح محلية وزراعية حيث يتمتع الموظفون بنفوذ اجتماعى واقتصادى فى الريف وأخرى أوروبية؛ حيث يشجع بعض الموظفين إدخال "إصلاحات" من شأنها تدعيم سياسات دول أوروبية بعينها وتسهيل نشر المدنية الأوروبية بصفة عامة. وقد ترتب على هذه الروابط تواجد "الوسطاء" داخل الإدارة، وهم عبارة عن موظفين كبار أعضاء بالمؤسسة الحاكمة ويمثلون، فى الوقت نفسه، "المجتمع".

وبرغم هذا التغيير، لم يتأثر نفوذ حكام مصر حتى عام ١٨٧٤. ويمكن رد ذلك إلى استمرار اعتماد النخبة على الحاكم فى الحصول على الامتيازات. وخلال الفترة من ١٨٤٩ إلى ١٨٧٤، كان التعاون هو السمة الغالبة على العلاقة بين الخديوى ورجاله. فقد ساعده كبار الموظفين فى مصر على الاحتفاظ بسيطرته على أدوات السلطة مقابل مشاركتهم فى

الفائض وغيره من المنافع. ويفسر هذا التعاون كيف استطاع ولاة مصر احتمال ما يزيد على العقد من الأزمات المالية والاحتفاظ بسلطتهم.

وقبل أن نتعرض لتطور نظام الدولة فى مصر ونموه بعد ١٨٤٩، مركزين على كل من العلاقات الاجتماعية والبنية الإدارية، يجب علينا أولاً تعيين مصادر التغير فى كل منها. ما الذى دفع بتطور بنية الدولة المصرية فى الاتجاه الذى اتخذه؟ والإجابة عن هذا السؤال معقدة للغاية؛ حيث تتداخل أفعال الحكام مع تطورات على الجانب الآخر من البحر المتوسط. وبداية، فإن الأوضاع الاقتصادية والسياسية فى العالم غيرت من العلاقة بين مصر وأوروبا بصورة جذرية. وقد تجلى هذا التغير، من جهة، فى تغير أوضاع التجارة؛ بحيث أصبحت مصر المتلقى للبضائع المصنعة والمصدر للمواد الخام إلى أوروبا. وفى، من ناحية أخرى، النمو السريع للنفوذ السياسى الأوروبى وفقدان الحكام لسلطتهم على الأوروبيين المقيمين بمصر. وكانت مصادر تبعية مصر المتنامية خارجية: ظهور الرأسمالية التجارية فى أوروبا، وتدشين خطوط منتظمة للسفن البخارية فى البحر المتوسط، وجهود الحكومات الأوروبية لمساندة رعاياها فى مصر. وإن كان هذا لا ينفى أيضًا وجود عوامل أخرى مهمة، من بينها إصرار محمد على وخلفائه على حكم مصر حكمًا مستقلاً عن السيطرة العثمانية، وجهودهم لجعل أنفسهم وحكوماتهم الوسطاء بين مصر والاقتصاد العالمى، لكن بغض النظر عن تعقيد الأسباب، تضاءلت مكانة مصر لتتحول، مع حلول سبعينيات القرن الثامن عشر، إلى دولة تابعة، تمثل أقاليم دلتاها قطاعًا واحدًا فسيحًا للتصدير فى إطار النظام التجارى العالمى.[٢]

وفى هذا السياق العالمى الجديد، كان هناك عوامل ثلاثة مهمة للتغيير: أولها، ظهور القطن الطويل التيلة، الذى تزايدت زراعته بسرعة بعد رحيل محمد على، حتى أصبح بحلول السبعينيات من القرن الثامن عشر المحصول

الرئيسى فى الاقتصاد الزراعى المصرى. وقد فرض إنتاج القطن إقامة موانئ وأرصفة جديدة، وتطوير المجارى المائية الداخلية، وإقامة خطوط السكك الحديدية، وظهور مدن جديدة حول الموانئ. وقامت معظم هذه المشروعات تحت إشراف وتوجيه الدولة، وهو ما يعنى تعيين المزيد من المستخدمين الجدد، وإعادة تنظيم الإدارات الحكومية، وقيام مديريات جديدة. وكان الانتعاش الذى شهده القطن فيما بين ١٨٦٢ و ١٨٦٤ عاملاً ذا أهمية خاصة فى تطور النظام الإدارى المصرى. فنتيجة للتوسع السريع فى الزراعة، واجه الموظفون النظاميون أعباء ثقيلة اضطرت الوالى إلى تفويض جزء من سلطاته الإدارية والجزائية إلى الهيئات الزراعية والقضائية والإدارية المستحدثة فى الأقاليم.

أما العنصر الثانى فى التغيير فكان تدخل القناصل الأوروبيين، الممثلين لمصالح الجماعة الأوروبية. وكان نفوذ القناصل مستمدًا من الامتيازات التى منحها السلطان العثمانى للأوروبيين فى القرن السادس عشر، والتى تقضى بإعفائهم من الضرائب (باستثناء رسوم قليلة على الواردات) وتعطيهم حق محاكمتهم وفقًا لقوانين بلادهم.[٣] وقد سمح محمد على بزيادة هذه الامتيازات بقدر، لكنه كان من القوة بحيث يحول دون إساءة استغلالها. وبعد وفاته، فرض القناصل الأوروبيون على خلفائه التوسع فيها واستخدام هذه "الحقوق" من ثم فى التدخل باسم رعايا بلادهم. وقد هدد القناصل وتوعدوا، وتقدموا بمطالب مهينة، ولجأوا إلى دبلوماسية البوارج للحصول على تعويضات عن انتهاكات، حقيقية كانت أو وهمية.

والمعلومات قليلة بشأن النفوذ الذى مارسه قناصل أوروبا داخل الإدارة عن طريق الوسطاء الذين كانوا من رعايا الوالى أو موظفين أوروبيين فى الحكومة. فقد كان الموظفون الأوروبيون بمثابة قنوات اتصال بين قناصلهم والحكام. وكان القناصل يتدخلون دفاعًا عن هؤلاء الأوروبيين، يضغطون من

أجل إعادة أحدهم هنا، وزيادة راتب غيره هناك، حتى بلغ الموظفون الأوروبيون فى مصر مكانة لم يبلغها غيرهم من الموظفين. فالموظفون الأوروبيون الذين استخدموا فى إدارة السكك الحديدية عام ١٨٥٧، على سبيل المثال، لم يكن من الممكن معاقبتهم أو فصلهم من الخدمة أو حتى تأنيبهم دون الرجوع إلى قناصل بلادهم.[٤]

وهناك نوع آخر من الوسطاء هم رعايا الحاكم ممن يتمتعون بالحماية القنصلية. فالممثلون الأوروبيون كان من حقهم حماية بعض رعايا الوالى رسميًا عن طريق استخدامهم كمترجمين أو موظفين بالسلك الدبلوماسى، وهو ما يمنحهم كل المزايا التى يتمتع بها الأوروبيون فى ظل الامتيازات[٥]، كما كان هؤلاء يتمتعون أيضًا بحماية غير رسمية. فقد بسط القناصل الأوروبيون رعايتهم على موظفين مصريين وأتراك كبار بالدفاع عنهم أمام غرمائهم، والتصدى للدفاع عنهم عند الوالى، ودعمهم بشكل عام فى صراعهم من أجل القوة والنفوذ. وقد تلقى بعض كبار موظفى مصر ضمانات بالحماية بل والجنسية الأوروبية. ويدين كثيرون من كبار الموظفين بما حققوه من نجاح لهذه الحماية، وكان الوالى كثيرًا ما يستشير القناصل قبل القيام بأية تغييرات فى الإدارة حيث كان النفوذ الأوروبى قويًا.

وكان العامل الثالث المهم فى التغيير فى مصر فى أواخر القرن التاسع عشر هو تضخم الدَّين العام الذى أدى فى نهاية المطاف إلى إفلاس الدولة (انظر الجدول رقم ٦). وكان هذا ناتجًا إلى حد كبير عن ظهور البرجوازية التجارية المالية الأوروبية الشرق متوسطية.[٦] وكان العنصران الأهم فى هذه الطبقة هما المتعهدون الذين تولت شركاتهم مشروعات الأشغال العامة، والممولون التجاريون الذين أسسوا البنوك وجمعتهم الصلات ببيوت الاستثمار فى أوروبا. فهؤلاء الرجال لم يكونوا ركيزة مؤسسية للتجارة المصرية مع أوروبا وحسب، بل قدموا، وهو الأهم، وسائل جديدة لتقديم

الدعم المالى لحكام مصر؛ فقد استخدم الولاة هؤلاء الأوروبيين لتسهيل التوسع فى المحاصيل النقدية، فأصبح التجار ورجال البنوك الأوروبيون مصدرا للأموال السهلة على هيئة قروض قصيرة الأجل مقابل سندات حكومية. وقد لجأت مصر إلى الديون فى البداية بسبب سهولة اقتراض الأموال، فالآليات المؤسسية للتعاقد على قروض ضخمة متوفرة، والمقرضون يستفيدون من تقديم القروض للحكام. وعليه، لم يكن لدى الحكام ما يحفزهم لوضع نظام كفء لإدارة الأموال ــ تبين حاجتهم لدعم موظفيهم، كما سنرى فيما بعد، أيضًا الغياب الفعلى لتنظيم فعال لهذا المجال.

ولا شك فى أن الحكام يتحملون قدرًا كبيرًا من المسئولية عن إفلاس دولتهم. ويدشن منح سعيد امتياز حفر قناة السويس بداية إغراق مصر فى الديون.[٧] ففى سبيل سداد ثمن ١٧٦ ألف سهم من أسهم الشركة، تعهدت حكومته بشرائها، أصدر سعيد سندات حكومية، واستدان من التجار الأوروبيين، وجمد أجور موظفى الدولة، ثم اضطر إلى تدبير أول قرض عام فى ١٨٦٢. وفى مقابل ٥٣٥٠٠ ألف فرنك، كان على سعيد سداد ١٦٨ مليون فرنك.

وعندما توفى سعيد عام ١٨٦٣، فى ظل ازدهار القطن المصرى، بادر إسماعيل على الفور بالاقتراض من البنوك الأوروبية لتمويل مشروعات تطوير الزراعة. وبعد تراجع هذا الازدهار فى أواخر عام ١٨٦٤، حل موعد هذه الاستحقاقات فى وقت أرهقت فيه إسماعيل التعويضات الضخمة (٨٤ ألف فرنك) التى دفعها لشركة قناة السويس نظير استرداد حقوق الأرض والعمل التى سبق وتنازل عنها سعيد.[٨] ولهذا السبب، لم يكن بإمكان إسماعيل تجنب دين عام جديد، وفى أكتوبر ١٨٦٤ أعلن عن القرض الأول من ثلاثة من هذه القروض خلال عامين لا أكثر. وسرعان ما ظهرت آثاره على مصر. فزاد إسماعيل الضرائب على الأرض مرتين، وعندما ثبت عدم

جدوى ذلك رفع الزيادة من ستة قروش على الفدان إلى عشرة ثم إلى عشرين. وحتى يتفادى فرض هذا العبء الثقيل على الفلاحين بسلطته منفردًا، أنشأ مجلس شورى النواب، المؤلف من أعيان الأقاليم لـ "الموافقة" على قراره. لكن قرضًا لم يفض إلا إلى آخر. ففي عام ١٨٦٨، وقع إسماعيل على أكبر قروضه (بفائدة ١١,٥%) حتى ذلك الحين، وبحلول عام ١٨٧٠ كانت ثلث موارد مصر تذهب لخدمة الدَّين. وتحت ضغط أزماته المالية، أصدر إسماعيل في عام ١٨٧١ قانون المقابلة، الذي يقضي بإعفاء ملاك الأراضي الذين يدفعون ستة أضعاف الضريبة السنوية المقررة عليهم مقدمًا من نصف الضرائب المقررة عليهم مستقبلاً والحصول على صكوك بملكية الأراضي التي بحوزتهم. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء قد زاد العائدات بمقدار ٨ مليون جنيه خلال السنتين الأوليين، إلا أنه لم يحل دون القدر المحتوم. فبحلول عام ١٨٧٥ كانت دولته قد حاق بها الإفلاس.

جدول رقم ٦

أهم القروض خلال حكم إسماعيل

الاسم أو المقرض	التاريخ	المبلغ الفعلي (بالجنيه)	القيمة الاسمية (بالجنيه)	المبلغ مع الفوائد
بنك أوبنهايم	١٨٦٤	٤,٨٦٤,٠٦٣	٥,٧٠٤,٢٠٠	٩,٣٠٤,٠٠٠
الدائرة	١٨٦٥	٢,٧٥٠,٠٠٠	٣,٣٨٧,٠٠٠	————
السكك الحديدية	١٨٦٦	٢,٦٤٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	————
مصطفى باشا	١٨٦٧	١,٧٠٠,٠٠٠	٢,٠٨٠,٠٠٠	————
بنك أوبنهايم	١٨٦٨	٧,١٩٣,٣٣٤	١١,٨٩٠,٠٠٠	٢٨,٥٩٩,١٢٩
الدائرة	١٨٧٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٧,١٤٢,٨٦٠	————
بنك أوبنهايم	١٨٧٣	١٩,٩٧٣,٥٦٨	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٧٦,٩٧٠,١٥٠
الإجمالي		٤٦,٦٢١,٠٥٥	٦٨,٤٩٧,١٦٠	

وإذا كانت مصر قد تأثرت بصورة مباشرة بعوامل نابعة من الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية، فإن الحاكم نفسه يظل السبب الرئيسى فيما طرأ على الإدارة من تغير. وأول أسباب ذلك، وهو ما سنعود إليه مرة أخرى، هو أن الإدارة فى مصر كانت جزءًا من النظام الذى وضعه الوالى لفرض مكانته، فكان تدخله، من ثم، ضروريًا للاحتفاظ بسلطته على النخبة الحاكمة والفائض الزراعى. ويتصل ثانى الأسباب بعزم سعيد وإسماعيل على مواصلة تطوير مصر، باستخدام الإدارة كنقطة ارتكاز point d'appui. وإستراتيجية كهذه وضعت، على ما يبدو، لمواجهة استحواذ التجار الأجانب، الذين قدموا بعد تفتيت احتكارات محمد على، على جانب كبير من الموارد، والاستفادة من الفرص التى أتاحها اقتصاد السوق.

وكانت أول تداعيات هذا القرار إحياء العديد من مشروعات محمد على، خاصة على عهد إسماعيل. ففى سبيل توفير الرجال المدربين للعمل فى الحكومة، فتح إسماعيل مدارس مدنية جديدة فى القاهرة، وأقام مدارس ابتدائية حكومية فى الأقاليم، وأنشأ مدرسة لتخريج المعلمين، وأرسل عددًا من الشباب للدراسة فى أوروبا يفوق ما أرسله عباس أو سعيد.(٩) كذلك أنعش إسماعيل الصناعة المصرية من جديد. فبينما لم يكن بمصر سوى ثلاثة أو أربعة مصانع حكومية عام ١٨٥٦، أقام إسماعيل مؤسسة صناعية ضخمة ضمت مشروعات للسكك الحديدية، ومصنع للورق ومجمعين للنسيج و١٧ مصنعًا جديدًا للسكر (وسط ممتلكاته).(١٠) كما أنفق إسماعيل أموالاً كثيرة على تطوير نظام الرى وإقامة الخطوط الحديدية. وكان سعيد قد استكمل أول خط للسكك الحديدية يربط بين الإسكندرية والسويس، كما قام بترميم قناطر الدلتا. وقد أصدر إسماعيل أوامره بشق ١١٢ ترعة جديدة، وقام بتوسيع شبكة السكك الحديدية حتى أصبح مجموع طول خطوطها ١٢٠٠ ميل. ولم تذهب كل هذه الاستثمارات هباء؛ فقد تضاعفت عوائد الحكومة فيما بين عام ١٨٦٣ ومنتصف السبعينات من القرن الثامن عشر.(١١)

أما ثانى نتائج قرار الحاكم بتطوير مصر فكان ظهور الضياع الخاصة الكبيرة، التى لم تكن لتزدهر دون التعاون بين أصحابها وأجهزة الدولة. فقد قام حكام مصر، وإسماعيل بصفة خاصة، بالاستيلاء على آلاف الأفدنة من الأراضى المنزرعة وغير المنزرعة، وأعادوا توزيعها على أنفسهم وعلى أفراد أسرهم وموظفى الدولة وضباط الجيش بمقتضى مراسيم خديوية بحيازتها. وقد استغل كبار موظفى الدولة وغيرهم مناصبهم الإدارية فى توسيع ملكياتهم، بينما استفادت أراضى الدائرة من خطوط السكك الحديدية المجانية والسخرة.[١٢] فعن طريق منح مثل هذه الأراضى وتشجيع إنتاج السكر والأرز، كان حكام مصر يأملون فى توفير الأموال التى تمكنهم من مواصلة تطوير مصر، يدفعونها للمقرضين، ويحصلون عن طريقها على المزيد من الاستقلال عن تركيا.

كذلك بدأ حكام مصر الاعتماد على دعم العناصر الاجتماعية الجديدة، التى دخلت النظام الحكومى مباشرة. فقد كانت ترقية المصريين من ضياع الأقاليم إلى المواقع الإدارية العليا خطوة على قدر كبير من الأهمية. فهى لم تجعل الخديوى على صلة برجال يتمتعون بمعرفة الموارد المالية بالأرياف معرفة دقيقة فحسب، بل أدخلت إلى الحكومة تلك العصبيات العائلية التى تمكن محمد على من تفاديها بفضل تأسيس سلطته من عناصر من نخبة مغتربة، كما سعى حكام مصر إلى الاستعانة بأولئك الذين تعلموا على عهد محمد على، وقد أدى هذا إلى ظهور نخبة من الفنيين فى الإدارة العليا، تتألف من أشخاص على معرفة بالعلوم الأوروبية وعلى قدر من الميل للمدنية الأوروبية. وبهذه الطريقة، أسهم الحكام أنفسهم فى إحداث التغيير داخل نظامهم الحاكم.

تطور البيروقراطية

فى منتصف القرن التاسع عشر، شهدت البيروقراطية المصرية نموًا فاق فى سرعته النمو الذى شهدته فى سنوات الإصلاح الذى تبناه محمد علي. فقد اختفت تمامًا المكاتب والمناصب العثمانية العتيقة أو ذابت فى إدارة مدنية متسعة. وأصبح هناك أقسام وظيفية ومجالس جديدة، وصار التمييز أكثر وضوحًا بين الوظائف التشريعية والقضائية للحكومة وبين وظيفتها التنفيذية. ووضعت التشريعات المنظمة للأجور، ونظام للمعاشات، ودرجات للوظائف المدنية. وباختصار، أصبحت الإدارة أكثر تخصصًا من حيث وظائفها، وأكثر بيروقراطية فى شكلها.

هل كان محتمًا أن تتطور الحكومة فى مصر على هذا النحو؟ بعد مرور كل هذه الأعوام على التجربة، يمكننا القول إنه كان من المنطقى بل والضرورى أن تصبح الحكومة أكثر بيروقراطية وتخصصا بمجرد تبنيها لوظائف تنظيمية جديدة واتخاذ خلفاء محمد على قرارًا حاسمًا بمواصلة تطوير بلادهم. هل كان أمام مصر خيار آخر للتطور فى ظل وجود الحكم الشخصي؟ بل والأكثر أهمية: ما المدى الذى بلغه هذا التطور بحلول عام ١٨٧٤؟ هل كان من الممكن الحديث آنئذ عن وجود بيروقراطية كفئة تحكمها قواعد منضبطة؟

إن مصر – منتصف القرن التاسع عشر – مدينة بالكثير للإصلاحات التى تبناها محمد على. فمنذ القدم ومصر مقسمة إلى قسمين طبيعيين كبيرين: الوجه البحرى، الذى يضم الدلتا، والوجه القبلى، الذى يبدأ من جنوب القاهرة وينتهى عند شمال السودان (انظر الجدول رقم ٧). وكان هناك تقسيم فرعى أحيانًا يميز بين مصر الوسطى (وتضم بنى سويف والفيوم والمنيا) وبين المنطقة الممتدة جنوبها، والمعروفة باسم الصعيد. وكما يبين الجدول رقم ١، فقد قام محمد على بتقسيم هذه المناطق إلى مديريات (وصل عددها إلى ١٤

مديرية بعد وفاته)، يرأس كل منها مدير وتنقسم إلى مأموريات (وأطلق عليها فيما بعد مراكز) يرأس كل منها مأمور، وأقسام يحكم كل منها ناظر، وخطط يحكم كل منها حاكم. وفى قاع هذا الهرم نجد القرى، ويحكم كل منها موظف من سكانها يطلق عليه شيخ البلد أو العمدة.

وكان حكام الأقاليم (المديرون) الذين يتمتعون بالسلطتين القضائية والتنفيذية يعيشون فى عواصم المديريات، التى عرفت باسم البنادر؛ حيث كانت تتمركز أيضًا قوات الأمن، المؤلفة من المشاة والخيالة والبدو. وهناك أيضًا المحاكم الشرعية ومراكز الشرطة الرئيسية، التى يشرف موظفوها على عمل الشرطة المحلية، ويتنقلون فى أنحاء المديريات، ويقدمون تقاريرهم عما قد يصادفهم من مخالفات.

وكانت بعض المدن والمناطق تتمتع بوضع خاص بوصفها محافظات، وهو ما يعنى أن إدارتها مستقلة عن إدارة المديريات ويتولاها المحافظ. وتشير قائمة أمين سامى عن المناصب الرسمية للعام الأخير من حكم محمد على إلى أربع محافظات: دمياط، ورشيد، والقصير، والسويس.[١٣] ويأتى فوق المديرين والمحافظين مفتش عموم، وهو أكثر الموظفين نفوذًا. ومن خلال التفتيش، يقوم مع رجاله بتنظيم عمل الإدارة الإقليمية والإشراف على موظفيها، بمن فيهم مديرى المديريات. ومثل هؤلاء المديرين، كان مفتش العموم يجمع بين السلطتين التنفيذية والقضائية.[١٤]

جدول رقم ٧

مديريات مصر فى عام ١٨٧٨

الوجه البحرى

البحيرة

الغربية

المنوفية

الدقهلية

الشرقية

القليوبية

الوجه القبلى

الجيزة

بنى سويف

الفيوم

المنيا وبنى مزار

أسيوط

جرجا

قنا

إسنا

وبعد وفاة محمد على، جرى تعديل هذا الهيكل الإدارى البسيط والمتطور، أولاً عن طريق توسيع الوحدات القائمة، وثانيًا بإدخال وحدات جديدة متخصصة. ولربما كانت المديريات خير مثال على الزيادة العددية

البسيطة. ففي خلال عشرين عامًا من رحيل محمد علـــي، ظهــرت خمــس مديريات جديدة، وعين حاكمًا عامًا لقناة السويس، وتحولت محافظة السويس القديمة، بعد سبات طويل، إلى مركز نشط للتجارة والمواصلات. وحتى عام ١٨٥٤ كان يحكم القاهرة نفسها أحد رجال المعية الأقوياء، هو كتخدا الوالى. وفى نوفمبر من ذلك العام، ألغى المنصب ومنحت القاهرة استقلالاً ووضـــعًا إداريًا خاصًا كمحافظة، تخضع فيها شرطة المدينـــة والترســـانات وبعـــض الإدارات الحكومية المهمة للسلطة القضائية.[١٥] وقد أعقـــب قيـــام مديريـــة القاهرة ظهور ثلاث أخرى: العـــريش (١٨٥٥)، وبـــور ســـعيد (١٨٦٦)، والإسماعيلية (١٨٧٠)، والأخيرتان قامتا على أراض صحراوية. (أصبحت الإسكندرية محافظة فى عام ١٨٥١). وقد سهل العمل فى هـــذه المـــديريات والمحافظات إنشاء إدارات للشرطة تختص بتلقى الشكاوى والبلاغـــات فـــى نطاق كل منها. وفى القاهرة تجاوزت مسئوليات التنظيم الجديد حدود وظيفة المحتسب، التى كان يشغلها فى عهد محمد على مراقب الأسواق وواحد مـــن كبار ضباط الشرطة.[١٦]

وكان السبب الرئيسى وراء التوسع فى هذه المديريات هو التطور الذى طرأ على الأراضى والمواصلات المائية. فالإسماعيلية وبور ســـعيد، علـــى سبيل المثال، قامتا كنتيجة مباشرة لحفر قناة السويس، وكان نمو السويس فى مراحله الأولى وثيق الصلة بالمواصلات بين إنجلترا والهند؛ حيـــث تطلّـــب الأمر وجود مدير يجيد الإنجليزية.[١٧]

والمعلومات المتاحة عن تطور مديريات مصر قليلة، لكن يبـــدو أنهـــا شهدت نموًا سريعًا للغاية. ففى عام ١٨٥٥، على سبيل المثال، أضاف سعيد باشا خمسة حكام و١٢ معاونًا إلى موظفى مديرية الدقهلية الـــ ١٤٤.[١٨] وقد ارتفع الإنفاق الحكومى على المديريات من حوالى ٣٤,٤٢٣ كيسًا (الكيس = ٥ جنيهات مصرية) فى عـــام ١٨٦٨/١٨٦٩ إلـــى ٤٠٥٤٦ كيسًـــا عـــام ١٨٧٤/١٨٧٥.[١٩] وكان النمو الداخلى لهذه الوحدات نابعًا من التوسع فـــى

الزراعة، وخاصة القطن. فخلال الازدهار الذى شهده القطن اتسعت المديريات بصورة كبيرة. وفى يوليو ١٨٦٣، ونتيجة لتزايد أعباء العمل فى المديريات، تم تعيين عدد من الموظفين الجدد فى سبع من مديريات الوجهين البحرى والقبلى. وفى أغسطس ١٨٦٤، زاد عدد الموظفين العاملين بمديرية المنوفية من ٣٣٥ إلى ٣٦٢، وفى عام ١٨٦٦ خصصت اعتمادات إضافية لخمس من مديريات الوجه البحرى.[٢٠]

كما كانت هناك أيضًا تغييرات كيفية. فخلال عقدى الستينيات والسبعينيات من القرن الثامن عشر شهد ريف البلاد إدارة قضائية جديدة، وتشكلت المجالس الإدارية والزراعية إضافة إلى وحدات الحكومة الإقليمية التى شكلها محمد على.

ولم يدخل محمد على تعديلات ملموسة على نظام المحاكم فى الأقاليم. ففى القاهرة كان الديوان المُلكى يتقاسم السلطة القضائية مع كتخدا الوالى، كما تأسست محكمتين تجاريتين (إحداهما فى الإسكندرية). وبعد عام ١٨٤٢، أصبح النظر فى مخالفات موظفى القاهرة من اختصاص التنظيم الجديد، والذى لم يقدر له البقاء: ديوان الحقانية. أما فى الأقاليم، فقد كان موظفو السلطة التنفيذية يمارسون جانبًا كبيرًا من اختصاصات السلطة القضائية، بينما كانت المحاكم الشرعية تتولى النظر فى المسائل الدينية والمدنية.

وكان من شأن الأعباء المتزايدة على الإدارة ضرورة فصل السلطة القضائية عن التنفيذية. وفى عهد عباس قامت المجالس الابتدائية للنظر فى القضايا الجنائية والمدنية فى الأقاليم، لكن هذه المحاكم الحكومية كانت أقل عددًا وأضعف من أن تؤدى وظيفتها بطريقة فعالة.[٢١] وقد أربك ازدهار القطن والنمو السريع، بل المحموم، للبلاد خلال الستينيات من القرن الثامن عشر موظفى الإدارة فى الأقاليم، وأظهر الحاجة إلى المزيد من الأشكال الأكثر تخصصًا. وبعد أيام من توليه، بدأ الخديو إسماعيل فى الترخيص

بتشكيل عدد من المحاكم الابتدائية. ففى يناير ١٨٦٣، افتتح خمس محاكم إقليمية تضم ١٢٤ عضواً، غير الموظفين. وبحلول عام ١٨٧٠، كان هناك محكمة من هذا النوع فى كل مديرية من مديريات مصر.[٢٢] كما أنشئت مجالس الاستئناف فى الوجهين القبلى والبحرى لمراجعة أحكام المحاكم الابتدائية.

وبسبب جسامة القضايا الجنائية والمدنية، لم تستطع هذه المحاكم الجديدة الاستغناء عن جهود الموظفين المحليين فى الأمور القضائية. وفى محاولة لتخفيف العبء على الإدارة، أنشئت محاكم جديدة. ففى عام ١٨٧١، تأسس عدد من مجالس دعاوى البلد فى كل قرية كبيرة من قرى مصر، ومجالس دعاوى البندر فى عواصم المديريات لمباشرة المسئوليات التى كانت منوطة بمحاكم القرى هناك.[٢٣]

وكانت هذه المحاكم الجديدة تنظر فى القضايا الجنائية والمدنية الصغيرة. فكانت مجالس دعاوى البلد تنظر بالأساس فى المنازعات التى تقبل التسوية، ومخولة فى الحكم بالسجن لمدة ٢٤ ساعة، وفرض غرامات حتى ٢٥ قرشاً، والتعويض فى حدود ٥٠٠ قرش.[٢٤] وأحكام هذه المحاكم قابلة للاستئناف أمام مجالس دعاوى البندر، التى كانت سلطتها تصل إلى السجن لمدة خمسة أيام، وتوقيع الغرامات حتى ١٠٠ قرش والتعويضات فى حدود ٢٥٠٠ قرش. كما تشرف هذه المجالس على الأوقاف والمدارس الحكومية المحلية، ومراجعة حساباتها. وكان يُعهد بالقضايا المدنية والجنائية الأكثر خطورة إلى المجالس الابتدائية، التى تخضع أحكامها لمراجعة مجالس الاستئناف. وبحلول عام ١٨٧١، وربما قبل هذا، كانت مجالس الاستئناف قد تشكلت فى القاهرة وطنطا والإسكندرية وجرجا وبنى سويف. وفوق قمة هذا الهرم القضائى كان هناك مجلس الأحكام المصرية، ومقره القاهرة. وفى عام ١٨٧٢، وربما بسبب تزايد الحاجة لتوجيه العناصر المختلفة التى أصبح

يتكون منها النظام القانونى والتنسيق بينها، أنشئ كيان تنفيذى للوفاء بالمهمة، هو مصلحة العدل. وكان إنشاء هذه المحاكم الخطوة الأخيرة فى إقامة نظام قضائى جديد لمصر. وحسبما جاء بصحيفة «إجبشيان جازيت»، وهى تعلن النبأ، فقد انفصلت السلطة القضائية أخيرًا عن السلطة التنفيذية.[٢٥]

ويعتبر تشكيل مجالس إدارية وزراعية منفصلة خروجًا آخر على نظام الإدارة الذى وضعه محمد على. شأن المحاكم الجديدة، كان الغرض من هذه المجالس تخفيف هذا العبء عن كاهل الإدارة، والذى كان حتى ذلك الحين ملقى كله تقريبًا على كاهل موظفين من الإدارة الإقليمية. وخلال فترة ازدهار القطن تحملت هذا الجهاز ضغوطًا كبيرة. واضطر موظفوه إلى القيام بمهام إضافية، مما أدى إلى بطء أداء الإدارة فى الأقاليم. وفى عام ١٨٦٩، تأسست خمسة من مجالس تفتيش الزراعة، ثلاثة منها فى الوجه القبلى واثنان فى الوجه البحرى.[٢٦] وكانت مهمة هذه المجالس، التى يتألف كل منها من رئيس ونائب (من المهندسين) وعدد من الأعيان، الإشراف على العمليات الزراعية المحلية؛ فهى التى تحدد الاعتمادات المالية المطلوبة، وتحتفظ بمعلومات دقيقة عن أعداد الفلاحين فى القرى التابعة لها، وظروف الأراضى فيها، وحالة أشغال الرى.

وجاءت الخطوة التالية لترسيم السلطة الإقليمية فى عام ١٨٧١، بإنشاء مجلس إدارة مشيخة البلد فى كل قرية كبيرة، والمجلس البلدى فى كل عاصمة مديرية. وكانت مهمة مجالس القرى الإشراف على مشروعات الأشغال العامة، وتوزيع حصص السخرة بطريقة عادلة، وصيانة المقابر والمساجد والآثار، كما أوكل إليها كذلك الإشراف على تحصيل الضرائب، وضمان تسجيل ذلك بصورة صحيحة، والإنفاق على المشروعات، وتسجيل المواليد والوفيات والقادمين الجدد[٢٧]، وكانت كل هذه الوظائف موكلة فيما سبق إلى موظفى السلطات الإقليمية.

وبفضل هذه الترتيبات الجديدة، أُعيد تحديد واجبات بعض موظفى السلطة الإقليمية. فقد أصبح مديرو المديريات مسئولين عن تنفيذ قرارات مجالس الزراعة، وصاروا واسطة الاتصال بين الأخيرة والمجالس المحلية الجديدة، كما كان من ضمن مسئولياتهم إجراء التحريات الأولية وتحويل القضايا إلى المحاكم المختصة. وظلوا مسئولين بشكل عام عن كل ما يجرى فى مديرياتهم، وكان من سلطتهم التوصية بتقديم المجلس المحلى الذى يقصر فى أداء واجباته للمحاكمة.(٢٨) كذلك أدخلت بعض التعديلات على مسئوليات مفتش العموم؛ فالشكاوى التى تتعلق بانتهاك القانون كانت ترسل إلى المحكمة المختصة دون حتى تحريات أولية، إلا إذا كان الاتهام موجها لأحد موظفى الحكومة. ويسرى هذا أيضًا على المخالفات التى يكشف عنها التفتيش، ما لم تكن متعلقة بمدير المديرية أو نائبه. وفى الوقت نفسه، كان مفتش العموم موكلاً بمتابعة أعمال مجالس الزراعة وتقديم تقرير عن أى تأخير أو تعطيل إلى المجلس الخصوصى.(٢٩)

وشهدت الحكومة المركزية المزيد من التوسع والتغير. ففى العاصمة، أدى تسارع وتيرة نشاط الحكومة إلى توسيع المؤسسات القائمة، وإقامة مؤسسات جديدة، وإلى فصل أكبر بين الجهازين التنفيذى والتشريعى. وقد تبلور هذا بظهور المجالس والإدارات التنفيذية الخالصة.

وكانت الإدارات التنفيذية فى مصر تعرف أصلا باسم دواوين العموم، للتمييز بينها وبين غيرها من الدواوين، والتى كانت عبارة عن مجرد مكاتب. ومثل مديرى المديريات، كان يرأس هذه الدواوين مديرون. وفى عهد سعيد أصبحت تعرف باسم النظارات، ويعرف رئيسها باسم الناظر. وعلى عهد إسماعيل كانت هذه الأسماء قد حلت محل التسميات القديمة، كما يتضح من تقويم أمين سامى. فكانت النظارات، المؤلفة من أقلام، تتولى متابعة أنشطة وحدات أصغر: مصالح، ومجالس، ودواوين، وهذه لم تكن ملحقة دائمًا

بإدارات تنفيذية. وكانت بالطبع من منجزات محمد على. وكما رأينا، شهدت السنوات الأخيرة من حكمه ستة دواوين: المالية، والجهادية، والبحر، والفابريكات، والمدارس، والأمور الإفرنجية والتجارة المصرية.

وبعد وفاة محمد على، أُضيفت خمسة دواوين جديدة: الأوقاف (الذى أنشئ فى ١٨٥١، وأعيد تشكيله فى ١٨٦٣)، والداخلية (١٨٥٧)، والأشغال (١٨٦٤)، والقضاء (١٨٧٢)، والزراعة (١٨٧٥)، كما أُنشئت مصلحة للسكك الحديدية فى عام ١٨٥٢.[٣٠] ولم يقدر لكل هذه الوحدات الإدارية البقاء؛ إذ أُلغى بعضها وأُدخلت التعديلات على بعضها الآخر، وحلت وحدات جديدة محل بعضها. وبمرور الوقت، توسعت هذه الوحدات وأضيف إليها مهام جديدة حتى أصبحت ملمحًا ثابتًا للحكومة.

وقد شهدت كل هذه الإدارات التطور خلال عقد الستينيات من القرن التاسع عشر. وفى معظم الأحوال زادت أعباء العمل فيها إلى حد كبير، مما أدى إلى التوسع فيها. ففى عام ١٨٦٣، أمر الخديو إسماعيل بإضافة أعضاء جدد إلى ديوان المالية.[٣١] وفى يونيو ١٨٦٤، زادت الأجور وجرى تعيين ١٧ موظفًا جديدًا بديوان الأوقاف، التى ارتفعت مصروفاته الشهرية من ٤٢٨٠٥ إلى ٥٩٨٨٠. وفى ديوان الأشغال ــ المسئول مسئولية مباشرة عن تشييد بنية مصر التحتية ــ ارتفعت الرواتب الشهرية من ١٥٩٠٨٢ عام ١٨٦٦ إلى ٣٦٦،٧٥٠ عام ١٨٧٢. وفى نوفمبر ١٨٦٣، زيدت ميزانية ديوان المدارس، ثم زيدت فى مارس التالى، لكن مثل هذا النمو، لم يكن مستمرًا أو منتظمًا فى جميع جهات الإدارة. ففى عام ١٨٧٢، على سبيل المثال، كانت ميزانية ديوان الداخلية أقل مما كانت عليه عام ١٨٥٩.[٣٢] ولحين تُتاح لنا البيانات الخاصة بهيئات ومصروفات هذه الدواوين، فلن يكون بإمكاننا أكثر من تتبع تطورها بصورة موجزة.

كانت أعباء الدواوين التنفيذية التى شكلها محمد على محدودة، ربما

باستثناء المالية والتعليم. وكان مديروها يرفعون كل مشكلة تقريبًا، كبيرة كانت أو صغيرة، إلى الدواوين المركزية، التى كانت مصر تحكم بواسطتها. وكما رأينا، فقد استاء محمد على من أن دواوينه المركزية تضيع معظم وقتها فى حل مشاكل الإدارة التفصيلية. ولمعالجة ذلك، أصدر اللوائح التى تحدد واجباتها، بل إنه أنشأ عددًا جديدًا منها، لكن الوضع لم يتغير إلا بعد وفاته.[٣٣]

واعتبارًا من عام ١٨٤٩، بدأ إعادة تنظيم الإدارة واضطرت الدواوين إلى الاضطلاع بمسئوليات كانت حتى ذلك الحين من اختصاص الدواوين المركزية. وفى هذا الوقت تقريبًا، تحولت الروزنامه القديمة، التى كان يتولى إدارتها على عهد محمد على الديوان المُلكى، إلى فرع تابع لديوان المالية.[٣٤] كما أُنشئت أيضًا دواوين وظيفية جديدة. فديوان الأشغال، على سبيل المثال، كان تابعًا فيما سبق للديوان المُلكى، بالرغم من أن أعمال التشييد والترميم كان يتولاها مكتب ضئيل الشأن يطلق عليه ديوان الأبنية.[٣٥] وفى عام ١٨٦٤، شهدت مصر أول ظهور حقيقى لديوان الأشغال. وكان مسئولاً عن بناء وترميم السدود وشق الترع وبناء الجسور، وإقامة المبانى بالقاهرة والإسكندرية، كما أوكل إليه الإشراف على القناطر والحجر الصحى، ومكتب الهندسة، وبعد ذلك بقليل أوكل إليه الإشراف على مصلحة السكك الحديدية. وفى مايو ١٨٦٦، كان يعمل بهذا الديوان ١٨٢ موظفًا، يصل إجمالى رواتبهم الشهرية إلى ١٥٩٠٨٢.

وربما كان ديوان الداخلية، الذى تأسس عام ١٨٥٧، مثالاً جيدًا للتطور الهيكلى إلى حد بعيد.[٣٦] فعندما أُلغى الديوان المُلكى، أنشئ هذا الديوان للقيام ببعض الأعمال التى كان يباشرها. وفى مارس ١٨٥٧، أسند إلى ديوان الداخلية مسئولية مشروع قناة السويس وإسطبلات شبرا والمستشفى المدنى، وطبع الصحف، والمدارس الابتدائية الحكومية، ومكاتب الصحة والهندسة.

وفى سبتمبر التالى، أضيف إليه إدارة القاهرة، ثم ألحق به مكتب للشئون الأوروبية فى أكتوبر. وفى أبريل ١٨٥٩، كان الديوان يتلقى التماسات وشكاوى المواطنين والموظفين المصريين من القاهرة والأقاليم، ويراجع تفاصيل جلسات مجلس الحقانية ومجالس الزراعة، ويقرر ما ينبغى رفعه إلى الخديوى مما تلقاه. وكان ديوان الداخلية يتألف من ثلاثة مكاتب: دفترخانه تركى، ودفتر خانة عربى، وعرائض عربى. كما ضم مترجمين ومعاونين وحراس و٦٢ من مكتب المهندسين، الذى كان يتبعه.

وعلى الرغم من إلغاء هذا الديوان فى سبتمبر ١٨٥٩، وإعادة تشكيله على عهد الخديو إسماعيل، فإن بنيته التنظيمية لم يطرأ عليها أى تغيير جذرى حتى عام ١٨٧٤. وتبين وثيقة من الأرشيف تعود لعام ١٨٧٢ أنه ظل حتى ذلك الحين يتألف من المكاتب الثلاثة بمجموعتها القديمة من الناسخين والمراقبين والكتبة وغيرهم، وإن طرأ التغيير على أعدادهم. وفى نوفمبر ١٨٧٤، أدمج مكتب العرائض ودفتر خانة عربى، وأنشأت ثلاثة مكاتب جديدة: واحد للدواوين التنفيذية، وآخر للأقاليم، وثالث لتلقى مذكرات الدواوين الأخرى.[٣٧]

وبرغم تطورها الهيكلى، كانت دواوين مصر التنفيذية شديدة الهزال و"غير حديثة". فهى – من حيث المظهر على الأقل – تختلف كثيرًا عن الوزارات.[٣٨] فالقاعة الرئيسية تحوى نصف دستة من كراسى القش وكنبة (ديوان) تتناثر الوسائد على جوانبها الثلاثة. وفى ركن من الكنبة، يجلس الناظر واضعًا قدمًا فوق الأخرى، يسير مع الكتبة أمور العمل. والأدوات عبارة عن محبرة، وإسفنجة، وعدد من القصبات، وغلايين للدخان، وعدد من فناجين القهوة. يتصل بهذا غرف أصغر، يشغل كل منها رئيس كتبة مع كتبته ومساعديه، وكلهم يجلسون على الحصير. وبجوارهم، كانت هناك صناديق صغيرة، تحفظ فيها السجلات والأوراق فى نهاية اليوم. وكانوا يأخذون معهم

إلى المنزل المحابر والشفرات والمقصات. وظلت هذه المظاهر على حالها حتى سبعينيات القرن الثامن عشر. ويقدم إدموند أبوت، الذى زار دواوين الحكومة فى ١٨٦٨ وصفًا لا يختلف كثيرًا عن ذلك الذى قدمه هاككيان عام ١٨٥٦. فقد كان المستخدمون لا يزالون يجلسون فى الدواوين فى غرف يتناثر فيها الأثاث، ويتزاحم خارجها الباعة الجوالون والشحاذون. وكان العمل كذلك يُدار بنفس الطريقة القديمة.. الناظر يتمايل إلى الأمام وإلى خلف وهو يقرأ على عجل الأوراق الموضوعة أمامه على الأرض، يقاطعه من حين لآخر واحد من مساعديه يهمس فى أذنه بشىء، ثم بعد أن يضع خاتمه على الورقة يقذف بها على السجادة إلى أحد مساعديه. فعلى الرغم من التغير الكبير الذى طرأ على إدارات مصر التنفيذية، إلا أنها لم تكن قد وصلت بعد إلى مرتبة الوزارات.

وكانت المجالس هى الوحدة الرئيسية الأخرى فى الإدارة المركزية. وكانت كيانات حكومية فعالة بحق؛ حيث كانت تُصاغ فيها القوانين وتفاصيل السياسة العامة. فكانت تقوم بدراسة ومناقشة الموضوعات المحولة إليها من الهيئات التنفيذية أو الوالى، وتصدر القرارات التى يصبح لها، فى حال إقرارها، قوة القانون. وكانت تنظر فى أى مسألة، من الضرائب وحتى تشكيل الحكومة. وخلال معظم سنوات الفترة قيد الدراسة كان هناك نوعان من المجالس أو الهيئات شبه التشريعية: المجلس الخصوصى، ومجلس الأحكام. وفى عام ١٨٦٦، أُضيف مجلس ثالث هو مجلس شورى النواب، وهو ذو طابع استشارى، ولم يكن يقل أهمية عن المجلسين الآخرين.

كان المجلس الخصوصى، الذى تأسس فى يناير ١٨٤٧، أهم هذه المجالس.[٣٩] وهذا المجلس، الذى يعد أحد نتائج إعادة التنظيم التى جرت فى أواخر الأربعينات من القرن التاسع عشر، كان ينظر بالأساس فى مشكلات الإدارة نفسها. فكان يبت فى المسائل المحولة إليه من مجلس شورى النواب

ويحسم الأمور التى تستعصى على مجلس الأحكام. وباستثناء فترة محـــدودة من حكم سعيد، كان المجلس الخصوصى (الذى ألغاه سعيد مرتين) يأتى قبل مجلس الأحكام فى الترتيب.

وخلال حكم إسماعيل، شهد تشكيل وتنظيم هذه المجالس تغييرًا كبيرًا. ففى ١٨٤٧، كان المجلس الخصوصى يتكون من خمسة من كبار الموظفين، معظمهم من الأسرة الحاكمة. وبحلول عام ١٨٤٩، كانت هيئته تتألف مـــن ثلاثة أشخاص، بالإضافة إلى١٢ من الأعضاء. وفى مـــايو ١٨٥٠، كانـــت هيئته تتألف من سبعة موظفين، وفى سبتمبر ١٨٥٤ كـــان عـــدد أعضـــاء المجلس الخصوصى، الذى تشكل لإدارة أمور البلاد مؤقتًا فى غياب سعيد، ثمانية من الموظفين.[٤٠] وفور توليه حكم البلاد، أعـــاد إســـماعيل تشـــكيل المجلس الخصوصى. وقرر أن يعقد المجلس جلساته بانتظام (ما بـــين مـــرة وثلاث مرات أسبوعيًا)، وأن ينعقد فى نفس مقر المجلس، وأن يتكون مـــن ستة من الموظفين: ناظرا المالية والجهادية ورئيس ديوان المعيـــة الســـنية، وحاكم القاهرة، ورئيس مجلس الأحكام، وراتب باشا، أحـــد المقـــربين مـــن الخديوى.[٤١] ولم يكن إسماعيل يحضر جلسات هذا المجلس دائما، لكنه كان يخصص وقتًا، على الأقل، لقراءة محاضر اجتماعاته. وفى ١٨٦٩، تكونت لجنة خاصة داخل المجلس لتصريف الأمور اليومية والنظر فـــى المســـائل المعروضة عليه. وفى مايو ١٨٧٣، أُنشئ مكتبان جديدان، أحدهما للإحصاء، والآخر للأمور الأوروبية. وبحلول السبعينيات من القرن، أصبح قائد الجيش رئيس لجنة المجلس ورئيسا مجلسى شورى النواب والأحكام ومديرو المالية والجهادية والداخلية أعضاء دائمين بالمجلس (وأضيف إلـــيهم، فـــى ١٨٧١، ناظر الأمور الإفرنجية). وأصبح من المعتاد أن يلتحق بعضوية المجلس عدد محدود من أفراد حاشية الحاكم وكذلك عدد قليل من المستشارين من الدواوين المختلفة. وعندما أُضيف إلى عضويته رئيسا مجلسى الأحكام والأشغال فـــى يونيو ١٨٧٣، أصبح المجلس، الذى صار يتألف من ١٧ عضوًا، يضم أخيرًا كل القيادات التنفيذية فى الإدارة المصرية.[٤٢]

ولعل هذا ما يفسر إطلاق البعض على المجلس الخصوصى مجلس النظار[٤٣]، وهى تسمية مضللة للغاية؛ لأنها تدل على شكل من التطور لم يكن قد تحقق بالفعل. فأعضاء هذا المجلس كانوا يتصرفون بما يرضى الوالى، وكان كل فرد منهم مسئولاً أمامه مسئولية شخصية، وهو الذى يمكنه إعفاء أيا منهم من مهامه وقتما شاء. وكانوا يشتركون معًا فى مناقشة وحل المشكلات التى تعرض عليهم فى المجلس، ويصدرون قراراتهم بأغلبية الأصوات، ويجمع بينهم كونهم يشغلون أعلى المناصب فى الحكومة. وبينما كان البعض منهم يعين بالمجلس عن جدارة، كان غيرهم يعينون مكافأة لهم عن خدماتهم السابقة، أو كمرحلة انتقالية لحين إيجاد مناصب أخرى لهم.[٤٤] ولهذه الأسباب وحيث إن وظيفة كلا المجلسين كانت تقديم النصح للحاكم؛ فقد كانت هذه المجالس أقرب إلى المجلس الخاص منها إلى مجلس للوزراء أو المستشارين.

ويرى دنى، وهو محق، أن المجلس الخصوصى كان أقرب فى وظيفته إلى مجلس القبيلة.[٤٥] فباستطاعته محاكمة الموظفين، بما فى ذلك أعضائه، لكنه أقرب إلى الهيئة التشريعية منه إلى المحكمة. ووظيفته الأساسية، كما يبين نظامه الأساسى، هو تنظيم الإدارة وفق ما يصدره من لوائح وقوانين. والحقيقة أن هذا المجلس كان يمارس مجموعة كبيرة من الوظائف؛ فهو الذى يحدد إجراءات التحقيق فى الجرائم، ويأمر بفرض ضرائب جديدة ويرفع من القيمة القديمة، ويضع نظام المعاشات ويفصل فى دعاوى أصحاب هذه المعاشات، وهو الذى يحدد الرواتب والأجور، ويزيد من بعضها أو يخفض بعضها الآخر، كما أسس المجلس هيئات إدارية. فقد أنشأ إدارة جمارك خاصة ببورسعيد، وهيئة للإشراف على الأمور المالية، ومحاكم تجارية وجنائية، بل إنه وضع لائحة توضح واجبات خفر القرى. ولم يتوقف المجلس عند حد وظيفته التقليدية بتقديم النصح؛ فعلى عهد إسماعيل كان للمجلس قيمة كبيرة حقًا بالنسبة للحاكم.

وشأن المجلس الخصوصى، كان مجلس الأحكام ينفق معظم وقته فى حل المشكلات المعروضة عليه وإصدار القوانين، التى لا تصبح سارية المفعول قبل أن يقرها المجلس المخصوص أو الوالى نفسه.[٤٦] وكانت تشريعاته تتصل فى معظمها بالأمور القانونية، لكنه كان أيضًا بمثابة محكمة عليا، وكثيرًا ما كانت له مهام إدارية مباشرة. وحيث إنه كان عليه أن يجتمع بصورة يومية، فلم يكن أعضاؤه يشغلون مناصب إدارية أخرى، كما أنهم كانوا يختارون من بين شاغلى وظائف الإدارة العليا، لكنها لم تكن بقدر علو وظائف المجلس الخصوصى. وتحت حكم عباس بلغ عدد أعضاء المجلس فى عام ١٨٥٤عشرة أعضاء. وفى عهد سعيد قُسم مجلس الأحكام إلى خمسة مكاتب وثلاث ورش، واحدة لمصر العليا وأخرى لمصر السفلى وثالثة للإدارة المركزية. وقد نعم هذا المجلس، الذى أُلغى فى أبريل ١٨٦٠ وأُعيد تشكيله فى يونيو ١٨٦١، بانتظام انعقاده خلال حكم إسماعيل.

وقد استأثر مجلس الأحكام بوظائف القضاء التى كانت موزعة فيما سبق على أكثر من جهة حكومية. فحتى عام ١٨٤٢، لم يكن بمصر جهة إدارية خاصة للشئون القضائية.[٤٧] وفى فبراير من ذاك العام، تأسست محكمة عليا، لكن بحلول عام ١٨٤٩ كان قد حل محلها مجلس الأحكام. فكان يراجع أعمال المحاكم المحلية ويصادق على أحكامها، ويتمتع بسلطة نقض هذه الأحكام، كما كان يباشر نظر القضايا التى تعرض عليه، خاصة تلك التى يكون طرفًا فيها موظفون، ويقرر العقوبات الواجبة للمخالفات. وبحكم ما كان يتمتع به من سلطات كبيرة، كان الهيئة القضائية الرئيسية فى مصر.

كذلك الحال بالنسبة لسلطاته التشريعية. فمثل المجلس الخصوصى، كان مجلس الأحكام يتصدى لحل المشكلات الإدارية (وإن كانت مشكلات ذات طابع أقل أهمية من تلك التى يباشرها المجلس الخصوصى)، وإصدار القوانين المنظمة للعمل داخل إدارات الحكومة. وكانت السلطات الممنوحة له

رهن بالقدر الذى يسمح به الحاكم. ولفترة قصيرة من حكم سعيد بدا وكــأن مكانته تفوق تلك التى للمجلس الخصوصى، بالرغم مــن تعــرض الاثنــين للإلغاء أو التعديل أكثر من مرة فى تلك الأثناء. وفى عهــد ســعيد، كــان المجلس يناقش الأمور المالية (خاصة تلك المتصلة بالضــرائب) ويصــدر القوانين لتحسين الزراعة، ويضع اللوائح المنظمة لعمل ديوان المدارس، بل إنه وضع القوانين المنظمة لبيع الأراضى للموظفين.[٤٨] والوثائق الرســمية الخاصة بعهدى سعيد وإسماعيل تبدد أى شك فى أهمية هذا المجلس بالنســبة للإدارة المصرية.[٤٩]

وكان ثالث هذه المجالس التى ظهرت فى منتصف القرن التاسع عشر هو مجلس شورى النواب، الذى تأسس فى ١٨٦٦ لتقديم المشورة للحاكم فى أمور الإدارة. وقد حظى هذا المجلس باهتمام أكبر من غيره مــن الهيئــات الإدارية فى ذلك الوقت. فالباحثون وغيرهم ممن يقرنون التغيير الدســتورى بالتمثيل النيابى يرون فى هذه الهيئة مؤشرًا ملائمًا، إن لم تكن نقطة البــدء، على تطور المؤسسات النيابية فى مصر الحديثة. وقد قيل، وهو أمر عار من الصحة، أن المجلس قد تحول، فيمــا بــين ١٨٦٦-١٨٧٦، إلــى مؤسســة دستورية ذات دور واضح فى صنع القرار وعزم على تأكيــد مكانتــه فــى مواجهة الحاكم.[٥٠]

وبوصفه جهة استشارية ذات وظائف تشريعية، احتل مجلس شــورى النواب (الذى بلغ عدد أعضائه ٧٥ عضوًا) مكانة متميــزة. فشــأنه شــأن المجلس الخصوصى ومجلس الأحكام، كان يصدر قرارات تتصــل بقضــايا ذات طابع عام وفى مسائل محددة على حد سواء.[٥١] وكان أعضاؤه يُنتخبون لمدة ثلاث سنوات، ويمثلون جميع أرجاء البلاد تمثيلاً نسبيًا. وكانوا يختارون من بين أعيان البلاد، ولا يحق لهم بحكم القانون العمل بالحكومة خلال مــدة عملهم بالمجلس. وينتمى كثيرون منهم لعائلات ارتبطــت لفتــرات طويلــة

بالإدارة، وعمل معظمهم كموظفين إقليميين قبل أو بعد عضـويتهم (بـل إن البعض منهم تولى تلك الوظائف قبل انتهاء مدة عضويتهم بالمجلس). وبفضل المكانة الخاصة للمجلس داخل الإدارة والأهمية التى أضفاها عليه الكتـاب، وقر فى أذهان البعض أن هذا المجلس لم يكن له علاقـة بالحكومـة علـى الإطلاق.

وتعكس عضوية المجلس الواقع الاجتماعى المتغير للإدارة فى مصر. فقد أدخل محمد على، للمرة الأولى، أبناء البلاد إلى الجهاز الإدارى والجيش. وبعد وفاته، استمر عمل المصريين بالإدارة، وصعد البعض منهم إلى أعلى المناصب. وعلى عهد إسماعيل، كنت تجد المصريين فى كل جهات الحكومة تقريبًا. ففى الأقاليم، على سبيل المثال، كانت محـاكم القـرى والمـديريات والمجالس الزراعية والإدارية مكونة من أعيان يشغل أصـدقاؤهم مناصـب ادارية عليا، وفى القاهرة، كان أعيان المصريين متواجدين فـى الـدواوين التنفيذية. بل إن عددًا قليلاً منهم جلس فـى مقاعـد مجلـس الأحكـام ذى الهيبة.(٥٢)

وكان من شأن إقامة كيان تشريعى يتألف كله من المصـريين إتاحـة الفرصة أمام أعضائه لاكتساب نوع من الخبرة والمعرفة لم يتح لهم فـى أى مكان آخر. فقد تعلموا صياغة الاقتراحات ومناقشتها، وتعلموا بالتدريج فـن التوفيق بين المصالح المتعارضة، وتعرفوا على التفاصيل الإدارية. وحيـث إنهم شاركوا أيضًا فى مناقشة الأمور المالية، وكان مسموحًا لهـم الاطـلاع على بعض السجلات الحكومية، فقد أصبحوا علـى درايـة بطـرق حفـظ السجلات وبعض تفاصيل موارد مصر ومصروفاتها. وفى إحدى المـرات، تلقى المجلس تقريرًا يتضمن مجموع عوائد الخراج وغيرها من الضـرائب التى حصلتها الحكومة على مدى السنوات العشرين السابقة(٥٣). وتـدريجيًا، أكسب ذلك بعض أعضائه قدرًا من النضج ثبتت قيمته التى لا تقدر فيما بعد، ولا يمكن فهم أعمال المجلس بعد عام ١٨٧٦ إلا على ضوء التدريب المبكر الذى ناله أعضاؤه على فنون الإدارة.

والدوافع الحقيقية التى دعت إسماعيل إلى تشكيل المجلس غير معروفة؛ فبينما يشير د. م. والاس إلى أن الهدف من وراء هذا كان اختبار نفوذ كبار الموظفين الأتراك، يقرر جاكوب لانداو أن إسماعيل كان مدفوعًا بالرغبة فى السيطرة على الأعيان أنفسهم بصورة أفضل. ويؤكد عبدالمقصود حمزة، وبثقة تامة، على أن إسماعيل كان يرى فى قيامه وسيلة لتدعيم الثقة فى مصر وتسهيل الحصول على القروض.[٥٤] ومن المؤكد أن حالة مصر المالية السيئة كان لها أثر كبير على قرار إسماعيل، لكن على ضوء الأعمال الفعلية التى أوكلت لهذا المجلس، فإننا نقترح سببين آخرين: أولهما، إضفاء الشرعية على سياسات إسماعيل المالية والإدارية، القمعية وغير الشعبية. والحقيقة أن بعض أعمال المجلس لا يمكن فهمها إلا على ضوء هذا؛ فعندما صادر إسماعيل الأراضى القريبة من قرية تروجا، وأعاد توزيعها على بعض أفراد أسرته حصل على موافقة المجلس على هذا الإجراء. فلم يكن هناك من سبب يجبره على تصرف كهذا إلا المعارضة الشعبية لسياسته فى مجال الأراضى التى كانت تفرض مثل هذه المظالم على الفلاحين، مما أدى إلى وقوع الاضطرابات بالفعل داخل أراضى الخديو نفسه.[٥٥] وقد طُلب إلى المجلس فرض الضرائب على الأراضى غير المنزرعة وتحديد الشروط التى يمكن منحها بمقتضاها للحاكم، كما كان يفرض أنواعًا جديدة من الضرائب، ويرفع من مقدار الضرائب القائمة.[٥٦] وثانيًا، أنه فى عام ١٨٦٨، وافق على زيادة ضرائب الأرض والضرائب الشخصية بمقدار السدس، وفرض ضريبة على رءوس الماشية ورسوم على الخضروات الواردة للمدن.[٥٧] كما أصبح المجلس متورطًا فى جهود الحكومة لمد سيطرتها على السكان. فأمر بإجراء مسح يغطى كل عزبة ونجع وقرية فى مصر، كما قرر بعد ذلك تعيين مهندس عسكرى واثنين من الجنود لكل حى.[٥٨] ولا يملك المرء إلا الانبهار من حنكة إسماعيل، الذى استطاع أن يحمّل عبء سياسات غير شعبية لمجلس "شعبي".

وإذا كان المجلس لم يقم إلا لإضفاء الشرعية على تصرفات إسماعيل، فهو لا يستحق منا هنا أكثر من حاشية. فإسماعيل كان بحاجة ملحة إلى الأموال، لكنه كان بحاجة أيضًا لأشخاص على دراية بظروف الريف وقادرين على مساعدته فى مشروعات التنمية. فحتى منذ محمد على وولاة مصر يعتمدون بصورة متزايدة على الأعيان، ومع تسارع وتيرة النمو بعد ١٨٦٣ أصبح عونهم أكثر ضرورة. وهكذا، يمكن أيضًا اعتبار قيام هذا المجلس بمثابة استجابة للواقع الإدارى فى ستينيات القرن التاسع عشر.

وكان المجلس يصدر قرارات تتعلق بمجموعة كبيرة من المشروعات الداخلية، من إنشاء منشآت تعليمية جديدة إلى شق ترع جديدة وتحديد أفضل الطرق لصيانتها.[٥٩] وفى عام ١٨٦٩، وبناء على طلب من المجلس بمد ترعة الإبراهيمية إلى سوهاج ذلك العام، تشكلت لجنة من موظفين كبار لبحث الموضوع، وقررت أنه على الرغم من استحالة وصولها إلى سوهاج ذلك العام، فمن الممكن توصيل الترعة إلى المنيا. وفى ١٨٦٤، أصدر قرارًا بزيادة مخصصات المعاشات والأجور وتوسيع الإدارات، كما أصدر القرارات بإنشاء محاكم ابتدائية واستئنافية جديدة، وكان مسئولاً عن تشكيل المجالس الزراعية. وكان المجلس وراء المناقشات التى شهدتها الحكومة وانتهت بقيام المجالس والمحاكم الإدارية فى القرى والمديريات. وأثناء مناقشة للمصاعب المتزايدة التى تعترض جمع الضرائب وحل القضايا فى الأقاليم، عبر عدد من أعضاء المجلس عن رأيهم بأن المشكلة إنما تكمن فى الأعباء المتزايدة الملقاة على عاتق موظفى الأقاليم. واقترحوا، للتخفيف من العبء، تشكيل مجلسين فى كل قرية، أحدهما إدارى والآخر للأمور القضائية. وقد ناقش المجلس الخصوصى الاقتراح ووافق عليه، وصادق عليه الخديو إسماعيل؛ فكانت إنجازات مجلس الشورى فى مجال الإدارة هى الأبرز بين أنشطته المختلفة.

ولو لم يتعرض المجلس للتعطيل أكثر من مرة، لنال أهمية أكبر من تلك التى حظى بها المجلس الخصوصى ومجلس الأحكام. فمدة دوراته، فى حال انعقاده لم تزد فى المتوسط عن ثلاثة شهور فى العام، ولم ينعقد سوى ست مرات فى المدة من ١٨٦٦ إلى ١٨٧٥، ولم ينعقد على الإطلاق فى سنوات ١٨٧٢ و ١٨٧٤ و ١٨٧٥. وحتى فى حال عدم انعقاده، كانت هناك حاجة إليه على ما يبدو. فعندما ظهرت مشكلة هندسية فى القناطر الخيرية عام ١٨٧٥، أشار إسماعيل بعرض المشكلة على المجلس، إلا أن انتخابات الدورة الجديدة لم تكن قد انتهت، فقد قرر فى نهاية الأمر تشكيل هيئة من الأعيان لبحث المشكلة.[٦٠] وبسبب عدم انتظام انعقاده، فقد ظل المجلس تابعًا للمجلسين الآخرين.

حدود التحديث الإدارى

ينبغى أن يشمل تطوير النظام الإدارى أيضًا الأداة المنظمة لعمل الحكومة، وهذه العملية غالبًا ما يطلق عليها "التأسيس" rationalization، وهو تعبير يتصل بعدد من التطورات المتشابكة. والعملية التى يجرى تأسيس الإدارة بواسطتها لابد من أن تشمل - بصفة عامة - عناصر مثل الدرجات الوظيفية، وجدول الرواتب، ونظام للمعاش، ونظام للترقية والتصعيد، ونظام متطور للحسابات والتسجيل، وقواعد للجزاءات، وقواعد تحدد مجالات سلطة الإدارة. وبعبارة أخرى، فإن التحديث مرتبط بتطور الخدمة "المدنية" أو الحكومة. فإلى أى مدى جرى تحديث الإدارة المصرية؟ ومن أى العناصر كانت تتألف؟

ظهرت الخطوط المحددة لوضع مدنى جديد، أول ما ظهرت، أثناء حكم محمد على. فبعد قيام مؤسسته العسكرية الجديدة فى العشرينيات من

القرن التاسع عشر، أصبح لموظفى الحكومة رتبًا عسكرية. وحتى رؤساء القرى ارتدوا الزى العسكرى.[٦١] وفى الوقت الذى يمكن أن نرد فيه التمييز بين المجالين المدنى والعسكرى إلى عام ١٨٢٨، فإن ظهور الخدمات الحكومية ارتبط بتحديد درجات منفصلة للموظفين، وذلك فى منتصف الثلاثينات من ذلك القرن.[٦٢] وقد طُلب إلى مستخدمى الحكومة من غير العاملين بديوان الجهادية التقدم لشغل الدرجات المدنية الجديدة، وأصدر محمد على أمرًا يحظر على ضباط الجيش شغل مناصب مدنية، وعدد ونوع الرتب المدنية على عهد محمد على غير معروف، لكن بحلول عام ١٨٥٥ كانت قد تحددت خمس رتب مدنية.[٦٣] وفيما تحت الدرجة الخامسة المدنية لم يكن هناك سوى الرتب والدرجات العسكرية. ومع حلول عام ١٨٦٣، كانت الرتبة الأولى هى أعلى الرتب، وتنقسم إلى فئتين: أولى، وثانية.

وكان من الطبيعى أن يوضع نظام للأجور يتماشى مع نظام الدرجات الجديد. وعلى الرغم من الاعتراض على معايير منح الأجور، فقد استقرت فكرة ربط الأجر بالدرجة لا بالوظيفة أو نوع العمل خلال حكم محمد على.[٦٤] كان هناك بالطبع استثناءات؛ فمرتبات نظار الأقسام، على سبيل المثال، كانت مربوطة بالوظيفة. وفى عام ١٨٦٠، وضع سعيد نظامًا للأجور الشهرية لموظفى الحكومة وفقًا لدرجاتهم على النحو التالى:

الرتبة الثانية (الفئة الأولى) ٨٠٠٠ قرش.
الرتبة الثانية (الفئة الثانية) ٥٠٠٠ قرش.
الرتبة الثالثة ٣٠٠٠ قرش.
الرتبة الرابعة ٢٥٠٠ قرش.
الرتبة الخامسة ١٥٠٠ قرش.
قرين اليوزباشى ٧٥٠ قرش.
قرين الضابط ٥٠٠ قرش.

وفى عام ١٨٦٣، حدد إسماعيل مرتب شاغلى الدرجة الأولى بمبلغ ١٠٠٠٠ قرش، ورفع الأجور المحددة سابقًا لشاغلى وظائف نظار الأقسام إلى ١٧٥٠ قرشًا، ونظار الأحياء إلى ٧٥٠ قرشًا.

وإلى جانب المرتبات، كان الموظفون يتلقون بدل تعيين وعليق لدوابهم، وكسوة. وكانت بدلات التعيين ترفع المرتب بقدر كبير؛ فبينما كان راتب سالم باشا رئيس ديوان المالية الشهرى فى عام ١٨٥٤/١٨٥٣، ١٦١١١ قرشًا، بلغت بدلات التعيين التى كان يحصل عليها ٣٩٥٩ قرشًا. وفى وظيفة سابقة، كان يتلقى راتبًا شهريًا قدره ١٢٠٨٣ قرشًا، ويحصل على بدلات تعيين تصل إلى ٨٦٨٥ قرشًا. لكن مع مرور الوقت، تقلص مقدار هذه البدلات، وفى عام ١٨٦٠ ألغيت بالنسبة لكل الوظائف المدنية والعسكرية من الدرجة الأولى والثانية.[٦٥]

وكان العنصر الثالث من مكونات الخدمة المدنية هو نظام المعاشات والتعويضات فى حالات البطالة أو الإحالة للمعاش. وقد قام نظام المعاشات فى مصر على أساس لائحة أغسطس ١٨٤٤، ولائحة المعاشات التى أقرها سعيد باشا فى ديسمبر ١٨٥٤، والمرسوم الصادر فى يناير ١٨٧١. وتتضمن لائحة ١٨٤٤ التى تعد أول قانون ينظم معاشات الموظفين العموميين فى مصر الحديثة، حسمًا مبكرًا للجدل الذى دار حول ربط المعاش بعدد سنوات الخدمة. فموظف الحكومة لكى يستحق المعاش ينبغى أن يقضى فى الخدمة ثلاثون عامًا. ويتحدد مبلغ المعاش المستحق من ثم على أساس ما كان يتلقاه الموظف من راتب. فالموظفون الذين يزيد راتبهم الشهرى على ١٠٠٠ قرش، يتلقون معاشًا قدره ربع راتبهم، بينما يبلغ معاش من تتراوح مرتباتهم بين ٢٥٠-١٠٠٠ قرش ثلث الراتب الشهرى.[٦٦]

وقد أُلغى مرسوم ١٨٤٤ بلائحتى ١٨٥٤، ١٨٧١، وأصبح الأساس لتنظيم المعاشات طوال ما تبقى من سنوات القرن. وأصبح الموظفون الذين

التحقوا بالخدمة قبل عام ١٨٧١ خاضعين لمواد قانون سعيد، الذى يحدد الحد الأدنى لسنوات الخدمة بـ ١٥ عامًا، ويربط مقدار المعاش بصورة صارمة بعدد سنوات الخدمة. فالموظف الذى يقضى ١٥ عامًا فى الخدمة يستحق ربع راتبه، بغض النظر عن ما كان يحصل عليه، أما الذى يقضى ٤٠ عامًا فأكثر، فإنه يستحق معاشًا يساوى راتبه الشهرى كاملاً.[٦٧] وقد خضع الموظفون الملتحقون بالخدمة بعد ١٨٧١ لمواد لائحة ١٨٧١ الصارمة، المستمدة من لائحة ١٨٤٤. وهكذا، استقرت قاعدة تحديد سنوات الخدمة بثلاثين عامًا، وربط المعاش بالراتب الشهرى الذى يحصل عليه الموظف.[٦٨] وقد طرأ على هذا النظام بعض التعديلات، بحيث أصبح من حق الموظف الذى تستغنى الحكومة عن خدماته الحصول على نصف راتبه لحين تعيينه فى وظيفة أخرى.[٦٩] (وهذا التعديل مستمد صراحة من قاعدة بريطانية مستقرة تمنح ضباط الجيش نصف مرتبهم.)

وقد أُقرت لوائح أخرى لإضفاء المزيد من التنظيم على الإدارة، وتنظيم تصرفات موظفيها، وتوفير المرجعية للمحاكم. وحتى عام ١٨٥٥، كان هذا التنظيم القانونى يتألف بالأساس من مجموعة اللوائح والقرارات التى صدرت على عهد محمد على، واللوائح الإدارية التى أصدرها عباس فى ١٨٤٩، والتى أطلق عليها لائحة عباس، والتى تبدو كملخص للائحة الجزاءات التى صدرت فى عهد محمد على.[٧٠] والملمح الأساسى لهذا النظام القانونى هو ترهله الشديد وافتقاره إلى الابتكار، ولم تكن أى من القوانين العثمانية سارية فى هذا البلد العثمانى.

وفى أواخر ١٨٥٤ أو أوائل ١٨٥٥، صدرت اللائحة الأساسية، والتى صارت تعرف باسم التنظيمات. وقد شكلت هذه اللائحة، المستمدة من لائحة العقوبات العثمانية الصادرة فى ١٨٥١، الأساس القانونى للإدارة خلال عهد سعيد[٧١]، وهى وثيقة قانونية شاملة، تتضمن قواعد لمجازاة موظفى الحكومة

وتحديد الإجراءات التى يتحتم على ديوان الحقانية والمحاكم الحكومية الالتزام بها، كما تحدد التنظيمات المصرية العمليات الزراعية وتنظم العلاقة بين السلطات والناس، على الأقل فيما يتصل بما ينبغى الامتناع عن الإتيان به. فقد تحددت العقوبات الواجب توقيعها على من ينتهكون القانون من أهالى البلاد. وعلى الرغم من أن جذورها لم تكن مصرية، فقد كان عدد من مواد هذه اللائحة التى لا تناسب أوضاع مصر قليلة. والحقيقة أنها كانت ذات طابع مصرى، لا عثمانى. وهناك مادة واحدة على الأقل مأخوذة عن قانون مصرى سابق، والكثير من المواد المستمدة من التشريع العثمانى تم تعديلها بما يتلاءم مع ظروف مصر.

وبمجرد توليه الحكم، طلب إسماعيل إلى ديوان الحقانية تجميع كل المراسيم واللوائح التى صدرت فى عهد محمد على وعباس وسعيد.[٧٢] وبعد زيارته لإستانبول، حيث اطلع على مجموعة القوانين العثمانية، والتى تضمنت نسخة من قانون العقوبات لعام ١٨٥٨ (المستمد من القانون الفرنسى)، أمر إسماعيل فى ٥ يوليو ١٨٦٣ بإلغاء التنظيمات المصرية وتطبيق قانون العقوبات العثمانى الجديد، لكنه، فى سبتمبر، عدل عن موقفه وأمر بإضافة المواد المناسبة لظروف مصر من لائحة التنظيمات إلى اللائحة الجديدة. وفى سبتمبر ١٨٧٥، وبعد ١٢ عامًا من الإعداد، صدرت أخيرًا لائحة الجنايات الجديدة. وفى خلال فترة توقف اللائحة، كان المرجع هو بعض مواد قانون العقوبات الفرنسى. ففى ١٨٦٥، على سبيل المثال، أصدر إسماعيل أوامره بمحاكمة الموظفين المتهمين بالرشوة أو السرقة أو الاختلاس وفقًا لإحدى مواد القانون الفرنسى، كما جرت ترجمة ونشر القوانين المدنية والتجارية الفرنسية فى الستينيات من القرن التاسع عشر.

وقد يبدو أن تقدمًا حقيقيًا قد تحقق باتجاه المزيد من إصلاح النظام الإدارى، القائم على القانون. لكن هل حدث هذا بالفعل؟ هل كانت الرواتب

تصرف بشكل منتظم، كما نصت على ذلك اللائحة، وعلى أساس الدرجات الوظيفية؟ هل كان موظفو الحكومة على دراية فعلية بهذه اللائحة؟ والحقيقة أن وجود لائحتين مختلفتين للمعاشات يطبقان فى وقت واحد، وقدرة الحاكم على تنحية اللائحة جانبًا، أمر يثير الشكوك.

لقد كان التحديث على الورق فقط فى معظم الأحيان؛ فالأجور لم تدفع بأى صورة من صور الانتظام، ولا حسب الفئات المقررة قانونًا، ولم تخضع أبدًا لقواعد ثابتة. وكان تأخر صرف المرتبات هو القاعدة، خاصة أثناء حكم سعيد؛ حيث كان يتأخر هذا الصرف أو لا يحدث على الإطلاق.(٧٣) كما كانت رواتب الحكومة عرضة لتدخل الحاكم. ففى عام ١٨٥٨ أمر سعيد محافظ القصير بصرف راتب شهر واحد لموظفيه من الشهور الأربعة المستحقة لهم. وقبل ذلك بسنوات، أمر بتخفيض رواتب الموظفين فى أسيوط وجرجا ممن تزيد رواتبهم على ٥٠٠ قرش بمقدار الربع. وفى عام ١٨٧٥، أمر إسماعيل بخصم راتب شهر سنويًا من العاملين بجمع الضرائب.(٧٤) كما كان هناك موظفون غيرهم يحصلون على أكثر مما يستحقون: فى عام ١٨٧٦ حصل قاسم باشا على ضعف المرتب المخصص له، بينما مُنح أحمد خيرى باشا ١٢٥٠ قرشًا زيادة على المبلغ المخصص للدرجة الوظيفية التى يشغلها. فالأجور لم تكن مستقرة على الإطلاق، وهو ما يبينه الحصر التالى لما كان يحصل عليه شهريًا حسن الشريعى الذى يشغل الرتبة الثانية: ٥٠٠٠ قرش فى عام ١٨٥٦، و ٨٠٠٠ قرش عام ١٨٥٨، و ٥٠٠٠ قرش فى ١٨٦٣، و ٤٠٠٠ قرش فى ١٨٦٧، و ٥٠٠٠ قرش فى ١٨٦٧، و ٤٠٠٠ قرش فى ١٨٧١.

لم يكن لحكام مصر أن يقروا بقواعد للأجور. ففى عام ١٨٦٤، أمر محمد على بتحديد الحد الأقصى للأجر السنوى بـ ١٥٠٠٠٠ قرش؛ وكان عباس يعطى ابنه إلهامى ٦٠٠٠٠٠ قرش سنويًا؛ وعيّن سعيد الأمير أحمد

رفعت بمليون قرش فى السنة معتذرًا عن ضآلة المبلغ![٧٦] وبالطبع كانت هذه الأجور العالية تمنح لعدد محدود من الموظفين. ولعل أوضح مثال لتغيير القواعد ما حدث عام ١٨٧١ عندما تقرر تحديد الراتب على أساس الوظيفة بدلاً من الدرجة.[٧٧] ويبدو أن الدافع وراء هذا الإجراء كان اقتصاديًا؛ حيث جرى تخفيض راتب بعض الوظائف. فحكام الأقاليم الذين لم يكونوا يتلقون بانتظام الراتب الشهرى المحدد لوظيفتهم والبالغ ٨٠٠٠ قرش، تقرر أن يكون مربوط الوظيفة التى يشغلونها ٤٠٠٠ قرش فقط. وهذا "الإصلاح" لم يؤد إلا إلى إشاعة المزيد من الفوضى فى الإدارة. فالموظفون انهمكوا فى تقديم العرائض والالتماسات إلى الديوان الخصوصى من أجل إعادة رواتبهم إلى ما كانت عليه، وعندما شرع الخديو إسماعيل نفسه فى إعادة النظر فى رواتب بعض الفئات العليا، حذت الإدارة حذوه فى كل المستويات، حتى لو خالف ذلك اللائحة.

كذلك عوملت قوانين المعاشات بنفس الطريقة المتعجرفة. فخلال عهد سعيد، كان الموظفون يفصلون من الخدمة دون إبداء الأسباب الحقيقية أو صرف معاش يتناسب مع سنوات خدمتهم، بل إن هؤلاء المفصولين لم يكن أمامهم إلا التسكع فى أرجاء البلاد، دون عمل.[٧٨] وقد تحسن تسجيل المتقاعدين إلى حد كبير على عهد إسماعيل. فاعتبارًا من عام ١٨٦٣، العام الذى تولى فيه الحكم، تضاعف عدد ملفات موظفى الحكومة المتقاعدين ثلاث مرات، مقارنة بالسنوات الثلاث السابقة، لكن التذبذب اللاحق فى عدد هذه الملفات يؤيد الشكوك فى سلامة التسجيل حتى فى عهد إسماعيل. فولاة مصر، الذين لم يلتزموا بالقواعد التى وضعوها بأنفسهم، كانوا يقدمون المعاش كـ "إحسان"، وبالقدر الذى يحددونه. وتساعد هذه الممارسة، إذا ما أضيف إليها العجز الفادح فى تسيير الإدارة، فى فهم سبب تجاوز بعض المعاشات للحدود المقررة.[٧٩] ليس هذا فحسب، بل إن المقررات النقدية كثيرًا ما كانت تستبدل بالصكوك أو حتى قطع من الأرض. وقد بدأت عادة

منح الأراضى غير المنزرعة بدل المعاش حوالى عام ١٨٥٦، نتيجة للأزمة المالية، وأصبحت قاعدة شائعة خلال حكم سعيد، لكن إسماعيل أمر بإلغائها عام ١٨٦٣[٨٠]، لكن بحلول عام ١٨٦٧، عادت مرة أخرى باعتبارها سياسة رسمية.

كانت الهوة الواسعة التى تفصل بين قواعد الإدارة والواقع واضحة فى كل مكان؛ فالموظفون كانوا يتهربون من الالتزام بالتنظيمات المصرية، والحاكم ينتهكها متعمدًا.[٨١] وأصبح بعض الأوروبيين على قناعة بعدم وجود قانون شرعى بمصر، بينما يكمن جوهر المسألة عند بعضهم الآخر فى أن الموظفين والأهالى لم يكونوا على معرفة بهذه القوانين. فالقنصل البريطانى بورج يكتب قائلاً "إنهم لم يكلفوا أنفسهم مشقة تعريف الجمهور بالقرارات والقوانين التي كانت تصدر من حين لآخر، ومن ثم فهو يجهل معظم هذه القوانين جهلاً تامًا".[٨٢]

يُضاف إلى هذا أن قطاعات الإدارة التى كان ينبغى أن تخضع للتنظيمات الرسمية ظلت بمنأى عن هذه الإجراءات. وهكذا، لم تكن هناك تعليمات تحدد الزمن المطلوب لإنهاء الأعمال، أو تحديد عدد الوظائف المطلوب إنشائها داخل كل إدارة، أو وضع نظام لتدرج الأجور، أو تنظيم الترقيات أو حتى وضع شروط لتولى الإدارات. فلم يكن هناك، ببساطة، نظام رسمى للتعيين أو الترقى.

ولم يكن هناك إصلاح لمالية مصر، وخاصة نظام المحاسبة؛ فمن أهم ملامح المالية المصرية ضعف رقابة ديوان المالية على الموارد والمصروفات. فالدواوين والمحافظات، وحتى المديريات، كثيرًا ما كانت هى التى تراجع حساباتها، وكذلك حسابات الإدارات التابعة لها. وعندما كانت تنفصل إدارة أدنى عن إدارة أكبر لتعمل مستقلة، كما هو الحال بالنسبة للروزنامه العثمانية، غالبًا ما كانت تتولى مراقبة حساباتها بنفسها. بالطبع

كانت حسابات الإدارات وغيرها توضع، من حين لآخر، أمام ديوان المالية؛ لكن هذه الحسابات كان ينقطع ورودها لمدد طويلة.[٨٣] وكان أمرها متروكًا تمامًا بيد الحاكم. فكثير من المصروفات الإدارية، بما فى ذلك رواتب بعض الموظفين، لم تكن تتقرر عن طريق المجلس، وإنما تأتى مباشرة من خزائن الدواوين، التى خصص لها جزء من الموارد. وكان من الطبيعى أن يعتمد الوالى مصروفات الحكومة، لكن حيث إنه لم تكن هناك إيصالات فى غالب الأحيان ولا ميزانيات إدارية، ووجود حسابات غير منتظمة يمكن للموظفين أن ينفقوا منها دون حساب، فمن المستحيل على أى إنسان أن يعرف على وجه الدقة مقدار المبالغ التى أُهدرت. وكان ديوان المالية يبسط سلطانه على الموارد المصرية، لكن ذلك كان معناه، فى التطبيق، مجرد تلقى ومراجعة الحسابات (أو حتى مجرد البيانات المالية فى معظم الأحوال) التى تقدمها الإدارات، فى نهاية كل عام عادة. وحتى هذا التقليد لم يلتزموا به؛ ففى عام ١٨٥٥ كانت هناك مديريات لم تقدم حساباتها وسجلاتها للعام السادس. وكثيرًا ما كان يفوض موظفون من ديوان المالية أو المعية السنية لتفقد دواوين مصر والتفتيش على حساباتها.

وفى ظل نظام معلومات بهذه الصورة، فمن غير المدهش ألا نجد للحكومة ميزانية بمعنى الكلمة. فالميزانيات موجودة، لكنها لم تكن أكثر من تقديرات للمصروفات والموارد المتوقعة، والأخيرة مستمدة من القوائم التى يقدمها أعيان الريف. وهذه القوائم تتولى الحكومة مراجعتها على ضوء إيرادات العام السابق أو اللاحق.[٨٤] وبالنسبة لجمع الضرائب، لم يكن هناك تمييز بين عمليات سنة وأخرى، فلم يكن هناك تاريخ للتحصيل الفعلى أو بيانات عن العجز الناتج عن انخفاض فيضان النيل.[٨٥] وظلت أرقام الميزانيات سرًا حتى بدأت الضغوط الأوروبية واضطرار الوالى إلى إعلانها تحت ضغط الحاجة للقروض العامة. والميزانيات "الرسمية" الصادرة عن سنوات العقدين السادس والسابع من القرن التاسع عشر لا يمكن اعتبارها

ميزانيات بالمعنى الحقيقى. فترتيب بنودها لا يحكمه منطق واضح؛ فخطوط سكة حديد فى السودان وترعة فى مصر، على سبيل المثال، مدرجان تحت نفس البند[٨٦]، ولذلك فمن الصعب الوثوق فى دقتها.

ولا كانت هناك ضوابط صارمة بالنسبة للهيئات الحكومية الجديدة، ففى إدارة من المفترض أنها خضعت للتطوير يتوقع المرء قدرًا من الاستقرار فى المؤسسات القضائية والإدارية، لكن بينما فرضت الجزاءات على الموظفين الذين يتجاوزون حدود سلطاتهم، كانت القواعد القانونية غير واضحة وتعرضت الإدارات التى يعملون بها باستمرار للاستقلال والضم، كما كانت حدود سلطتهم غير محددة بوضوح.

ولم يختلف الحال فى الأقاليم. ففى الوجه البحرى، كان عدد المديريات يتراوح بين ست (بدون الجيزة) وأربع. وفى ١٨٥٦، أُلغيت مديرية الشرقية (وُزعت الأقسام التابعة لها على مديريتى القليوبية والدقهلية)، وأُدمجت الغربية مع المنوفية لتصبحا مديرية واحدة تحمل اسم روضة البحرين. وفى ١٨٦٣، عادت مرة أخرى إلى قسميها القديمين، ثم أُعيد توحيدهما مرة أخرى فى عام ١٨٦٦.[٨٧] وبعد عامين، عاد عدد مديريات الوجه البحرى ليصبح ستا مرة أخرى. ويشير تقويم أمين سامى إلى أن الوجه القبلى تعرض لفوضى إدارية مماثلة خلال الفترة من ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩.

ويمكننا أن نلاحظ عدم الاستمرارية أيضًا فى الإدارة المركزية. وقد سبق أن أشرنا إلى أن المجلس الخصوصى وديوان الحقانية لم يقدر لهما الوجود بشكل متواصل؛ إذ تعرضا للإلغاء مرتين خلال عهد سعيد.[٨٨] كذلك كانت دواوين الحكومة عرضة للإلغاء أو إعادة التشكيل، أو التعديل عبر الدمج أو التفكيك. فعندما مات إسماعيل باشا ناظر الداخلية، فى عام ١٨٦٠، أُلغى الديوان ووُزعت اختصاصاته بين ديوانى المالية والشئون الإفرنجية.[٨٩] ولم يُعَدْ تشكيل الديوان حتى عهد الخديو إسماعيل، وحتى فى هذه الحالة كان

مرتبطًا بدواوين أخرى. وكانت دواوين مصر الأقل أهمية تُدمج أحيانًا في ديوان واحد وتلحق في أحيان أخرى على غيرها من الدواوين، وتبقى مستقلة في أحيان ثالثة. ففيما بين ١٨٦٤و١٨٧٦، وُضعت مصلحة السكك الحديدية (التي كانت مسئولة في بعض الأحيان عن كل وسائل النقل، والتي كانت تعرف من ثم باسم ديوان السكك الحديدية والمواصلات) ثلاث مرات تحت إشراف الأشغال العامة، ومرة تحت إشراف محافظ القاهرة، وظلت مستقلة خمس مرات.(٩٠)

وربما كانت نظارة الأشغال العمومية، التي تأسست في ١٨٦٤، خير مثال على هذه العشوائية الفجة. فلأنها كان تحت رئاسة موظف أرمني ذي نفوذ، أنيط بها، بالأساس، مهمة إدارة السكك الحديدية. كما أضيف إليها مهمة الإشراف على القناطر الخيرية، التي ظلت حتى عام ١٨٦٥ تحت إدارة ديوان الجهادية. وفي سبتمبر ١٨٦٥، تولى ديوان الجهادية مسئولية القناطر لصلتها الوثيقة ببعض التحصينات القريبة وأيضًا لاستمرار تنفيذ الأعمال المطلوبة بها على يد الديوان، في وقت كانت القناطر تابعة فيه لنظارة الأشغال من الناحية الفنية. وبعد إبعاد نوبار باشا في ١٨٦٦، انفصلت السكك الحديدية عن الأشغال ، التي تحولت إلى قلم تابع لديوان الداخلية. وترتب على ذلك إعادة تشكيل ديوان الأشغال وأُدمج في ديوان واحد مع المدارس، لكن يبدو أنه عاد، في ١٨٦٩، مستقلا مرة أخرى وله ناظره الخاص. وفي عام ١٨٧٠ انضمت الأشغال العمومية إلى المدارس والأوقاف؛ وفي نوفمبر ١٨٧١ تحولت إلى قلم من أقلام المهندسخانه وصارت تبعيتها للداخلية. وفي ١٨٧٢، أُعيد تشكيلها كديوان مستقل، وفي أغسطس من ذلك العام ضُمت إلى المدارس والأوقاف، وبعد ذلك بعام، ونظرًا لانتقال ناظره إلى الداخلية، عاد الديوان إلى الداخلية، وبعدها بشهرين ضُم إلى الجهادية، وفي ١٨٧٥ أُعيد إلحاق الأشغال العمومية على الداخلية.

وعند هذا الحد، ينبغى أن يكون واضحًا أن حجم ما أُنجز من إصلاح فعلى بعد عام ١٨٤٩ كان متواضعًا. فهناك العديد من مجـالات الإدارة لـم يخضع للتنظيمات الرسمية، وينطبق هذا على ما يبدو حتى علـى الـدواوين التى خضعت للتنظيم. ويمكننا بالطبع رد الكثير من الاضطراب الذى ابتليت به البيروقراطية المصرية إلى الأزمات المالية المتكررة التـى هـزت كـل أركان الإدارة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فتخفيض الأجور وصـرف رواتب موظفى الحكومة بأوراق خزانة مخفضة القيمة، ومنح الأراضى غير المنزرعة للموظفين المحالين للتقاعد علـى سـبيل التعـويض، وتعـرض الموظفين العموميين للاستيداع المؤقت، وحل بعض الـدواوين الحكوميـة، كانت كلها، بصورة واضحة، إجراءات اقتصادية. ويجب أن نتذكر أيضًا أن البنية البيروقراطية المصرية كانت فى أول عهدها، ولم تكن قواعدها قد ثبتت بعد. على أن تلك الاعتبارات لا تفسر مسائل مثل النقل العشوائى للحسـابات الإدارية من موظف لآخر، أو غياب القواعد المحكمة التى تحكـم الصـعود والترقى، أو المرتبات العالية غير القانونية.

ومن المهم أن نميز بين عملية الإصلاح - أى التقدم باتجاه المزيد من التنظيم الرسمى - والإدارة المقننة، التى يتواءم فيها الكيان الإدارى بصورة متعقلة مع أهداف الحاكم. ومن المؤكد أن عدم بلوغ الإدارة فى مصر درجة عالية من التقنين خلال تلك الفترة لا يعنى أنها لم تكن مقننة. فليس صدفة أن الجهات الإدارية التى تمس مصالح الحاكم بشكل مباشر كانت مسـتثناة مـن التنظيم، وأن المسئولية القضائية كانت تنتقل من موظف لآخر، وأن اللـوائح لم تكن موضع احترام. ولأن بيروقراطية مصر كانت جزءًا لا يتجـزأ مـن النظام الذى وضعه الحاكم لإحكام سيطرته، فقد كانت عرضة للتلاعب، وأداة لربط الرجال به، وآلة مسخرة لخدمة مصالحه. ووضع ميزانية دقيقـة ذات بنود محددة، وتوضيح طريقة للصعود والترقى، وإمسـاك دفـاتر حسـابات قويمة لكل قرش يتم صرفه، كلها أمور تحد من حرية الحاكم فى المنـاورة.

وطالما ظلت سلطة الحاكم هى العليا، ولحين أن يحدث ما يضعف سلطته، لم يكن من الممكن قيام بيروقراطية حقيقية فى مصر.

كيف، وإلى أى مدى كانت سلطة الحاكم قائمة خلال السنوات التى تلت رحيل محمد على؟ ما الذى ينطوى عليه نمو البيروقراطية، على سبيل المثال، بالنسبة للحكم المُلكى؟ لننتقل الآن إلى تتبع العلاقة المتغيرة بين الحاكم والنظام السياسى/الإدارى بعد عام ١٨٤٨، وتبين مدى تأثير الوالى فيه وتوجيهه.

الوالى والجهاز الإدارى

بعد عام ١٨٤٩، وبرغم التغيرات المؤسسية والاجتماعية المهمة، واصل الحاكم استخدام الأساليب القديمة للإبقاء على الحكم الشخصى - من خلال المناورة السياسية والعملاء، وكذلك الأجهزة البيروقراطية للتحكم فى توزيع السلطة، ومن خلالها، الموارد المالية. وقد ظلت الحكومة، من ثم، تعتمد على الحاكم، الذى كان هو الدولة. ويمكننا رصد خضوع الإدارة لرغبات الحاكم واحتياجاته من خلال تقصى مكانة المعية السنية فى الحكومة، وظهور الدوائر (الخاصة)، والأساليب التى اتبعها الحاكم فى سبيل السيطرة على النخبة الحاكمة المؤلفة فى معظمها من الموظفين المدنيين.

كان ديوان المعية السنية، على عهد محمد على، واسطة الصلة بين الإدارة المُلكية وبقية الإدارة. وحيث إنه كان يتمتع بوظائف قضائية وتنفيذية واسعة وحجم عضوية كبير مقارنة ببقية الدواوين، كان ديوان المعية السنية هو الذى يتولى إدارة عمل الحكومة. فكان يشرف على المصانع والقنوات والقناطر، ويوجه الشئون المدنية والعسكرية، ويضم أقلامًا لإدارة ملكيات الحاكم. لكن، وحتى قبل رحيل محمد على، بدأ هذا الديوان المُلكى يفقد قدرًا

من سلطاته. فانتقلت مسئولية إدارة ملكيات الوالى، على سبيل المثال، إلى إدارة أخرى، هى الدائرة السنية، وفى أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر أسندت مهام أخرى للأقسام البيروقراطية الجديدة.(٩٢)

ويبدو أن نشاط ديوان المعية قد تركز أكثر فأكثر فى البروتوكول والمراسلات. وتشير وثائق تعود إلى سبعينيات القرن التاسع عشر إلى أنه صار أكثر اهتمامًا بطلبات الحاكم أكثر من اهتمامه بالمتابعة اليومية لأعمال الحكومة. ففى عام ١٨٧٧، كان الخديو إسماعيل محاطًا بسكرتاريته وحجابه الذين لا يغادرون أعمالهم قبل أن يذهب الحاكم للنوم ليلاً. ومن بين ٩٢ موظفًا يعملون بالديوان فى ١٨٧٨، كان هناك ٦ من رؤساء التشريفات، وحكيمباشى واحد، وحامل أختام، وخازن، وعدد من السكرتيرين الأوروبيين والأتراك، و٥٩ من ضباط النظام والجنود.(٩٣) ولربما كانت أفضل وسيلة لتوضيح هذا التغير الواضح هى مقارنة أسماء مكاتب الديوان فى عام ١٨٤٣/١٨٤٤ بتلك التى كانت قائمة عام ١٨٧٦.(٩٤) فعلى الرغم من اختلاف عدد المكاتب بعض الشىء، فإن أسماءها تشير إلى تغير وظائفها بصورة جذرية:

١٨٤٣/١٨٤٤	١٨٧٦
الحسابات والميزانية	المراسلات الأوروبية
الشفالك (ممتلكات الحاكم وأسرته)	البروتوكول
ممتلكات العهدة (الأراضى التى منح أصحابها حق تحصيل الضرائب)	الترجمة
الأمور العسكرية والمدنية والعرائض	المراسلات العربية والالتماسات
الأقاليم والجورنال (التقارير اليومية المرسلة من مكاتب الحكومة)	المراسلات التركية
العوائد	ليس لها مقابل

وقد أصبح ديوان المعية، من حيث المظهر على الأقل، أداة للخدمة الشخصية.

على أن هذا الكيان المُلكى ظل آلية مهمة لإحكام سيطرة الخديو على الحكومة. وكلما نفد صبره من أداء إدارته أو رغب فى تقوية موقفه، لم يكن عليه أكثر من أن يمنح الديوان سلطات مؤقتة. هذا ما فعله سعيد عندما أصدر قراره بتحويل الإشراف على حسابات الأقاليم ودواوين الدولة إلى المعية بدلاً من ديوان المالية.(٩٥) كما تواصل تكليف أعضاء المجلس بمهام خارج اختصاصه؛ فقد خول بعض موظفيه سلطة إصدار الأوامر الإدارية باسم الحاكم. (استمر فى إرسال أوامره إلى إداراته من خلال المجلس) وعين غيرهم فى وظيفة حاكم إقليم، ونائب حاكم، ونظار لدواوين الدولة. ففى عام ١٨٦٤ عين إسماعيل راغب، رئيس المجلس، رئيسًا للمجلس الخصوصي، وفى ١٨٦٦ أصبح رئيسًا لمجلس شورى النواب، ثم عين بعد ذلك ناظرًا للمالية والداخلية. وحسب القنصل العام البريطانى كولكوهون، فإن رئاسة الديوان الخديوىّ كانت أكبر درجة وظيفية فى مصر. وإذا كان هذا الكيان المُلكى لم يعد يوجه نشاط الأداة الحكومية اليومى، إلا أنه ظل أداة مهمة بيد الحاكم.

كما شهدت الفترة من ١٨٤٩ إلى ١٨٧٤ ظهور دوائر خديوية إدارية "الخاصة" كبيرة. وكما رأينا، فقد بدأ الحاكم، فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، بحيازة ملكيات زراعية كبيرة. وفى سعيه لتحصيل المتأخرات وإحكام سيطرته على الفائض الزراعى، شرع محمد على فى الاستيلاء على الأراضى ومنح مساحات كبيرة منها لنفسه ولأفراد أسرته. وقد أُقرت المصادرة وإعادة التوزيع بحكم الإيمان الراسخ بحقه المطلق فى الأرض وما تنتجه. فقد كان بإمكانه الاستيلاء على الأراضى لنفسه أو منحها لرجاله، أو تقسيمها إلى عزب، أو منحها صفة ملكيات خاصة ثم استصلاحها. وفى عهد إسماعيل، صودرت على نطاق واسع جدا أراضى المزارعين (التى أصبحت تعرف بالأراضى الخراجية بعد فرض الضرائب عليها).(٩٦) كما صودرت قرى بأكملها. فبقرار واحد جرت مصادرة ٥٤ قرية و ٥٦ ألف فدان، كما

استردت الحكومة الأراضى التى سبق منحها باعتبارهـا تعويضـات، ولـم يعوض ملاّكها إلا عن المنشآت التى أقاموها عليها. فقد شعر إسماعيل أنـه مطلق التصرف فى مثل هذه الإجراءات التحكمية، وكتب إلى ناظر الماليـة يقول: "بناء على إرادتنا المطلقة فى التصرف، فإننى أصدر أوامرى باستبدال أراض من الشرقية بـ ٣٢٠ فدانًا من أراضى الأوقاف بقرية زيرا بالمنوفية ومنح أراضى زيرا لنوبار باشا". ومثل هذا التصرف يوضح ما قاله القاضى لليدى دف جوردون فى ١٨٥٦ من أن إسماعيل إذا أراد الاستيلاء علـى أرض أى شخص فلابد من أن تحقق مشيئته سواء بمقابل أو بدون مقابل.(٩٧) وبحلول السبعينيات من القرن التاسع عشر كانت حيازات الأسرة الخديويـة تعادل خمس الأراضى الزراعية فى مصر.(٩٨)

وقد أنشئت إدارات كبيرة لإدارة هذه الملكيات. ففى عام ١٨٧٢، على سبيل المثال، كانت هناك دوائر لأراضى الوالدة باشـا (١٠٢٤٠٦ فـدان)؛ وأخرى للأمير حسين كامل (٢٢٩٩٩). وكانت هذه الدوائر الخديوية تتبـع عادة إدارة عائلية واحدة هى الدائرة السنية، بالرغم من استقلال دائرة الخديو (الخاصة) فى بعض الأحيان.(٩٩)

وكانت هذه الدوائر لها حساباتها الخاصة وخزائنها المستقلة، وتضـم ممتلكات واسعة ومعدات كثيرة. فدائرة إلهامى باشا، ابن عباس، كانت تضم ست سفن بخارية، وستة قصور، و٣٨٥٥ رأس ماشية، وعدد غير محدد من المصانع والحافلات، ومدرسة ابتدائية لعبيد الملاك من الذكور. وكان مجموع ما تدفعه الدائرة شهريًا كأجور ومعاشات ١٣٩٥٣١ لعدد ٦٦٦ من الموظفين والموظفين السابقين، من مترجمين ومحاسبين وكتاب.(١٠٠) ويشير صـرف المعاشات للموظفين السابقين إلى الطبيعة الخاصة لهذه الدوائر. فقـد كانـت الدوائر تدفع حصتها فى معاشات الموظفين الذين عملوا فى خدمتها.(١٠١)

وقد اتسعت دائرة الخديو إسماعيل بصورة كبيرة خلال فترة ازدهـار

القطن. فضمت إلى ممتلكاتها مصنعا فى المحلة الكبرى، وقامت بشراء مطبعة بولاق، وعينت موظفين جدد، واشترت منزلاً بالقاهرة، وأدخلت تحت إدارتها عشرات الآلاف من الأفدنة.(١٠٢) وبحلول السبعينات من القرن، اتسعت ممتلكاتها بحيث دعت الضرورة لوجود مكتبين للتفتيش يضمان ٦٨ موظفًا بلغت أجورهم الشهرية ٥٦٨٠٠ قرش؛ فى حين لم يكن عدد موظفى تفتيش الحكومة يزيد عن ٤٦ موظفًا عام ١٨٦٦.

ومن النظرة الأولى، تعطى هذه الإدارات الجديدة الانطباع بالانفصال التدريجى للقطاع الخاص عن الحكومة أو القطاع العام. ومن المؤكد أن الدوائر قد أتاحت الوسائل لتشغيل أموال الخديوى بصورة مستقلة عن الإدارة الحكومية. وبعد وفاة سعيد، أمر إسماعيل بإنشاء إدارة مالية لحصر الأموال التى سحبتها دائرة سعيد من خزانة الحكومة وتلك التى قدمتها الدائرة للحكومة، وبعد أن علم أن الدائرة تلقت مبلغ ٥٧٠١٥ جنيهًا مقابل ٣٧٢٠٥ قدمتها للحكومة، أمر برد الفرق. وفى مناسبة أخرى، أمر إسماعيل ديوان المالية بإرسال مبلغ ١١٨٢٧٢ قرشًا إلى خزانته الخاصة سبق أن أنفقتها دائرته على أمور تخص الحكومة.(١٠٣) لكن هذا لا دلالة له؛ حيث كانت الدوائر وجهاز الدولة مرتبطين بصورة لا تنفصم. وكما رأينا للتو، فإن تلك الإدارات كانت تتمتع بحرية الوصول إلى موارد الحكومة.(١٠٤) فقد أمر سعيد، على سبيل المثال، بتحويل حصيلة الضرائب المحصلة من مديريتى بنى سويف والبحيرة إلى دائرته بدلاً من تسليمها لخزانة الدولة. ومعظم موظفى الدوائر هم أصلاً من بيروقراطية الدولة ويعودون إليها بعد الانتهاء من خدمة ممتلكات الوالى. ومن حين لآخر كانت الدوائر تتلقى الأوامر بالإشراف على مكاتب الحكومة، كما كان بمقدور الدوائر الاستفادة من السخرة وسكك حديد الدولة. وهكذا، ينبغى النظر إلى الدوائر بوصفها امتدادًا لسلطة الدولة لا قيدًا عليها.

ولم يكن النظام الإدارى المصرى كيانًا مؤسسيًا فحسب، بل واجتماعيًا كذلك، وقد شهد هذا المجال أيضًا التغير. فقد كانت النخبة الحاكمة على عهد محمد على تتألف من رجال الحاشية، وكثير منهم من العسكريين ومعظمهم يتصل بالوالى بصلة القرابة بصورة أو بأخرى. وبعد عام ١٨٤٩، عندما تولت الإدارات والدواوين البيروقراطية الجديدة الوظائف التى كانت تؤديها المكاتب العائلية، لم تعد الحاشية هى المصدر الأساسى لرجال الدولة كما كان الحال فى السابق، وبدأت فرص الترقى التى أتاحتها البيروقراطية تقدم للحاكم مجموعة من الكفاءات؛ بحيث لم يعد بحاجة لهذا الاعتماد التام على الأقارب والعتقاء والأصهار والأقارب. وقد تمت هذه العملية بهدوء وبالتدريج، ولم توضع الحدود بوضوح بين الأسرة وبين البيروقراطية، لكن الفرق بين رجال الحاشية ورجال الإدارة الجديدة كان واضحًا.

ولا يعود ظهور نخبة جديدة تتألف فى معظمها من الموظفين المدنيين إلى نمو البيروقراطية وحده، بل وكذلك إلى أحداث مثل الصراع المتلاحق بين عباس وأبناء إبراهيم، الذى كان من شأنه انقسام أسرة محمد على واستبعاد كثير من أفراد النخبة القديمة، وإلى التخفيض الإجبارى لحجم الجيش بعد عام ١٨٤٨ وإخضاعه بالتدريج لبيروقراطية الدولة، وصعود نجم أولئك الشبان الذين أرسلهم محمد على إلى أوروبا لتلقى التعليم، والذين أخذوا، بعد ١٨٤٩، يتولون المناصب التى كانت فى السابق حكرًا على القادة والضباط الأتراك من بيت محمد على.[١٠٥]

فإلى أى مدى كان بمقدور ولاة مصر الاحتفاظ بسلطتهم على هؤلاء الموظفين؟ كانت العلاقة بين الوالى ورجاله يسودها، من جهة، التعاون الناجم عن حاجة كل منهم للآخر، والصراع، من جهة أخرى، فى سبيل السيطرة على الفوائض. ففى الفترة من ١٨٤٩ إلى ١٨٧٤، ساد التعاون إلى حد كبير بفضل حنكة الوالى فى الاستحواذ على كل الموارد والسلطات. وقد ضمن الوالى تعاون رجاله من خلال: ١ـ العمالة والمناورة السياسية. ٢ـ توطيد

الحيازات الزراعية والتى كانت معفاة فعليا من الضرائب. ٣ـ إعطاء كبار موظفيه جزءًا كبيرًا من عوائد مكاتبهم. وهكذا، وعبر مشاركتهم تلك فى حصة من الغنيمة، كان عند هؤلاء الرجال الحافز لتأييد الوالى والرضا عن ذلك التوزيع غير العادل للسلطات.

لقد كان أمام الموظف الإدارى الكبير فرصة فريدة للاستفادة من الموارد المالية وغيرها من الموارد.[١٠٦] فأصحاب المناصب الإدارية، وكثير منهم كان يشغل أكثر من منصب فى ذات الوقت، كان بإمكانهم الاستفادة من السلطات الممنوحة لهم من الوالى، ومنها الإشراف على الخزانة التى يتلقى منها الموظفون رواتبهم، كما كان بعض الموظفين يسحبون الأموال من حسابات غير مسجلة، خصصها الوالى لاستخدامهم الخاص. فقد كان لناظرى الأشغال العامة والجهادية، على سبيل المثال، حسابات خاصة تمول من الضرائب العسكرية والإعفاءات المتاحة للأنشطة العسكرية والمنشآت التى كان ينفذها ديوان الجهادية على النيل. وكما رأينا، فقد كان الموظفون يتلقون أجورًا أكبر بكثير من المنصوص عليها بالقانون، وكان البعض منهم يتلقى من الحاكم الأموال السائلة والسكن بل وحتى الجوارى. وكان رؤساء الدواوين يستقلون القطارات مجانًا.

وبفضل هذه البنية الإدارية والغياب النسبى للضوابط المعلنة، كان الموظفون يتجاوزون ما يسمح به الحاكم.[١٠٧] فكانوا يزيدون رواتبهم ورواتب أصدقائهم بصورة اعتباطية، وتجميد رواتب غيرهم من الموظفين، وكانوا يقدمون لأفراد الأسرة وغيرهم فرص العمل المؤقت لإبقائهم فى جدول رواتب الحكومة بعد انتهاء خدمتهم بوقت طويل، وكانوا يستقطعون الأموال من المتحصلات الإدارية قبل تسجيلها، ويشترون البضائع وغيرها بأسعار مخفضة، وينفقون المال دون الرجوع لأحد، ويختلسون الأموال على نطاق واسع فى بعض الأحيان.

وكان الموظفون فى ريف البلاد يجلبون البضائع ويبيعونها بأعلى الأسعار، ويمنحون المكاتب للأصدقاء أو لمن يعرض أعلى قدر من المال، ويصادرون ماشية عمال الزراعة وأدواتهم، وينقلون صغار الموظفين من مكان لآخر دون إخطار السلطات العليا فى القاهرة، ويتصرفون على مسئوليتهم فى عوائد الضرائب، ويبتزون الأموال من الفلاحين.(١٠٨) كما كان كبار الموظفين يحصلون رسومًا غير مقررة بصورة شبه منتظمة. فقد قام مدير البحيرة، ودون تصريح من القاهرة، بتحصيل رسوم لحراسة القطن المرسل لمناطق التجميع، وكان مدير تصاريح دخول القاهرة يحدد بصورة اعتباطية مقدار الرسوم المفروضة على البضائع التى تدخل المدينة. ولا يمكن تحديد الأموال المستنزفة بهذه الطريقة على وجه الدقة، ويكفى أن نشير إلى أن تعليقات المراقبين الأوروبيين وغيرهم كثيرًا ما تعرضت لتلك الاختلاسات المعتادة التى كان يرتكبها موظفو الحكومة.(١٠٩)

وفى مواجهة هذا الاستنزاف للموارد، كان تحت تصرف الوالي مجموعة من الوسائل. إحداها إصدار التشريعات التى تحدد التصرفات غير المشروعة وتقرر العقوبات المناسبة لها. وتعكس المراسيم واللوائح وغيرها من التنظيمات التى صدرت فى تلك الفترة اهتمامًا كبيرًا بالرشوة والسرقة وتزوير المستندات والتلاعب الوظيفي والاختلاس. والحقيقة أن الجهود الأولى لتحديد حقوق الرعية تبدو وكأن الهدف من ورائها هو مراجعة انتهاكات موظفى الحكومة.(١١٠)

وكانت الوسائل غير الرسمية للسيطرة التى تجمع بين المتابعة الشخصية والتأكيد المتواصل على حق الحاكم فى الثواب والعقاب هى الأشد فاعلية. فالحاكم يخضع رجاله للجزاءات والحرمان من الراتب وتخفيض الدرجة الوظيفية ولغيرها من العقوبات. وقد سحب الإشراف على الحسابات من الموظفين ووضعها تحت إشراف ديوان المالية، وحول الإشراف القضائى

على الدواوين من جهة لأخرى، وفتت المكاتب الإدارية وقسم وظائفها على أكثر من موظف. وكان الوالى لا يسمح عادة ببقاء الموظف فى نفس الموقع لمدة طويلة، ويحرص على نقل الموظفين بصورة دورية. وقد أعلن محمد على فى أمر مبكر أن على الموظف الذى يقضى وقتا طويلاً فى منصبه لابد وأن يقيم صلات مع السكان المحليين، وهو ما يترتب عليه خسائر فادحة للخزانة.[١١١]

وكان الفصل من الخدمة هو الطريقة الفعالة لمكافحة الاختلاسات وأكثرها شيوعًا. وكان هذا يتم بطريقة مهينة للغاية، حيث كان الموظف الذى سيحل محل الموظف المختلس يحضر إلى المكتب ذات صباح حاملاً مرسوم الحاكم بالفصل، والذى كثيرًا ما كان يتضمن عبارة "اذهب إلى منزلك". وكان على الموظف المفصول أن يتوجه إلى منزله على مرأى من الناس - وهو موقف مؤلم ومؤثر للغاية.[١١٢] وكان إبعاد موظف كبير يستتبعه عادة فصل مرءوسيه. فعندما أُبعد بهجت باشا من رئاسة مكتب التفتيش الهندسى لمصر العليا، تم فصل موظفيه ونُقل المكتب من الجيزة إلى مكان آخر.[١١٣] وهكذا أصبحت هناك نخبة تابعة.

وحدث الشيء نفسه فى مجال حيازة الأرض؛ فبعد وفاة محمد على استمر حكام مصر مصدرًا رئيسيا لإقامة العزب والأبعاديات الكبيرة، والتى تتألف من المنح التى كانوا يقدمونها لأفراد النخبة الحاكمة. وبفضل سيطرتهم على الجهاز الإدارى، كان باستطاعة كبار الموظفين زيادة مساحة حيازاتهم دون علم الحاكم. فكان أصحاب المناصب يقومون ببيع الأراضى غير المسجلة، ومصادرة أراضى الفلاحين سدادًا لديونهم المستحقة لهؤلاء الموظفين، ويستغلون أراضى الفلاحين بلا رحمة. ولمواجهة هذه التصرفات أصدر حكام مصر القوانين التى تمنع الموظفين من شراء أراضٍ تقع فى دائرة عملهم إلا عن طريق المزاد العلنى ، وتخصيص المكافآت لمن يبلغ

عن الأراضى غير المسجلة والمستصلحة. كما حاولوا كذلك عمل مسح للحيازة الزراعية، لا لمجرد تحديد الأراضى المحجوبة بل وكذلك لإعادة تصنيفها لتقدير الضرائب على أساس هذا التصنيف.[١١٤] وقد بذل كل من سعيد وإسماعيل جهدًا كبيرًا لتسجيل الأرض، وواصل كلاهما السياسة، التى بدأها محمد على، بمنح حائزى الأراضى بعض الحقوق على أراضيهم. ومع حلول السبعينيات من القرن كان هذا قد تجسد فى تأسيس الملكية الفردية الكاملة فى التشريعات.

من هذه التشريعات مرسوم الأراضى الذى أصدره سعيد فى ١٨٥٨، والذى يعطى حقوق الملكية الكاملة، بما فى ذلك التعويض عن مصادرة الأراضى للمصلحة العامة، لحائزى الأبعاديات (أراضٍ غير منزرعة معفاة من الضرائب، تُمنح للأعيان والموظفين) والشفالك (أراضٍ يملكها الحاكم وأفراد أسرته).[١١٥] ونظرًا لأن النية من هذا المرسوم هو تسجيل الأراضى وبالتالى تحصيل الضرائب المستحقة عليها، فمن الطبيعى أن تفتقد استجابة كثير من حائزى الأرض إلى الحماس، كما عارض البعض مادة فى لائحة ١٨٥٨ تمنح الحائزين من الفلاحين حقوقًا فى أراضيهم الخراجية، وهو ما يعوق جهودهم لاستغلال المزيد من أراضى الفلاحين لصالحهم.[١١٦] ومن هنا، يمكن اعتبار هذه اللائحة محاولة من جانب الحاكم لإحكام سيطرته على رجاله.

لكن كان على حكام مصر تحقيق التوازن بين متطلبات عوائدهم والحاجة إلى تأييد أولئك الذين يجعلون من الأوتوقراطية أمرًا ممكن التحقيق. ولذلك قدموا الكثير من التنازلات، وكان ذلك أوضح ما يكون فى السياسة الضريبية. ففى عام ١٨٥٤، قرر سعيد رسومًا متواضعة للغاية على محاصيل أراضى الأبعاديات والشفالك، وكانت معفاة إعفاءً تامًّا من الضرائب حتى ذلك الحين. ومنذ ذلك الحين صارت تعرف باسم الأراضى العشورية، حيث فرض عليها تسديد ضريبة العُشر.[١١٧] كان سعيد يود الحصول على

المزيد من الضرائب من هذه الأراضى، لكنه شعر بأن عليه التوصل إلى حل وسط؛ فسُمح لحائزى الأراضى بالمشاركة فى تقرير الضرائب المفروضة عليهم، وأُعفى الموظفين جزئيًا من دفع ضريبة الأرض. وفى عهد الخديو إسماعيل، وحتى بعد زيادة الضرائب عدة مرات، كان متوسط ما يدفعه ملاك الأراضى العشورية لا يزيد عن ٣٠٣ جنيه (ربما يقصد المؤلف قرش) سنويًا عن كل فدان مقابل ١١٦٢ جنيه لكل فدان من الأراضى الخراجية. وكانت هذه المزايا المالية سببًا كافيًا كى تدافع النخبة عن الأوضاع القائمة.

فعن طريق تقديم التنازلات والمغريات واستخدام سلطتهم بدهاء لتقرير المكافآت وإنزال العقاب، نجح حكام مصر فى الاحتفاظ بنخبة تدين بالولاء لهم خلال الفترة من ١٨٤٩-١٨٧٤. وبرغم وجود الصراع، فقد ساد التعاون. وتتيح العلاقة بين الحاكم ورجاله، والتنافس فيما بينهما للاستيلاء على الفائض، سبيلاً لفهم طبيعة وطريقة عمل البيروقراطية؛ ذلك العنصر الحاسم فى الحفاظ على النظام السياسي/ الإدارى الذى أرسى قواعده محمد على. ومن هنا، علينا أن نختبر هذه العلاقة بقدرٍ أكبر من التفصيل.

إسماعيل وموظفوه: نظرية التعاون

ينظر كثير من المصريين إلى الخديو إسماعيل باعتباره ثانى أكبر مصلحى القرن التاسع عشر. فقد شهد عهده نموًا سريعًا، بل محمومًا فى مجالات التجارة والتعليم والزراعة والمواصلات والحضرنة. وأبدى فوق هذا تقديرًا غير معهود لآثار مصر، وكان يفاخر بترقية أبنائها "أصحاب البشرة الزيتونية" إلى المناصب العالية، وكان أول من أتاح لشعب "مملكته المصرية" تعليمًا سياسيًا.[١١٨] وكان إسماعيل يبالغ فى تقدير قيمة الدعاية؛ فجاء تأسيس صحافة "حرة" يدعمها بصورة شبه كاملة خير شاهد على عبقريته السياسية.

بدأ إسماعيل عهده بمواجهة مشكلات تثبط همة أقدر الحكام وأكثـرهم قوة؛ فنمو مصر الاقتصادى كان يسير بوتيرة تتجاوز بنيته التحتية الإدارية. وما إن بلغت أسعار القطن المصرى ذروتها، حتى أطـاح فيضـان كاسـح بزراعات القطن. ورُهنت موارد الحكومة لسداد ديـون مصـر. واسـتولت الشركات الأوروبية على الحقوق التعاقدية للأرض والعمـل. وكـان تجـار أوروبا وشرق المتوسط، الذين يجوبون الريف المصرى بحريـة، يحثـون الفلاحين على الاستدانة ثم يستولون على محاصيلهم.

ويظهر ضعف إسماعيل بجلاء فى واقعة طرأت خلال الشـهر الأول من حكمه. ففى أعقاب اعتداء عدد من الجنود المسلمين بالإسكندرية بالضرب على أحد الرعايا الفرنسيين، تلقى إسماعيل إنذارًا مـن القنصـل الفرنسـى بإحضار المعتدين وقادتهم من الضباط مكبلين إليه، وطردهم مـن الخدمـة، ونفيهم خارج البلاد. وهدد القنصل باستدعاء جنود البحرية الموجودين بسفينة راسية فى ميناء الإسكندرية فى حالة رفض طلباته. وحيث إنه لـم يحصـل على مساندة السلك القنصلى فى مصر، وعدم قدرته على التصدى وحده، لم يكن من سبيل أمام إسماعيل إلا الإذعان.[١١٩]

ولمواجهة مثل هذه التحديات وحل المشكلات الأخرى، كـان الخـديو الشاب بحاجة إلى المساندة، لكن لمن يلجأ؟ كان الولاة السابقون مدعومين من أبناء وأخوة وأبناء عمومة وغير ذلك من الصلات. فعباس كان يعتمد كثيـرًا على العتقاء وغيرهم من الأتباع، وسعيد كان يعتمد بقوة على أبناء إبـراهيم الذين عادوا إلى مصر بعد موت عباس، لكن إسماعيل لـم يكـن بمقـدوره الاستفادة من التأييد الأسرى التقليدى بنفس القدر. فأولاده كانوا أصغر من أن يتولوا مهامَّ عامة وقت تسلمه الحكم، أما الأسرة فقد مزقتهـا الخصـومات المتنامية الناتجة عن الصراعات المتواصلة.[١٢٠] وعلاقة إسماعيل بـالاثنين الأقرب لتأييده، الأمير مصطفى فاضل (أخوه) والأمير عبد الحليم (عمـه)،

أصابها التوتر الشديد بعد توليه العرش. وعندما توجه إسماعيل إلى تركيا فى عام ١٨٦٣ كى يقسم اليمين، أصبح البرنس عبد الحليم نائبا للحاكم وكـذلك رئيس الديوان الخصوصى، لكن هذه البداية الطيبة (إن كانت كـذلك) كـان نصيبها الفشل، واستقال البرنس من رئاسة الديوان فى أكتوبر ١٨٦٤. وظل العداء مستفحلاً بين الرجلين بقية حياتهما.

وفى ظل الغياب الفعلى للمساندة الحقيقية لعائلته، اتجه إسماعيل نحـو رجال من النخبة الإدارية الجديدة التى تشكلت داخل الحكومة خلال عبـاس وسعيد. والبعض منهم، مثل الإخوة يكن، الذين كان أبوهم أحد أبناء خـالات محمد على، كانت قرابتهم لإسماعيل بعيدة، وكانت هناك مجموعة صـغيرة ممن تشملهم حماية الأسرة؛ وواحد، هو إسماعيل صديق، أخ للخـديو فـى الرضاع، ويعمل فى إدارة ممتلكاته الخاصة، لكن معظم الرجال الذين استعان إسماعيل بخدماتهم لم يكونوا من أفراد أسرته وإن كان يعـرفهم شخصـيًّا. كانوا، بالأحرى، بيروقراطيين لهم خبرتهم فى الأمور المدنية والعسكرية.

وحتى يحظى إسـماعيل بـدعم هـؤلاء الرجـال، أغـدق علـيهم الامتيازات.(١٢١) ففى فبراير ١٨٦٤، رفع أجور نظار الجهاديـة والأمـور الإفرنجية والمالية والمجلس الخديوى إلى ٢٥ ألف قرش شهريًا (وهـو مـا يزيد كثيرًا عما تحدده اللائحة). وكان يقدم لهم المعاشات فـى هيئـة مـنح ويغدق المناصب العليا على المقربين. وألغى نسبة الـ٥% على الأراضـى العشورية التى سبق أن قررها سعيد مع إبقـاء الزيـادة علـى الأراضـى الخراجية، وسدد ديون بعض موظفيه، واشترى بيوتًا لغيـرهم. فقـد مُـنح إسماعيل صديق، على سبيل المثال، المال كى يشترى بيتًا فى الإسـكندرية، ملحقًا به حديقة، وأرضًا فى طنطا. وكان الخديو يشجع فى الخفاء العمولات، ويغمض عينه عن بيع المكاتب التى كانت واسعة الانتشـار، خاصـة فـى الأقاليم. وكان يهدى موظفيه الجوارى، وسمح لبعض الموظفين بالزواج من

بنات أسرته. ولم يكن محمد راتب، أحد خلصائه، الموظف الكبير الوحيد الذى يتزوج من حريم إسماعيل. فتزوج منصور يكن ومحرم باشا ومصطفى صديق من بنات الخديو، كما كان الخديو يقدم قطع الأرض والمنح المالية. ولم تكن هذه العطايا جديدة، لكن المدى الذى بلغته، خاصة فى ستينيات القرن، كان غير مسبوق. فالسجلات التى يحفظها سامى أمين تشير إلى هدايا مالية يصل إجماليها إلى ٧٨٨٢٠ جنيه قدمها إسماعيل إلى عدد من كبار موظفيه خلال السنوات الثلاث الأولى من حكمه، موظف كبير واحد، هو نوبار باشا، تلقى مبلغ ١٥ ألف جنيه فى هبة واحدة.

كذلك بدأ إسماعيل تفويض موظفين كبار مختارين سلطات مؤقتة. وشملت هذه التفويضات فى بعض الأحيان حق تعيين وفصل ونقل غيرهم من الموظفين. وفى حين كان تفويض السلطة لرجال من خارج الأسرة الحاكمة مفهومًا من منظور الإدارة المصرية الناشئة، إلا أنه شكل ابتعادًا عن الممارسات السابقة، كما قدم الدليل الأوضح على اعتماد إسماعيل على مجموعة من الموظفين لا غنى عن مساندتهم لاستمرار سلطته المطلقة.

وفى غضون أيام من توليه الحكم، منح إسماعيل حسين باشا، مدير أمن القاهرة، الحق فى اختيار نائبه، وتعيين المحاسبين، والإشراف على كل ما يتعلق بإدارته.(١٢٢) كما مُنح عبد الرحمن رشدى مدير السكك الحديدية، ومؤنس بك رئيس مصلحة البريد سلطات واسعة. وفوض أحمد الدرمللى، مدير شرطة الإسكندرية، حق تعيين وفصل موظفيه. وعُين نوبار باشا، الذى كان تأثيره واضحًا فى كثير من القرارات التى اتخذت خلال حكم إسماعيل، ناظرًا للأشغال العمومية والسكك الحديدية، وفوض فيما بعد فى إبرام القروض نيابة عن الحاكم. وبوصفه ناظرًا للسكك الحديدية، كان بمقدور نوبار تعيين وفصل موظفيها، والتصرف بحرية فى مواردها (التى كانت مستقلة عن ديوان المالية)، وإصدار السندات لزيادة الموارد، واستيراد

العربات والقاطرات والمعدات. وقد مُنح إسماعيل صديق، الذى أصبح بحكم وظيفته كمفتش عموم صلة الوصل بين الحاكم والأقاليم، سلطات غير مسبوقة لنقل وفصل أى موظف فى الأقاليم ما عدا مديرى المديريات. وصدرت التعليمات إلى موظفى الأقاليم بعرض مشاكلهم على إسماعيل صديق بدلاً من الخديوى، وإن كانت المسائل التى تتطلب قرارًا عاجلاً ترسل رأسًا من مديرى الأقاليم إلى الخديوى، لكن الخديوى كان يصر على التصديق على قرارات رجاله، وكان على اتصال دائم بهم.

وقد دعم هؤلاء الموظفون إسماعيل بأكثر من طريقة. فقد صار عدد محدود منهم مستشارين لأبنائه، الذين عينوا على رأس بعض الدواوين الحكومية خلال عقد السبعينيات من القرن. (لكن صغر سن الأمراء وقلة خبرتهم كان يعنى أن مستشاريهم هم المدبرون الفعليون.) وكان آخرون يحكمون مصر عند غياب إسماعيل عن البلاد. فلأربع مرات خلال الفترة من ١٨٦٥ إلى ١٨٦٨، أدار مصر موظفون كبار من خلال المجالس التى تشكلت برئاسة محمد شريف باشا – وهى المرة الأولى التى يدير فيها الحكومة واحد من خارج أسرة محمد على فى غياب الحاكم[١٢٣]، كما لعب هؤلاء الموظفون أيضًا دورًا حيويًا فى تقرير وجمع الضرائب. فبوصفهم أعضاء بهيئات تشريعية، أصدروا القرارات بفرض الضرائب، ورسوم التمغة، والرسوم غير المعهودة التى عرفها شعب مصر خلال حكم إسماعيل. وكأفراد، كانوا يتلقون من حين لآخر تفويضات خاصة لمباشرة تحصيل هذه الضرائب. وقد اشتهر شاهين باشا، القائد العسكرى والناظر، بغزوات تحصيل الضرائب بقرى البلاد (وكذلك قمع تمردات الفلاحين فى ضياع إسماعيل).[١٢٤] كما أسهم هؤلاء الموظفون فى إضفاء الشرعية على استيلاء إسماعيل على الأراضى. وقد سبق ولاحظنا الدور الذى لعبه مجلس شورى النواب، لكن الديوان الخصوصى لعب أيضًا، على ما يبدو، دورًا مماثلاً. ففى ١٨٦٤، تلقى عريضة من سكان مجموعة من القرى يطلبون فيها وضعهم

ووضع أراضيهم تحت رعاية الخديوى. واستنكر عبد الحليم باشا (رئيس المجلس) العريضة باعتبارها حيلة رخيصة، وأبلغ أعضاء مجلسه أن إسماعيل إذا أراد هذه الأراضى فما عليه إلا أن يأخذها. ومع ذلك وافق المجلس على ما ورد بالعريضة.(١٢٥) وكان إسماعيل يدير هذا المجلس عن طريق إبلاغ أعضائه بما يريد، ويترك لهم متابعة التفاصيل. وكانت لقراراتهم (التقارير)، بالطبع، قوة القانون.

وقد أصبح هؤلاء الموظفون جزءًا لا يتجزأ من خطته لتأكيد سيادته على الأوروبيين. فعقب توليه بقليل، قرر إسماعيل التصدى للأنشطة التجارية الأوروبية فى مصر بتأسيس شركات حكومية تتمتع بحق الاحتكار. فمُنحت شركته المصرية للسفن البخارية احتكار العمل فى البحرين الأحمر والمتوسط، واختصت الشركة المصرية التجارية والصناعية بتنمية الصعيد وأجزاء من السودان. وقد أصبح موظفو إسماعيل هم مديرو وحملة أسهم هذه الشركات الجديدة، التى تضم فى مجالس إداراتها خلاصة موظفى الدولة.(١٢٦) كذلك أخذ موظفو الحكومة فى التصدى لأنشطة التجار الأوروبيين فى الريف. ففى القليوبية، صدرت التعليمات للمزارعين بالامتناع عن الاستدانة بالفائدة من الأوروبيين، والاستعانة بدلاً من ذلك بقروض من مديرى المديريات، الذين قدموا القروض لإقامة شركات التنمية، فى الوقت الذى حول فيه موظفو إسماعيل النشاط عن الشركات الأوروبية، وعملوا على تعطيل تفريغ شحناتها.(١٢٧) لكن هذه الجهود المبكرة لم تدم طويلاً. فالتسوية المشئومة لشركة قناة السويس (يوليو ١٨٦٤) والنكسة المفاجئة للازدهار الذى حققه القطن أطاحت بآمال إسماعيل فى توطيد أركان سلطته. على أن علامات التعاون كانت لا تزال واضحة فى الحماية التى توفرت للموظفين المدينين للأوروبيين، الذين أثار حفيظتهم استيلاء الحكومة على ممتلكات هؤلاء الموظفين، فى وقت يواصلون فيه العيش فى أراضيهم وزراعة أراضيهم "المصادرة".(١٢٨)

وقد وفرت علاقة تبادل المنفعة بين إسماعيل وموظفيه قوة لم يستفد منها بطريقة جيدة. وهذا التعاون بين الطرفين يساعد على تفسير كيف استطاع إسماعيل الاحتفاظ بسلطته على البلاد برغم ضعفه في مواجهة الأوروبيين. فبدلاً من أن ترتخي قبضة إسماعيل، زادت هذه القبضة إحكامًا على الثروات والشعب.

لقد استغل إسماعيل البلاد بلا رحمة عبر سياسته الضريبية التي أرهقت الفقراء.[١٢٩] فالضرائب المفروضة على فلاحي الأراضي الخراجية، كما سبق وأوضحنا، كانت أكثر بثلاثة أضعاف من تلك التي يدفعها كبار الموظفين من حائزي الأراضي العشورية. فقد ارتفعت الضرائب الخراجية في عام ١٨٦٤، ثم زيدت بمقدار السُدس في عام ١٨٦٨، وتقرر زيادتها مرة أخرى بنسبة ١٠%في عام ١٨٧٠، وكانت الرسوم القانونية تقررها الحكومة حسب كل حالة. كانت الضرائب تفرض على الشعير والذرة والبقول وغيرها من المحاصيل الغذائية، وكانت رسوم الدخول تفرض على كل المصنوعات التي تباع في مصر، حتى المومسات كن يدفعن ضرائب خاصة. وهذه الأعباء أنهكت الفقراء، لكنها زادت الموارد إلى حد أن دخل الحكومة بلغ أكثر من ثلاثة أضعاف ما بلغه في عهد محمد علي.

ويمكننا توضيح استبداد إسماعيل من خلال العديد من الوقائع.[١٣٠] فقد كتبت ليدي دف جوردون عن حديث دار بينها وبين أحد الملاك التقت به على سطح باخرة متجهة إلى السودان. فبعد أن استدعاه إسماعيل إلى القلعة، تحت دعوى إنجاز صفقة تجارية، قبض عليه، وأرسله عبر النهر لحبسه بأحد السجون النائية دون محاكمة أو حتى توديع أسرته. وعندما سرق أحد النشالين حافظة نقودها في الكرنك، توسل إليها أصدقاؤها ألا تبلغ أحدًا بالحادث؛ فإذا ما بلغ الخبر إسماعيل ــ كما قيل لها ــ سوف يجتاح القرية. وقد عبرت مجموعة من النوبيين المسافرين إلى القاهرة للعمل بمجلس شورى النواب عن موقف المصريين العاديين من إسماعيل. فعندما علقت

ليدى دف جوردون بأن الفرصة جاءتهم أخيرًا لحكم البلاد، أجابوها بأن ليس فى مصر من يمكنه "إلا أن يقول: حاضر، ويديه الاثنين فوق رأسه، وعلى الأرض السلام، حتى للمدير؛ فما بال من يخاطب أفندينا! هل أنت مجنونة أفندم؟". وقد كتبت ليدى دف جوردون بأن مصر لا تعرف القانون أو العدل، وإنما "إرادة، بل نزوات رجل واحد".

وكانت الإدارة بالطبع تعتمد اعتمادًا كليًا على إسماعيل. ففى ١٨٧٧، كتب جى. سى. مكوان يقول: "كان على علم بكل مفردة من مفردات الأعمال العامة، من أول التفاوض حول اتفاقية أو قرض وحتى الموافقة على عقد لتوريد الفحم أو الآلات، وكان حريصًا أشد الحرص على متابعة الروتين الإدارى اليومي".[١٣١] فعندما غادر إسماعيل القاهرة فى زيارة للأقاليم، أصاب الإدارة الشلل. وفى يوليو ١٨٦٣، كتب القنصل البريطانى العام، أن غيابه عن العاصمة ترتب عليه "توقف كل الأعمال. فلا شيء، مهما كان شأنه، يتم دون موافقته". وفى أبريل عام ١٨٦٨، توقف عمل الحكومة مرة أخرى لسفر الخديوى إلى الأقاليم.[١٣٢]

وبرغم مشاغله الأخرى، أبدى إسماعيل اهتمامًا كبيرًا بتفاصيل الإدارة، حتى أقلها شأنًا.[١٣٣] فقد كان يلغى قرارات وقوانين تصدرها المجالس، ويتلقى تقارير تتعلق بأداء موظفيه. وكان يصر على الرجوع إليه فى تعيين ونقل شاغلى حتى أدنى الدرجات الوظيفية. ولم يكن من الممكن زيادة الراتب أو تحويل الأجور من جهة لأخرى دون أمر منه. وقد أبقى إسماعيل عينه مفتوحة على مصروفات إدارته، يحول دون زيادتها، ويأمر بإجراء التخفيضات عليها، ويجمد حركة الأموال بمرسوم منه.

كذلك فقد كان حريصًا على بقاء الدواوين الحكومية قريبة منه.[١٣٤] ففى ١٨٦٣، صدرت الأوامر للمجلس الخاص بعقد جلساته بالقلعة فى القاعة التى يجتمع فيها المجلس الخديوى. وعندما يكون إسماعيل بقصره بالجيزة، كان المجلس الخاص يذهب إلى هناك. وفى ١٨٦٥، انتقل ديوان الجهادية من

مقره بالقلعة إلى قصر إسماعيل بقصر النيل لإخلاء قاعة بالقلعة للمجلس الخديوى، الذى كان ديوان الداخلية يتولى أعماله مؤقتاً. بالطبع كانت هناك استثناءات. فعندما أصبح على مبارك - المهندس والناظر البارز - ناظرا لدواوين المدارس والأشغال العمومية والأوقاف، نقلت هذه الدواوين إلى موقع قريب من منزل على مبارك فى القاهرة الجديدة، لكن بعد إبعاد على مبارك عن الأشغال العمومية والمدارس عاد مقر الأوقاف إلى القلعة، مع احتمال نقل الديوانين الأخيرين كذلك. وقد ظلت دواوين مصر الرئيسية بالقلعة حتى سبعينيات القرن، عندما جرى نقلها إلى مواقع لا تبعد أكثر من ميل من مقر إسماعيل الرسمى الجديد بقصر عابدين.

وخلال حكمه، استخدم إسماعيل تكتيك استبدال موظفيه بنجاح، وأجاد، فى هذا المجال، لعبة الكراسى الموسيقية (انظر الجدول رقم ٨). ففى خلال أيام من توليه الحكم، بدأ فى استبدال رجالة برجال سعيد، وبحلول مارس ١٨٦٣ كانت معظم تعيينات سلفه قد أُلغيت.[١٣٥] وكثيرًا ما كان الموظفون يُنقلون من موقع لآخر، أو يُطردون من الخدمة؛ قلة قليلة هى التى بقيت فى مكانها لمدة طويلة. فعلى مبارك، على سبيل المثال، شغل ١٥ منصبًا رئيسيًّا على مدى عشر سنوات (انظر الفصل السادس).

جدول رقم ٨

متوسط مدد خدمة شاغلى المناصب العليا فيما بين ١٨٤٨-١٨٧٩ (بالشهور)

	حكم عباس	حكم سعيد	عهد إسماعيل
نظار الدواوين	٢٠	١٦	١٣
مديرو الحواضر والمدن	١٤	١٨	١١
حكام الأقاليم	١٢	١٨	٨

ويكشف تقويم أمين سامى لتعيينات المناصب العليا عن أن إسماعيل كان أكثر نجاحًا من عباس وسعيد فى تقصير مدة الخدمة فى هذه المناصب.

وقد أحاط إسماعيل رجاله بلوائح تقيد حركتهم، وتضفى على خدمة الحكومة طابعًا إلزاميًا قويًا. فكان على الموظفين الحصول على تصاريح للسفر إلى مناطق مصر الأخرى لزيارة عائلاتهم، وحتى فى هذه الحالة كان التخفيض يطرأ على أجورهم (ومن يخالف ذلك يعرض نفسه للفصل).[١٣٦] ولم نسمع عن أحد رفض التعيين أو النقل أو أمر بإعادة التعيين. وباستثناء اعتلال الصحة أو كبر السن، لم يكن بمقدور الموظف ترك وظيفته إلا فى حالات العقوبات الجسيمة. وفى عام ١٨٦٤، أصدر إسماعيل أمرًا بأن من يرغب فى الاستقالة من منصبه أن يخدم سنة إضافية يترك بعدها الخدمة.[١٣٧]

كما عنى إسماعيل بتقييد السلطات التى كان يخولها لموظفيه. وهكذا، أعطى مدير الشرطة بالإسكندرية حق طرد الجنود غير الأكفاء أو المهملين أو ممن يرتكبون الجنح، على ألا يسرى هذا على مرتكبى الجنايات منهم. فعبد الرحمن رشدى (ناظر السكك الحديدية) حُرم حق تعيين وطرد الموظفين أو استيراد المعدات، كما طُلب إلى مؤنس بك (رئيس خدمات البريد) تقديم حسابات إدارته إلى ديوان الأشغال العمومية والرجوع إليه فى المسائل المهمة. وسمح إسماعيل لبعض حكام الأقاليم بتعيين مساعدين، لكنه حدد عددهم بأربعة، واشترط أن يكون تعيينهم مؤقتًا. وكان مسموحًا للمديرين فى الوجه البحرى بطرد الموظفين محدودى الكفاءة وتعيين غيرهم بشرط عدم زيادة الأجر. وحتى عندما مُنح إسماعيل صديق سلطات واسعة، أُبلغ بأن تلك المزايا له وحده، كحالة استثنائية. وعندما كانت الأمور تسير على غير الوجه الصحيح، كان إسماعيل جاهزًا دائمًا لتأكيد سلطاته، حتى فى مواجهة المقربين منه. ففى ١٨٧١، عاتب إسماعيل صديق على تعيينه وفصله ونقله

لموظفى الأقاليم دون الرجوع إليه، وبعد ذلك بعام واحد قام بنقله من ديوان المالية؛ فالسلطات كانت تفوّض من موقع القوة لا الضعف.

قليلون هم الذين تحدوا سلطة إسماعيل الشخصية. فعلى الرغم من أهميتهم - بل وعدم القدرة على الاستغناء عنهم - وبالرغم من ضعف إسماعيل المتزايد أمام أوروبا، لم يبذل موظفوه أى محاولة لتقييد سلطاته أو الحد منها. ولا يعنى هذا أنهم كانوا يخفون مشاعر مختلفة. فقد كان بإمكانهم الاعتراض على سياسات وقرارات الخديو، بل وحاولوا من حين لآخر تقنين مصالحهم الخاصة. فعندما صدرت الأوامر لنوبار باللحاق بإسماعيل فى أوروبا، اعترض الخديو ونصحه بالعودة إلى مصر.[١٣٩] كما تمتع ديوان إسماعيل الخاص بنوع من السلطة. فقد أبلغ أعضاؤه إسماعيل مرة بعدم إمكان إعفاء موظفى دائرته من دفع الضريبة المهنية العامة (الوركة). وفى مناسبة أخرى، أعلنوا أنه لا يجوز طرد الموظفين الجدد إلا بسبب ارتكابهم لجرائم، وبعد اتخاذ الإجراءات القانونية، كما حكموا بعدم طرد مشايخ القرى إلا بعد نظر المجلس الخصوصى فى حالاتهم وتأكده من ارتكابهم للجرائم المنسوبة إليهم[١٤٠]، وقد تضمنت هذه القواعد، التى وضعت لمنع التصرفات التعسفية من قبل الموظفين الآخرين، مبادئ تتعارض تمامًا مع تصرفات إسماعيل نفسها.

لكن لم يكن مسموحًا للموظفين بتجاوز هذا النوع المتواضع من تأكيد المكانة. فربما مارسوا تأثيرًا على الخديوى أو عبروا عن عدم رضائهم عن تصرفاته، لكن ما إن يتضح أن إسماعيل عازم على السير فى طريقه، يصبحون جاهزين للانصياع. ففى ربيع ١٨٦٨، عندما أراد إسماعيل الحصول على موافقة مجلس شورى النواب على فرض ضرائب جديدة، سمح لأعضائه بمناقشة الأمور المالية للمرة الأولى. وفى خطابه الافتتاحى، شرح إسماعيل لماذا لم توضع بعض الاقتراحات التى سبق أن أقرها المجلس - وتحديدا ذلك القاضى بتثبيت الضرائب وجمعها بانتظام - موضع التنفيذ

(فيما بعد، عزا المجلس هذا الفشل إلى سوء حكم سعيد). وعندما أُبلغ المجلس بعزم الحكومة على التفاوض بشأن قرض جديد، طلب أعضاؤه من ناظر المالية معلومات عن ديون سعيد وحساب تفصيلي بالمصروفات الحالية للحكومة. وقد كشف هذا عن أن ديون مصر كانت أكبر بكثير مما كان المجلس يتوقع. وقد قوبلت مجهودات لاحقة للتحقق من خطورة المشكلة بالمراوغة من قبل الموظفين الذين استُدعوا للشهادة؛ فقد كانت الحكومة غير راغبة فى الكشف عن حجم الديون قصيرة الأجل. وما إن أدرك النواب أن إسماعيل غير راغب فى فحص شامل لأوضاعه المالية، أسقطوا استجواباتهم وصوتوا لصالح الضرائب الجديدة.(١٤٢) ولم يُكشف عن حجم الديون قصيرة الأجل أمام المجلس إلا فى مارس ١٨٧٣. ففى تلك الجلسة، قُدم للمجلس "ميزانية"، لكن على الرغم من التجاوزات الفادحة فى مالية مصر، لم يجرؤ هؤلاء الأعضاء على مناقشتها.(١٤٣)

ولم يكن مجلس شورى النواب، شأن بقية إدارات مصر، فى موقف يسمح له بمعارضة حاكم يمكنه تغيير أعضائه، وتقرير موعد ومدة انعقاده، ورفض قراراته. وكانت الالتحاق بالمجلس يتيح لبعض أعضائه قدرًا من النفوذ، كما نتبين من الرشاوى الكبيرة التى يدفعونها فى سبيل "انتخابهم". فمقعد المجلس يضع صاحبه فى دائرة اهتمام الحاكم، ويوصله إلى أعلى المناصب فى أى موقع من مواقع الحكومة. وفى ظل أوضاع كهذه، لم يكن متوقعًا أن يتحدوا إرادة الحاكم.(١٤٤)

وهكذا، ظلت الإدارة "خاضعة" للخديوى، وبقيت "الحكومة السنية".(١٤٥) لكن هذا لم يكن ليحدث دون مساندة أصحاب المناصب العليا الذين أتاحوا لإسماعيل التحكم فى أجهزة السلطة الرسمية أو تجاوزها حين تدعو الحاجة لذلك، والاحتفاظ من ثم بالسيطرة على موارده. لكن، وكما سبق أن أوضحنا، فإن بحثنا لا يقتصر على تفسير كيفية احتفاظ الخديوى بالسلطة فحسب، لكن – وهذا الأهم – التعرف على أسباب تدهور الوضع بعد العام

١٨٧٤. والتعاون بين الحاكم ورجاله فى الفترة من ١٨٤٩ إلى ١٨٧٤ يمثل جانبًا واحدًا من القصة. فخلال تلك السنوات طرأت تغيرات جوهرية علـــى طبيعة وتكوين نخبة مصر الحاكمة - أكثر العناصر خطـــورة فـــى النظـــام السياسى/ الإدارى. وهو ما يحتم علينا كذلك فحص بنية النخبة البيروقراطية ومصادر قوتها.

الفصل الرابع

تكوين النخبة البيروقراطية

تعددية النخبة

إذا كان شاغلو المناصب العليا فى مصر قد نجحوا فى مساعدة الخديوى على الاحتفاظ بسلطته فى مواجهة العجز المتزايد فى الميزانية والإذلال السياسى على يد أوروبا، فلا ينبغى اعتبارهم مجرد صنائع للخديوى؛ فقد كانت لهم مصالحهم الخاصة التى التقت وتعارضت مع مصالحه. وكما سنرى، فقد أسهمت هذه المصالح "الخارجية" فى تدهور سلطة الخديو بعد ١٨٧٤، تمامًا كما كان التعاون بين الحاكم ورجاله فيما سبق سببًا فى الحفاظ على تلك السلطة.

وهذا الفصل يتناول هذه النخبة، مع التركيز على صلاتها بأوروبا وروابطها بأرض مصر وشعبها. ويشمل هذا فحص مصادر ثروات أفرادها، خاصة حيازتهم لملكيات زراعية يمكن ترجمتها إلى قوة اجتماعية. وحيث إن مثل تلك السلطة لم تكن مستمدة، بحال من الأحوال، من وضعهم كبيروقراطيين، فعلينا أيضًا أن نبين كيف يمكن لمنصب رسمى أن يستخدم فى تحقيق غايات فرد أو مجموعة.

عُرف كبار موظفى مصر باسم الذوات، وهى تعنى الطبقة العليا أو الأرستوقراطية، وأفضل تعريف لهم هو "شاغلو مناصب الدولة العليا".[١] ولا يقتصر التعبير على الموظفين العاملين ببيروقراطية الدولة وممتلكات الخديو والدوائر التابعة له، بل يشمل أيضًا قادة الجيش وأحيانًا أفراد أسرة الخديو.[٢] ويبدو كذلك أن عائلات ضباط الجيش المصرى وكبار موظفى الدولة كانوا يدخلون تحت هذا التعريف، حيث يضم مسح للأراضى العشورية التى يملكها

الذوات؛ صدر فى ١٨٧٠، بنودا لزوجاتهم وعتقائهم وأبنائهم وغيرهم من الأقارب[٣]، لكن من المستحيل القطع بالحجم الفعلى لأرستقراطية الدولة هذه. فمسح الأراضى لعام ١٨٧٠ يحوى خانات رئيسية لـ ٤٣٧ رجلاً وعائلاتهم، ويأتى كثيرون غيرهم فى البنود الفرعية للمسح، وتضم هذه النخبة عدة آلاف من الأشخاص على أقل تقدير.

ويمكننا أن نحدد بدقة أكبر عدد أفراد البيروقراطية المدنية. فطبقا لتقويم أمين سامى، كان هناك ١٢٦ شخصًا يشغلون المناصب العليا فى الدواوين المركزية والإقليمية فى ظل حكم عباس، و١٢٢ فى عهد سعيد، و٢١٦ فى عهد إسماعيل. وكثيرون منهم شغلوا، بالطبع، مناصب عليا فى ظل حكم أكثر من خديوى، لكن عدد هؤلاء لم يتجاوز الـ ٣٠٠ شخص. والبعض منهم، وخاصة من حكام الأقاليم، كانوا ضباطًا بالجيش، والبعض من معية الخديوى، لكن الأغلبية جاءت من بيروقراطية الدولة، وكبار موظفى الدواوين الحكومية، ممن قضوا السنوات فى الخدمة. وحيث إن اهتمامنا ينصب على شاغلى الوظائف العليا فى دواوين الدولة لا قادة جيش مصر أو ضباط البلاط وحدهم، فسوف نستخدم تعبير الذوات من الآن فصاعدًا للإشارة إلى مثل هؤلاء الموظفين، واضعين فى الاعتبار أنه يمكن أن ينطبق أيضًا على غيرهم ممن يعملون فى خدمة الدولة.

وحتى عام ١٨٧١، كانت خدمة الحكومة مرتبطة بنظام للدرجات (انظر الجدول رقم ٩).[٤] وكانت الدرجة، أو الأجر وحده فى القليل من الأوقات، يعنى تصريحًا بالانتماء للبيروقراطية. فبمجرد تلقى الشخص لدرجة وراتب، يصدر فى الغالب الأعم قرار إدارى بتعيينه. وكانت الأجور عادة ما تتحدد وفقًا للدرجة لا للمنصب. وعند التقاعد، كانت المعاشات تتقرر على ضوء مدة الخدمة المدفوعة الأجر. وليس من الضرورى أن تماثل هذه المدة الوقت الذى قضاه الموظف بوظيفته؛ لأنه كان بإمكانه الاحتفاظ بجزء من أجره عند الابتعاد عن الوظيفة. وكان كبار الموظفين يتميزون عن الموظفين

العاديين بالدرجة واللقب. فبعد الحصول على الدرجة الثانية، يصبح موظف الحكومة من بين الذوات.[٥] ويترتب على هذا حصوله على لقب بك (يمنح لقب باشا لشاغلى الدرجة الأولى).[٦] ولم يكن صغار الموظفين يحملون أية ألقاب، ويُعرفون بذلك اللقب التشريفي: أفندية، والذى يعنى أن صاحبه شخص محترم، علمًا بأن الموظف الكبير أيضًا كان يقال له أفندى (محمد شريف باشا أفندى، على سبيل المثال).

جدول رقم ٩

الدرجات المدنية المصرية، ١٨٥٥

الدرجة	المقابل لها
الدرجة الأولى	(باشا) ميرميران
الدرجة الثانية الممتازة	(بك) مير اللوا
الدرجة الثانية الفئة الثانية	(بك) ميرالاى
الدرجة الثالثة	قائم مقام
الدرجة الرابعة	بكباشي
الدرجة الخامسة	صاغ قول أغاسى

المصدر: أمين سامى القسم الثالث، الجزء الأول، ص١٢٦.

ملحوظة: بحلول ١٨٦٣، أصبح للدرجة الأولى فئتين، وكانت كل الدرجات دون الخامسة عسكرية (أمين سامى، القسم الثالث، الجزء الثانى، ص٤٨٣).

وكان كبار موظفى مصر يشكلون نخبة رفيعة المكانة، تتميز بما تتمتع به من مزايا نابعة من درجاتهم الوظيفية لا تتاح لمرءوسيهم.[٧] وكان البك يخاطب بـ"صاحب العزة"، بينما يخاطب الباشا بـ"صاحب السعادة". وفى الاحتفالات الرسمية، كانوا يقفون فى مقدمة الصفوف بالزى الرسمى الكامل

لتلقى التحايا والهدايا من الخديو. كانوا يُمنحون ميداليات مرصعة بالماس والذهب، وشأن غيرهم من أفراد النخبة العليا، لم يكن بإمكان أصحاب الدرجات الأدنى استجوابهم أو مراجعتهم. وعلى الرغم من أن قوانين الجزاءات وضعت لتسرى على كل رعايا الخديو دون تمييز، فإن الذوات كانوا يعاملون بقدر من المحاباة فى بعض الأحيان. وكان الضرب عادة هو العقوبة المخصصة للموظفين فى وسط وأسفل السلم الوظيفى، لكن العقاب الجسدى كان نادرًا، إن لم يكن منعدمًا، بالنسبة للذوات.

ويمكن أن نضيف ميزة المنصب الكبير إلى هذه الامتيازات. فالنظار ونوابهم ، وحكام الأقاليم ونوابهم، ومديرو المديريات وغيرهم من الموظفين كانوا يشغلون الدرجة الأولى أو الثانية من درجات النخبة. فمن بين ١٠٣٣ وظيفة عليا، فيما بين ١٨٤٨ و ١٨٧٩ (كما ورد بتقويم أمين سامى) نجد أن ٩٨٣ وظيفة يشغلها بكوات وباشوات. وعلى الرغم من أن هذه الألقاب ارتبطت بالوظائف العليا، فقد كانت مخصصة بصورة أكثر تحديدًا لأصحاب الدرجات العالية ممن كانوا يُختارون لشغل مناصب الدولة العليا. وفى أوقات كثيرة كان هناك بكوات وباشوات بدون وظائف. فالوظيفة الرسمية يمكن شغلها أو الإبعاد عنها، لكن الدرجة واللقب، فى حال الحصول عليهما، نادرًا ما كان يفقدهما صاحبهما (علمًا بأن الدرجة لم تكن قابلة للتوريث). فالحاكم يمكنه حرمان أى شخص من درجته ولقبه، لكنه نادرًا ما فعل هذا. وانطلاقًا من هذا التمييز، يمكننا أن نطلق على هؤلاء الرجال أصحاب المناصب العليا.

ويشير تعبير الذوات كذلك إلى كبار الموظفين فى عهد محمد على، لكن بكواته وباشواته لم يسيطروا على الحكومة بعد وفاته. فكبار الموظفين فى منتصف القرن كانوا هيئة جديدة ومختلفة من الرجال: أعيان ذوو درجات يسدون الهوة الفاصلة بين طبقة محمد على الحاكمة العثمانية – المملوكية

المستوردة وأرستقراطية حكومية تكنوقراطية متطورة متأثرة بأوروبا، بدأت في الظهور خلال العقد الثانى من الاحتلال البريطانى (خلال التسعينيات). وهكذا، كان فى مصر، فى القرن التاسع عشر، ثلاثة أجيال من كبار البيروقراطيين. أولها، مع بعض الاستثناءات (مثل أدهم باشا) لم يعايشوا الصراع المتواصل بين عباس وأبناء إبراهيم.[8] فخلال عدة سنوات من حكم عباس، كان معظم أفراد الطبقة الحاكمة القديمة قد طُردوا أو أُحيلوا إلى التقاعد أو ماتوا. وقد حل محلهم جيل جديد تلقى تعليمه خلال حكم محمد علي. وعلى الرغم من أننا قد نجد، بحلول عام ١٨٤٩، معظم أفراد الجيل الثانى يشغلون مواقع الحكومة، ووصول الكثير منهم لدرجات ووظائف عالية قبل مجيء إسماعيل للحكم، إلا أنهم لم يبلغوا الذروة إلا فى عهده. وبعد الإطاحة بحكمه، بدأ كثيرون منهم يتركون وظائفهم. واستمر البعض منهم فى شغل وظائف كبيرة خلال السنوات الخمسة عشر الأولى من الحكم البريطانى، لكن مع حلول التسعينات كانوا كلهم تقريبًا قد خرجوا للمعاش أو ماتوا. وقد حل محلهم أبناؤهم، الذين تلقوا تعليمًا مختلفًا.

ومن الصعب تصنيف الجيل الثانى من أصحاب المناصب العليا. فمن غير الممكن تصنيفهم من حيث سبل تعيينهم وترقيهم؛ لأن الحدود بين البيروقراطية المدنية والعسكرية ومعية الخديوى والدوائر لم تكن قد رُسمت بعد، وكذلك لأن الموظفين لم يكونوا يصعدون دائمًا عبر قناة واحدة، بل ينتقلون - بالمعنى الحرفى للكلمة - من مؤسسة لأخرى. فقضاء الموظف لخدمته كاملة فى قطاع واحد من إدارة الدولة يعد استثناء.

وكجماعة، فإن كبار موظفى مصر تستعصى على التصنيف. فلم يكن يجمع بينهم نظرة مشتركة أو تعليم مشترك. كانوا رجالاً من أصول متعددة ومختلفة فى خدمة سيد واحد، لكن هذا لا يعنى التقليل بحال من كونهم نخبة؛ لأن ما يجمعهم أكبر من الدرجات الوظيفية والمناصب الإدارية العليا. فكما

سنرى، كان الاهتمام المشترك بحيازة الأرض والعزم على الإصلاح يشكلان ركيزتين مهمتين للتعاون، وهو ما أسهم في تجاوز اختلافات التعليم والجذور.

على أن اختلاف الجذور والتعليم يوفر أداة تعيننا على تصنيف كبار موظفى الحكومة، لكن علينا أولاً مناقشة التغييرات التى أدخلها محمد على على طريقة اختيار الموظفين. ففى الفترة الأولى من حكمه، كان اختيار الموظف يتم على أساس ولائه المتوقع للحاكم أو الكفاءات الشخصية المطلوبة للوظيفة. وبمرور الوقت، أُضيف معياران آخران: أولهما، إرساء قاعدة الجمع بين المدارك العلمية والإدارية، وتعيين الأشخاص لمعرفتهم بلغة أوروبية أو لتمتعهم بخبرات فنية أخرى حصلوها من دراستهم بأوروبا أو فى مدارس مصر الجديدة المقامة على الطراز الأوروبى. وثانيهما، أن ازدياد حاجة الحاكم لتأييد الأوروبيين وكبار ملاك الأراضى فى مصر أدى إلى دخول رجال من هاتين الطائفتين المميزتين إلى الإدارة.

لقد كان الجانب الأكبر من موظفى محمد على من الأتراك، لكن مع انتصاف القرن أدت التغييرات التى أُدخلت على شروط التوظيف إلى ظهور مجموعات فرعية من الذوات، رجال من طراز جديد، فى المستويات الوسطى من الإدارة. وهو ما يشير، من ثم، إلى أن حشدًا أساسيا لأصحاب المناصب العليا فى منتصف القرن كان يجرى فى أنحاء الدولة. وكان هذا الجيل الجديد لا يزال يضم عناصر تركية قوية، لكنه كان يضم أيضًا أربعة أنماط أخرى من الموظفين، هى: تقنيون مصريون، يعملون فى الدواوين المركزية، كثيرون منهم تلقوا تعليمًا علميًّا فى أوروبا، وموظفون من أقاليم مصر من بين مشايخ البلد، وعدد الأرمن المتأوربين ذوى التعليم الجيد، وأوروبيون من القادرين على القيام بالوظائف الإدارية والفنية.

وبترتيبهم على هذا النحو، يمكن اعتبار كبار موظفى مصر تجمعا

يتألف من خمس مجموعات، تتسم بالاختلاف من حيث التعليم أو العرق. وكان الأتراك، الأكثر نفوذًا وعددًا، يشكلون المجموعة الأكبر فى نخبة مصر المتعددة الأجناس. وكانت الأغلبية لا تزال للقادمين من خارج مصر، خاصة الموريين (القادمون من جزيرة بلوبونوزيس اليونانية) والقوقاز. وكان الموريون قد قدموا مصر عبيدًا خلال فترة حكم محمد على، لكن معظم الموظفين الأتراك كانوا من الأحرار ممن قدموا إلى مصر مع عائلاتهم أو قبائلهم، أو استقدمهم الوالى أو أفراد من عائلته.(٩)

وعلى عكس الفنيين المصريين والموظفين الأرمن، كان الأتراك المجموعة الوحيدة من كبار الموظفين التى يمكن أن تجد أفرادها فى كل موقع من مواقع الإدارة. فقد كانوا يشغلون غالب المناصب العليا فى إدارة الأقاليم، ومجلس الخديو، ودوائره. كما كانوا مسئولين عن وحدات الإدارة المركزية. وبفضل علاقاتهم الوثيقة بالأسرة الحاكمة (كان كثير من الموظفين الأتراك يمتون لها بصلة القرابة)، أوكلت إليهم مهام تتطلب قدرًا كبيرًا من الثقة وتتسم بالحساسية. فكانت تسند إليهم مهام سرية فى الخارج، وخاصة فى إستانبول؛ حيث يتمتع كثير منهم بعلاقات صداقة وقرابة مع شاغلى المناصب العليا. وكان الحاكم يلجأ إليهم عندما يحتاج إلى رجال أقوياء يعرفون كيف يدعمون سلطته. فإذا ما ماطل إقليم فى دفع الضرائب أو أعلن الفلاحون التمرد، ترسل الحكومة تركيًا لتحصيل الضرائب أو قمع التمرد.

وكان الأتراك يتمتعون بقدرات قيادية واضحة نابعة من إيمانهم بحقهم الأصيل فى الحكم. ألم يحكم الأتراك مصر لقرون؟ ألم تكن الأسرة الحاكمة آنئذ تركية؟ إنهم هم حكام مصر الطبيعيون والشرعيون وليس الأهالى الذين يثيرون الازدراء؛ فهؤلاء "الكلاب"، هؤلاء "الثيران"، لا يصلحون إلا للمحراث وليس لهم إلا العمل لحساب العنصر الصالح فى الدولة.(١٠) وباعتبارهم أصحاب مناصب، كان الأتراك يكلفون أتباعًا لهم بإنجاز الأعمال

التفصيلية باعتبار أن ذلك لا يليق بمقامهم. فعندما تطوع على مبارك لتعليم الجنود القراءة والكتابة فى الميدان، أبدى أدهم باشا، التركى، دهشته، وعلق بأن مبارك لابد من أنه يتمتع بقدر كبير من الغرور حتى يتعهد بمهمة مزرية مثل تلك. وقد كتب مبارك فى مذكراته: "كيف لى أن أفوت فرصة تعليم المصريين ونشر فوائد المعرفة؟"(١١)، لكن مبارك كان مصريا.

وبالرغم من السمات المشتركة، والتى لم تتغير فى معظم الأحيان، كان الموظفون الأتراك مختلفون فى جانب مهم. فالجدول رقم ١٠ يشير إلى تعلم البعض منهم للغات الأوروبية الجديدة وتلقى تعليم علمى، دون الباقين. ويعكس هذا الفرق تأثير إصلاحات محمد على التى أحدثت انشقاقًا فى صفوف الموظفين الأتراك. فقد أدت هذه الإصلاحات إلى ظهور جيل شاب جديد من الأتراك "المصلَحين" ممن تلقوا تعليمهم فى أوروبا أو مصر وتبنوا مظاهر الحضارة الأوروبية من حيث الملبس والسلوك. وفى منتصف القرن التاسع عشر، أصبح هؤلاء يشغلون المناصب العليا فى الحكومة. وجنبًا إلى جنب مع هؤلاء كان هناك الموظفون الأتراك، الذين ازداد تمسكهم بعاداتهم العتيقة وتعبيرهم الصريح عن معارضتهم للتأثير الأوروبى، لكنهم كانوا بمثابة ذكرى من زمن مضى، وتراجعت، أكثر فأكثر، قدرتهم على التعامل مع الظروف المستجدة. على أن الاختلاط بالعالم الأوروبى لم يكن مرتبطًا بالضرورة بالتعليم العلمى الرسمى، ولا كانت معارضة أوروبا قاصرة على قطاع بعينه من الأتراك. فمحمد شريف، على سبيل المثال، الذى تلقى تعليمه فى فرنسا، يعترف بالأفكار الدستورية الأوروبية، بل وتزوج من ابنة ضابط فرنسى (اعتنق الإسلام)، لكنه كان يعارض بقوة انتشار النفوذ الأوروبى فى مصر، ويكره الأوروبيين وأفكارهم.(١٢)

وإذا كان تولى الأتراك للمناصب العليا أمرًا ليس بالجديد، كان الحال كذلك بالنسبة للبكوات والباشاوات المصريين؛ ففى منتصف القرن التاسع عشر، وربما للمرة الأولى منذ عهد الفراعنة، كان من الممكن رؤية أعداد كبيرة من أبناء مصر فى المناصب الكبرى فى الأقاليم والقاهرة على السواء.

ولم يكن الأتراك يميزون بين مصرى وآخر؛ فكلهم فلاحون. على أن الكوادر الجديدة من الموظفين لم يكونوا فلاحين بالمعنى الشائع فى المجتمع، بل كانوا – على العكس تمامًا – يمثلون بعض أبرز وجوه النخبة المصرية. قلة منهم فقط كانت من أبناء تجار القاهرة، والبعض الآخر من أبناء علماء الدين، لكن غالبيتهم خرجوا من أسر أعيان الأقاليم.[١٣]

وكان الأعيان هم القادة المحليون أو الطائفيون.[١٤] والكلمة لها تضمينات علمانية؛ فهناك، على سبيل المثال، رجال الدين الأقباط وأعيان القبط، وهم رجال محترمون ذوو مال وجاه، لكن الكلمة يقتصر استخدامها للإشارة إلى أصحاب المكانة فى الريف. ويتألف هؤلاء الأعيان من مشايخ البلد وعائلاتهم وعدد كبير من مشايخ الحصص، الذين يديرون أقسامًا من القرية ويمارسون وظائف دينية صغيرة فى بعض الأحيان. وكان هؤلاء الأعيان موسرين وبارعين ومتباهين: تعود أصول كثيرين منهم إلى القبائل العربية التى استقرت بمصر فى أعقاب الفتح الإسلامى.

وقد قدم أعيان الريف المصرى معظم الشبان المصريين الذين التحقوا بخدمة الحكومة على عهد محمد على، سواء للتعليم أو للعمل بالأقاليم. ومعظم من التحق منهم بمدارس الوالى الجديدة تلقوا علومًا تؤهلهم للعمل مدرسين ومهندسين وأطباء ومترجمين، كما أُرسل بعض منهم إلى أوروبا لاستكمال دراستهم، وعند عودتهم كانوا يجدون فى انتظارهم الدرجة والراتب والمناصب الحكومية فى القاهرة. وفى عام ١٨٣٣، رخص محمد على بتعيين مشايخ القرى بمناصب فى الإدارة الإقليمية. وسرعان ما أخذ محدثو النعمة هؤلاء، والذين اقتصر عملهم فى البداية على وظائف متواضعة مثل نظار أقسام وحكام خطط، يصعدون ببطء حتى أصبحوا، بحلول الثلاثينيات من القرن، موجودين فى كل مستويات الإدارة الإقليمية، ما عدا وظيفة المحافظ.[١٥]

الجدول رقم ١٠

شاغلو مناصب الحكومة العليا من الأتراك، ١٨٤٩ــ١٨٧٩

	محمد زكى باشا	على ذوالفقار باشا	إسماعيل راغب باشا	محمد حافظ باشا	أحمد طلعت باشا	عبد القادر حلمى باشا	محمد شريف باشا	حسن راسم باشا
الأصل أو مكان الميلاد	ــــ	اليونان	اليونان	بوسنى (مولود فى مصر)	اليونان	ــــ	استانبول	ــــ
التعليم	مصر، مدارس الدولة (إدارة)	ــــ	مصر، مدارس الدولة	مصر، مدارس الدولة (محاسبة)	ــــ	مصر؛ النمسا (علوم عسكرية وطب)	مصر، فرنسا (كلية سانت سير)	ــــ
اللغات (غير التركية)	الفرنسية والعربية	اليونانية والفرنسية والعربية	اليونانية	الإنجليزية والعربية	الإنجليزية	ــــ	الفرنسية	ــــ
أول منصب فى الخدمة المدنية	عضو بمجلس التعليم، ١٨٣٥ــ٣٦	رئيس مجلس الأحكام، ١٨٥٧	مترجم، قلم الجورنال، ١٨٣٤	موظف، ١٨٣٥ــ٣٦	بديوان المدارس، ١٨٤١	مسّاح أراضى، ١٨٥٨	ناظر الشئون الإفرنجية، ١٨٥٨	العمل بترسانة بولاق أوائل الثلاثينات
أول منصب فى الخدمة العسكرية	بفوج مدفعية، ١٨٣٧ــ٣٨	الأسطول المصرى، ١٨٣٤	ــــ	لا يوجد	ــــ	بكتيبة المهندسين، ١٨٨٤	بكباشى، المشاة، ١٨٥٤	ــــ
أعلى منصب، مجلس الخديوى (١)	مترجم، مجلس الخديوى، ١٨٥٠ــ٥١	وكيل، دائرة سعيد، ١٨٤٤	انتقل إلى مجلس الوالى، ١٨٣٦	بدائرة إبراهيم؛ ناظر دائرة إسماعيل، ١٨٦٣	بمجلس الوالى، ١٨٣٨	ضابط بالدائرة السنية، عهد سعيد	بكباشى بحاشية الوالى، عهد سعيد	ــــ
أعلى منصب (الخاصة ــ الدائرة السنية)	رئيس تشريفات فى عهد إسماعيل	لا يوجد	رئيس مجلس، ١٨٦٣	ــــ	حامل الأختام، ١٨٥١	رئيس البروتوكول، ١٨٨٧	ــــ	ناظر الخاصة، ١٨٦٣، ناظر الدائرة السنية، ١٨٦٥

أول منصب عال (الإدارة المركزية) (٢)	ناظر بالدائرة السنية، ١٨٨٠_	رئيس مجلس العدل، ١٨٥٧	———	ناظر الدائرة السنية ١٨٦٢_٦٣؛ مدير الخاصة، ١٨٦٨	———	———	ناظر الشئون الإفرنجية	رئيس مجلس الأحكام، ١٨٧٣
أول منصب عال (الإدارة الإقليمية) (٣)	ناظر السكك الحديدية، ١٨٧٢	محافظ الإسكندرية، ١٨٦٦	ناظر المالية، ١٨٥٩	ناظر المالية، ١٨٦٤	———	رئيس الشرطة، القاهرة، ١٨٧٤	———	محافظ دمياط، ١٨٦٠
آخر منصب	ناظر ديوان المالية والأشغال العمومية	رئيس البروتوكول، ١٨٩١	رئيس مجلس النظار، ١٨٨٢	ناظر الدائرة السنية	رئيس السكرتارية بمجلس الوالي، الثمانينات	ناظر الجهادية والبحرية، ١٨٨٤	رئيس مجلس النظار، ١٨٨٢	———
تاريخ التقاعد (أو الوفاة)	١٨٩٤	١٨٩٢	١٨٨٤	١٨٨٦	١٨٨٤	١٨٨٧	١٨٨٧	١٨٨٢

المصدر: استعان المؤلف فى عمل الجدول بمواد أرشيفية وأعمال منشورة.

١- وتشمل الخدمة بالخاصة أو الدائرة السنية أو المعية السنية.
٢- وتضم نظار الدواوين ورؤساء المجلس الخاص ومجلس الأحكام وشورى النواب ورؤساء شرطة القاهرة والإسكندرية.
٣- وتشمل محافظى الأقاليم ومديرى المديريات والمراكز ومفتشى العموم ونوابهم ورؤساء المجالس والدواوين الإقليمية.

وخلال أربعينيات القرن، سارت تجربة محمد على فى اتجاه عكسى حين استعاد الأتراك كثيرًا من المناصب (إن لم يكن كلها) التى سبق أن فقدوها. على أن الخمسينيات كانت نقطة تحول. فللمرة الأولى، بدأ المصريون يحلون محل الأتراك فى أعلى المناصب. ففى ١٨٥٠، حصل مهندسان مصريان تلقيا تعليمهما بفرنسا، هما حماد عبدالعاطى وعلى مبارك، على الدرجة الثانية، وعين الأول رئيسًا لقلم الهندسة والثانى ناظرًا لمدارس الحكومة. وعلى مدى أربع سنوات، ترأس مبارك نظام مصر التعليمى وأدخل عليه الكثير من الإصلاحات. وفى ١٨٥٦، عاد الأعيان مرةً أخرى إلى وظائف رئاسة الخطط ووكلاء الأقسام.(١٦) وسرعان ما صار المصريون يعينون كمديرى مديريات. وبحلول السبعينيات، أصبح تعيين مصرى فى منصب المحافظ أمرًا عاديًّا.

لكن فى مستويات الإدارة الوسطى واصل الأتراك توجيه معظم نظارات الحكومة، بالرغم من ترأس المصريين أحيانا لديوانى المدارس والأشغال العمومية. وفى عام ١٨٦٨، فقد الأتراك سيطرتهم على ديوان المالية لصالح مصرى، هو إسماعيل صديق، الذى كان يشغل أيضًا منصب مفتش عموم. وإسماعيل صديق هو أول من شغل هذين المنصبين القويين من غير الأتراك، لكن إذا نحينا هذا الاستثناء جانبًا، فقد ظل حملة المناصب العليا من المصريين يمثلون أقلية متميزة فى الدواوين المركزية. فلم يحصل على ما يمكن أن نطلق عليه مناصب "نظارية" سوى ثمانية مصريين، خلال الفترة من ١٨٤٩ إلى ١٨٧٩.(١٧)

ولم تسر الأمور على ما يرام بين الموظفين المصـــريين والأتـــراك. فالأخيرون كانوا مستائين من اقتحام "الفلاحين" لـــ"دواويـــنهم"، بينمـــا كـــان المصريون يرون الأتراك بليدى الحس، ويأخذون عليهم تأخرهم فى اعتناق الإسلام.(١٨) ويمكن رد هذا العداء إلى عهد محمد على، الذى وجد موظفـــوه الأتراك صعوبة فى قبول إصلاحاته.(١٩) فبعضهم رفض الالتحاق بالمدارس الجديدة للطب والزراعة والهندسة، وأهمل غيرهم أعمال الرى وتراخوا فـــى إنجاز أعمالهم تاركين شتلات القطن الجديد تفسد فى الأرض. وعندما عـــين محمد على المصريين لشغل المناصب في الأقاليم، رفض موظفوه الأتـــراك التعاون معهم. فخاطبهم محمد على قائلاً: "سمعت أن بعضـــكم بـــدأ ينشـــر الشائعات بأن نظار الأقسام من العرب (وحدهم) ونحـــن ،نحـــن أتـــراك،.. وتتساءلون كيف يعمل الأتراك بالدواوين تحت رئاسة المصريين؟ ألا تعلموا أن عددًا كبيرًا من المصريين مسئولون عن أقسام بالحكومة ويؤدون عملهـــم على خير وجه؟". ومنذ عهد محمد على والتوتر قائم بين الجمـــاعتين، ولـــم يقدر له أن ينتهى إلا بعد التمصير الكامل للإدارة.

وإذا كان أصحاب المناصب العليا من المصريين يختلفون عن الأتراك من حيث التوجهات والأصول، فهم مختلفون فيما بينهم من حيـــث التعلـــيم، وبقدر أقل من حيث الوظيفة. فهم ينقسمون إلى فئتـــين: تقنيـــون، أصـــحاب مهارات علمية اكتسبوها عبر التعليم الأوروبى الرسمى، وأعيان، ومشـــايخ قرى محدودو التعليم، لكن اختيروا لمعرفتهم الكبيرة بأوضاع الريف. (انظر الجدول رقم ١١)

وكان بإمكان التقنيون المصريون تلقى التعليم العلمى إما فى مـــدارس مصر الجديدة وإما فى الخارج. وكلهم كانوا يعرفون لغة أجنبية على الأقل، وغالبًا الفرنسية. ويتمتعون، باعتبارهم جماعة، بطابع "مدنى" جلى. موظـــف واحد فقط فى الجدول رقم ١١ – على مبارك – خدم بالجيش. وكان هـــؤلاء المصريون يعملون عادة بالدواوين المركزية، وإذا ما ذهبوا إلى الأريـــاف، فإنهم يذهبون ممثلين للحكومة المركزية أو ضمن حاشية الحاكم المتوجهة إلى هناك.

جدول رقم ١١

التقنيون المصريون فى المناصب العليا بالحكومة، ١٨٤٩-١٨٧٩

	مصطفى بهجت باشا *	عبدالله فكرى باشا	محمود الفلكى	إسماعيل الفلكى باشا	على باشا إبراهيم	صالح مجدى
الأصل أو محل الميلاد	قرية منية أبو على (الشرقية)	أسرته من علماء الدين (أمه موريه)	قرية الحصة	———	قرية الفزرا	ينتمى لأسرة من التجار
التعليم	مصر، المدرسة الإعدادية، المهندسخانة، باريس ١٨٢٦	مصر، الأزهر	مصر، مدرسة البحرية، مدرسة الصنائع بالقاهرة؛ باريس، ١٨٥٠ (الرياضيات والفلك)	مصر، صنائع القاهرة؛ باريس ١٨٥٠ـ (الفلك)	مصر، المدرسة الإعدادية، مدرسة المدفعية، باريس ١٨٤٤ (الهندسة)	مصر، مدرسة الألسن، مدرسة الصنائع، باريس (هندسة)
اللغات (غير العربية)	الفرنسية والتركية	التركية	الفرنسية	الفرنسية	الفرنسية	الفرنسية والتركية
أول وظيفة بالخدمة المدنية	ناظر مدرسة إعدادية ؟١٨٣٦	القلم التركى بديوان الكتخدا، ١٨٥١ـ	معلم ومترجم، مدرسة الصنائع، ١٨٤٠ـ	وكيل، مرصد شبرا، ١٨٤٥ـ	———	نائب ناظر قسم الترجمة بالقاهرة ١٨٣٦ـ٣٧
أول وظيفة بخدمة الوالى	كبير مهندسين، شفالك الوالى، أوائل الأربعينات	ألحق بحاشية سعيد	———	———	ألحق على حاشية عباس، ١٨٤٩ـ	———
تاريخ الحصول على لقب البك أو الباشا	بك ١٨٤٥؛ باشا ١٨٥٨	بك ١٨٦٥-٦٦؛ باشا ١٨٧٩	بك ١٨٥٩؛ باشا ١٨٨١	بك ١٨٦٤	بك فى عهد عباس؛ باشا ١٨٧٩	بك ١٨٧١ـ٧٢
أول وظيفة بخدمة عباس	مفتش هندسة، ١٨٥٠ـ٥١	ديوان الكتخدا، ١٨٥١ـ	أرسله عباس للدراسة بفرنسا	———	مهام متعددة، منها المسئولية عن تنشئة إلهامى ابن عباس	المهندسخانة
أول وظيفة بخدمة سعيد	مساح لأراضى سعيد	الالتحاق بحاشية سعيد	مسح ووضع خارطة للوجه البحرى، ١٨٥٩ـ	———	وكيل، ديوان الجهادية	مترجم ١٨٥٤ـ
أول وظيفة بخدمة إسماعيل	مفتش هندسة، ١٨٦٣	مرافقة إسماعيل إلى تركيا	———	مدير بصنائع القاهرة والمرصد، ١٨٦٦ـ	مترجم الخديوى؛ مدير لمدرسة إعدادية بالقاهرة	مترجم بقلم الترجمة ١٨٦٣ـ
أول وظيفة عليا بالإدارة المركزية	ناظر، الأشغال العمومية والمدارس، ١٨٧٠	ناظر، ديوان المدارس، ١٨٨٢	ناظر، الأشغال العمومية، ١٨٨٢	———	ناظر، ديوان المدارس ١٨٧٩ـ	———
آخر وظيفة	———	———	ناظر، ديوان المدارس، ١٨٨٤	مدير بالمهندسخانة، القاهرة	ناظر، ديوان الأحكام ١٨٨٢ـ	قاض بالمحاكم المختلطة
تاريخ الوفاة (أو الاستيداع)	١٨٧٢	———	١٨٨٥	١٩٠١	١٨٩٩	١٨٨١

تابع الجدول رقم ١١

	رفاعة الطهطاوي	حماد عبد العاطي باشا	علي مبارك باشا
الأصل أو محل الميلاد	عائلة من علماء الدين	قرية ديار الجندلة	قرية برنبال الجديدة
التعليم	مصر، الأزهر؛ باريس، ١٨٢٦ـ (الترجمة)	مصر، المدرسة الإعدادية، وصنائع القاهرة؛ باريس ١٨٤٤ـ (الهندسة	مصر، المدرسة الإعدادية، ومدرسة الصنائع؛ باريس ١٨٤٤ـ (الهندسة)
اللغات (غير العربية)	الفرنسية	الفرنسية والتركية والإنجليزية والألمانية	الفرنسية
أول وظيفة بالخدمة المدنية	مترجم بمدرسة الطب، ١٨٣٢؟ ١٨٣٣؟	مدير قلم الهندسة ١٨٥٠	مدرس بمدرسة المدفعية ١٨٤٩
أول وظيفة بخدمة الوالي	ـــ	ـــ	التحق بحاشية عباس ١٨٥٠
تاريخ الحصول على البكوية أو الباشوية	بك ١٨٤٥؛ ٤٦	بك ١٨٥٣	بك ١٨٥٠؛ باشا ١٨٦٨
أول وظيفة بخدمة عباس	ناظر مدرسة بالخرطوم، ١٨٥٠ (أثناء منفاه)	مفتش بالأقاليم وأعمال أخرى	ـــ
أول وظيفة بخدمة سعيد	نائب مدير الكلية العسكرية ١٨٥٥	طرده سعيد ثم أعاده إلى حاشيته	ضابط بكريميا ١٨٥٤
أول وظيفة بخدمة إسماعيل	رئيس قلم الترجمة ١٨٦٣	مدرس بمدرسة الصنائع ١٨٦٣	مدير مدرسة إعدادية
أول أكبر منصب بالدواوين المركزية	ـــ	ـــ	ناظر، الأشغال العمومية والمدارس ١٨٦٨
آخر منصب	رئيس قلم الترجمة	قاض بالمحاكم المختلطة	مدير بالتعليم ١٨٨٨
تاريخ الوفاة (أو الاستيداع	١٨٧٣	أحيل للتقاعد في ١٩٠١	١٨٩٣

المصدر: استخلصه المؤلف من مصادر أرشيفية والعديد من الأعمال المنشورة.

* بالرغم من أن والد بهجت باشا كان تركيًا، فهو ينتمى، من جهة أمه المصرية، إلى أسرة من أعيان الأقاليم. وكان يجيد العربية وعلى صلة وثيقة بالمهندسين المصريين بحكم عمله.

كان هؤلاء الفنيون المصريون موجودين بأعداد ضخمة في ديواني المدارس والأشغال العمومية. وككل، لم يكونوا على كفاءة عالية. فالمهندسون، على سبيل المثال، كان تدريبهم ضعيفًا بشكل عام، والبعض منهم يفتقد إلى أى كفاءة. وكان أكثرهم كفاءة هم أولئك الذين قضوا سنوات فى أوروبا، لكن هؤلاء ظلوا يشكلون الأقلية.

ويتمتع هؤلاء الموظفون المصريون الكبار بعقلية تكنوقراطية؛ فهم يميلون إلى الاعتقاد بأن حل المشاكل يكمن في التوصل إلى الأسلوب الصحيح. فالحل يكمن فى التنظيم والطريقة، وهو منطق بيروقراطي قح. فاقتصاديات المياه فى مصر يجب التحكم فيها عبر نظام سليم للرى، تمامًا مثلما يمكن "تحسين أوضاع" الشعب المصرى بوضع نظام تعليمي سليم. وكان هناك قدر من الأوهام بشأن هؤلاء الرجال، الذين يجمع بينهم الشعور بعدم إمكان الاستغناء عن خدماتهم واقتناعهم بتفوقهم.

يقدم الأعيان نموذجًا مناقضًا (انظر الجدول رقم ١٢). ففى شبابهم، حفظوا القرآن وتعلموا مبادئ القراءة والكتابة بكتاب القرية. ولم يحصلوا على تعليم رسمى، وقليلون منهم يعرفون اللغات الأوروبية. وكانوا يقضون معظم سنوات خدمتهم الحكومية بالريف، حيث يعملون بمستويات الإدارة الإقليمية، كقضاة بمحاكم الأقاليم، ونظار زراعة بأراضى أسرة الخديوي. وفى وقت لاحق من خدمتهم، انتقل البعض منهم إلى الدواوين المركزية أو خدموا بمجلس شورى النواب.

والجماعة الرابعة هم الأرمن، الذين لا تدانيهم جماعة أخرى في الاتساع والتعليم والتقدم (انظر الجدول رقم ١٣). وبفضل تحصيلهم للعلوم

والمعارف الإنسانية، ومعرفتهم الجيدة بكل من أوروبا والشرق الأوسط، كان هؤلاء الموظفون المتأوربون أكثر الناس ذكاءً وتحضرًا. كان معظمهم يقضى السنوات للدراسة بأوروبا، وغالبًا فى أفضل المدارس. وكانوا يعرفون اللغات الأوروبية الرئيسية وكذلك التركية العثمانية، لكن قليلاً منهم كان يعرف لغة البلد الذى يعيش فيه. الموظف الأرمنى الوحيد الذى وجدته يعرف العربية هو يوسف هككيان.[٢٠] وبالإضافة إلى التعددية اللغوية، كان الموظفون الأرمن على صلة بشخصيات ذات نفوذ فى أوروبا وتركيا العثمانية.[٢١] فنوبار باشا، على سبيل المثال، تزوج من أسرة معروفة من إستانبول يعمل أفرادها فى مجال البنوك. وقد خدم أحد عتقائه بمعية ولى عهد السلطان. ويُشار إلى وجود صلات لأرتين بك باللورد بالمرستون وغيره من رجال الدولة فى أوروبا.

ومن حين لآخر، كان موظفون أرمن يتولون ديوانى الشئون الخارجية والتعليم؛ حيث يفيدون من خبراتهم الكبيرة فى مجال التجارة (بعضهم، مثل أرتين بك، ينتمى لأسر تجارية ناجحة) ومعرفتهم لكثير من اللغات أكبر إفادة. وقد تولى أرمنى، أكثر من مرة، وظيفة باش مترجم بالمجلس الخديوى ونظر الشئون الخارجية.

وقد ترك يوسف هككيان ونوبار باشا تقارير حية عن خبراتهم خلال عملهم الحكومي.[٢٢] وتكشف هذه الأوراق عن التأثير العميق للتعليم الأوروبى عليه. فقد كان رائدًا للتمدين من الطراز الأول. وقد اعتنق بشغف مبادئ حرية التجارة والليبرالية، وآمن بشدة بتفوق الطرائق الأوروبية. وقد دفع هككيان، العولمى حتى النخاع، قدمًا بالتجارة ووسائل النقل الحديثة.[٢٣] ولم يكن متعاطفًا مع المصريين أو أتراك مصر، الذين كان يعتبرهم عنصرًا "متخلفًا". كتب فى ١٨٤٥ يقول: "ليس منهم من يؤمن بجدوى أو فائدة الأساليب المخالفة لأساليبهم وأساليب أجدادهم. وهذا ما يفسر، من ثم، لماذا كان الأتراك بطيئين، ومهملين، ومعوَّقين، ومهملين، وفاترى المشاعر، ولا

مبالين، وأغبياء". ويسخر هككيان من خرافات الموظفين الأتراك، ويهزأ من ازدرائهم و"كراهيتهم" للمسيحيين، ويتسلى بالحكايات التي تكشف عن ميولهم "المتخلفة". وقد كتب في يومياته عن اثنين من الموظفين الأتراك طالبًا بتغيير علامات الدرجات بحيث يمكن تمييز المسلمين عن المسيحيين. فقد قال الرجلان إنهما "كانا يقعان أحيانًا في خطأ مشين بتحية المسيحيين ومعاملتهم بالتأدب والاهتمام الجديرين بالمسلمين وحدهم". وبالنسبة لهككيان، وبالقطع بالنسبة لكثير من زملائه الأرمن، كان أتراك زمنه برابرة لا سبيل إلى إصلاحهم. كتب في ١٨٤٦ يقول: "لقد مضى زمانكم، وسرعان ما سيحتل أبناؤكم، ذوو التعليم المختلف، أماكنكم متحلين بمشاعر أفضل".

هناك مجموعة أخرى شديدة التحيز من أصحاب المناصب تمثلت في الأوروبيين (انظر الجدول رقم ١٤). ولم يكن الموظفون الأوروبيون، بالطبع، جددًا على مصر. فمحمد على استخدم كثيرين منهم كخبراء لتنفيذ خططه الإصلاحية، وبحلول منتصف القرن أصبح للوجود التقني الأوروبي جذوره الراسخة. فكنت ترى هؤلاء الأوروبيين في كل مكان تقريبًا، وخاصة في ديواني الأشغال العمومية والمواصلات. ويعود هذا، إلى حد كبير، إلى التطور الكبير الذي شهده نظام النقل. ففي عام ١٨٥٢، بدأ إنشاء أول خط للسكك الحديدية بمصر، والذي تولاه جورج ستفنسون، لربط القاهرة بالإسكندرية. وقد استكمل إنشاء هذا الخط في عهد سعيد، ثم امتد فيما بعد إلى البحر الأحمر. ومع نهاية السبعينات من القرن، كما رأينا، أصبح هناك ١٢٠٠ ميل من خطوط السكك الحديدية تقطع البلاد. وقد أُتيح للأوروبيين، الذين عملوا كنظار للمحطات وسائقين وفنيين ومسئولي تموين، فرصًا جديدة للعمل.

وقد تفادى محمد على إعطاء الأوروبيين مناصب إدارية عليا خوفًا من إثارة المشاعر الدينية لرعاياه من المسلمين. وأعطى للأتراك الكلمة العليا

على الخبراء الأوروبيين الذين استقدمهم. ومع حلول منتصف القرن، بدأ هذا الوضع يتغير. فلأول مرة يتم تعيين الأوروبيين كنظار ووكــلاء للــدواوين الحكومية الكبيرة. وكان الإنجليزى لى جرين (جــرين بــك) أول أوروبــى يترأس أحد الدواوين. فقد عينه سعيد ناظرًا للسكك الحديدية والنقــل، وكــان يشغل فى السابق وظيفة وكيل ديوان المواصلات المصرية.

جدول رقم ١٢

أعيان المصريين فى المناصب الحكومية العليا

	سليمان أباظة باشا	على بدراوى بك	محمد سلطان باشا	حسن الشريعى باشا	محمد الشواربى باشا	أحمد بك مصطفى
الأصل أو أول وظيفة محلية	ابن لأسرة من رجال الدين بالشرقية	شيخ حصة سمنود، الغربية	شيخ بلد زاوية الأموات بالمنيا	شيخ بلد سمالوط بالمنيا	من عائلة لمشايخ العرب بالقليوبية	شيخ بلد مليج بالمنوفية
أول وظيفة، خدمة مدنية	مأمور قسم القليوبية، ١٨٤٠	حاكم خط، ناظر قسم، مأمور، عهد محمد على	مأمور قسم قولوسنا بالمنيا، ١٨٥٧	مأمور قسم قولوسنا، ١٨٥٦	عضو بمجلس شورى النواب، ١٨٦٦	حاكم خط، عهد سعيد
تاريخ الحصول على البكوية أو الباشوية	باشا، ١٨٧٥	منحه سعيد درجة ولقب بك	باشا، ١٨٦٩	بك، ١٨٥٦	بك، ١٨٧١ــ٧٢	ـــــــ
تاريخ التعيين كوكيل مديرية للمرة الأولى	ـــــــ	ـــــــ	وكيل مديرية بنى سويف، ١٨٥٩ــ	ـــــــ	وكيل القليوبية، ١٨٦٩ــ٧٠	وكيل القليوبية، أوائل عهد إسماعيل
شغل وظيفة مدير مديرية	مدير الغربية، ١٨٦٩؛ مدير القليوبية، ١٨٧١، مدير الشرقية، ١٨٧١	حاكم فوه (التى كانت عهدته)	مدير بنى سويف، ١٨٦٠، مدير أسيوط، ١٨٦٣، مدير الغربية، ١٨٦٤	مدير الدقهلية، ١٨٥٨،مدير الجيزة، ١٨٥٨ــ مدير بنى سويف والفيوم، ١٨٦٧	مدير المنوفية، ١٨٧١؛٧٢ــ مدير القليوبية، ١٨٧٥	مدير المنوفية، ١٨٦٩
أول وظيفة بالإدارة المركزية	ديوان المالية، ١٨٧٩	مشرف على فابريقات القاهرة، عهد عباس	ـــــــ	عضو بمحكمة استئناف القاهرة	ـــــــ	ـــــــ
العمل بخدمة الأسرة الخديوية	عين بشفلك الخديوى، ١٨٦٣ــ٦٤، مفتش بالدائرة السنية بالشرقية، ١٨٦٤	ناظر شفلك الخديوى، عهد محمد علي، شفلك عباس	مفتش على ممتلكات الخديوى بالصعيد، ١٨٦٥؛ ناظر شفلك الخديوى بالمنيا والفيوم، ١٨٧٢؟			
آخر وظيفة عليا	ناظر ديوان المدارس، ١٨٨٢	ـــــــ	رئيس المجلس التشريعى، ١٨٨٣	ناظر ديوان الأوقاف	ـــــــ	ـــــــ
تاريخ الوفاة أو التقاعد	١٨٩٦ (تقاعد فى ١٨٨٦)	١٨٦٧	١٨٨٤	ـــــــ	١٩١٣	ـــــــ

المصدر: وضعه المؤلف مستعينا بمصادر أرشيفية والعديد من الأعمال المنشورة.

ملحوظة: الشرطة تشير إلى عدم توفر المعلومات.

جدول رقم ١٣

الفنيون الأرمن في المناصب الحكومية العليا، ١٨٤٩ـ١٨٧٩

	خسرو سكياس بك (خسرو بك)	ستفان رسمي بك (ستفان بك)	ديكران باشا (تيجران دابرو)	أرتين شكري بك	يوسف هيككيان (جوزيف هيككيان)	بوغوص نوبار باشا
محل الميلاد	إستانبول	سيباستيا	القاهرة	إستانبول	إستانبول	سميرنا
التعليم	باريس، ١٨٢٦ (الدبلوماسية)	باريس، ١٨٢٦ (الدبلوماسية)	إيطاليا	إستانبول، القاهرة، باريس، ١٨٢٦ (الإدارة)	إنجلترا، ١٨١٧ (الهندسة)	سويسرا، فرنسا
اللغات (بجانب الأرمنية)	الفرنسية، التركية	الفرنسية، التركية	الإنجليزية، الفرنسية، التركية، الإيطالية	التركية، الإيطالية، الفرنسية	الفرنسية، التركية، الإنجليزية، الإيطالية، الألمانية	الفرنسية، الألمانية، الإيطالية، التركية
أول وثاني وظيفة بالحكومة	—	مترجم، ديوان الجهادية، ١٨٣٢؟؛ ٣٣، ديوان المدارس، ١٨٣٦	بمصلحة السكك الحديدية، ١٨٦٤؛ سكرتير ورئيس قلم الأمور الإفرنجية، ١٨٧٧	مترجم، ديوان الجهادية، ١٨٣٤ـ مدير مدرسة الإدارة بالقلعة، ١٨٣٥	معلم ومشرف على معامل القطن، ١٨٣١؛ مدير المهندسخانة، ١٨٣٥	قائم بالأعمال، فيينا، ١٨٥٣ـ ناظر، السكك الحديدية والمواصلات، ١٨٥٨
تعيينه كوكيل أو ناظر لديوان حكومي	—	وكيل، الأمور الأجنبية، ١٨٤٦؟؛ ٤٧ـ ١٨٥٠	وكيل، الأمور الإفرنجية، ١٨٧٩ـ ناظر، الأمور الإفرنجية، ١٨٩١	ناظر، الأمور الإفرنجية- التجارة، ١٨٤٤ـ رئيس محكمة التجارة، ١٨٥٤	ناظر، ديوان الصحة، ١٨٤٩ـ	ناظر، السكك الحديدية والمواصلات، ١٨٥٨ـ ناظر، الأشغال العمومية والسكك الحديدية، ١٨٦٤
أعلى وظيفة حكومية	—	ناظر، الأمور الإفرنجية، ١٨٥٤	ناظر، الأمور الإفرنجية، ١٨٩٣	—	—	رئيس، مجلس النظار (٣ مرات)
أول وثاني وظيفة بخدمة الوالي	بمجلس الوالي، ١٨٣٤ـ سكرتير ثان لمحمد علي، ١٨٣٩	—	—	سكرتير أول ومترجم لمحمد علي، ١٨٣٩ـ	—	مترجم بمجلس الوالي، خلال الأربعينيات، سكرتير وباش مترجم لإبراهيم
أعلى وظيفة بخدمة الوالي	سكرتير أول ومترجم لمحمد علي، ١٨٤٤	—	—	سكرتير أول ومترجم لمحمد علي، ١٨٣٩ـ	—	باش مترجم
وظائف مهمة أخرى	سكرتير أول ومترجم لعباس، ١٨٥٠	عضو بحاشية أرتين بك، ١٨٤١؟؛ ٤٢	عمل سكرتيرًا لنوبار في بداية خدمته	عضو، ديوان المدارس، ١٨٣٥	عضو، ديوان المدارس، ١٨٣٦	ناظر، الأمور الإفرنجية، ١٨٦٦
آخر وظيفة	—	—	سكرتير، الأمور الإفرنجية، ١٨٩٤	عضو، المجلس الحاكم، ١٨٥٧	—	رئيس مجلس النظار، ١٨٩٤
تاريخ الوفاة	١٨٧٣	١٨٥٩	١٩٠٤	١٨٥٩	١٨٧٤؟	١٨٩٩

المصدر: قام المؤلف بوضع هذا الجدول بالرجوع إلى مصادر أرشيفية والعديد من الأعمال المنشورة.

جدول رقم ١٤

الموظفون الأوروبيون فى المناصب الحكومية العليا، ١٨٤٩-١٨٧٩

	الجنسية	المنصب	تاريخ التعيين	تاريخ دخول الخدمة
بتس بك	إنجليزى	وكيل السكك الحديدية	١٨٥٩	--
دو مارتينو بك	إيطالي	ناظر، قلم الأمور الأوروبية، مجلس الخديو	١٨٧٩	١٨٧٢
جودار بك	فرنسي	رئيس سكرتارية الخديو	عصر إسماعيل	١٨٥٩
جرين بك	إنجليزى	ناظر السكك الحديدية والمواصلات	١٨٥٥-١٨٥٦	--
كونيج بك	فرنسي	سكرتير أول بمجلس الخديو	عصر سعيد	--
لينان بك (لينان دو بلفوند)	فرنسي	ناظر الأشغال العمومية	١٨٦٩	--
لوبير بك	فرنسي	وكيل الأمور الإفرنجية	١٨٥٧	--
روسو بك	فرنسي	وكيل الأشغال العمومية	--	١٨٧٠
تونينو بك	إيطالي	وكيل التشريفات بمجلس الخديو	١٨٧٧	١٨٤٢

المصدر: قام المؤلف بجمع البيانات من أعمال منشورة ومصادر أرشيفية، وخاصة
EEtat nominatif des fonctionaires europeens au service du gouvernement egyptien, FO 78\3436

كذلك شغل الأوروبيون مناصب عليا فى المعية السنية وكان معظم هؤلاء الأوروبيين يعملون ضمن طاقم سكرتارية الخديوى، لكن عددًا محدودًا منهم كان يتمتع بنفوذ حقيقى وهناك مستشرق فرنسى يدعى كونيج حضر إلى مصر أصلاً بهدف تقوية لغته العربية وعندما عينه محمد على لترجمة القوانين الفرنسية، أصبح كونيج المعلم الخاص لابنه سعيد[٢٤] وقد نمت الثقة والصداقة الوثيقة بين التلميذ والمعلم، وعندما صعد سعيد كرسى الخديوية أصبح كونيج سكرتيرًا أول بمجلس الخديوى وحيث كان الأوروبى الوحيد الذى يحظى بثقة سعيد، فقد صار من بين أكثر الموظفين نفوذًا، كما شغل مُوظف آخر من ذوى الحظوة ببلاط سعيد، هو باولينو (درانت) بك، منصبًا عاليًا خارج المعية؛ ففى ١٨٦١عين ناظرًا للسكك الحديدية والمواصلات[٢٥]

على أن صعود الأوروبيين إلى المناصب الحكومية العليا شكل مصدرًا آخر للتوتر فى صفوف الصفوة البيروقراطية فمشاعر القومية الأوروبية

والتفوق العرقى صادفت مشاعر مماثلة من جانب الموظفين الأتراك والمصريين والأرمن، وجعلت التعاون بينهم فى غاية الصعوبة وكان الأوروبيون على ما يبدو أكثر عداءً تجاه الأتراك، بينما كانوا يعتبرون المصريين أذكياء وقابلين للتعلم لكنهم مقلدون للغاية[٢٦] وقد صرح جرين بك بأن سائقى قاطراته (وكلهم من الأوروبيين) سيتركونه إذا ما استخدم أحدًا من أبناء البلاد فالمهندسون الإنجليز لم يكونوا يرغبون فى ترقية المصريين، وكانت غالبية الإنجليز من أصحاب هذا الرأى وينفرون من القلة منهم ممن يرون عكس هذا وقد تحالفت هذه الآراء لإحداث الشقاق، خاصة بين الموظفين الأوروبيين والأتراك فقد اصطدم عبد الله باشا ناظر المالية على عهد سعيد مع لينان بك (الفرنسى)، كما لم تتوقف مؤامرات الأتراك ضد جرين بك[٢٧]

إن هذه الأقسام الخمسة للموظفين الذين تتألف منهم نخبة مصر البيروقراطية ليست مطلقة أو محكمة ومن غير الممكن تصنيف كل موظف كبير بسهولة فإسماعيل صديق، الناظر المصرى للمالية السابق الإشارة إليه، لم يتلق تعليمًا أوروبيًا ولا يتحدث غير العربية، ومع ذلك فهو مؤهل بالكاد ليوضع ضمن "الأعيان" وإسماعيل، الذى ينتمى لأسرة مغمورة، كانت أمه مرضعة الأمير إسماعيل، ونشأ باعتباره أخ فى الرضاعة لخديوى المستقبل كما كان هناك أيضًا قلة من الموظفين الأقباط يشغلون مناصب عليا، لكنهم كانوا أقل من أن يشكلوا جماعة مستقلة وكان تواجد الموظفين الأقباط فى المستويات العليا من الإدارة يصل حد الندرة[٢٨]

وعند هذا الحد نتساءل: لماذا لم تسفر الخلافات الحادة بين أقسام النخبة عن منافسات على قدر من الشراسة بحيث تهدد استقرار الدولة؟ لم يحدث هذا، أولاً، لأن نظام مصر السياسى- الإدارى لم يكن نظامًا تنافسيًا خالصًا، ينافس فيه الفرد زميله على عدد محدود من الجوائز ففرصة تحقيق الثروة كانت متاحة أمام كل المجموعات والأفراد، وكان الطريق إلى القمة

مفتوحا أمام الجميع ثانيًا، نجحت عوامل معينة فى جمع شمل النخبة وحفزها على التعاون، كما تشكلت مصالح مشتركة مهمة بين أقسام النخبة، التى كانت تتقاسم ما هو أكثر من الدرجات الوظيفية العليا والمناصب الإدارية وقد تجلى هذا فى نمط الحياة الجديد للصفوة وطرائق استثمارها، وبخاصة حيازتهم للأراضى فى ريف البلاد

ثقافة مادية مشتركة وولع بالأرض

تزايدت أهمية الثروة الشخصية كهدف لأصحاب المناصب العليا فى مصر وكانت الثروة تتمثل فى الأرض وكذلك الأموال، التى كانت مكانتها فى الاقتصاد تتنامى يومًا بعد يوم فقد جعل ظهور القطن كمحصول تجارى، وتزايد الأموال، وواقع المركزية السياسية، ووجود دولة تسلطية لا أمل فيها للموظف فى الفوز بسلطة سياسية كبيرة، كل هذا جعل من الثروة الشخصية مكافأة غير مسبوقة للمنصب فإلى جانب كونها وسيلة للتباهى والتبادل، كانت الثروة مبررًا مهمًا على قدر كبير من الأهمية لوجود المنصب ذاته وقد اندفع الموظفون - دون كلل، وبكل الوسائل الممكنة - لكنز أكبر قدر من المال أملاً فى أن تحقق مظاهر الثراء لهم المكانة وتحقق مادته النفوذ بصورة أو بأخرى

وهكذا، أصبحت الأرض والمال هما جل ما يتطلع إليه أصحاب المناصب العليا وبحلول منتصف القرن، أصبح من المُسلّم به أن يمتلك كل صاحب منصب كبير عزبة على الأقل وعلى الرغم من أن أصحاب الوظائف كانوا يشترون الأراضى، إلا أن معظم حيازاتهم كانت منحًا من الحاكم، وهو نظام سبق وأرساه محمد على فلم يكن من المتوقع أن يكنز كبار الموظفين المال فحسب، بل وكذلك أن ينفقوه بما يتناسب مع مناصبهم فقد شعروا بضرورة العيش فى مستوى معين، وشراء "بيت مناسب" وتأثيثه التأثيث

المناسب، لكن نمط الاستثمار فى منتصف القرن شهد الابتعاد عن ممارسات كبار الموظفين على عهد محمد على ففى أواخر الستينات من القرن، كـــان الموظفون يشترون القليل من العبيد والكثيـــر مـــن المحركـــات البخاريـــة، ويدخنون الغليون الشرقى أقل مما يدخنون السيجار الأوروبـــى، ويفضـــلون ركوب العربات الغالية أكثر من امتطاء ظهور الخيول بتعبير آخـــر، شـــرع هؤلاء الموظفون فى مزج عادات الاستهلاك الشرقية بالأوروبية

كان هذا المزاج الثقافى مختلفًا عن الثقافة المملوكية العائلية التقليديـــة (انظر جدول رقم ١٥) فقد كانت ممتلكات نخبة القرن الثامن عشر تتمثل فى قصر ذى غرف وممرات كثيرة، ويشمل قصرًا للحريم وقاعة استقبال وكانت هذه القصور تضم أسرة المالك والعديد من العبيد، ذكورًا وإناثًا، بيضًا وسودًا – سرارى، وخصيان، وحراس وفى الخارج، كانت هناك معسكرات لقـــادة الجند وكذلك القلاع الحصينة، وإسطبل كبير للخيول وتعكس تلك الأبعاديات، المدججة بالسلاح، الشبيهة بالحصون المسلحة، المقامات العاليـــة للبكـــوات المتنافسين على السلطة السياسية وقد قوض محمد على قوة تلك الأبعاديـــات العسكرية، لكنه لم يقض على التراث الذى تمثله وشأن مماليك القرن الثـــامن عشر، كان كبار موظفى محمد على يملكون القصور الضخمة وحاشيات من الأتباع المسلحين وفى أسواق القاهرة وإستانبول، كان العبيد يباعون بأعـــداد ضخمة ويقدر عدد المماليك المقيمين بقصور ٢٩ من كبار المـــوظفين، فـــى ١٨٢٥، بـــ ١٦١٠ مملوكًا وعند البلوغ، يُعتق هؤلاء المماليـــك ويمنحـــون الخيول وغيرها من أشكال الثروة وكان بعضهم يبقى فى خدمـــة أســـيادهم، والبعض الآخر يُمنح الدرجات والرواتب فى الـــدواوين المدنيـــة أو يلتحـــق بالخدمة العسكرية(٢٩)

جدول رقم ١٥

ممتلكات أعيان مصر من المماليك، ١٨٢٥

	عدد المماليك
محمد علي	٥٠٠
إبراهيم باشا	٣٠٠
عباس باشا	١٥٠
كتخدا الوالي	٦٠
ناظر ديوان الجهادية	٨٠
طوسون بك	٣٠
شريف باشا	٤٠
محمد الدفتردار	١٥٠
محرم بك	١٠٠
حوالى ٢٠ موظفا آخرين طردهم محمد علي	٢٠٠
المجموع	١٦١٠

المصدر: Douin, Une mission militaire, p 78

وفى منتصف القرن، حل محل هذه الثقافة المملوكية المُلكية نمط حياة أكثر صقلا لكنه مكلف فظهر طراز جديد من المُلكية، يعكس أذواقًا جديدة ناتجة عن الاتصال بأوروبا ولربما كان أكثر التغيرات وضوحًا هو الشعبية التى اكتسبها طراز جديد من السكن، يعكس التأثيرات الأوروبية والتركية، ويعرف باسم القسطنطيني وعلى الرغم من دخول هذا الطراز منذ الثلاثينيات من القرن، إلا إنه لم يعتمد إلا بعد وفاة محمد علي(٣٠) وهو يتميز بسطح مستو (النسخة الإستانبولى منه أسطحة مائلة)، والعديد من النوافذ العالية

المغطاة بفتحات التهوية والبانوهات الزجاجية وهذا الطراز الجديد يرفض ضمنيًا بعض ملامح الثقافة المملوكية والعربية القديمة فالنوافذ المقنطرة التقليدية، على سبيل المثال، حل محلها نوافذ مستطيلة الشكل، وحُظر استخدام المشربيات الخشبية، كوحدات للتزيين في المباني الجديدة وكان يحيط هذه البنايات الجديدة أسوار عالية، والبوابات مصممة بحيث تحجب من بالداخل عن أعين من بالخارج وبحلول ١٨٥٦، أصبح القسطنطيني أكثر الطرز المعمارية شعبية بين الموسرين من سكان القاهرة

وقد شاع بين أصحاب المناصب العليا شراء هذا النوع من المباني وتأثيثها، بالرغم من تفضيل البعض للعيش في القصور، مثل الأسرة الحاكمة وقد تسببت تكاليف بناء أو شراء مثل هذا المسكن في لجوء أكثر من واحد من كبار الموظفين إلى الاستدانة وبسبب هذه التكاليف، لجأ الخديوى - في أكثر من مناسبة إلى تقديم المنح لموظفين منتقين لمساعدتهم في تحمل أعباء منازلهم(٣١) فقد تلقى طلعت باشا ٧٥٠٠ جنيه مصرى لبناء مسكن جديد، كما منح الخديوى إسماعيل أحمد راشد مبلغ ١٢٢٥٠ جنيهًا لبناء منزل ولم يتوقف هذا الإنفاق أبدًا فقد تلقى هككيان ١٧٥٠ جنيهًا لمجرد تجديد منزله وقد شيدت هذه المساكن الجديدة في أحياء القاهرة القديمة والجديدة على حد سواء، في باب اللوق ودرب الجماميز، والسيدة زينب والأزبكية وكان بعض الموظفين يملكون منازل في جزيرة الروضة وعلى طول شارع الموسكي وفي سبعينيات القرن، صارت هذه المنازل تعج، بصورة مفرطة في بعض الأحيان، بالتحف الأوروبية الغالية فبمجرد وصولها من أوروبا، كانت تُعرض المرايا الضخمة، واللوحات الزيتية، والتحف الصينية، وكماليات الحمام، والأواني المطلية بالذهب والفضة وغيرها من الزينات

وكان نمط الحياة الجديد أوضح ما يكون في المظهر والسلوك العام لموظفي مصر وعائلاتهم(٣٢) فالرجال يرتدون معاطف الفراك بدلاً من الأثواب، والطرابيش بدلاً من العمامة؛ ويهذبون الشوارب ويدخنون السيجار

والسجائر وفى السبعينيات، كان من الممكن رؤيتهم، وكذلك حريمهم، يركبون عربات أوروبية وكان بمقدور الزائر للقاهرة أن يقف أمام فندقه ويرى نساء الحريم وهن يمررن به، "مرتدين آخر صيحات الموضة الباريسية ـ يرى كل شيء إلا الوجه، نصف المخفى، نصف المكشوف، المغطى بحجاب رقيق" وقد كتب نفس المراقب، إدوين دو ليوون (القنصل الأمريكى العام فى مصر)، فى ١٨٧٧ يقول: "إن الزى الأوروبى هو الآن البدعة السائرة بين الحريم، وحل حرير ليون بأزهى الألوان، والأحذية الفرنسية ذات الكعوب غير العملية محل العباءات الفضفاضة والنعال المترهلة والسراويل الفضفاضة"

بالطبع، تواصلت الكثير من الممارسات القديمة فإذا كانت المعسكرات والحشايا قد اختفت، فقد بقى العبيد وبالرغم من احتجاجات القناصل الأوروبيين، ورغم قرارات الخديوى بإلغاء الرق، فقد واصل كبار الموظفين الاحتفاظ بالإماء كسرايا ومحظيات على أن الموظفين لم يكونوا يحتفظون بأكثر من زوجة في نفس الوقت، وإن تزوج كثيرون منهم لمرتين أو ثلاث ولم يكن عدد المحظيات والخدم كبيرًا فى غالب الأحيان، فلم يكن عددهم يزيد بحال عن الخمسة وكان الموظفون الأتراك يحتفظون بالعدد الأكبر منهم كان حسن راسم – على سبيل المثال – يملك خمس إماء شركسيات، أنجبت إحداهن اثنين من أولاده[٣٣] فقد كان من المعتاد أن يعتق الموظفون محظياتهم اللواتى ينجبن لهن أطفالاً ويتزوجوهن، وبعضهم عقد الزيجات بين إمائه وأبنائه وحيث إن الأسر لم تكن كبيرة، كان وجود العبيد من الرجال نادرًا وعبد سلطان باشا الحبشى، ومملوك محمد ثاقب، يعدا استثناء[٣٤] وباستثناء منزل إسماعيل صديق، الذى فاق على ما يبدو بيوت المماليك فى القرن الثامن عشر، فإن المبانى البيروقراطية فى منتصف القرن فاقت حتى تلك التى شيدها محمد على

كما شهدنا زيجات متبادلة بين المصريين والأتراك فبعض كبار

الموظفين (مثل على مبارك) اقترنوا بزوجات من التركيات، واشترى كثير من أصحاب المناصب من المصريين تركيات (ممن ذاع جمالهن) ليتخذوا منهن محظيات فكان رفاعة الطهطاوى، على سبيل المثال، يمتلك محظية شركسية، وكان لحسن الشريعى أمة تركية أنجبت له ثلاثة أطفال[٣٥] والحقيقة أن نسبة كبار موظفى الجيل الثانى من أبناء هذا الزواج المصرى — التركى كانت محدودة، لكن مصادرنا لم تبح بعد بحقيقة الوضع[٣٦]

وعلى الرغم من أن نمط الحياة المختلطة الذى عاشه كبار موظفى مصر فى منتصف القرن قد ميزهم كجيل انتقالى، فقد كانوا أول جيل من الموظفين يبدى اهتمامًا حقيقيًا بتطوير الملكية الزراعية ففى الستينيات من القرن أصبح تملك الأرض، ولأول مرة على مدار القرن، واحدة من مزايا المنصب فخلال ثلاثة عقود من حكم محمد على، لم يكن الارتباط بين المنصب وملكية الأراضى قائما وكان محمد على يفخر بمنع كبار موظفيه من تملك الأرض[٣٧] على أنه بحلول منتصف القرن تقريبًا أصبح الموظف الكبير يملك ضيعة واحدة على الأقل ويهتم بتطويرها

هذا التطور المهم والسريع حدث بعد قرار محمد على بمنح قطع الأرض، الذى جعل من الوالى واسطة لنقل الملكية، وتحويل الملكيات الزراعية إلى مصدر من مصادر القوة الاقتصادية وكان هذا متصلاً بالمقابل بالتوسع فى إنتاج القطن، ووقوع مصر المتزايد فى شرك أوروبا، ورغبة الأسرة الحاكمة فى التحرر من السيطرة العثمانية

وكما رأينا، وبسبب نفقات مصر الضخمة على الحروب مع الدولة العثمانية فى سوريا وتراجع حصيلة الضرائب، بدأ محمد على فى توزيع القرى على كثير من أتباعه كـ"عهدة" كما وهب أراضى "الشفالك" لنفسه ولأفراد أسرته، ووزع على كبار موظفيه وقادة جيشه الأبعاديات، من الأراضى الداخلة فى المسح، لكنها غير مزروعة وغير الواردة، بالتالى

بسجل الأراضى وكانت هذه الأراضى الأخيرة تمنح معفاة من الضرائب، بشرط التعهد بزراعتها وكما أخبر محمد على مدير الدقهلية ذات مرة، فإن سياسته تقوم على تخصيص أبعادية لكل مدير مديرية بشرط ألا يزرعها فى فترة شغله للوظيفة[٣٨] (كان الوالى يخشى من أن يستغل الموظفون مناصبهم لتوسيع أبعادياتهم على حساب أراضى الفلاحين) لكن من غير المعروف إلى أى مدى صار ذلك ظاهرة عامة، لكن من الممكن أن نفترض أن معظم كبار موظفى الدولة قد تلقوا مثل تلك الأبعاديات المعفاة من الضرائب

وبالرغم من أن توزيع الأراضى بدأ منذ عهد محمد على، فإن معظم الموظفين لم يرحبوا بتلقى هذه الهبات[٣٩] فإذا ما استثنينا أفراد أسرة الحاكم، الذين كانوا يحصلون على أجود الأراضى، اعتبر الموظفون هذه الأراضى عبئًا لا ميزة، وكانوا يقبلون بها على مضض: فلا أحد يمكن أن يرفض قبول عهدة أو أبعادية مقدمة كمنحة كما وضعت قيود صارمة على بيع القطن والحبوب، وكان على أصحاب العهدة أن يبيعوا محاصيلهم إلى محمد على بالسعر الذى يحدده وكان استصلاح الأبعاديات وجعلها صالحة للزراعة يحتاج أموالاً طائلة ووقتًا طويلاً واستلزم الأمر شراء المواشى وبناء السواقى وتشييد السدود - كل هذا لكى تثمر قطعة من الأرض لم يمسها محراث منذ عقود طويلة وبالنسبة لمعظم أصحاب المناصب، كانت عطايا محمد على من الأرض بمثابة عقاب، لا مكافأة

وتجىء المرحلة الثانية خلال السنوات الممتدة من وفاة محمد على وحتى تولى الخديو إسماعيل فهذه المرحلة تمثل تقدما على سابقتها من زاويتين مهمتين؛ فهى تحدد أصول الملكيات التى انتقلت إلى الجيل الثانى من أصحاب الوظائف العليا، ومنها خرجت الإشارات الأولى على أن الأرض يمكن أن تكون ذات فائدة اقتصادية

ويجب علينا التمييز بين ملكيات كبار موظفى محمد على وملكيات

الجيل التالى فمعظم المساحات التى منحها محمد على ذهبت إلى الذوات من رجاله، وهى نخبة حاكمة لم تدم طويلاً ولم تعاصر الصراع على الخلافة بين عباس وأبناء إبراهيم فبعد رحيل محمد على، ترك معظم رجاله مصر بلا عودة وبالطبع، أسهمت هبات محمد على من الأرض فى تكوين الملكيات التى انتعشت على عهد خلفائه وكما يوضح على بركات، فإن بعض أقارب نخبة محمد على عملوا على البقاء بمصر، واحتفظوا بأراضيهم، وزادوا من رقعتها، بل إن البعض منهم شغل وظائف حكومية كبيرة على أن معظم أصحاب المناصب العليا من الجيل الثانى لا ينحدرون عن ذوات مصر الذين كانوا يحكمون فى السابق، والذين فقدوا الكثير من ممتلكاتهم حين صادر عباس أراضى العهدة التى كانت فى حوزتهم[٤٠] من هنا، فإن إسهام محمد على فى تطوير ملكيات جيل مصر الثانى من كبار الموظفين أقل مما يفترض فسجل الذوات من الأراضى العشورية، الذى يحوى بيانات تعود إلى ثلاثينيات القرن، يبين أن ١٣ من بين ١٨ من أبرز كبار الموظفين وعائلاتهم تلقوا أول قطعة من الأرض على عهد عباس أو سعيد، فى مقابل واحد فقط على عهد محمد على من هذا، يمكن الاستنتاج أن ممتلكات هذه النخبة من الأرض جرى حيازتها لأول مرة فى الفترة من ١٨٤٩ إلى ١٨٦٣ (انظر جدول رقم ١٦)

جدول رقم ١٦

حيازات أصحاب المناصب الحكومية، ١٨٤٩ـ١٨٧٩

المالك	تاريخ أول حيازة	الحاكم	عدد الأفدنة التى حازها على عهدى عباس وسعيد
إسماعيل راغب	٣ مارس ١٨٤١	محمد علي	١١٠٤
محمد ثابت	٢٦ أغسطس ١٨٤٩	عباس	١٣٣٢
أمين باشا	٣٠ سبتمبر ١٨٤٩	عباس	٢١٨٩
عبد اللطيف	١ ديسمبر ١٨٤٩	عباس	١٠٥٠
أحمد راشد	٨ يونيو ١٨٥٠	عباس	٧٥٠
علي مبارك	٣٠ ديسمبر ١٨٥٠	عباس	٣٠٠
نوبار باشا*	١٣ أغسطس ١٨٥٢	عباس	١٣٠٠
مصطفى رياض	١٦ يناير ١٨٥٣	عباس	٢٩٠
علي ذو الفقار	١١ نوفمبر ١٨٥٣	عباس	١٦٥٠
محمد حافظ	٢٧ ديسمبر ١٨٥٦	سعيد	ـــــ
عبد القادر حلمي	٢١ يونيه ١٨٥٧	سعيد	٣٠٠
إسماعيل أبوجعبل	١٧ يناير ١٨٦١	سعيد	٤٢٦
محمد سلطان	٢٩ مارس ١٨٦٢	سعيد	٤٣٧
أحمد صادق	١١ يوليو ١٨٦٢	سعيد	٢٠٠
عارف فهمي	٢٧ يناير ١٨٦٣	إسماعيل	
إسماعيل صديق	١٥ يونيو ١٨٦٣	إسماعيل	
شاهين باشا	١٥ يونيو ١٨٦٣	إسماعيل	
محمد شريف	٢٦ يونيو ١٨٦٣	إسماعيل	

المصدر: ملخصات دفاتر المعية السنية، دفتر زمام الأطيان العشورية، رقم ١٣٤٣

* فى ١٨٤٦، تلقى نوبار هبة عبارة عن أبعدية مساحتها ٤٩٤ فداناً، حسبما يشير بركات، تطور، ص١٧٥

كذلك كانت تلك هى الفترة التى شهدت بوادر إدراك الأهمية الاقتصادية للأرض فارتباط مصر المتزايد بالسوق الأوروبية وانتهاء نظام الاحتكار الذى وضعه محمد على دفع الاقتصاد المصرى قدما خلال النصف

الأول من عقد الخمسينات وربما كان تحرير البيع آنذاك سببًا فى زيادة إنتاج القطن زيادة كبيرة فى الفترة من ١٨٥٠ إلى ١٨٥٢[٤١] وإن كان هذا لا يقاس بالازدهار الذى شهدته مبيعات القمح فيما بين ١٨٥٤ و ١٨٥٦ فبتأثير ارتفاع أسعار الحبوب بسبب مؤونة القوات التركية والبريطانية والفرنسية المتورطة فى القتال بالقرم، ارتفعت مبيعات القمح المصرى بصورة كبيرة، وجلبت الثراء لكثير من ملاك الأراضى لكن، وكما يوضح أوين، فإن نسبة قليلة من الفوائد التى تحققت فى تلك الفترة جرى استثمارها فى الزراعة فلم يكن هناك بعد سوق نام للأراضى، وفضل كثير من أصحاب الأراضى استثمار أموالهم فى السندات الحكومية[٤٢]، لكن الانتعاش الذى حققته حرب القرم كان مهما فقد أظهر أن الأرض يمكن أن تكون مصدر قوة لا عبئا

وكما سبق ولاحظنا، فقد حول عباس وسعيد السابقة إلى قاعدة عبر مواصلة سياسة محمد على بمنح الأرض كهبات[٤٣] على أن سعيد تجاوز هذا عندما صرح ببيع أراضى الدولة لمن يتعهد بتحسينها[٤٤]، كما أتاح أمام حائزى الملكيات الكبيرة فرصة مبادلة أبعدياتهم غير المنتجة بأراض مزروعة، وبدأ فى تخصيص الأبعاديات لموظفى الدولة المتقاعدين بدلا من المعاش وحسبما يشير بركات، فقد منح سعيد ٧٠٤١٤ فدان لموظفى الحكومة المتقاعدين خلال السنوات الأخيرة من حكمه وفى ١٨٦٣، بلغ عدد الذين حصلوا على الأرض بهذه الطريقة ٢٥٣٢ على الأقل

وبينما زاد الإقبال على حيازة الأراضى مع مجيء إسماعيل، فلم يستفد النشاط الزراعى فى مصر من الازدهار الذى شهده القطن فلم تبذل جهود كافية لاستصلاح الأراضى ولحفز التطور، بدأ الخديوى إسماعيل فى التوسع فى منح الأرض ويكشف تقويم أمين سامى عظم هذا التغيير ففيما بين يناير ١٨٦٣ وديسمبر ١٨٦٥، يرصد ٧٧٦٢٠ فدانًا مُنحت لموظفين بالحكومة وضباط بالجيش، بينما وهب الوالى لنفسه ولأفراد عائلته ١٣٢٩٤١ فدانًا[٤٥]

وكانت معظم الأراضى التى تلقاها كبار الموظفين فى مصر على هيئة أبعاديات[٤٦]، كما وُزعت الأراضى المهجورة وكذلك "زوائد المساحة"، وهى أراض غير مسجلة أو واردة بالمسح وبمجرد صدور قرار الخديوى بالتخصيص لأحد الموظفين، يصدر أمرًا لمدير المديرية أو باش مفتش، لتحديد وتخطيط المساحة المقررة وإرسال بيان إلى ديوان المالية، الذى يتولى بدوره إصدار تقسيط للمالك الجديد وفى عهد إسماعيل جرى منح ٨٧٦٨٦٣ فدانًا من كل أنواع الأراضى بهذه الطريقة[٤٧]

كانت الستينيات من القرن التاسع عشر هى زمن تعمير تلك الأبعاديات ولا يعكس انتعاش مبيعات الأراضى والتحويلات آنذاك القيمة الكبيرة للأرض فحسب وإنما أيضا الحجم الكبير للأموال المتداولة خلال سنوات الازدهار ومصير الضيعة الضخمة الخاصة بعباس باشا بالمحلة الكبرى خير دليل على ذلك ففيما بين صيف ١٨٦٢ وشتاء ١٨٦٧، كما يشير سجل أراضى الذوات، قام ثلاثة وثلاثون شخصًا، بينهم بكوات وباشوات، بشراء ١١١٩٦ فدانًا من أراضى تلك الضيعة الغنية ولربما كان أفضل مؤشر على نمو الضياع بعد عام ١٨٦٣ هو نسبة الأراضى التى حازها كبار الموظفين بعد هذا التاريخ ويشير الجدول رقم ١٧ إلى أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الأرض التى يحوزها عشرون من الذوات حصل عليها حائزوها بعد تولى إسماعيل فى يناير ١٨٦٣

جدول رقم ١٧

الزيادة التى طرأت على الحيازات بعد تولى إسماعيل

المالك	مساحة الحيازة (١٨٦٣ــ١٨٧٠)	إجمالي المساحة في ١٨٧٠
عبد اللطيف	٧٩١	١٨٤١
إسماعيل أبو جعبل	١٨٠٨	٢٤٩١
شاهين باشا	٢٠٠٦	٢٠٠٦
محمد ثابت	٥٩٤	١٦٠٠
أحمد طلعت	٩٧٥	٢١٢٨
إسماعيل راغب	٢٩١١	٧٠٦١
إسماعيل صديق	٤٠٢٤	٤٠٢٤
أحمد راشد	٢٠٢٧	٢٧٧٩
عبد القادر حلمي	١٢٧٥	١٥٧٤
محمد سلطان	١٥٨٢	١٩٠٥
نوبار باشا	١٣٤٣	٢١٩٣
عمر لطفي	٧٢٣	٧٢٣
عارف فهمي	٦٥٦١	٦٥٦١
عبد الله باشا	١٣٥٣	١٩٨٠
أحمد الدرمللي	٢١٨٦	٢١٨٦
مصطفي رياض	٨٧٨	١١١٩
علي ذو الفقار	٩٩٩	٣٦٨٩
أمين باشا	٢٨٥٠	٤٥١٩
محمد شريف	٢٥٠٧	٢٥٠٧
أحمد صادق	٦٦٢	٨٦٢
المجموع	٣٨٠٥٥	٥٣٧٤٨

المصدر: ملخصات دفاتر المعية السنية، دفتر زمام الأطيان العشورية، الذوات، رقم ١٣٤٣

لقد وفر تطوير الضياع الكبيرة نتيجة ارتباطهـا بالمناصـب العليـا الأساس للتعاون بين الموظفين المنتمين لأعراق وثقافات مختلفة فبوصـفهم أصحاب حيازات، كانوا يؤيدون السياسات التى وضعت لحماية أوضاع ملاك الأراضى والتعاون بشكل عام فى إعلاء شأن حيازاتهم، لكن قبل التوسع فى هذه المسألة، علينا أن نسجل ثلاث ملاحظات عامة أولها هو هـذا التنـوع الكبير فى حيازات الموظفين الذوات فبعضهم يمتلك ٥٠ أو ١٠٠ فدانا، بينما يملك غيرهم عدة آلاف من الأفدنة فى الوقت نفسه، نجد أن تلـك الحيـازة كانت تقوم على أسس عرقية فكان التفاوت كبيرًا بين مساحات الأرض التى بحوزة موظفى الأتراك وأعيان المصريين، من ناحية، والفنيين المصـريين والموظفين الأرمن والأوروبيين من ناحية أخرى فضياع كبـار المـوظفين الأتراك كانت تضم عادة آلاف الأفدنة، كما كان الموظفـون مـن الأعيـان يحوزون ملكيات كبيرة، علما بأن أراضيهم كانت تورث كالمعتاد باعتبارهـا هبة من الحاكم أما مساحات الأراضى التى كانت بحوزة المجموعات الأخرى من الذوات، فكانت أقل بكثير فطبقًا لسجل الأراضى العشورية، كان مجموع مساحة الأرض التى بحوزة كل من رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك وعبد الله فكرى ــ وكلهم من التقنيين المصريين ــ ٢٠٢٠ فدانًا، بينما وصلت مساحة الأراضى التى يحوزها كل من أحمد راشد وإسـماعيل راغـب وعلـى ذو الفقار، وهم من الموظفين الأتراك البارزين، ١٣٤٧٨ فدانًا وهـذا التفـاوت تؤكده أرقام أمين سامى عن الأراضى التى منحها إسماعيل خلال السـنوات الثلاث الأولى من حكمه فالموظفون الأتراك كانوا يتلقون دائمًا هبات كبيـرة المساحة فمحمد شريف تلقى هبة من ١١٩٧ فدانًا، وعلى ذو الفقـار ١٠٠٠ فدان، وإسماعيل راغب ٣٠٠٠ فدان، وأحمد طلعت ١٠٠٠ فدان بالمقابـل، تلقى على مبارك ٣٠٠ فدان، ومحمد الفلكى ٢٠٠ فدان ولم يرد اسم أى من التقنيين المصريين المذكورين بالجدول رقم ١٧ بين الحاصلين على هبـات بتقويم أمين سامى خلال تلك الفترة

ولم يتلق كبار الموظفين الأوروبيين، على مـا يبـدو، الكثيـر مـن الأراضى فالمساحات الخاصة بالذوات الأوروبيين بسجلات أمـين سـامى محدودة للغاية (يعتبر درانت بك، الذى تلقى ١٤٨٥ فدانا استثناء) ولا يحوى دفتر الأراضى العشورية إلا أسماء عدد محدود من الموظفين الأوروبيـين، مساحات حيازاتهم أصغر حتى من الفنيين المصريين. والموظفون الأرمـن، باستثناء نوبار وعدد آخر محدود، لم يكن حالهم أفضـل وبالمقابـل، كـان الأعيان المصريون يحوزون ملكيات كبيرة من الأراضى ففى ١٨٧٠، كـان محمد سلطان يملك ١٩٠٥ فدان، ومحمد المنشاوى ١٠٣٠ فـدانا، ورفاعـة الطهطاوى ١٥٤٦ فدانا، بينما كان على البدراوى يمتلك ٤ آلاف فدان عنـد وفاته فى ١٨٦٧[٤٨]

كان الموظفون الأتراك يمثلون المجموعة الأفضل بين ملاك الأراضى بحكم قربهم من الحاكم، لكن الأتراك تمتعوا أيضًا بمكانة متميـزة، وكـذلك أعيان المصريين؛ حيث كانت المناصب القيادية فى المديريات قاصرة تقريبًا على هاتين الفئتين فالفنيون المصريون، والموظفون الأرمن والأوروبيون لم يعينوا كمديرين أو وكلاء مديريات، بل ظلوا مرتبطين بالإدارة المركزية

وملاحظتنا الثانية هي: لم يجن كل ملاك الأراضى من كبار الموظفين ثمار أراضيهم فكثيرون منهم أثقلتهم الديون ويرجع هذا إلى عـدة أسـباب: صعوبة وارتفاع تكلفة (قبل الستينيات من القرن) استصلاح الأراضى، وسوء إدارة الحيازات، وعدم استقرار هؤلاء الموظفين فـى مناصـبهم، والتكلفـة العالية للعيش بطريقة الحياة السائدة، حيث اضطر بعـض المـوظفين إلـى الإنفاق بما يفوق إمكانياتهم ففى المنصب الواحد يمكن أن نجـد النقيضـين: الثراء والفقر، والديون أكثر من أى وقت مضى[٤٩] فمحمد ثاقب باشا، ومحمد خلوصى بك، وعلى مبارك، اضطروا للاستدانة فى فترة شغلهم للمنصـب، ومصطفى بهجت (وهو مهندس) مات فقيرًا بعد أن كان يملك مصنعًا للنسيج، ومنزلاً فى بولاق، وعزبة صغيرة بالجيزة، وأراضى بالأقاليم

ثالثًا، يجب ألا ننسى كذلك أن مبدأ التعاون المتبادل كان قائمًا بين الموظفين والحاكم فيما يتصل باحتكارهم لأجود الأراضي وقدرتهم المشتركة على تنمية ممتلكاتهم فالحاكم، وأسرته، وموظفو الدولة كانوا يمتلكون الجانب الأكبر من كل الأراضي العشورية، والتي بلغت مساحتها في ١٨٧٧، ١٢٨٢٠٠٠ فدانًا[٥٠] كما استولوا على مساحات كبيرة من الأراضي الخراجية، ليصل مجموع المساحة التي بحيازتهم إلى ٣٤٦١٠٠٠ فدانًا (ومع ذلك، كانت النسبة الأكبر من الأراضي الخراجية بحوزة الفلاحين) وعلى الرغم من وجود بعض الدلائل على استيلاء إسماعيل على أراضي كثير من موظفيه بعد قليل من توليه الحكم، فإن ملكيات كبار موظفي مصر كانت أقل عرضة للمصادرة خلال عهده مقارنة بالفترات السابقة[٥١] ولم يكن هذا عائدا إلى حقوق الملكية الخاصة، والتي لم تكن موجودة إلا على الورق، وإنما إلى رغبة الحاكم، على الأرجح، في تطوير البلاد بأسرع ما يكون، أملاً في توسيع قاعدة الضرائب وزيادة عوائده، لكن ظلت المصادرة تهديدًا قائمًا

وبفضل اقتصاد القطن، وجد كبار موظفي مصر أن من مصلحتهم التعاون من أجل توسيع حيازاتهم وتطويرها[٥٢] وكان الموظفون يحابون بعضهم البعض في مزادات أراضي الحكومة العلنية؛ حيث كانت هذه الأراضي تباع أقل كثيرًا من قيمتها الحقيقية و"تواطئوا" لإخفاء حيازتهم للأراضي المصادرة من الفلاحين، ممن عجزوا عن سداد الضرائب أو الديون أو تلك التي هجرها أصحابها وقد بخسوا تقديرات الضرائب على أراضيهم، وحصلوا على قطع معفاة من الضرائب، وعملوا معًا على إعادة تصنيف أراضيهم من خراجية إلى عشورية، ليخفضوا بذلك الضرائب المفروضة عليهم وبينما تفاوتت مساحة الأراضي الخراجية بعض الشيء في الفترة من ١٨٦٣ إلى ١٨٧٧، تضاعفت مساحة الأراضي العشورية لتشمل حوالي ربع مساحة الأراضي المنزرعة[٥٣] وكان الموظفون يشترون المضخات البخارية وغيرها من المعدات بأسعار مخفضة، وتكاتفوا "لإقناع"

فلاحى القرى والخطط بالعمل بأجور منخفضة مقابل تأجيل تحصيل الديون أو تقليل الفوائد المقررة، كما حرصوا على رى أراضيهم قبل أراضى الفلاحين، وتواطئوا من أجل عدم تسجيل الأراضى المستصلحة ومن أجل تحقيق المزيد من الحماية، حولوا أجزاء من أراضيهم إلى أوقاف، لإعفائها من الضرائب والحيلولة دون الاستيلاء عليها وحسبما يورد على بركات، فإنه بحلول يناير ١٨٧٤ كانت قد تحولت ٨٧٩٤١ فدانًا إلى أوقاف.[٥٤]

ويمكن التشكيك بعض الشيء فى القول بأن تعاظم الملكيات الزراعية بين كبار موظفى مصر قد ساعد على تقليل الانقسامات العرقية أو الإقليمية بين الأتراك والمصريين فى الأقاليم، والتفاوت بين المناطق الريفية والحضرية فملاك الأراضى من الموظفين الأتراك كانوا بحاجة إلى التعاون مع الأعيان المحليين، والعكس وكان كبار الموظفين فى الدواوين المركزية بحاجة إلى عون الموظفين المحليين؛ حيث إن وضعهم كملاك غائبين لم يكن يمكنهم من الإشراف على أراضيهم بأنفسهم وبالمقابل، كان الموظفون المحليون بحاجة لأن يكونوا على صلات بالقاهرة ليكون لهم اتصال بالمركز السياسى (أى الحاكم) والضغط فى سبيل تنفيذ المشروعات المطلوبة لتطوير حيازاتهم وكان شراء أعيان الريف لمنزل ثان بالقاهرة يعد سببًا وتعبيرًا عن التفاعل المتزايد بين المركز والطرف

على أن السؤال الحقيقى هو: إلى أى مدى كانت هذه العملية قائمة؟ هل يمكننا الحديث عن تحول الموظفين الذوات إلى طبقة جديدة من ملاك الأراضي؟ إن هذا يفترض وجود كل من الوعى الذاتى ومستوى موحد من الثروة، وهو أمر لا ينطبق على الفترة التى تغطيها الدراسة فإذا كان كل موظف يمتلك عزبة واحدة على الأقل، فإن الفروق فى المساحة والقيمة ومصير أصحابها ظلت كبيرة فى واقع الأمر، وإدراكهم لذاتهم كنخبة اقتصادية أعاقته المشاعر العرقية القوية، والتى أججها إلى حد ما تحديد وتقسيم الأرض فالتعاون بين الموظفين لم يسفر عن قيام تحالفات كبيرة

لتطوير حيازاتهم والدفاع عن مصالحهم الزراعية؛ لأنهم لم يكونوا يملكون القدرة ولا السبب الذى يجبرهم على فعل ذلك فكل شيء رهن بقوة ونزوات الحاكم، الذى كان راعيهم وحاميهم في ذات الوقت، لكن إذا لم تكن الملكية المشتركة للأرض العامل الأكثر وضوحًا فى تكوين هذه الجماعات، فمن الممكن القول بأن الاستيلاء المتسارع على الحيازات الزراعية من قبل الموظفين من الأعيان المصريين والأتراك جعل من الممكن لأعضاء هاتين المجموعتين بداية إدراك ذاتهم باعتبارهم جزءًا من برجوازية زراعية.

الصلات السياسية

استغل موظفو مصر الجهاز البيروقراطى لتوسيع وتطوير حيازاتهم، بل واستغلوا مناصبهم لتدعيم وحماية مصالح ذات طابع سياسى أكثر. وفى مستويات الإدارة العليا كان هناك ثلاثة أنواع من المصالح. فالموظفون كانوا يعملون من أجل تحقيق أهداف شخصية وعائلية معينة، ويتمتعون بصلتين خارجيتين جديدتين: مصالح أوروبية، ومصالح محلية أو استثمارات زراعية. لكن قبل التعرض لهذه النقطة، يجب أن نفهم أولاً الترتيبات التى استطاع الموظفون عن طريقها تحقيق أغراضهم.

لم تكن الإدارة المصرية مترادفة تمامًا مع البيروقراطية، كما كان هناك مكون غير رسمي قوى، لا ينبع من قواعد مستقرة وإنما من روابط الالتزام الشخصى والتبعية. فكان الموظفون يعقدون التحالفات، ويشكلون الشبكات القائمة على الروابط الشخصية، المعروفة بالانتساب. ولهذا الانتساب المتأصل فى منظومة القيم، والذى كان الولاء فيه للوحدات المحلية (الأسرة، أو القبيلة، أو القرية)، تضميناته الواسعة. ففى داخل الحكومة، كانت معرفة الشخص "الصحيح" حاسمة فى الترقى، وللتجديد للمنصب، والحماية من الأعداء، والعودة للوظيفة بعد الفصل منها. فوفقًا للقانون، يُسمح للموظفين

المفصولين بسبب مخالفات معينة العودة إلى الخدمة بشفاعة كبار الموظفين التى تقبل تقديرًا لحسن رأيهم. وأحيانًا، كان الشخص يُرقى دون محسوبية، لكن هذا كان نادر الحدوث ويثير التعليقات فى حال حدوثه.(٥٥) فى الوقت نفسه، كان الانتساب بمثابة أساس لتجميع الموظفين حول هدف مشترك. وكانت التحالفات المؤقتة التى يطلق عليها اسم الشلل، أو تحالف الأنداد، تقوم بين كبار الموظفين لمنع ترقى المنافسين أو لتحقيق غير ذلك من الأهداف. وفى عام ١٨٦١، وقّع ٤٢ من كبار الموظفين التماسًا يطالبون فيه سعيد بتأجيل رحلته المقترحة إلى الحجاز لكن سعيدًا رد، للأسف، بطرد الموقعين على الالتماس، بمن فيهم معظم نظار دواوينه!(٥٦)

والنوع الآخر (والأكثر شيوعًا) من التحالفات البيروقراطية هو الزمرة، التى تتألف من راع وعدد من الأعوان، والمعارف والزملاء. وكان الأنسباء والأقارب هم عماد الزمرة؛ حيث يمكن الوثوق بهم فى العمل لمصالح الأسرة والمساعدة فى زيادة الأعوان بضم العملاء. وكان الزواج يستغل عادة لضمان التزام الآخرين وضمان ولاء الأعوان. وكانت عائلة يكن، التى تتصل بصلة المصاهرة مع حكام مصر، من أكبر هذه الزمر.(٥٧) فابن الخديو إسماعيل، حسين كامل، كان متزوجًا من كريمة المرحوم أحمد يكن، وكانت توحيدة ابنة إسماعيل هى زوجة منصور يكن. وكانت زمرة عائلة يكن تضم العديد من كبار الموظفين الذين انطووا تحت لواء رعاة الزمرة، وغيرها من الروابط. وقد تزوج كل من محمد عاصم وأحمد باشا الدرمللى من إماء شركسيات ينتمين لهذه الأسرة. وفى عام ١٨٦٣، كان ثمانية من أفراد أسرة يكن من بين كبار موظفى الحكومة وضباط الجيش.

وخير مثال لتوضيح الدور الكبير للأسرة فى الزمرة وفائدتها للراعى هو موظفو مصر من الأرمن، وكثيرون منهم أقارب لنوبار باشا وأرتين بك.(٥٨) (لم يكن أرتين بك عضوًا خالصًا من أعضاء الجيل الثانى من نخبة البيروقراطية. فقد بلغ أعلى مناصبه، وكذلك خسرو بك وهككيان بك، خلال

الأربعينيات، علمًا بأن ثلاثتهم ظلوا يتمتعون بالمناصب والنفوذ بعد وفاة محمد علي) فخسرو أخ لأرتين، وهككيان صهره. وأراكيل بك، وهو من كبار الموظفين المدنيين، هو أخ لنوبار. وفى عام ١٨٥٣، أُرسل الاثنان إلى أوروبا كوكلاء تجاريين للخديوى ـ أراكيل فى برلين، ونوبار فى فيينا. وفيما بعد، أصبح أراكيل باش مترجم (١٨٥٦)، ثم حاكمًا للخرطوم وكردفان. وفى ١٨٦٨، نجد ابن أراكيل وإرام بك، صهر نوبار، ضمن أعضاء مجلس الخديوى؛ حيث عُيِّن إرام سكرتيرًا للخديوى، كذلك كان أبراهام بك، وكيلا للخديوى فى إستانبول، وكان كيفورك بك، مستشار إسماعيل المالى، من أقارب نوبار.

وقد حرص الموظفون الأرمن من أصحاب النفوذ على اصطحاب أفراد أسرهم أو أبناء جلدتهم فى صعودهم نحو السلطة. فعندما أصبح أرتين سكرتيرًا أول بمجلس الخديوى، عُيِّن أخوه خسرو سكرتيرًا. وبعد تعيين أرتين ناظرًا للأمور الإفرنجية (١٨٤٤)، أصبح خسرو سكرتيرًا أول بمجلس الخديو ووكيل أرتين فى الأمور الإفرنجية، بل إن خسرو تولى ذلك الديوان فى غياب أرتين (١٨٥٠).[٥٩] وجاء صعود ستفان بك على نفس النحو. ففى أوائل الثلاثينات من القرن، انضم ستفان إلى حاشية أرتين. فعمل مع أرتين فى مدرسة الإدارة، وخدم معه كمترجم بديوان الجهادية (١٨٣٤)، وزامله (وكذلك هككيان) بديوان المدارس (١٨٣٥-١٨٣٦)، وظل معه بعد أن أصبح سكرتيرًا أول وباش مترجم. وعمل ستفان وكيلاً لديوان الشئون الإفرنجية (١٨٤٦-١٨٤٧) عندما كان أرتين هو الناظر. وبعد فصل أرتين، أصبح ستفان وكيلاً، ثم ناظرًا للديوان.[٦٠] ونفس الشيء يمكن أن نجده فى العلاقة بين أرتين وهككيان، وبين نوبار وتيجران.

وبهذه الطريقة، حقق الأرمن نفوذًا طاغيًا فى قطاعات بعينها من الإدارة. فعلى مدى ٣٦ عامًا خلال الفترة من ١٨٢٤ إلى ١٨٩٤، كان يترأس ديوان الأمور الإفرنجية موظفون من أسرة نوبار باشا. وإلى جانب

تولى اثنين آخرين من الأرمن للشئون الإفرنجية، هما أرتين وستفان، ظـل هذا الديوان تحت سيطرة الأرمن على مدى ٢٥ عامًا.(٦١)

كانت الحماية الذاتية هى أحد أغراض التحزب البيروقراطى. وكـان هككيان بك يردد باستمرار أنه فى خلال إحدى الأزمات التى تعرض لها فى خدمته، لم يمنع محمد على من شنقه أو ذبحه سوى وجـود صـهريه فـى مناصب عليا. ففى ذلك الحين، كان الوالى يعتمد اعتمادًا كبيرًا على قريبـى هككيان (أرتين وخسرو)، وكان المتوقع أن يتركا المنصب لـو حـدث لـه شيء.(٦٢) على أن الهدف الأكبر من التحزب البيروقراطى كان السيطرة على الموارد. وسلوك أرتين بك بوصفه ناظرًا للشئون الإفرنجية والتجارة توضح هذه النقطة.(٦٣) ففى ١٨٤٩، دبر أرتـين (وكـان يشـغل ديـوان الأمـور الإفرنجية) مكيدة للإطاحة بناظر التجارة وأقنع عباس بضم الديوان إليه، ثـم عين أحد أقاربه سمسارًا للحكومة، وعين آخر مديرًا لأحد بنوك الإسكندرية. وقد مكن هذا أرتين من احتكار جانب كبير من تجارة البلاد. فكان يبيع القطن والقمح وغيرهما من المحاصيل فى الوقت الذى يحدده وبالشروط التى يراها، وتمتع بـ"باحتكار عائلى مريح غاية فى الإحكام". فعبر بيع إنتاج الحكومـة خارج المزاد العلنى، تمكن أرتين من كنز ثروة كبيرة، وأصبح فى النهايـة على قدر من القوة بحيث عاش بعض الموظفين فى خوف دائم منه. وعندما هرب من مصر فى نهاية المطاف (كان أرتين متورطًا أيضًا فى التحالفـات التى كانت قائمة لحسم ولاية العرش)، حمل معه ثروة قدرتها إحدى الصحف الفرنسية بمليونين ونصف المليون من الفرنكات.

وكما سبق أن أوضحنا، فإن مصالح الأسرة والفرد لم تكن الوحيدة التى أصبحت فى مركز الصدارة بفضل هذه الترتيبات. ففى داخل الإدارة الأعلى، يمكننا أن نجد موظفين لهم صلات بأوروبا ومجتمع المدينـة فـى مصـر، ويمثلون من ثم ما هو أكثر من أسرة أو جماعة خاصة. وكان محمد علـى

أكثر نجاحًا فى الحيلولة دون ارتباط كبار موظفيه بمصالح قد تتعارض مع مصالحه، فكان يتغاضى عن منافساتهم الخاصة ومكائدهم الصغيرة. على أنه بعد وفاته، كان من شأن إعادة تنظيم تحالفات القوى الاجتماعية داخل الإدارة العليا ظهور المصالح الخارجية بين أفراد نفس المجموعة التى تقوم على أكتافها سلطة الوالى.

وقد اتخذت الصلة بأوروبا عدة أشكال؛ فقد كان بمقدور كبار الموظفين الاعتماد على دعم القناصل الأوروبيين، أو تحبيذ نوع بعينه من الإصلاحات، أو تأييد سياسات دول أوروبية معينة، أو مجرد التعاطف مع المدنية الأوروبية. وكان للصلات بين هؤلاء الموظفين وأوروبا مستويان:

١- التماثل الأيديولوجى على مستوى الاتجاهات والمعتقدات.
٢- المستوى المادى القائم على المصالح الخاصة والنفع المتبادل، والتى تشمل الروابط بين الموظفين من الذوات والقناصل الأوروبيين.

وبالنسبة للمستوى الأول، فإن ظهور رجال يتبنون الحضارة الأوروبية كان نتاجًا مباشرًا لجلب محمد على التكنولوجيا الغربية، وإقامة نظام تعليمى جديد يشمل إرسال الطلاب فى بعثات للخارج. ففيما بين ١٨٠٩و١٨٤٩، كان الشباب يُرسلون إلى أوروبا، وفى غالب الأحيان إلى فرنسا وبريطانيا، بينما أنهى حوالى ١١ ألف شاب دراستهم بالمدارس الجديدة بالبلاد.[٦٤] وكانت الدراسة العلمية تتطلب بالطبع تعلم اللغات الأوروبية، وأدى هذا بالضرورة إلى التعرف على الثقافة والأفكار الأوروبية. وأقام الطلاب الصداقات مع معلميهم الأجانب، الذين أنفقوا بعض الوقت لتعريفهم بكتابات لوك ومونتسكو وروسو. فقد عمل أنطوان كلوت، مدير مدرسة الطب التى أسسها محمد على، بدأب لغرس أفكار القومية فى أذهان طلابه المصريين.[٦٥] وفى الوقت المناسب، أدى هذا الانفتاح العريض على الحضارة الغربية إلى تغيير عميق للمدارك، وإلى تبنى منظور جديد تعتبر

فيه الخبرة الأوروبية المعيار، وإلى فهم جديد لأرض مصر وشعبها. فقد عاد أولئك المبعوثون إلى أوروبا وهم ضيقون بالنظام، تواقــون إلــى تعريــف كبارهم بالأساليب "السليمة" لإدارة أعمالهم وغيرها من أمور الحياة(٦٦)، لكن تمثُل الثقافة الأوروبية أدى فى بعض الأحيان إلي الخروج علــى المــألوف. فالشبان الأرمن الذين عادوا من دراستهم بباريس، عادوا "باريسيين أقحــاح" بــ"أظافر طويلة وشعور منسدلة"، كما يخبرنا هككيان، بل إن البعض مــنهم نسى لغته الأصلية وكان يتخاطب مع والديه عبر مترجم!

وخلال حكم محمد على، بدأ يظهر كادر من "الرجال الجدد": أطبــاء، ومهندسون، وجغرافيون، وخبراء بالمعادن والطباعة. وقد شق هؤلاء الشبان، الذين استخدمهم محمد على فى العديد من الوظائف، من ترجمــة القــوانين الفرنسية إلى إدارة المستوصفات الطبية فى قرى البلاد، طريقهم إلــى ســلم البيروقراطية حتى أصبح كثيرون منهم بحلول الستينيات من القرن جزءا من النخبة الإدارية. وعلى الرغم من ظهــورهم فــى جــداولنا وفــى غيرهــا كــ"تقنيين"، فقد أصبحوا يشكلون عنصرًا فعالاً فى مجتمع جديد.

وقد تعهد كل موظفى مصر الفنيين على نطاق واسع بــ"الإصــلاح"، والذى كان يعنى بمفهومه الواسع إدخال المعارف الأوروبيــة. وقــد أدرك معظمهم العلاقة بين التقدم التكنولوجي الأوروبى واتجاهــات وقــيم جديــدة بعينها. وهكذا، ارتبط التقدم بالعزم على قطع كل صــلة بعــادات الماضــى ورسم سبل جديدة، لكن هؤلاء المــوظفين يختلفــون كثيــرًا فــى تحديــد الإصلاحات الواجب القيام بها ومداها وسرعتها. فعلى مبارك كرس جهــوده للوصول إلى جوهر للتعليم العلمى، لا يهدف فقط إلى تخريج قادة "يتطلعون للمستقبل"، وإنما لتغيير قيم المجتمع أيضًا. وعلى الجانب الآخر، كان محمــد شريف على أتم استعداد لتبنى الدعوة إلى نظم المواصلات الحديثة، لكن فى زمن قادم لا فى زمنه.

وقد دعم هؤلاء الرجال أفكارهم عن طريق تقريب وترقية أولئك الذين يحملون أفكارهم، فأقاموا بهذه الطريقة جسرًا فوق الانقسامات الطائفية يزود أولئك بأهداف مثيلة تتيح التعاون بين الطرفين، فى الخطوط العامة على الأقل، لكن الاختلافات العرقية والدينية، ناهيك عن المنافسات الشخصية (بين نوبار باشا ومحمد شريف، على سبيل المثال) جعلت من التعاون الطويل المدى أمرًا صعبًا. فلم يكن هناك إجماع على برنامج محدد للإصلاح.

وكان من مظاهر هذا التغيير المعرفى ظهور منظور جديد لمصر بين بعض التقنيين المصريين (مثل على مبارك ورفاعة الطهطاوى). فبفضل اتصالهم بالأفكار الأوروبية، بدأوا يكتشفون الجذور الفرعونية لبلادهم، وتوصلوا إلى رؤية مصر كحقيقة حية ذات روابط متصلة بماضيها قبل الإسلام. وبدأوا يشيرون إلى مصر فى كتاباتهم بكلمة الوطن.(٦٧) وكانت الكلمة تستخدم للتأكيد على المصرية وأصالة العنصر المصرى فى مواجهة الأجانب، بل إن هذا التعبير وجد التشجيع فى تصريحات محمد على (الذى أعلن ذات مرة المساواة بين المصريين والأتراك) وسعيد (الذى كان يرى أن المصريين، وليس الأتراك، هم الأولى بحكم بلدهم)، وإسماعيل.(٦٨) وكان لتعبير الوطن أن يشكل فيما بعد جوهر هوية قومية جديدة.

وأخيرًا، فإن بعض هؤلاء الرجال (مثل محمد شريف، ونوبار باشا) أبدى تعاطفه مع فكرة الحكم الدستورى، وبدأت قلة منهم ترى فى تطبيق المفاهيم الأوروبية فرصة للحد من استبداد الخديو. ويمكننا أن نجد تلميحًا لهذا الشعور فى تعليقات أرتين وهككيان إلى ناساو سنيور فى منتصف الخمسينيات من القرن.(٦٩) يقول هككيان: "ما نحتاجه فى مصر هو حكومة جيدة. إننا لا نرى هنا ... سوى الخنوع وحده". وكان كلاهما ينتقد الخديو بشدة، ويتحدثان عن الحاجة إلى الحد من سلطة الخديو وتقنين تصرفاته (وضع نظام للمخصصات المالية للحاكم ومُلكيته) وغيرها من أنواع الرقابة

التى كان من شأنها تقييد السلطات الملكية فى أوروبا. وقد عبر أرتين عن أمله فى أن يأتى يوم يجبر فيه القناصل الأوروبيون الخديو على القبول بتقييد سلطته، كما اعترف هككيان بأن أفضل شيء لمصر هو احتلالها من قبل إنجلترا وفرنسا. كم واحد، غيرهما، من الإصلاحيين التكنوقراط كان يحمل مثل هذه الأفكار؟

إن من المستحيل الفصل بين الأفكار وأساسها المادى. فخلف كل تعهد بالإصلاح يكمن طموح فردى من نوع أو آخر يحتاج عونًا لتحقيقه. وبالطبع، كان بمقدور الوالى تقديم هذا العون، لكن القناصل الأوروبيين كانوا، فى منتصف القرن، قد أصبحوا مصدرًا جديدًا للحماية. ولهذا السبب، يتوجب علينا فحص الصلات المتنامية بين ممثلى أوروبا وبعض الموظفين من أصحاب العقلية الإصلاحية.

وكما سبق ورأينا، فإن قناصل أوروبا كانوا ساسة مصر الجدد. فدعمهم لبنى جلدتهم والضغوط التى كان بإمكانهم ممارستها على الحاكم لا تخفى على أحد. فقد أجبر هؤلاء القناصل عباس على إلغاء قراره بطرد اليونانيين من مصر، ومنعوا سعيدًا من إقامة المحاكم المختلطة، وجعلوه يرجع عن قراره بإلحاق الأقباط بالخدمة العسكرية.[٧٠] وخلال الأيام التى تلت اغتيال عباس، حال القناصل دون وقوع القتال بين طائفتين من عائلة الحاكم وضمان تولية سعيد.[٧١] فلا عجب أن حظيت هذه "الذئاب"، كما كان يطلق عليهم سعيد، بكراهية حكام مصر وخشيتهم منهم.

بالطبع، لم يكن هؤلاء القناصل الأوروبيون هم الأوروبيين المتنفذين الوحيدين الذين كانت نخبة الموظفين على صلة بهم؛ فقد نشأت هذه الصلات فى إطار مجتمع مدينى جديد يضم تجارًا ومصرفيين أوروبيين، ومشايخ الأزهر، وصحفيين، وتجارًا مسلمين، ومصلحين دينيين، وغيرهم. وبصفة خاصة، كانت المحافل الماسونية، التى سبق وتأسست على يد العديد من

الأوروبيين المنتمين لجنسيات مختلفة، إطارًا مهمًا للقاء. وفي منتصف السبعينات، أصبحت هذه المحافل، التى كانت قاصرة فى البداية على الأوروبيين والشوام وقلة من الذوات دعاة الإصلاح، مراكز لتبادل الأفكار بين العديد من قطاعات المجتمع.(٧٢) ففيها، كان يلتقى أعضاء مجلس شورى النواب وأصحاب المناصب الكبيرة من الأتراك وغيرهم لمناقشة مشكلات مصر. وفى هذه المحافل، أقامت نخبة الموظفين العلاقات مع قادة المجتمع المحلى ومع الشخصيات الأوروبية البارزة ووطدوا، قبل كل شيء، علاقات الرعاية والحماية مع القناصل الأجانب.

وباعتبارهم سياسيىّ مصر الجدد، فقد عمل القناصل الأوروبيون بهمة لحماية مصالح حلفائهم داخل الإدارة. فكان الأوروبيون ذوو المكانة المرموقة في بلاط الوالى يوالونهم بالمعلومات بصورة منتظمة.(٧٣) وكان الموظفون الأوروبيون الذين يتعرضون للجزاءات وتخفيض الرواتب والفصل من وظائفهم يطلبون عون القناصل للحصول على تعويضات عما حاق بهم من ظلم، وكثيرًا ما كانوا ينجحون فى مسعاهم.(٧٤) وبفضل المساندة القنصلية، حظى الموظفون الأوروبيون بمكانة متميزة لم يبلغها غيرهم من جماعات موظفى الدولة. فعندما قرر سعيد التوقف عن صرف رواتب الحكومة لمدة ثلاثة شهور، استُثنى الموظفون الأوروبيون من القرار. وعندما تعرض مهندس إنجليزى للجلد على يد رئيسه المصرى بسبب عصيانه للأوامر، طُرد الأخير فى الوقت الذى تلقى فيه الإنجليزى راتب سنة كتعويض بالإضافة إلى إجازة مدفوعة. وفى ١٨٥٧، أضرب سائقو القطارات من الإنجليز مطالبين بتسوية أجورهم المتأخرة، وهو ما لم يكن يجرؤ عليه أى من الموظفين غير الأوروبيين. وكناظر للمواصلات على عهد سعيد، قام لى جرين باستخدام موظفين إضافيين، وحدد لهم رواتبهم، وجدد عقودهم دون إبلاغ الخديوى. لكن هذا لا ينبغى أن يثير الدهشة؛ حيث إن ديوان المواصلات المصرية كان يضم عددًا كبيرًا من الإنجليز، وكان النفوذ الإنجليزى من ثم كبيرًا. وكما

لاحظ هككيان ذات مرة، فإن المواصلات المصرية كانت واحدة من أولى خطوات إخضاع البلاد.

على أن أهم حلفاء القناصل كانوا موظفين من أفراد النخبة نفسها، يتمتع البعض منهم بعلاقات قديمة وراسخة بأوروبا. فكانوا يعتمدون على المساندة القنصلية فى صراعهم فى سبيل السلطة والنفوذ، واستغلوا مناصبهم فى دفع سياسات الدول الأوروبية قدمًا. فيروى عن أرتين بك، عندما عينه محمد على ممثلاً له فى المفاوضات مع بريطانيا بشأن اتفاقية للنقل، أنه أقنع الوالى بتقديم تنازلات لصالح بريطانيا، بينما يقال إن نوبار باشا أقنع عباس بالتصريح بإقامة خط السكة الحديد بين القاهرة والإسكندرية، وهو مشروع يخدم المصالح الإنجليزية.[٧٥] وكان القناصل يصنفون بعض الموظفين إما كـ"أصدقاء" أو "أعداء". فأدهم بك، على سبيل المثال، كان الإنجليز يعتبرونه نصيرًا و "جديرًا بالثقة"، وكان عبد الرحمن بك "مسيحيًا بقلبه"، بسبب التأثير المفترض لزوجته الأوروبية، وكان أرتين بك (الذى أخذ جانب الفرنسيين بعد أن ساعد إنجلترا فى الفوز باتفاق النقل) أرمنى "مخادع" مطعم ببذرة فرنسية.[٧٦] أما الفرنسيون، فلم يثقوا أبدًا فى نوبار؛ حيث كانوا على قناعة بأنه عميل إنجليزى.

على أن كلمة "عميل" مضللة للغاية؛ حيث كان هؤلاء الموظفون يعتمدون كليًا على سلطة الوالى، وكل ما فى الأمر أنهم كانوا يستغلون تدخل القناصل فى حالات معينة تسفر عن تعيين أو ترقية الموظف أو، بالعكس، الحيلولة دون ترقيته. فاعتراض القنصل العام البريطانى بروس على تعيين أرتين رئيسًا للمحكمة المختلطة بالإسكندرية جعل سعيد يعدل عن تعيينه، كما أبعد ستيفان بك من منصبه كناظر للشئون الإفرنجية بسبب الضغوط القنصلية.[٧٧] وكما سبق ولاحظنا، كان النفوذ القنصلى البريطانى قويًا فى مجال المواصلات المصرية. فبفضل مساندة القنصل العام بارنت، تولى هككيان إدارة النقل التى أنشأها محمد على[٧٨]، كما لقى تعيين سعيد لنوبار

كناظر للمواصلات والسكك الحديدية التأييد التام من قبل القنصل الإنجليزى. وفى ١٨٦٤، عُين "أحد أصدقاء" الإنجليز (عبد الرحمن باشا) ناظرًا للسكك الحديدية، لكن كان على هؤلاء الموظفين، فى نضالهم فى سبيل القوة والنفوذ، أن يتحسسوا موطئ قدمهم، وأن يكونوا على دراية تامة بمواضع القوة الحقيقية. وقد أُبعد كل من نوبار وهككيان من منصبيهما لانحيازهما للمصالح البريطانية.

وكانت أكبر صور الدعم القنصلى هى تمتع الموظف بالحماية أو منحه الجنسية الأوروبية الكاملة. والشائعات كثيرة بشأن من نال هذه المكانة الكبيرة. هل كان نوبار يتمتع بحماية بروسيا؟ هل كان محمد شريف يتمتع بالحماية الفرنسية؟ حسب القنصل الإنجليزى العام، فإن نوبار بك كان يحمل أوراق جنسية تمكنه من طلب الحماية كمواطن فرنسى. وفى هذه المسألة، يصعب الفصل غالبًا بين الحقيقة والخيال، لكن هذا الشكل من الحماية كان قائمًا بالفعل، وكان باستطاعة كبار الموظفين طلبها ومنهم من طلبها بالفعل.(٧٩)

لقد شكل ظهور موظفين ذوى ميول أوروبية تطورًا كبيرًا، لكن التأثير التام لهذا التغير لم يكن محسوسا قبل أن يضعف التدخل الأوروبى من موقف الوالى. ويجب أن نلاحظ أيضًا أن عددًا محدودًا فقط من الموظفين هو الذى سعى إلى الحماية القنصلية وفاز بها، وأن سلطة الوالى ونزواته كانت أكثر أثرًا بما لا يقاس على حياتهم وعملهم من النفوذ القنصلى. لكن بذور التعاون كانت قد بُذرت، وكانت أوروبا تضع الأساس للدعم فى أعلى سلم إدارة الدولة المصرية.

وكان للمصلحة الخارجية الثانية التى ظهرت بين بيروقراطيى الدولة تضمينات سياسية لا تقل إرباكًا عن سابقتها. فبعض كبار الموظفين كان لهم صلات قوية بسكان القرى والخطط والأقاليم. ومثل هذه الصلات، كما سبق

ورأينا، لم تكن قائمة بين كبار الموظفين على عهد محمد على، لكن بحلول الستينيات من القرن، ظهر نوع جديد من النفوذ لـ"العائلة"، تمثل فى كبار موظفى الأقاليم الذين كان ولاؤهم الاجتماعى والشخصى لمسقط رأسهم أكثر منه للوالى.

ولم تكن السلطة والنفوذ فى الريف قائمين على الملكية الزراعية وحدها، بل وعلى كينونة الشخص ومكانته الوظيفية وكيفية إدارته لممتلكاته. فمعظم موظفى الدواوين المركزية كانوا إما يؤجرون أراضيهم لأشخاص يؤجرونها من الباطن إلى مزارعين، أو وهو الأكثر شيوعًا - نقل إدارة ممتلكاتهم لموظفين آخرين، يتابعون عملهم من وقت لآخر أو يكتفون بمجرد مراجعة حساباتهم سنويا.(٨٠) وكان فنيون مصريون مثل على مبارك يتمتعون بميزة وجود عائلاتهم بالأقاليم، وكان يمكن لأسرهم إدارة ممتلكاتهم، لكن حيث إن ممتلكاتهم لم تكن كبيرة، ولم يكن لديهم من الوقت ما ينفقونه فى الأقاليم، فلم ينجح تكنوقراطيو مصر فى ترجمة حيازاتهم إلى سلطة اجتماعية.

كان الموظفون المصريون العاملون فى الأقاليم هم الأكثر قدرة على إقامة قاعدة للنفوذ، وهذه النقطة كانت تميزهم عن غيرهم من المجموعات الأخرى. ومن المؤكد أن الموظفين الأتراك الذين كانوا يملكون مساحات كبيرة من الأراضى كان يمكنهم إقامة صلات أفضل نسبيًا بحيازاتهم، وكان باستطاعتهم إقامة العلاقات بالتجار وغيرهم من المجموعات القيادية، لكن لكونهم أتراكًا فقد كانوا مكروهين من السكان المحليين، وتنقصهم القاعدة الاجتماعية، فلم يتمتعوا بنفوذ حقيقى. ولا ينطبق هذا على موظفى مصر من الأعيان، الذين كانت عائلاتهم تمثل قيادات المجتمع الزراعى. فقد ظهرت مراكز القوى حول هؤلاء الموظفين أبناء الريف، الذين كانوا يتمتعون بثروات ونفوذ كبيرين فى مناطقهم بحكم عملهم بالإدارة لسنوات طويلة. وصار البعض منهم أقطابًا حقيقيين، يتمتعون بنفوذ يتجاوز قراهم وخططهم.

فمحمد سلطان باشا، المولود بخط سمالوط بمديرية المنيا، والذى كان يملك آلاف الفدادين، كان يُعرف بـ"ملك" الصعيد. وقد بلغ نفوذه حد أن كلمة منه فى ذروة الثورة العرابية عام ١٨٨٢ كانت كافية لإثارة القلاقل ضد العرابيين، بالرغم من وجوده آنذاك بعيدًا فى الإسكندرية.[٨١]

وقد أحكم هؤلاء الرجال قبضتهم على الأرض والناس فى مناطقهم عبر استغلال مناصبهم العالية لتقوية وتوسيع نفوذهم المحلى النابع من وضعهم كأعيان للريف. فعلى مدى السنين احتكرت عائلاتهم منصب شيخ البلد ذى النفوذ.[٨٢] فمحمد سلطان، على سبيل المثال، ينتمى إلى أسرة موسرة من سمالوط، وكان شيخًا للبلد قبل التحاقه بالإدارة الإقليمية. وأفراد عائلة الشواربى، المنحدرة من أصول بدوية، الذين عاشوا لقرون فى القليوبية، كانوا يشغلون المناصب المحلية. وكان الأباظية، وهم من أغنى عائلات الأعيان، هم مشايخ بلد العرب فى إقليم الشرقية. وكانت عائلة الشريعى، التى يقال إن جذورها تعود إلى قبيلة الهوارة البدوية، عائلة من مشايخ البلد بالمنيا. ومشايخ البلد يمارسون مجموعة من الوظائف المختلفة، ويتمتعون بعدد من المزايا. وعلى عهد الخديو إسماعيل، لم تعد مسئوليتهم قاصرة على الإشراف على الخفراء وجمع العمال للأشغال العامة والمطلوبون للخدمة العسكرية، بل تجاوزت ذلك إلى تقدير الضرائب وجمعها، وتصنيف الأراضى.[٨٣] لقد كانوا صمام أمان الريف وعصب النظام الضريبى.

كان ولاة مصر يختارون موظفى الدواوين الإقليمية من أسر المشايخ. وما إن يدخل شيخ البلد السابق الإدارة الإقليمية حتى يشرع فى استغلال منصبه فى تقوية صلاته المحلية. ومن الملفت أن الموظف من الأعيان وبرغم تنوع ما يشغله من مناصب عليا خلال خدمته يظل وفيًا لبيته، الذى يصبح مركز سلطته ونفوذه المتناميين.

وهناك ثلاثة عوامل أدت إلى هذا الوضع؛ فالتعيينات الأولى للأعيان دائمًا ما كانت فى أماكن بأقاليمهم الأصلية. وقد بدأ كثيرون منهم صعودهم الوظيفى كنظار وحكام لخطط تضم قراهم. فإذا ما عُين أحد الأعيان كمحافظ، يكون تعيينه فى الغالب الأعم فى مديرية قريبة من مديريته، بل عادة ما كان يعين كمحافظ أو يشغل منصبًا كبيرًا فى مديريته (انظر جدول رقم ١٢).[٨٤] وأحيانًا ما كان الموظف الكبير من أبناء الجهة ما يباشر قريته كعهدة.[٨٥] ونادرًا ما كان يعين أحد الأعيان كمحافظ لمحافظة بعيدة عن مسقط رأسه.

وقد فرضت مدد الخدمة القصيرة والطرد المتكرر والإقالة المبكرة على كثير من الأعيان فترات من البطالة. وغالبًا ما كانوا يقضون هذه الاستراحات فى منازلهم بالخطط حيث يتابعون حيازاتهم، بل يعودون إلى وظيفتهم الأصلية كمشايخ بلد، وذلك لحين استدعائهم مرة أخرى لشغل منصب كبير.[٨٦]

وكان كبار موظفى مصر من الأعيان يعينون أحيانًا بالقاهرة (كان كثيرون منهم يحضرون من الأقاليم للعمل بمجلس شورى النواب، بالرغم من أن ذلك لا يعد عملاً حكوميا بالمعنى الحرفي). كما كانت مسئوليات موظفى الأقاليم تستدعى الزيارات المتكررة للقاهرة، والتى كانوا يحرصون خلالها على إقامة أو تجديد الصلات البعيدة المدى مع كبار موظفى الإدارة المركزية. وعلى الرغم من وجود ممتلكات لكثير من الأعيان بالقاهرة، فإن قليلين منهم أقام بالقاهرة بصورة دائمة، وغالبًا ما كانت إقامتهم بالمدينة قصيرة. وخلال فترة غيابهم عن "البلد"، كان أفراد العائلة يتولون رعاية مصالحهم، والبعض منهم يشغل وظائف فى المستويات الدنيا من الإدارة الإقليمية (حاكم خط، على سبيل المثال).[٨٧]

كان الطبيعى هو أن تصبح بلاد الموظفين الأعيان مراكز لتكوين حيازاتهم الزراعية. فالموظف ابن المنطقة كان يتميز على كل من عداه، ما

عدا الحاكم نفسه؛ لأن الأرض لم يكن يتم حيازتها بطريقة شرعية بتلقيها كهبة من الحاكم أو شرائها فحسب، بل كذلك بَالإكراه. وكما أشار السيد هاريس بحق، في تقرير له حول المديريات في ١٨٥٦، فقد كان الأعيان الذين يشغلون الدواوين الإقليمية، وبفضل معرفتهم الدقيقة بحيازة وموارد كل شخص في خططهم، يحصلون على أجود الأراضي.[٨٨] وقد حقق مشايخ القرى الثروات بفضل أهميتهم المتزايدة، لكن كان أكثر "المحليين" ثراء هم أولئك الذين شغلوا مناصب الإدارة الإقليمية.

ومن اليسير علينا أن نرصد تركز الملكيات في مسقط رأس هؤلاء الموظفين. فمن بين ١٩٠٢ فدانًا ترد بسجل أراضي الذوات تحت اسم سلطان باشا، هناك ١٠١٩ فدانًا تقع في المنيا، كما أن وقفية سلطان باشا، التي تبلغ ٤٤٠٠ فدان كانت بالمنيا، ومنها ٩٦٥ فدانًا بقرية تحمل اسمه.[٨٩] وحدث الشيء نفسه بالنسبة لعلي البدراوي الذي يورده سجل أراضي الذوات كمالك لـ٥١٩ فدانًا، منها ٣٧١ فدانًا بمديرية الغربية التي ينتمي إليها. ويعتقد علي مبارك أنه كان يمتلك وقت وفاته ٤٠٠٠ فدان، معظمها في مسقط رأسه "سمنود".[٩٠]

لقد كان لهذه الملكيات الكبيرة أهمية سوسيو - سياسية لم تحظَ بعد بالاهتمام الواجب من جانب دارسي تاريخ مصر الحديث؛ فهي لم تكن مجرد مصدر أساسي يتمكن عن طريقه كبار الأعيان من مكافأة أعوانهم أو ترقية أصدقائهم؛ إذ مكنتهم كذلك من خلق وتدعيم مجالات للنفوذ الشخصي في الخطط بل والأقاليم. فقد كانت تلك الملكيات الضخمة تستخدم عمالة دائمة من الخولية والبيطريين والمهندسين ومشرفي الإسطبلات والخفر والخدم. وفي عام ١٨٨٥، على سبيل المثال، كان هناك ٤٩٣ شخصًا يعملون في أربع من أبعاديات محمد سلطان باشا، كما كانت الحيازات تشمل عزبًا تضم أعدادًا كبيرة من الفلاحين العاملين بها: كان ٢٦٠٨ شخص يعيشون في خمس عزب باثنين من أبعاديات الشريعي باشا.[٩١] كذلك كانت الأبعادية التقليدية

تضم مسجدًا وكُتّابًا لتحفيظ القرآن. وفى المناسبات الدينية، كانت مطابخ هذه الأبعاديات تفتح أبوابها للفقراء والمحتاجين من القرى المجاورة، كما شهدت الأبعاديات العمالة الموسمية، مثلما كان يحدث فى مواسم الفيضان. واعتمد التجار والحرفيون على هذه الوحدات كسوق لترويج بضائعهم. وباختصار، كانت التسهيلات والخدمات التى تتيحها الأبعاديات الكبيرة مصدر جذب للقاصى والدانى. فبإقامتهم للمساجد والمدارس والكتاتيب وتخصيصهم للأوقاف فى القرى المجاورة، كان الملاك يسهمون فى البنية التحتية للمجتمع فى مجمل الخط.[٩٢] وبهذه الطريقة، أصبح هناك "جمهور" خاضع لمالك كبير فى الأقاليم.

ومن خلال الجمع الفعال بين المنصب الكبير والتحكم فى الأرض والناس فى الريف، أمكن لبعض الأعيان من أن يلعبوا دورًا مزدوجًا، كممثلين لحكومة مستغلة وكمعبرين عن المصالح المحلية. فكبار الموظفين المصريين استغلوا مناصبهم دون خجل لتحقيق الثروات وتعيين أعوانهم فى المناصب الإدارية المهمة وتأسيس العصبيات العائلية بصورة سريعة. ففى ١٨٧١، قدم أحد الرعايا البريطانيين يدعى طومسون شكوى للقنصل العام البريطانى ضد مأمور الغربية، الذى أغلق مطحنه البخارى. وهذا الموظف المحلى ينتمى لفرع من أسرته كبيرة هو والده هلال بك، المدير السابق للدقهلية، والذى كان على قدر كبير من الثراء، ويتمتع بنفوذ كبير فى الوجه البحرى. وكان أحد أبنائه حاكمًا لخط المنصورة. وكان هلال نفسه حاكمًا لطنطا، وله كذلك أصدقاء كبار بالإدارة المركزية، من بينهم نوبار باشا. وقد رفض هلال تسوية اقترحها نوبار، وكانت مخاوف طومسون من أن يقوم أعوان هلال بحماية ابنه ورفض شكواه لها ما يبررها. وفى نهاية المطاف، سقطت الشكوى بعد أن تخلى قنصله العام عن مساندتها[٩٣].

ولم تكن الدوافع الذاتية وحدها هى التى تحرك أقطاب الأقاليم. فلكونهم جزءًا من تجمعاتهم المحلية، كان بإمكانهم التحدث باسم "الشعب". فكان

بإمكانهم حماية الفلاحين من المقرضين الجشعين بدفع المديونيات من أموالهم، والحيلولة دون تنفيذ الأوامر التى تضر بالمجتمع، أو مناشدة المحاكم المحلية لخفض الضرائب، أو تمثيل أهل القرية فى تعاملاتهم مع السلطات.(٩٤) وعلى الرغم من أنهم كانوا يأخذون أكثر مما يعطون، فإنهم لم يكونوا على الأقل من عتاة الطغاة.

ومن الضرورى فهم آليات العملية التى لعب، عبرها، أعيان مصر هذا الدور المزدوج بوضوح؛ حيث يتيح ذلك إضاءة نقطة مهمة فى ممارسة السياسة فى مصر. فبحكم شغلهم لأعلى المناصب الإدارية، مع ما يترتب على ذلك من فوائد، أصبح رجال مثل محمد سلطان وسليمان أباظة ومحمد الشواربى وأسرهم جزءًا لا يتجزأ من نخبة مصر السياسية - الإدارية، لكنهم كانوا أيضًا وجهاء بارزين فى قرى، تقدر عدد العائلات التى كانت تقطنها فى منتصف الخمسينات من القرن بحوالى ٢٠ ألف عائلة، تتعرض لضغوط شديدة من قبل موظفى الإدارة المركزية.(٩٥) فمشايخ القرى كانوا يتعرضون بانتظام للضرب والسجن لضعف حصيلة ما جمعوه من الضرائب، كما كان الفلاحون عرضة لقمع أشد.(٩٦) وكمناصرين للخديوى وممثلين لحكومته، كان لوجهاء الأعيان مصلحة قوية فى الحفاظ على الوضع القائم والإبقاء على التوزيع غير المتكافئ للسلطة؛ لأنهم كانوا على رأس المستفيدين من استمراره، لكنهم كانوا يشكلون أيضًا نخبة، بوصفهم مشايخ لقرى مصر، تتعارض مصالحها مع مصالح الخديو والحكومة فى القاهرة. وهذا الوضع المزدوج أعطى كبار موظفى الأقاليم المصريين أهمية كبرى، لكنه كان يشكل أيضًا تحديا من حيث إنهم لم يكن بإمكانهم الاستمرار فى تمثيل المجتمع إلا عبر الحفاظ على "واسطة صلة"، أى عبر الاحتفاظ بمناصبهم.

وتفسر الحاجة للصلات واستمرار قوة المركز (أى الحاكم) غياب أى سياسات غير تلك المحلية. فالسلطة فى الأقاليم لا يمكن أن تتحول إلى سياسة

قومية دون دعوة أو موافقة ضمنية من جانب الحاكم، الذى كان من القوة والغيرة من أى مراكز قوى أخرى بحيث لا يسمح لذوات مصر بقدر كبير من النفوذ، ولم تكن هذه الوساطات الجديدة من ثم بقادرة على تحقيق الاستقلال أو القوة اللازمة لكى يصبحوا ممثلين سياسيين بالمعنى التقليدى. وفيما بين ١٨٤٩و١٨٧٤، ظلت مصالحهم مرتبطة، بدرجة أو بأخرى، بقراهم وأقاليمهم.

ويرى هذا الفصل أن العوامل العرقية والثقافية كان لها الأولوية فى تكوين نخبة مصر البيروقراطية، لكننا بينا كيف أن الملكية والمصلحة فى الإصلاح قد أتاحا جسرًا عابرًا للأقسام العرقية، أسفر عن تحول النخبة ككل. والأهم من هذا هو أننا بينا كيف أدى ظهور الأعيان والمصلحين المصريين داخل الإدارة إلى ظهور المصالح الخارجية فى المستويات العليا من الحكومة، وإن كان تعارض المصالح بين الحاكم ورجاله لم يتحول إلى صراع أساسي. واستمرت السيطرة على أمور السياسة بيد فرق وطوائف، وكان الهدف الأساسى لصاحب المنصب الكبير هو مراكمة الثروات. ومن ثم يمكن اعتبار الفترة من ١٨٤٩ إلى ١٨٧٤ مرحلة تجهيز؛ حيث كان للتعاون مع الخديو معنى، لكن عندما تزايد اعتماد مصر اقتصاديًا وسياسيًا على أوروبا كان لابد من انفجار يطيح بعرى التعاون.

وقبل أن نتحول إلى تناول الفترة التالية (١٨٧٥-١٨٧٩)، يجب أن نلقى نظرة أولاً على حياة وأعمال مجموعة صغيرة من الموظفين المهمين الذين لعبوا دورًا رئيسيًّا سواء فى استمرار سلطة الوالى قبل ١٨٧٤ أو تدهورها فيما بعد، والذين يصورون تنوع المصالح الممثلة فى إدارة مصر العليا.

الفصل الخامس

موظفو مصر ومصالحهم

فى الوثائق المعاصرة للفترة التى نتناولها، كان على مبارك ومحمد سلطان وإسماعيل صديق ومحمد شريف ومصطفى رياض ونوبار باشا أسماء ملء السمع والبصر بحق. وتصور السيرة الوظيفية لهؤلاء الرجال تنوع الجذور الاجتماعية والتعليم والنفوذ بين كبار موظفى مصر، وكذلك اهتماماتهم المشتركة، خاصة فيما يتصل بالأرض والإصلاح. ويعتبر على مبارك - أبو التعليم فى مصر الحديثة - المصلح والوطنى المصرى الذى ظل فقيرًا نسبيًّا طوال حياته. ومن ناحية أخرى، تمثل الحياة الوظيفية لمحمد سلطان التطور الذى أصبح من خلاله الموظفون من أبناء البلاد، عبر صلاتهم بالعاصمة ونفوذهم فى الأقاليم، مراكز قوى بحق. وتظهر حياة إسماعيل صديق قيمة العلاقة الشخصية الوثيقة بالحاكم. ويجسد محمد شريف، الذى يطلق عليه أبو الدستورية فى مصر، الولاء التركى ذا الميل السطحى للغرب. وكان مصطفى رياض، الذى تولى رئاسة مجلس النظار لثلاث مرات، مسلمًا محافظًا يرحب بالتعاون مع أوروبا. وتظهر الحياة الوظيفية لنوبار باشا، رجل الدولة بلا منازع، إلي أى مدى يمكن لـ"الصلة" الأوروبية أن تدعم موظفًا. وكما سنرى، فإن كلاً من هؤلاء الرجال الستة قُدِّر له، بطرق مختلفة، أن يلعب دورًا رئيسيا فى التطورات التى حدثت بعد عام ١٨٧٤.

على مبارك

على مدى حياة وظيفية امتدت لأكثر من خمسة وثلاثين عامًا وشهدت عهود أربعة من الحكام، يرى المصريون اليوم فى على مبارك

(١٨٢٣-٢٤-١٨٩٣) واحدًا من أبرز الشخصيات المصرية فــى العصــر الحديث. (انظر الجدول رقم ١١). كان مبارك مديرًا لأول تنظيم، وواحدًا من أفضل مهندسى القرن التاسع عشر، كما كان يمثل نموذجًا جديدًا للموظــف: التقنى المصرى المولد ذو التعليم العلمى. وقد تفرد مبارك بين أفــراد هــذه النخبة لكونه أول مصرى مسلم يتولى النظارة فى العصر الحديث. علــى أن هذا التفرد كانت له مساوئه. فربما لكونه أول مصرى المولد يتولى منصــبًا "نظارية" فى إدارة يسيطر عليها الأتراك، فإن المســيرة الوظيفيــة لمبــارك تعكس عدم الاستقرار الملحوظ، حتى فى مصر منتصف القرن التاسع عشر. فقد شهدت حياته الوظيفية تقلبات مفاجئة تفوق كثيرًا ما تعرض له الموظفون الخمسة الآخرون الذين سنتناولهم فى كتابنا. بالطبع خضع هؤلاء مع مبارك لنظام مشترك للترقى والتخفيض، بل وحتى الفصل، لكن أحدًا منهم لم يعهــد الصعود السريع والهبوط الحاد الذى ميز الحياة الوظيفية المضــطربة التــى عاشها على مبارك. فقد تركت هذه التقلبات الحادة، التى كانت لها بصــماتها على روحه، أثرًا عميقًا على تصرفاته.

وتطرح حياة مبارك الوظيفية سؤالاً آخر ذا طــابع سياســى. فمــن المعروف أن على مبارك شارك فى نظارة (١٨٧٨ـــ١٨٧٩)، التى ـــ كمــا سنرى فى الفصل التالى ـــ جردت الخديو إسماعيل مــن ســلطاته وأدارت مصر نيابة عن المصالح الأوروبية. وعلى مدى عدة عقود، كــان مبــارك خادمًا وفيًا لخديوية مصر، الذين أيد إصلاحاتهم وأسهم فى تطبيقها بحماس. فلماذا رحب بالانضمام إلى وزارة تسعى إلى تقويض سلطة الخديو وتمزيق النظام السياسى الذى حقق فى إطاره الصعود؟ إن الإجابة عن هذا الســؤال تتضح إذا ما تفحصنا نشأته المبكرة وتجاربه فى العمل الحكومى وتوجهاتــه بالنسبة لمصر وأوروبا وموقفه من الإصلاح.

لابد أن مبارك، الذى كان فى أواخر أيامه رجلاً عجوزًا طويل القامة، نحيفًا، أسمر البشرة، رمادى الشعر، يلبس حذاءً جلديًا ذا رقبة طويلة، مستقلاً

فى أفكاره برغم تخلفها، لابد وأنه كان راضيًا تمامًا لتحقيقه أقصى أمانى شبابه.[1] ففى الوقت الذى كان هو نفسه يعتقد فيه أن الأتراك وحدهم هم الذين يمكن أن يصبحوا حكامًا، كان يطمح بجرأة فى الفوز بوظيفة حكومية، لكن حتى فى ذلك الحين لم يكن يتصور المرتبة التى قُدِّر له أن يبلغها فيما بعد.[2] كان، بالطبع، محظوظًا حيث عاش فى زمن أتيحت فيه المزيد من الفرص أمام المصريين، لكن مبارك كان يتمتع أيضًا بكفاءات ملحوظة: ذكاء حاد ولماحية، وقدرة فائقة على العمل، واعتزاز شديد بالنفس، واستعداد للتضحية والمخاطرة ـــ وهى مقومات كانت مهمة لنجاحه فى المستقبل.

وعلى مبارك، المولود بقرية برنبال الجديدة (بمديرية الدقهلية)، ينتمى لأسرة من أعيان مشايخ الريف.[3] وقد شغلت عائلة مبارك، التى كانت تعرف بـ"عائلة المشايخ"، على مدى أجيال، وظائف الإمام والخطيب والقاضى، بالإضافة إلى وظائف غير دينية. وكانوا يعتبرون أنفسهم فى مرتبة أسمى من الفلاحين بفضل الامتيازات التى كان يتمتعون بها مثل الإعفاء من ضرائب الأرض وبما يلقونه من احترام. وكان اعتزازهم بأنفسهم كبيرا لدرجة أنهم هجروا أرض أجدادهم عندما اضطر موظفو الحكومة، على عهد محمد على، إلى معاملتهم مثل الفلاحين لاستخلاص الضرائب، فضربوهم وسجنوهم، وهى معاملة لم يعتادوا مثلها. وظل والد على مبارك على هذا الحال حتى وجد القرية التى توفيه حقه من الاحترام، فاستقر بها. وقد كان الاعتداد بعراقة المحتد جانبًا مهما فى شخصية مبارك طوال حياته.

وحسب سيرته الذاتية، لم يكن مبارك قد جاوز الثامنة من عمره عندما بدأ يتطلع لحياة الثراء والقوة والمكانة غير المسبوقة فى القرية. كان يتطلع فى البداية لأن يصبح كاتبًا؛ لأن الكتبة يرتدون ثيابًا أنيقة، ويحظون باحترام كبير، ومقربون من موظفى الحكومة. لكن بعد أن عاين الكتبة، الذين لم يلق منهم إلا اللعن والضرب والسجن، تخلى عن هذا الطموح عندما علم بأمر

مدرسة القصر العينى التى يُختار الموظفون من بين خريجيها. ولاعتقاده بأن وظيفة الكاتب وضيعة وتستلزم الخضوع وتحف بها المخاطر، صمم على الالتحاق بخدمة الحكومة التى يفترض أنها تحقق المزيد من الأمان.

عثر مبارك على مكان المدرسة التى عقد العزم على الالتحاق بها بأى ثمن، وفى زيارة لأهله استأذن من مستخدمه وارتحل قاصدًا إياها مباشرة. وعندما التقى مجموعة من تلاميذ مدرسة ابتدائية حكومية (مكتب) قريبة وامتدحوا خطه وأخبروه بأن بإمكانه الالتحاق بمدرسة القصر العينى إذا ما تفوق فى دراسته بالمكتب، التحق على الفور بمدرستهم، لكن بفضل مكيدة دبرها والده مع مدير المدرسة، طُرد منها وعاد إلى منزله، حيث احتجب بغرفته لمدة عشرة أيام، وكان عليه التعهد بالتخلى عن طموحه، لكن ما إن خففت الأسرة من رقابتها حتى فر مرة أخرى. وبعد أن تسلل إلى المدرسة دون علم مديرها، صمم الصغير على ألا يغادرها ليلاً أو نهارًا. وأخيرًا جاء الوقت الذى اختاره فيه مدير مكتب الخانكة (مدرسة الأمراء) للالتحاق بالمدرسة الإعدادية. وعندما احتج والده على هذا، أعطى المدير لعلى حق الاختيار، وبشجاعة اختار على التعليم الحكومى بالقاهرة على البقاء بالقرية تلبية لرغبة أسرته.

وبعد بعض الإخفاقات الأولية بالقصر العينى، بدأ مبارك يحصل على درجات ممتازة وسرعان ما اختير للالتحاق بمدرسة للتدريب المهنى بالقاهرة، هى مدرسة الهندسة (المهندسخانة)؛ حيث كان الأول على فصله. وفى حوالى عام ١٨٤٤، قرر الوالى إرسال بعثة دراسية كبيرة إلى باريس، وهى البعثة التى ضمت ابنيه حسين وعبد الحليم، واثنين من أحفاده هما أحمد وإسماعيل، خديو المستقبل. وقد دُعى مبارك للانضمام إليها. وبرغم إلحاح صديقه الفرنسى سليمان باشا على بقائه بالمهندسخانة حيث الدرجة والراتب المضمونين، قرر الذهاب لإدراكه أن الذهاب إلى أوروبا بصحبة أقارب

محمد على ستجلب عليه التشريف والدرجة العالية والمعرفة.[٤] وكان على مبارك على صواب فى معظم القرارات التى اتخذها فى مرحلة الشباب. فأولئك الذين التحقوا بهذه البعثة قُدر لهم أن يكونوا قادة المستقبل: من بين ٨٠ شخصًا من المجموعة يورد سيرتهم عمر طوسون، هناك ٥٥ من حملة البكوية أو الباشوية.[٥] وقد عقد مبارك هناك صداقات وعلاقات شخصية استمرت طوال حياته، وعاين مدنية قوية وديناميكة جديدة لاقت فى نفسه كل إعجاب.

وبوصوله إلى باريس، كان علَى علِي مبارك أن يتصدى لعدد من العقبات. فدراسته بالمهندسخانة لم تتضمن العلوم العسكرية (كان التعليم بمدرسة باريس ذا طبيعة عسكرية)، ولا هو قد تعلم الفرنسية، لغة الدراسة هناك. ولذلك، لم يصادفه، وآخرون، النجاح فى بداية عملهم، وعندما رُفض طلبهم بتخصيص مقرر لتعلم اللغة، امتنعوا عن حضور الدروس. وعقابًا على ما أثاروه من متاعب، خُيروا بين الامتثال للسلطات أو العودة إلى مصر. وقد واجه مبارك مشكلته بمهارة وحذق. فاشترى عددًا من الكتب الفرنسية تغطى مساحة كبيرة من الموضوعات، وبينما استنام آخرون علَّم نفسه الفرنسية. وسرعان ما تحسنت درجاته. وبعد عامين، أصبح هو وصديقا عمره، على إبراهيم وحامد عبد العاطى (وهو أيضًا من مدرسة المهندسخانة بالقاهرة) أوائل البعثة.

كانت التقارير التى أرسلها معلمو مبارك الفرنسيين إلى القاهرة مشرقة. فهو أبى وعنيد، عصى على الانضباط، وشخص بحاجة إلى الإشراف الدقيق والعقاب الصارم أحيانًا. لكن ذكاءه، ومثابرته، وعقله "المنطقي" حاز إعجابهم وضمن له درجات ممتازة.[٦] وفى الاختبار الذى عقد بعد عامين، حصل مبارك على تقدير عال للغاية، وتلقى تهانى إبراهيم باشا ومجموعة من كبراء الفرنسيين الذين تولوا اختباره. وبعد هذا، انتقل مع

زميليه المصريين إلى مدرسة متز لضباط المدفعية والمهندسين العسكريين. وهناك، تفوقوا على كثير من زملائهم الفرنسيين الذين كانوا يدرسون معهم. ففى دورة تضم ١٢٠٥ طلاب، كان ترتيب مبارك ٦٧٩[٧]، ثم انتقل بعد ذلك إلى الميدان مع الجيش الفرنسى، وخدم لمدة عام قبل أن يستدعيه عباس إلى مصر عام ١٨٤٩.

وفى خلال عام من عودته، رُقّى مبارك من معلم متواضع بمدرسة المدفعية (التى عُيِّن بها بعد وقت قصير من عودته) إلى ناظر لمدارس الحكومة ومُنح لقب بك. ولم يكن هذا تقدمًا سريعًا فحسب، بل إن دلالته تكمن فى أن المكرّم كان مصريًا. وطريقة حدوث هذا شاهد على أهمية الصلات الشخصية، وعلى مهارات على مبارك ومرونته، بصورة أكثر تحديدًا. (الجدول رقم ١٨ يبين المناصب الرئيسية التى تولاها مبارك خلال حياته الوظيفية).

فلكى تحظى باهتمام الحاكم، فأنت بحاجة فى الغالب الأعم إلى وساطة قريب أو صديق. وحسب مبارك، فقد كان الأمير أحمد هو الذى توسط له عند الحاكم.[٨] وعباس هو الذى استدعاه، وعينه، ورقاه إلى الدرجة الخامسة، وضمه إلى حاشية الخديوى، وكان يرسله (وكذلك على إبراهيم وحماد) إلى الأقاليم لاختبار المهندسين المشكوك فى كفاءتهم. وتكشف استجابة مبارك لهذه التكليفات عن موقف الموظفين من الأسرة الحاكمة. وقد جاءه السعد عندما تناول القهوة فى الإسكندرية مع اثنين من الفرنسيين، هما جاليس بك وسليمان باشا. وكان عباس حاسمًا؛ إذ أمر مبارك باللحاق به على الفور بقاربه البخارى. وخوفًا من المخاطر التى يصادفها الآخرون فى تعاملهم مع الأسرة الخديوية، وعلى أفراد أسرته الذين كانوا ينتظرونه فى قارب قريب، تردد مبارك. ولم يقبل بالعمل مع عباس إلا بعد أن وعد سليمان باشا بالاهتمام بعائلته. ولك أن تتخيل قدر الهلع الذى لابد أن أصابه عندما هدده

عباس بطرده وتجريده من أمواله وإجباره على ارتداء ملابس الفلاحين، إذا ثبت عدم أمانته!

وبعد أن تخلص من تعيينه فى الأقاليم بنجاح، استطاع مبارك أن يكون ذا فائدة للخديوى الحريص والمتطلع إلى تخفيض النفقات الإدارية. فبعد أن توصل مبارك إلى طرق لتسهيل مرور السفن عبر القناطر بتكلفة تقل كثيرًا عما اقترحه موجل بك (كبير مهندسى الخديو)، بدأ عباس يستشيره فى الكثير من الأمور.[٩] وأوكل إليه مع زميليه المصريين (على إبراهيم وحماد) عمل مشروع للمدارس تقل تكلفته عن خطة لامبرت بك (الموظف الفرنسى). وعندما فشل الثلاثة فى التوصل إلى اتفاق، وضع مبارك مشروعًا يتكلف إنجازه ٥ آلاف جنيه مصرى، أقل بكثير من خطة لامبرت التى كانت تصل تكلفتها إلى ١٠٠ ألف جنيه مصرى. وبعد أن تلقاه بامتنان عظيم، أحال عباس مشروع مبارك إلى المجلس الخصوصى الذى أقره بعد ثمانية أيام من النقاش. وبعد إقراره، طلب عباس من مبارك ترشيح شخص يتولى تنفيذه، فأشار الشاب - بطريقة غير مباشرة - أنه هو نفسه أفضل من يتولى هذه المهمة. وفى مايو ١٨٥٠، أصبح مبارك مديرًا للمدارس الحكومية ومدرسة الفنون بالقاهرة والمدارس الإعدادية. وأصبح ناظرًا بالفعل، وإن لم يكن بالاسم، لشئون التعليم.

جدول رقم ١٨

الوظائف الكبرى التى شغلها على باشا مبارك

فى عهد عباس وسعيد:

- معلم بمدرسة المدفعية (١٨٤٩).
- عضو بالحاشية المسافرة مع عباس (١٨٥٠).
- مدير المدارس الابتدائية والإعدادية الحكومية ومدرسة فنون القاهرة (مايو ١٨٥٠).
- ضابط بالقرم (١٨٥٤).
- مساعد، بمكتب الشئون القانونية بديوان الجهادية.
- وكيل مجلس التجارة.
- مفتش الهندسة بالصعيد.
- مدير طاقم تدريب الضباط.

فى عهد إسماعيل:

- مدير مدرسة المبتديان.
- مشرف على القناطر (١٨٦٣).
- رئيس مكتب الهندسة (ديسمبر ١٨٦٤).
- ناظر القناطر (يوليو ١٨٦٦).
- وكيل ديوان المدارس (سبتمبر ١٨٦٧، وأقيل فى سبتمبر ١٨٧٠).
- ناظر ديوانى المدارس والأشغال العمومية (أبريل ١٨٦٨).
- ناظر المواصلات والسكك الحديدية (أكتوبر ١٨٦٨).
- ناظر الأوقاف (يناير ١٨٦٩).
- ناظر الأشغال العمومية (أغسطس ١٨٦٩،وأقيل فى سبتمبر ١٨٧٠).

ـ ناظر السكك الحديدية (أغسطس ١٨٦٩، وأبعد فى سبتمبر ١٨٧٠).
ـ ناظر المدارس (يناير ١٨٧٠).
ـ ناظر المدارس والأوقاف (مايو ١٨٧١).
ـ ناظر الأشغال العمومية (يونيو ١٨٧١، وأبعد فى أغسطس ١٨٧٢).
ـ مستشار ديوان الأوقاف (١٨٧٢).
ـ وكيل الأشغال العمومية (يوليو أو أغسطس ١٨٧٣).
ـ عضو بالمجلس الخصوصى (أكتوبر ١٨٧٣، وأقيل فى مارس ١٨٧٤).
ـ رئيس مكتب الهندسة (مارس ١٨٧٥).
ـ مستشار ديوان الأشغال العمومية (أكتوبر ١٨٧٥).
ـ ناظر المدارس (أغسطس ١٨٧٨).

بعد عهد إسماعيل:
ـ ناظر الأشغال العمومية (سبتمبر ١٨٧٩، وأغسطس ١٨٨٢).
ـ ناظر المدارس (يونيو ١٨٨٨).
ـ أحيل للتقاعد فى يونيو ١٨٩١.

المصادر: مبارك، الخطط، ج ٩، ص ٤٣ـ٦١، Heyworth Dunne, History of Education, p. 347؛ سامى، قسم ٣، ج ٢، ص ٧٧٩، ٨٧١، ١٠١٥؛ الأبحاث، صندوق ٥٢، ملف "موضوع التعليم"، وكيل ديوان انمدارس\ باش معاون ١٠ مايو ١٨٦٣، والصندوق رقم ٥٣، ملف المدارس، وكيل ديوان المدارس\ شفيق بك، مايو ١٨٥٠، أوامر\ المعية السنية ـ عربى، برقم ٢١٨٠١١٩١١، الأشغال ـ خديوية، ١٤ ب ٢٦١١٢٦٦ديسمبر ١٨٦٤، وثيقة برقم ١٢٣١١٣٧١١٩٣٥، خديوية ـ داخلية، ١ م ٢٣١١٢٨٨ مارس ١٨٧١؛ وثيقة رقم ١٤٢١١٦٣١١٩٣٥، خديوية ـ داخلية، ٢٢ س ١٣١١٢٨٨ مارس ١٨٧١، رقم

٤٠١٢١١١٩٣٦، الخديوى\ا بهجت باشا، ١١ رت ٣٠١١٢٨٨ يونيو ١٨٧١، رقم ١٣٥١١٦٠١١٩٣٩، خديوية\ا المجلس الخصوصى، ١٤ ر ٢٢١١٢٨٩ مايو ١٨٧٢؛ الأوامر، المعية السنية ــ تركى، برقم ٩٣١١١٠١٥٥٧، خديوية\ا الجهادية ٢٠ س ٤١١٢٨٣ يوليو ١٨٦٦، رقم ١١٢١١٥٧٣، خديوية - مدارس، ١٣ ج ١٢١١٢٨٤ سبتمبر ١٨٦٧، و م س، صندوق ١٩، "المصالح"، رقم ٢٣٩، ٢٦ ج أ ١٤١١٢٨٥ أكتوبر ١٨٦٨، رقم ٢٦٧، ١٢ ل ٢٦١١٢٨٥ يناير ١٨٦٩، صندوق ٢١، "موظفون"، رقم ٣١٧، ٢٧ رت ٦ ١١٢٨٦ أغسطس ١٨٦٩، رقم ٣٢٠، ١٨ ج ٢٦١١٢٨٦ أغسطس ١٨٦٩، رقم ٥٢٨، ١٥ ش ٧١١٢٩٠ أكتوبر ١٨٧٣، وم، رقم ٤٣٢، ٢ ن ١٥١١٢٨٨ نوفمبر ١٨٧١، درويش، الوزارات المصرية، ص ١.

لكن مبارك لم يحتفظ بما وصل إليه. فبعد تولى سعيد بقليل فى يوليو ١٨٥٤، جُرد مبارك من وظائفه وطُرد من خدمة الحكومة، مثل غيره من الموظفين الذين كانوا مقربين من عباس. وبعد أن أصبح بلا حماية، تثقله الديون، انحدر مبارك إلى أطول وأدنى حال طوال حياته الوظيفية.(١٠) وعقب طرده، استدعى للجيش وأرسل إلى القرم. وبعد استقطاع جزء من مرتبه لتسديد ديونه، كان عليه القبول بأعمال إضافية لمواجهة الوضع الجديد. وقد عُين فى البداية كضابط اتصال بالقرم، ثم انتقل إلى الأناضول كضابط نقل. وعندما عاد إلى مصر بعد غياب عامين ونصف العام، طُرد مرة أخرى من الخدمة. وبعد أن فقد المنصب والثروة وأصبح يعيش فى مسكن مشترك مع أخيه غير الشقيق، أصيب مبارك بحالة من الاكتئاب واليأس. كانت حالته أسوأ مما كان عليه الحال عندما عاد من أوروبا قبل سبع سنوات. سأل نفسه: لماذا اخترت أن أكون موظفًا بالحكومة؟ وقرر مبارك، البائس، أن يترك القاهرة للأبد ويعود إلى قريته ليفلح الأرض، لكن عندما أوشك على مغادرة

القاهرة، صدرت الأوامر باستدعائه مرة أخرى لخدمة الجيش. واضطر إلى قبول عدد من الوظائف الدنيا لم يدم أى منها طويلاً. فعمل بمكتب الشئون القانونية بديوان الجهادية، وفى تصميم المنائر العسكرية، وكوكيل لمجلس التجارة لمدة شهرين قبل طرده بسبب مكائد سلفه الأرمنى عند سعيد.(١١) لكن سعيدًا كان يمنح مبارك، فى بعض الأوقات، راتبًا كواحد من أفراد حاشيته كما قدم له قرضًا بمائة قرش، لكنه ظل يشغل وظائف متدنية ويعانى الضيق المالى. وفى ١٨٦١، طُلب إليه تسديد بقية دينه (٢٨ ألف قرش)، لكنه أجاب بعدم قدرته على السداد.(١٢) وعندما علم سعيد بذلك، أسند إليه مهمة فحص أعطال القناطر، وأمر بخصم نصف مرتبه شهريًا لتسديد الدين. ولم تدم هذه الوظيفة أيضًا طويلاً، ومرة أخرى أُبعد مبارك من الخدمة، لكنه استطاع، بمساعدة أحد الأصدقاء (الضابط التركى إسماعيل باشا الفارق) شراء قطعة أرض حكومية بالمزاد والعمل (مع بعض المهندسين المطرودين من الخدمة) فى مجال المقاولات العقارية.(١٣)

ومع تولى إسماعيل الحكم فى يناير ١٨٦٣، أخذت حياة مبارك الوظيفية إيقاعًا مختلفًا بعض الشيء. فعلى عكس صعوده المدوى فى ١٨٥٠، جاء صعود مبارك هذه المرة فى إدارة إسماعيل بطيئًا على مدى أكثر من نصف عقد حتى عُين فى أبريل ١٨٦٨ ناظرًا للمدارس والأشغال العمومية. وهكذا، بدأت أربع سنوات من الترقيات حملته إلى أعلى المناصب، وشابها أيضًا الطرد المهين أكثر من مرة بسبب (فى جانب منها على الأقل) صراعه مع إسماعيل صديق. وكان عام ١٨٧٢ هو نهاية "العصر الذهبى" لعلى مبارك، عندما ترك ديوانى التعليم والأشغال العمومية ليتولاهما الأمير حسين كامل.

كان الخديو إسماعيل يعرف مبارك منذ أن كانا يدرسان معًا فى باريس، لكن من المشكوك فيه أن يكون لصعود مبارك مرة أخرى صلة بهذه

العلاقة. ففى عام ١٨٦٣، كان مبارك معروفًا كمهندس بارع، ومعلم حاذق، وناظر جيد يقدر قيمة الاقتصاد. والحقيقة أن مبارك عُين رئيسًا للأشغال العمومية فى ١٨٦٩ لغرض واضح ومحدد هو تخفيض نفقات هذا الديوان.(١٤) فمهارات مبارك كانت تلبى رغبة عند ذلك الحاكم الساعى للإصلاح.

وقد شهدت تلك السنوات تجسيدًا لمهارات مبارك غير العادية على أوسع نطاق. فالمهام التى أُسندت إليه، والتى يتحدث عنها بحماس كبير فى سيرته الذاتية، كانت متنوعة ومجهدة، لكنه كان دائمًا على قدر المسئولية.(١٥) وقد تنوعت هذه المهام من الإشراف على القناطر الخيرية، والتفتيش على المدارس الحكومية، إلى الاشتراك فى لجنة للتفتيش على الأراضى المملوكة لشركة قناة السويس، والإشراف على بعثة خاصة إلى باريس. ففى رحلة استمرت أربعين يوما بالعاصمة الفرنسية، قام مبارك بزيارة المدارس، ودرس آخر الإصدارات المتصلة بالتعليم، وتفقد نظام الصرف بالمدينة من أجل سيده، الذى كان يخطط لإقامة قاهرة جديدة على الطراز الباريسى.

وحتى يتمكن من متابعة برنامج إسماعيل لإصلاح التعليم والإشراف على تشييد القاهرة الجديدة، عُين مبارك ناظرًا للأشغال العمومية والمدارس فى ١٥ أبريل ١٨٦٨. وفى أكتوبر التالى، عُين ناظرًا للسكك الحديدية والمواصلات. وعلى مدى معظم السنوات الأربع التالية، جمع مبارك بين رئاسة دواوين المدارس والأشغال العامة والأوقاف. وهو أول مصرى مسلم يتمتع بمثل هذا التركيز للسلطة فى العصر الحديث.

ومن الصعب رصد مسيرة مبارك الوظيفية خلال تلك السنوات المحمومة بسبب الثغرات والأخطاء البينة فى سرده لسيرته، لكن المواد الواردة بالسجلات وعند أمين سامى تساعد على استجلاء النظام المعقد والمضطرب للتعيين والفصل الذى ميز حياته الوظيفية فى تلك الفترة. وتتفق

كل المصادر على تاريخ تعيينه "النظاري"، لكنها تختلف في المدة التي قضاها بالوظيفة. فمبارك يكتب أنه ظل يشغل هذه المناصب حتى نهاية ١٨٧١، لكن معلومات السجلات وأمين سامي تشير إلى إبعاده بشكل مؤقت عن الأشغال العمومية والمدارس في يناير ١٨٦٩، ومن السكك الحديدية في يوليو التالي (أعيد للأشغال العمومية والسكك الحديدية في ١٨٦٩، وللمدارس في يناير ١٨٧٠).[١٦] وهو لا يشير إلى إبعاده عن الأشغال العمومية والمدارس والسكك الحديدية في سبتمبر ١٨٧٠ (أعيد إلى المدارس والأشغال العمومية في مايو ويونيو التاليين)، لكنه يكتب عن إبعاد في نوفمبر أو ديسمبر ١٨٧١، وهو ما لا دليل يؤكده. وحسب ما يذكر مبارك، فإن ذلك كان ناتجًا عن صراعه مع إسماعيل صديق، الذي كان يسعى لوضع عوائد السكك الحديدية تحت إدارته. ويؤكد مبارك على استعداده لذلك، لكنه كان يصر على أن يتولى صديق المسئولية عن النفقات أيضًا. وهو ما دفع صديق إلى الكيد لمبارك، وكانت النتيجة إبعاده.[١٧] ولزم مبارك بيته لمدة شهرين أوكلت إليه بعدها مسئولية المدارس الابتدائية الحكومية (المكاتب). وفي مايو ١٨٧٢، عُين ناظرًا لديواني المدارس والأوقاف (ويكتب مبارك أنه تولى أيضا الأشغال العمومية)، لكنه لم يبق في منصبه إلا حتى شهر أغسطس، عندما تولى الأمير حسين كامل المناصب الثلاثة، واحتفظ بمبارك مستشارًا له. وبعد هذا، واصل مبارك العمل في وظائف مختلفة، لكن أيًا منها لم تكن على المستوى النظارى. كما واجه إبعادًا آخر مذلا في مارس ١٨٧٤، عندما أدخل إسماعيل صديق في روع الخديو أن على مبارك يعد كتابًا يتضمن انتقادات لحكمه.[١٨] ومن الواضح أن السنوات التى بلغ فيها أعلى المراتب الوظيفية لم تكن عهدًا ذهبيًا كما يصورها في سيرته.

ويمكن رد عمليات الفصل والاستدانة التى عانى منها مبارك إلى افتقاده للحماية، أي غياب قاعدة اجتماعية قوية تحفظ مكانته في المنصب وخارجه. فمبارك لم يكن يملك مساحة كبيرة من الأراضي يتفرغ لها عند الغضب عليه ولا أصدقاء ذوى نفوذ يتدخلون لصالحه. كما ابتلى، ولسوء

الحظ، بعدو قوى، هو إسماعيل صديق. ولم يقتصر الأمر على هذا، فقد كان سعى مبارك الحثيث للفوز بالحماية سببًا أساسيًا لديونه. وقد جعله هذا الوضع البالغ الهشاشة أكثر توقًا للمنصب كمصدر لقوته.

وقد يبدو غريبًا للوهلة الأولى أن مبارك الذى ينتمى لأسرة من نخبة المشايخ لم يكن يتمتع بسند ذى شأن فى قريته. فعلى الرغم من أنه كان يمتلك ضيعة صغيرة هناك، كانت صلات مبارك بعائلته فى برنبال الجديدة واهية. وحسب ما جاء بسيرته الذاتية، فقد كانت آخر زيارة طويلة يقضيها مع عائلته فى منتصف الثلاثينات من القرن. وعندما اعتزل العمل بالحكومة، ظل مبارك بعيدًا عن قريته على مدى خمسة وثلاثين عامًا.[١٩] وربما يعود ذلك فى الغالب إلى طبيعة عمله، لكنه يعود أيضًا إلى القواعد التى كانت تحد من حرية حركة الموظفين. فعلى عكس المشايخ فى الإدارة الإقليمية الذين أقاموا علاقات قوية فى مناطقهم، كان مبارك موظفا بالإدارة المركزية يقضى معظم وقته بالقاهرة ويذهب إلى الأقاليم فى مهام محددة وقصيرة. وكما يشرح هو، فإن متطلبات عمله كانت أكبر من أن تترك له الوقت ليعود إلى قريته. أضف إلى هذا أن النظام الإدارى المصرى صُمم بحيث يحقق نوعًا من الاعتماد على الحاكم وإضعاف غيره من الصلات. ومنذ اللحظة التى تولى فيها مبارك مسئولية المدارس الحكومية، أصبح من الصعب عليه التنقل بحرية. فقد كان من الصعب الحصول على إذن بالغياب وما يمكن أن يترتب عليه من الخصم من المرتب. وفى ١٨٤٩، خطط مبارك لزيارة قريته دون الحصول على موافقة رسمية، متحايلاً على القانون، حين أوكل إليه بعض الأصدقاء مهمة فى قرية لا تبعد كثيرًا عن قريته، ولم يكن قد رأى أمه منذ ١٤ عامًا.

وأثناء حكم عباس، حاول مبارك أن يحقق النفوذ والحماية عن طريق الاقتران بامرأة تركية يتيمة تملك المال والأرض، يتمتع راعيها بصلات بالأسرة الحاكمة.[٢٠] (كان هذا زواجه الثانى، حيث توفيت زوجته الأولى ابنة

معلمه السابق للرسم.) ومن الواضح أن تطلعه لمقاسمة زوجته ثروتها والاتصال بالأتراك المرموقين جعله يتغاضى عن بلاهة زوجته وطفوليتها؛ حيث لم تكن تدبر حتى أمورها الخاصة.

وللأسف، لم يوافق راعي زوجته، راغب أفندي، وزوجته على هذا الزواج. فخوفًا من طمعه في ثروة زوجته (كانا يتطلعان هما للاستئثار بها) قام الاثنان بتأييد من أم الخديو وحسن المانسترلي (الذي كان أقوى موظف في مصر على عهد عباس) بالاحتيال على المحكمة ونجحا في الحصول على الوصاية على الزوجة وإثارة حراس القصر ضد مبارك الذي بدأ يخشى على حياته، لكن بعد أن اكتشفت أم الخديو الخدعة، عادت زوجة مبارك إليه. على أن الأمور لم تتوقف عند هذا الحد. فعندما غادر مبارك القاهرة، قام الاثنان بتجريدها من أموالها بطريقة قانونية. ولم تسترد الزوجة أموالها إلا بعد أن قدم مبارك شكوى إلى عباس، تابعها عبر القنوات القانونية والإدارية الملتوية، وصمد أمام مكائد أعيان الأتراك (كان مبارك يخشى من أن ينجح المانسترلي في إبعاده إلى السودان). وعندما تواصلت هذه المكائد في عهد سعيد، فسخ مبارك الزواج. وقد حصل على مبلغ ٢٥ ألف قرش نقدًا و ٦٠٠ كيس، كان قد أنفقها على بناء مسكن لزوجته، وترك لها المنزل بأثاثه، والعبيد التي كان يملكها. وقرب نهاية عهد سعيد، تزوج مبارك مرة أخرى، واشترى منزلاً بدرب الجماميز وقام بتأثيثه. وكانت المبالغ الكبيرة التي أنفقها على هذا الزواج الثالث، كما يقول، سببًا في تراكم ديونه مرة أخرى.[٢١]

وكان المنصب الكبير، بالنسبة لمبارك، نقمة ونعمة في آن: نقمة لأنه كان يشعر بأنه مضطر، بحكم المنصب، على الإنفاق ببذخ حتى يعيش في مستوى يليق بالمنصب؛ ونعمة لأن هذا المنصب هو السبيل إلى النفوذ والثروة.[٢٢] وكان نفوذ مبارك يتجلى بالأساس في سطوته على الفنيين من أبناء بلده. ففي عهد عباس، ألحق المصريين بالمدارس وساعدهم في الالتحاق

بالبعثات التى كانت توجه لأوروبا.[٢٣] وفى عهد إسماعيل، عين أصدقاءه وزملاءه من المصريين فى الدواوين التى تولى نظرها للعمل على دفع الإصلاحات. وكانت اقتراحات مبارك بالتعيين أو الترقية عادة ما تحظى بموافقة إسماعيل، وإن كان الخديو قد رفض فى إحدى المرات الموافقة على طلبه بتعيين إسماعيل الفلكى مديرًا لكل من مرصد شبرا ومدرسة الصنائع بالقاهرة، مبررًا ذلك بأن الجمع بين الإدارتين بيد شخص واحد يعوق إدارة الجهتين (تولى الفلكى إدارة المرصد).[٢٤] ومن أصدقاء مبارك المقربين كذلك، هناك صالح مجدى بك، خريج مدرستى الألسن والصنائع.[٢٥] وفى عهد إسماعيل، كتب الاثنان المقالات بمجلة روضة المدارس، وتعاونا فى نشر الكتب للمدارس الحكومية. وكان من الطبيعى أن يعين مبارك صالح رئيسًا لأحد مكاتب ديوان المدارس، ثم وكيلاً للديوان، تحت الإدارة المباشرة له. وعندما ترك مبارك منصبه فى ١٨٧٠، حذا صالح حذوه.

وتثور الشكوك حول مدى استفادة مبارك المادية من مناصبه. فمبارك، الذى يصفه بِل بأنه رجل لا يزدرى عوائد المنصب العالى وإن لم يكن شخصًا فاسدًا، والذى يصفه نينت (وإن كان مصدرًا مشكوك فيه) بأنه ذكى لكن نهم، لم يقاوم الاستفادة من الفرص التى أتيحت له.[٢٦] فبوصفه ناظرًا للأشغال العمومية، من المحتمل أن مبارك كان يسحب من الحساب الخاص بالناظر الذى كان يشمل أموالاً مخصصة لأشغال النيل ويستحوذ حسب العرف على جزء من مصروفات إدارته. وتكمن أفضل فرص الإثراء الشخصى فى التصرف فى عوائد الدواوين، خاصة السكك الحديدية؛ حيث يمكن جمع المال أيضًا عن طريق الرشاوى والرسوم وعمولات التعاقدات والامتيازات. ويقدر الكسب غير المشروع فى هذه الإدارة بخمس عائداتها.[٢٧] لكن مبارك، كما رأينا، لم يتحكم طويلاً فى عائدات السكك الحديدية (أو حتى فى إدارتها). وإذا لم تكن يداه بيضاء تمامًا، فمن المؤكد أنه لم يكن واحدًا من أولئك الموظفين الذين يصفهم ستيفن كيف (بقدر من المبالغة) الذين يخدمون فترة قصيرة ليخرجوا بثروة كبيرة.[٢٨]

لقد كانت المنح النقدية والأراضي التي يجود بها الحاكم أحد السبل المهمة للثراء. ومبارك لم يكن محرومًا تمامًا من هذه الفوائد ــ في ١٨٧٠ تلقى مكافأة قدرها ثلاثة آلاف جنيه نظير جهوده لزيادة عائدات السكك الحديدية ــ لكن ما حصل عليه لا يقارن بما حصل عليه غيره من كبار الموظفين، سواء من حيث المقدار أو عدد المرات.[٢٩] وفي وقت مبكر (١٨٧٠)، مُنح مبارك، حسبما يرد بسجل أراضي الذوات، مساحة من الأراضي غير المنزرعة تبلغ ٣٠٠ فدان بقريتين بالقرب من قريته بمديرية الدقهلية. وشأن معظم الأراضي التي كانت تمنح في ذلك الحين، تحولت تلك الأرض إلى عائق. فقد احتاجت الأرض إلى الكثير من الأموال لاستصلاحها، وهو ما دفعه إلى الاستدانة.[٣٠] وخلال الستينيات من القرن، عندما كان كبار الموظفين يتلقون منحًا كبيرة من الأراضي ويقيمون الضياع الكبيرة المربحة، لم يفز مبارك بالكثير. فأمين سامي يكشف عن منحة بـ ٣٠٠ فدان قدمت لمبارك في أبريل ١٨٦٤.[٣١] ولا يورد سجل أراضي الذوات، الذي لا يرصد المنحة التي يشير إليها سامي، سوى حيازتين لمبارك في عقد الستينات: ٦٤ فدان بالقليوبية (٢١ فبراير ١٨٦٥)، و٩ فدادين بالجيزة (٢٥ أبريل ١٩٦٥). وكان إجمالي حيازته (بما في ذلك منحة عباس) لا يزيد على ٣٦٣ فدانًا. وكما سنرى، فإن هذا لا يعد شيئًا مقارنة بملكية رجال مثل إسماعيل صديق أو محمد شريف، لكن مبارك لم يكن آنذاك من بين أهم موظفي الحكومة، كما أنه مصري. وعلى أية حال، ظل مبارك، فيما يتصل بمسألة الأراضي، على نفس الوضع تقريبًا الذي بدأ به في ١٨٥٠.

وكان حرمان مبارك من قوة اجتماعية اقتصادية نسبية سببًا في افتقاده للأمان واعتماده على الخديوي. وعلى الرغم من احتياجه للوظيفة لأنها كانت الوسيلة الوحيدة للبقاء، إلا أنه لم يلتزم بالضرورة بما كان يعتبره ولاءً شخصيًا أو مسئولية تجاه الخديوي. فقد كان على مبارك أن يظهر الولاء طالما لم يكن هناك بديل لحاكم قوي، أما إذا ما نشأت أزمة سياسية تهدد مكانة الحاكم، لم يكن هناك ما يضمن وقوفه إلى جانب سيده.

لقد كان على مبارك مصريًّا معتزًّا بمصريته. لم يكن واحدًا من أولئك المجلوبين من الخارج للعمل فى دوائر الوالى. وكان مبارك المعتمد كليًا على الخديو يعلم تمام العلم الفرق بين المصريين "أصحاب البشرة الزيتونية" والأتراك "ذوى الوجوه البيضاء الوردية".(٣٢) كان موظفًا من طراز جديد على مصر، يتمتع بمهارات وأفكار أكثر تمشيًا مع متطلبات عصرها الحديث من ماضيها المملوكى. ولم يكن مبارك مدفوعًا بالاعتبارات المهنية وحدها، وإنما كذلك بارتباطه القوى بشعب مصر وأرضها، وبرغبة قوية فى تحسين أوضاع البلاد، وهذا الالتزام يتجاوز أى ولاء للحاكم أو الأسرة الحاكمة.

ولا يمكن لأى مطلع على وصفه للمعاملة البشعة التى يلقاها الفلاحون المساقون إلى السخرة أن يشك فى عمق مشاعر مبارك وتعاطفه.(٣٣) وتاريخه المهنى بحد ذاته يقدم دليلاً قويًا على التضحيات الطوعية التى تتجاوز متطلبات الالتزام المهنى الصرف. فعندما كان ناظرًا للمدارس الحكومية على عهد عباس، أبدى مبارك اهتمامًا لا مثيل له فى عصره بتحسين أوضاع تلاميذه. ففى زياراته اليومية كان يهتم بمتابعة كل صغيرة وكبيرة، ويعلمهم القراءة والكتابة، بل وحتى كيف يرتدون ملابسهم، ويشرف بنفسه على تغذيتهم، كما عمل على الحد من عقوبات الضرب وغيرها من أشكال المعاملة السيئة التى كان يتعرض لها تلاميذ المدارس.(٣٤) كتب يقول: "إننى أعامل المعلم والتلاميذ كوالد لهم، ولا زلت على قناعة بأن هذا هو ما ينبغى أن يفعله كل راع لرعيته، حتى يتحقق الغرض من التعليم". وخلال حكم سعيد تولى عن طيب خاطر مهمة تعليم الجنود المصريين فى الميدان قواعد القراءة والكتابة والحساب، وزيارتهم فى خيامهم، وكتابة الحروف أحيانًا على الأرض أو البلاط بالفحم. وكما يؤكد سجله الحماسى خلال حكم إسماعيل، فقد كان مستعدًا للسفر مسافات طويلة لتعليم أبناء بلده.

وهذا الالتزام يجد تبريرًا له فى هدف أسمى، يطلق مبارك عليه "حب الوطن". فبحكم تأثره بمعلميه الأوروبيين ومعرفته بنظام الدولة الأوروبى،

وربما أيضًا بخطب ولاة مصر، بمن فيهم محمد على، الذى كان يحث موظفيه على حب الوطن والعمل فى سبيله،[٣٥] كان مبارك يستخدم هذه الكلمة لنقل مفهوم الوطن patrie أو الأمة بمعناه الإقليمى. وسواء أكان على وعى أم لا، فقد كان يسهم فى الترويج لفهم جديد للوطنية المصرية. وكما يقول فى تقديمه لروايته التعليمية علم الدين، التى صدرت فى ١٨٨٢، فإن:

"من أعظم ما نرى أنفسنا مدينين له، مطالبين من جهته، مغمورين بحقوقه المقدسة هذا الوطن الجليل الذى نشأنا به، وعشنا فوق أرضه، وتحت سمائه، ونعشنا بهوائه، وروينا بمائه، واغتذينا بنباته وحيوانه، وانتفعنا بسائر أجزائه، وهو فى كل آن يمدنا ويفيدنا ويعطينا ويزيدنا، كما كان صنيعه مع آبائنا وأجدادنا السابقين، وكذلك يكون شأنه مع أبنائنا وأحفادنا اللاحقين، فلزمنا أن نقدره حق قدره "[٣٦]

إن حب الوطن، كما يقول مبارك؛ هو مبعث أفعاله وسر ما حققه من نجاح. يقول: "هذا وإنى لمعترف بفضل هذا الوطن العزيز علىَّ، فقد نشأت فى ظله، وتقلبت فى مهده، وتربيت فى حجر كفالته وتعهده، حتى صرت من أبنائه المعدودين، ورجاله المعروفين، وتمتعت صغيرًا وكبيرًا بكثير من خيراته وثمراته، ولا أزال متنعمًا بطيباته، فأجدنى، وإن استوفيت الجهد، وقضيت العمر فى خدمته، لم أقم بعشر معشار ما على من واجباته وحقوقه ... ولهذا التزمت فى كل ما تقلدت من الأعمال، وجميع ما تقلبت فيه من الأحوال، أن أخدم وطنى بكل ما نالته يدى وبلغه إمكانى مما أراه يعود عليه بالفائدة والنفع، قل أو جل؛ كالسعى فى استكثار المكاتب والمدارس، وتعميم التربية والتعليم، ونشر الكتب المفيدة؛ إما بالاشتغال بتأليفها بنفسى أو الحث والتحريض عليها لمن أرى فيه أهلية القيام بها"[٣٧]

وعلى كل مصرى، كما يخاطب مبارك قراءه، أن يخدم وطنه بأقصى طاقته. وخير سبيل لخدمته وفهم "متطلباته الحقة"، كما يؤكد مبارك، هو

الفوز بأكبر قدر من التعليم، لكن هذا لا يمنع من خدمة هـذا الـوطن عبـر الكثير من الطرق الأخرى. فهو يقول:

"إذا ما كان المرء صاحب منصب كبير أو يشغل وظيفة فـي قريتـه، فلابد وأن يؤدى واجبه بتفان وأمانة. وإذا كان تاجرًا، فعليه أن يفى بما يتعهد به، وإذا كان زارعًا أو صانعًا، وجب عليه أن يتفانى فـي سـبيل الـوطن بالتفانى فى عمله، حتى ولو كان كناسًا أو صانع أحذية"(٣٨)

والوطن الذى يتطلع مبارك إليه كان يختلف عن ذلك الذى كان يعيش فى كنفه. فمصر، التى يأسف لحالها، فقدت عظمتها التى كانت تتمتع بها على عهد الفراعنة، والتى استردتها لمدة قصيرة بعد الفتح الإسلامى (شأن غيـره من الإصلاحيين، يهتم مبارك بماضى مصر قبل الإسلام). وهو يتفـق مـع الأوروبيين الذين يرون المصريين جبناء ومخادعين وكذابين ومنافقين، لكنه لا يرى فى هذا خطأ المصريين؛ فهو النتيجة المزرية لقرون مـن سـيطرة الأجانب، الذين أدت أفعالهم الآثمة إلى تهيئة الظـروف لتغييـر الشخصـية المصرية.(٣٩) ويعطى مبارك أهمية كبيرة للتأثير السيئ للخرافات والمعتقدات الزائفة؛ لأنها تعد تعبيرًا عن مجتمع متعصب تحكمه التقاليد.(٤٠)

ما العلاج إذن؟ إن مصر لا يمكن أن تحتل مكانها بين الأمم المتمدينة إلا بالأخذ بأسباب العلم والتقنيات الأوروبية. وبحكم اتصاله المتنوع والطويل الأمد بالحضارة الأوروبية، كان مبارك معجبًا بقـوة وثـراء الأوروبيـين ومنجزاتهم العلمية، مدركًا بوضوح نزوعهم القوى للاستحواذ والتملك، وهو يؤمن بأن روح الصناعة قد قادتهم إلـى المجـد، وهـذه الـروح يفتقـدها المصريون بجلاء، وهو يحث شعبه على التحلى بهذا النـزوع والمهـارات العلمية التى مكنت الأوروبيين من اختراق الجبال وشق القنوات العظيمة.(٤١)

كان مبارك يتطلع إلى تغيير بلده. ومن الوجهة الأخلاقية، كان يـؤمن بأن على المصريين أن يتعلموا إلى حد ما ضرورة إخضاع مصالحهم الفردية

للمصلحة العامة، وهو إيمان نراه فى جهوده المتواصلة (وعبر كتاباته) لغرس فكرة الولاء لوطن مصرى. وبالنسبة للأوضاع المادية لمصر، هناك ثلاث خطوات يجب اتخاذها. فصناعة مصر وتجارتها يجب تطويرها بأقصى قدر لتنمية ثروات البلاد وجعلها منتجة، كما يجب تطوير التعليم بسرعة من أجل تغيير مواقف الناس وعاداتهم وتعليمهم المبادئ التى تمكنهم من الاعتماد على النفس. ويجب، أخيرًا، تطوير الزراعة إلى أقصى حد ممكن، إلى جانب إقامة نظام سليم للرى ووضع أسس لصيانته. وبهذا تكتمل مقومات تطور مصر وتقدمها الوطنى. وكان هذا أيضًا المعيار الذى يمكن عن طريقه الحكم على الحكام. وعلى مبارك لم يكن ثريًا أو واصلاً، لكن هذا لا يقلل من وطنيته.

محمد سلطان

إذا كان من الممكن أن نعتبر على مبارك ممثلاً للتقنيين المصريين فى الإدارة المركزية، فمحمد سلطان باشا (١٨٢٥-١٨٨٤) يمثل الشيخ المصرى الذى بلغ مستوى أعلى من السلطة من خلال الخدمة بالإدارة الإقليمية (انظر الجدول رقم ١٢)[٤٢] وسلطان، القائد الطبيعى، والسياسى الموهوب، الذى كان يعرف على نطاق واسع بـ "ملك" الصعيد، تلقى تعليمًا رسميًا محدودًا ولم يعرف أى لغة أجنبية (بل أنه لم يعرف طوال معظم حياته كتابة وقراءة اللغة العربية).[٤٣] لكنه كان يتمتع بثروة كبيرة، ويلقى الاحترام بفضل نفوذه بين مواطنيه، واشتهر كرئيس لمجلس شورى النواب خلال تمرد عرابى الفاشل. وربما كان سلطان، أكثر من أى من زملائه، يجسد كيفية حيازة واستغلال نوع معين من السلطة. فهذه السلطة نابعة من الجمع بين المكانة والنفوذ المحليين وبين الخدمة فى الإدارة المحلية، وهو جمع وسّع من قاعدة نفوذ قائمة مسبقًا، ومكن الأعيان من لعب دور مزدوج كممثلين للحكومة عند

الناس والعكس. وكان الارتباط بالإدارة الجديدة، من ثم، الجانب الحاسم. فقد حقق أعيان مصر الثروة والقوة بفضل انتمائهم لسلك البيروقراطية. هكذا أصبح محمد سلطان، الذى كان فى عام ١٨٥٧ عمدة قرية شبه أمى، أقوى رجل فى صعيد مصر، يبسط نفوذه على المشايخ هناك، وبلغ من القوة حدًّا أجبر الخديو على نقل كبير مهندسيه من مديرية المنيا عندما اصطدم بسلطان.[٤٤]

وكان سلطان، الذكى، واللماح، واللبق، معروفًا بصراحته، واعتزازه بأصوله، وطموحه الفائق[٤٥]، لكن الثروة والمكانة الاجتماعية كانتا أكبر مؤهلاته. وعلى الرغم من استقرارها بالمنيا، لم تكن عائلة سلطان من أشهر سكان هذه المديرية. فنحن لا نعرف الكثير عن والده، والذى تطلق عليه إحدى وثائق الأرشيف سلطان أغا. وفى وقت من الأوقات، كان محمد سلطان هو كبير العائلة، وشيخ بلد قريته(زاوية الأموات)؛ حيث تمكن من تحقيق ثروة ونفوذ كبيرين.

وتعكس ملابسات شغله لأول المناصب الإدارية التى تولاها عظم ثروته وأهمية صلاته الشخصية. فحسبما يخبرنا فهمى، فقد أجاد أحد أصدقاء سلطان، هو حسن الشريعى (وهو أيضًا من أبناء إحدى الأسر الكبيرة بالمنيا) عمله كحاكم خط لقلوصنا (بالمنيا) مما دعا سعيد إلى تعيينه عضوًا بمحكمة الاستئناف.[٤٦] وعندما طلب الخديو من الشريعى اقتراح خلف له رشح سلطان. وعندما دُعى للاجتماع بقصر سعيد، سُئل الشاب عما إذا كان يرغب فى التشرف باستضافة الخديو وحاشيته ببلده (كان سعيد يريد التثبت من ثروة ومكانة سلطان فى مديريته). وكان سلطان جاهزًا للموافقة، واستقبل سعيد بقريته بحفاوة وكرم بالغين. وجلس الضيوف ومضيفهم فى خيم ضخمة أقيمت لهذه المناسبة وتناولوا طعامهم على الطريقة العربية. وعند رحيله، أبدى سعيد رغبته فى زيارة سلطان مرة أخرى بعد عودته من السودان، لكنه

طلب أن يحاط هذه المرة بمظاهر استقبال مؤثرة. وعقب قبوله هذا التشريف الكبير، توجه سلطان على الفور إلى القاهرة؛ حيث دلّه صديقه الشيخ علــى الغاياتى (من علماء الأزهر) على مهندس معمارى ممتاز وضع له تصــميمًا لبيت كبير يجد فيه الخديو وحاشيته كل راحة واسترخاء. وعن طريق المال والرجال الذين وفرهم سلطان، استطاع المهندس إقامة قصر منيف فى زمن قصير بحديقة غناء على مساحة عشرة أفدنة. وقد فُــرش القصــر بفــاخر الأثاث، وعندما عاد الخديو إلى المنيا تأثر بما رأى وأصدر أوامره فى الحال بتعيين سلطان لشغل منصب حاكم خط قلوصنا الخالى.

هكذا كانت البداية الوظيفية لمحمد سلطان، الذى صار موظفًا وعينًا من الأعيان، والذى استطاع بالتحاقه بالعمل الحكومى تدعيم ثروتــه وســلطانه وبسطه فى ربوع صعيد مصر. وهناك ثلاثة جوانب مــن مســيرة ســلطان الوظيفية جديرة بالملاحظة (انظر الجدول رقم ١٩). أولها، أنه قضـــى كــل سنين خدمته تقريبًا فى مديريات الصعيد، بما فيها المنيا، وهو ما يبدو أمــرًا عاديًا بالنسبة لموظف من نوعه. وكما سبق ولاحظنا، فإن الأعيــان الــذين كانوا يعينون فى وظائف إقليمية أقل من وظيفة مدير المديرية كانوا يعينــون عادة فى مديرياتهم أو فى مناطق قريبة منها.[٤٧] وثانيها، أنه تمتــع بخدمــة متصلة على مدى ١٥ عامًا، صعد خلالها السلم الوظيفى بــوتيرة منتظمــة. وثالثها، أن فترات شغله للوظيفة فاقت المعدل الشائع بكثير. ففى الفترة مــن ١٨٥٧ـــ١٨٧٢، لم يتنقل بين أكثر من سبع وظائف. وقد ظل مــديرًا لبنــى سويف لمدة ثلاث سنوات وأربعة شهور، وهو ما لم يحدث مع أحد غيــره، كما شغل أكبر وأهم المناصب التى حصل عليها (وكيل التفتيش) لأكثر مــن ست سنوات. وقد أتاح له شغله للمنصب لمدد طويلة وفى أماكن قريبة مــن مسقط رأسه فرصًا كبيرة. فمن غير المدهش أن يوصف سلطان بأنه رجل له وسائله الخاصة.[٤٨]

وتصرفات سلطان حين كان ناظر قسم تقدم مثالاً دالاً على ما يمكن أن يفعله صاحب النفوذ المحلى والمنصب الإدارى لمخالفة الأوامـــر الحكوميـــة لصالح السكان المحليين ولصالحه الشخصى.[٤٩] فعنـــدما رأى أن أراضـــى كثير من الفلاحين فى خطه مرهونة للمرابين، وخاصة لرجل يونانى يـــدعى باسيلى، نظم محمد سلطان حركة للامتناع عن الدفع. وعندما تلقى أمرًا مـــن مدير المديرية (الذى كان يقف فى صف باســـيلي) لمســـاعدته فـــى إجبـــار الفلاحين على السداد، جمع مشايخ البلاد وغيرهم من الأعيان سرًّا، ومنعهم، مهددًا إياهم بالعقاب، من دفع أى شيء لباسيلى. وتوالى الأمر تلو الأمر من العاصمة، دون جدوى؛ فمعارضة سلطان جعلت الفلاحين غير مرغمين على السداد. واضطر باسيلى فى نهاية الأمر إلى اللجوء إلى سلطان الذى تعهـــد بمساعدته فى استرداد أمواله بشرط أن يتنازل عن الفوائد ويقبـــل بجدولـــة الديون لصالح المدينين. ولم يكن أمام باسيلى إلا الرضـــوخ. (كمـــا ســـبق وأوضحنا، فإن مثل تلك الوساطات داخل الإدارة كانت بمثابة آلية من شأنها إعاقة طلبات الحكومة.)

جدول رقم ١٩

الوظائف الرئيسية التى شغلها محمد سلطان باشا

حاكم خط قلوصنا (١٨٥٧؟).

وكيل بنى سويف (يناير ١٨٥٩).

مدير بنى سويف (مارس ١٨٦٠).

مدير أسيوط (يوليه ١٨٦٣).

مدير الغربية (يوليه ١٨٦٤).

مفتش الأملاك الخديوية بالصعيد (ديسمبر ١٨٦٥).

وكيل تفتيش الصعيد (يوليه ١٨٦٦).

رئيس مجلس الخرطوم (سبتمبر ١٨٧٢).

مفتش الأملاك الخديوية بالمنيا (تاريخ أول تعيين غير معروف، وأبعد فى أكتوبر ١٨٧٥؛ وأعيد تعيينه فى مايو ١٨٧٦).

عضو بمجلس شورى النواب (١٨٧٦).

رئيس مجلس شورى النواب (١٨٨١).

رئيس المجلس التشريعى (١٨٨٣).

المصادر: ملفات المستخدمين، رقم ١١٣٦٩، ورثة محمد سلطان باشا، أمين سامى، ج ٣، قسم ١، ص ٣١٠، ٣٤٥، ج٣، قسم٢، ص٤٩٨، ٥٥٢، ٣٦١، ٦٤٩-٥٠، ١٠١٣، ج٣، قسم٣، ص١٢٧٦، ١٣٣٧، الرافعى، عصر إسماعيل، ج٢، ص١٥١، الثورة، ص١٩٩، ٥٩٤.

وفيما بين مارس ١٨٦٠ وديسمبر ١٨٦٥، تولى عددًا من المناصب الإدارية، مثل مدير لبنى سويف (حيث سبق له العمل وكيلاً للمديرية)، وأسيوط، والغربية.[٥٠] وبفضل تقدير الخديو لكفاءته، ومعاملته للناس بالإنصاف، وتحرى العدل عند البت فى قضاياهم، لابد من أن سلطان قد استغرقه العمل خلال السنوات التى أسفر خلالها ازدهار القطن وجهود الخديو المضنية لتوسيع ممتلكاته عن تغيير وجه الريف المصرى. وباعتباره مدير مديرية، كان سلطان يختار الأراضى التى يرغب الخديو فى منحها للمقربين أو لنفسه ونزع ملكيتها. وعندما اندلعت أعمال العنف فى أسيوط عام ١٨٦٣، وفى كل مكان احتجاجًا على الأعباء المرهقة التى فرضت على الفلاحين، صدرت الأوامر إلى سلطان بتجريد الفلاحين من السلاح وفُوض فى استبعاد مشايخ البلد الذين يفشلون فى فرض النظام. ومكافأة له على ما حقق من نجاح فى الصعيد، عُين سلطان، الذى سبق للخديو أن امتدح أمانته وكفاءته، مديرًا للغربية مع رفع راتبه من ٥ آلاف إلى ٨ آلاف قرش شهريا.

وقد تعاظم نفوذ سلطان منذ عام ١٨٦٥ بتعيينه مفتشًا على أراضى الخديو فى الصعيد، لا لبسط نفوذه على المجال القضائى فحسب، بل ولتعاظم سلطته على الكثير من موظفى الحكومة.[٥١] وقد أتيح له المزيد من الفرص فى عام ١٨٦٦، مع تعيينه وكيلاً لتفتيش الصعيد، ليعمل مباشرة تحت إمرة إسماعيل صديق، أحد أقوى موظفى البلاد وأكثرهم مهابة. فكما سبق ورأينا، كان التفتيش يمثل قمة السلطة التنفيذية فى الأقاليم، وناظره هو الذى يقوم فعليًا باختيار كل موظف فى هذه الأقاليم. فبجمعه بين وظيفة التحرى والوظائف التنفيذية العليا، كان التفتيش يتولى تبليغ الأوامر الخديوية إلى المستويات التنفيذية الوسطى، ومتابعة تنفيذها، متخففا من مجموعة من الأعباء الجسام، بما فى ذلك مراقبة مشروعات الأشغال العمومية، وفحص الشكاوى، والإشراف على تحصيل الضرائب. كما كان للإدارة سلطة تعيين وفصل الموظفين.[٥٢]

وخلال تلك السنوات، فاز سلطان بالثروة الزراعية والنفوذ الشخصي اللذين جعلا الناس يطلقون عليه "ملك" الصعيد (انظر الجدول رقم ٢٠). وحسبما يبين سجل أراضي الذوات، فإنه لم يحصل على أي حيازات أثناء شغله لوظيفة حاكم خط أو وكيل بني سويف. فلم تبدأ حيازته للأراضي إلا بعد أن أصبح مديرًا، وعندما أصبح وكيلاً للتفتيش كان قد حاز أكثر من نصف إجمالي مساحة الأراضي التي يملكها. ولا عجب إن تركزت حيازة سلطان من الأراضي في الصعيد، وكان معظمها في مسقط رأسه بالمنيا.

ومن الممكن أن نفترض أن جانبًا كبيرًا من حيازته لم يرد بسجل أراضي الذوات، وأنه حصل على الأراضي، بالطبع، بعد عام ١٨٧٠. وتقدر المساحة الإجمالية لأراضي سلطان في أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر بـ ١٣ ألف فدان، منها ١٠ آلاف بالمنيا، وتبلغ مساحة وقفيته ٤٤٠٠ فدان كلها بالمنيا، ويرصد إحصاء عام ١٨٨٥ عدد العاملين بأملاك سلطان بالمنيا بـ ٤٩٣ شخصًا.[٥٣] كما كان يملك العقارات بالمديريات الأخرى والقاهرة. فيرد بين أوقافه الكثير من المباني بالمنيا والعاصمة؛ حيث كان يمتلك قصرًا بباب اللوق وقطعة أرض ببولاق مقام عليها مسجد، وسلاملك وثلاثة محلات. وشأن المعلومات الخاصة بملكيته الزراعية بسجل الأراضي، فإن هذه المعلومات لا تمثل أكثر من مؤشر على الحجم الكبير الذي بلغته أملاكه في المدينة.

جدول رقم ٢٠

حيازة محمد سلطان باشا

عدد الأفدنة	تاريخ الحيازة	الموقع
٣٠٠	٢٩ مارس ١٨٢٦	
١٣٧	١٦ أكتوبر ١٨٢٦	المنيا وبنى مزار
٣٠٠	٢٣ أغسطس ١٨٦٣	
١٧٢	٤ أغسطس ١٨٦٤	
٢٢	١٨ نوفمبر ١٨٦٦	
٣	٦ يوليو ١٨٦٨	
٥٠٠	١٤ يونيو ١٨٦٩	
٥٠٠	٢٥ يوليو ١٨٦٩	بنى سويف والفيوم
٨٥	٢٥ يوليو ١٨٦٩	
٢٠١٩	الإجمالى العام	المنيا وبنى مزار
١١٧	أراض متنازل عنها (*)	
١٩٠٢	الإجمالى بالسجلات	

المصدر: دفتر زمام الأطيان العشورية: الذوات، رقم ١٣٤٣

(*) أراض بيعت أو انتقلت حيازتها إلى آخرين.

كما كان سلطان يوطد صلاته الشخصية ويمد نفوذه فى المنيا وفى كل مكان. وحسب تراجم فهمى، فإن محمد سلطان كان معروفًا بكرمه عند العامة. وكان يقدم هبات منتظمة للأزهر (حيث كان له أصدقاء كثيرون من بين علمائه) ولمساجد فى مكة والمدينة. وكان يقدم الأموال سرًا للأسر الكبيرة التى تواجه ظروفًا مالية صعبة. وكان يوزع المعونات والطعام والشراب على أبناء قريته، التى أصبحت بمثابة مضيفة للفقراء.[٥٤] وتدعم الأوقاف التى تبرع بها، بصورة جزئية، الترجمة التى قدمها له فهمى. فبينما

ذهب الجانب الأكبر من تبرعاته إلى أسرته وأصدقائه (وكانت هذه أيضًا هى الوسيلة التى كافأ بها أعوانه)، قدم سلطان الأموال اللازمة للإنفاق على ثلاثة مساجد ومدرسة لتعليم اليتامى وأبناء الفقراء.[٥٥] (كما خصص راتبًا لفقيه ليقوم بتعليم الناس أصول الشريعة.) وكانت هذه الأعمال موردًا غير مباشر لرصيده السياسى؛ حيث وضعته فى موضع المعبر عن المعاناة الشعبية والمتصدى للمظالم باسم الناس.

وإلى جانب عائلته الكبيرة والكثير من الأصدقاء فى المنيا، كان لسلطان أصدقاء فى داخل الإدارة. ويقال إن مصطفى رياض وأحمد خيرى باشا (حامل أختام الخديو إسماعيل) والوالدة باشا (التى قدمت لسلطان فى إحدى المرات هدية من الأحجار الثمينة) كانوا من بين أصدقائه.[٥٦] كما عرف سلطان أيضا نوبار ومحمد شريف، وهما من أبرز الموظفين الذين كانوا يعرفون قدره.

وكان الخديو يطلب مشورة سلطان. وتروى هدى شعراوى حكاية تكشف جانبًا من ثقته بنفسه وإقدامه. فقد قرر الخديو إسماعيل، أثناء إحدى جولاته التفتيشية بالمنيا، تغيير عدد من الموظفين الإقليميين (كان بعضهم من أصدقاء سلطان). وقام إسماعيل بزيارة سلطان، الذى كان يشغل آنذاك منصب وكيل التفتيش، وسأله رأيه بشأن الأشخاص الذين ينوى تغييرهم. سأل الخديوي: "هل يصلح أبو حمادى مديرًا للمنيا؟". فأجاب سلطان: "إنه مدير جيد لسوهاج، لأنه من هناك، لكن ماذا فعل مدير المنيا؟ ألم يجدّ فى عمله؟". وفى اليوم التالى، واصل الخديو طرح المسألة. سأله: "ألن يكون أيوب بك جمال الدين مديرًا جيدًا للمنيا؟". "إنه مدير جيد لأسيوط"، هكذا أجاب سلطان، الذى كان قد استبد به الضيق لدرجة أنه تحدث مع إسماعيل بخشونة قائلا إن اهتمامه الأول يجب أن يكون تحسين أوضاع المديرية بدلاً من تبديد الوقت فى تغيير المدير. وبعد ذلك بعدة أيام، وبينما إسماعيل

وسلطان يستقلان القطار فى طريقهما إلى القاهرة، خرج الأخير عن حده. كان إسماعيل قد سأله للتو عن رأيه فى ضريبة المقابلة. قال سلطان: "مولاى، لقد سبق وسألتنى مرتين عن هذا وذاك وقد أجبت، والآن تسألنى عن المقابلة. والأهم والأفيد هو أن تعنى بتحسين أحوال الناس". وكان هذا كثيرًا على إسماعيل. وعلى الفور أمر بإنزال سلطان من القطار أثناء سيره، لكن العقوبة لم تنفذ.

وكان هذا الخلاف، كما تدعى ابنة سلطان، سببًا لإبعاده عن منصبه وكيل التفتيش فى أغسطس ١٨٧٢، وهى أول نكسة فى مسيرته الوظيفية. وبعد هذا، صدرت إليه الأوامر بالتوجه إلى السودان لتولى رئاسة محكمة الاستئناف بالخرطوم، وهو تعيين للنفى أقرب، لكنه سرعان ما ألغى. وحسب ما يذكره فهمى، كان نقل سلطان بسبب ما قاله لإسماعيل من أن ضريبة المقابلة ستشكل غبنًا على الريف.[٥٧] على أن من المحتمل وجود سبب آخر لإبعاد سلطان، يمكن أن يفسر أسئلة أخرى تطرحها هذه الواقعة؛ إذ: لماذا رجع الخديو عن قرار الإبعاد بمثل تلك السرعة؟ أليس غريبًا أن يُسمح لسلطان بشغل منصب وكيل التفتيش كل تلك المدة قبل إبعاده؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة يمكن أن نجدها فى العلاقة التى كانت قائمة بين سلطان وإسماعيل صديق باشا، راعيه وحاميه. ومن غير المعروف متى التقيا، لكن ربما كان هذا فى منتصف الثمانينيات من القرن وقت أن كان سلطان يساعد فى إدارة ممتلكات الخديو. وربما لم يكن من قبيل الصدفة إن جاء تعيين سلطان كوكيل للتفتيش فى نفس الوقت الذى عُين فيه إسماعيل صديق مفتش عموم (يوليو ١٨٦٦).[٥٨] على أن الأكثر إثارة للاهتمام هو أن إبعاد سلطان فى ١٨٧٢ تزامن مع الإبعاد المؤقت لحاميه من منصبه كناظر للمالية وتعيينه عضوًا بالمجلس الخصوصى. والحقيقة أن الإبعادين صدرا فى أمر واحد.[٥٩] يُضاف إلى هذا أن العفو عن سلطان لم يصدر إلا بعد أن

استرد إسماعيل صديق مكانته. وحسبما يذكر فهمى، فإن إسماعيل صديق تدخل للعفو عن سلطان، لكن هدى شعراوى تشير إلى أصوات أخرى ارتفعت احتجاجًا على إبعاده.[٦٠] فقد أخبر كلٍ من نوبار وشريف ورياض الخديو إسماعيل بحاجة البلاد لسلطان، كما طُلب إلى الوالدة باشا مناقشة الأمر مع ابنها، الذى يقال إنه كان يستجيب لكل ما تطلب. كما توسط إسماعيل صديق وآخرون لدى الخديو توفيق، الذى صدر العفو أخيرا بناء على طلبه ــ وهو مثال تقليدى على الدور الذى يمكن أن تلعبه الصلات الشخصية بالحاكم فى تغيير قراراته. على أن هذا، يجب ألا يصرف نظرنا عن الأهمية الكبيرة للعلاقة بين إسماعيل صديق ومحمد سلطان، والتى كان لها دور حاسم فى نجاح الأخير، وكذلك بالنسبة لغيره من الأعيان فى الإدارة الإقليمية. فبدون حماية هذا الرجل القوى لم يكن ممكنًا أن يصبح سلطان "ملك" الصعيد.

إسماعيل صديق

يبرز اسم إسماعيل صديق باشا (١٨٢١ــ ١٨٧٦) فى جميع سجلات الوقائع الخاصة بعصر الخديو إسماعيل تقريبًا.[٦١] ويُوصف إسماعيل صديق، الضعيف البنية والمحنى الظهر قليلاً و"المعقوف" الأنف، بالطائر الجارح.[٦٢] وقد اشتهر باسم المفتش، بسبب شغله لمنصب مفتش عموم وعمله ناظرًا للمالية المصرية لفترات طويلة. ومن خلال شغله لهذين المنصبين القويين، كون ثروة كبيرة وأقام شبكة من العلاقات الشخصية مكنته من التدخل فى حياة الكثيرين من الموظفين. وكما رأينا للتو، فقد كانت مساندته لمحمد سلطان سببًا فى تدعيم المركز الوظيفى للأخير، فى الوقت الذى كان فيه موقفه المناهض لعلى مبارك سببًا فى تدهور مكانته الوظيفية.

ويبدو أن إسماعيل صديق يستعصى على التصنيف. فلأن نجاحه الأول نبع من مصادفة أن أمه كانت مرضعة إسماعيل ونشأة الاثنين بمثابة أخوين، فهو لا ينطبق عليه أى من تقسيمات النخبة المذكورة فى الفصل السابق.[٦٣] فقد كان مصريا يشغل منصبًا كبيرًا فى وقت يشغل فيه الأتراك معظم هذه المناصب، لكنه - على عكس غيره من الموظفين المصريين - لم يكن من أعيان الريف بل كان ابنًا لفلاح بسيط. ولم تبدأ حياته الوظيفية بالدواوين الإقليمية، مثل سلطان باشا، أو الدواوين المركزية، مثل على مبارك. وهو لم يتلق أى تعليم رسمى، ويقال إنه لم يكن يعرف غير العربية، ولم يتعرف على الأساليب الأوروبية، ومع ذلك أصبح واحدًا من أكثر موظفى مصر ثراءً ونفوذًا.[٦٤] فقد كان الموظف الكبير الوحيد فى زمنه الذى لم يعرف الطرد من الخدمة، كما كان يتمتع بقدر كبير من الحرية فى تصريف عمله. وكان مجرد ذكر اسمه يثير الخوف والحقد بين المصريين.[٦٥]

وتاريخ بدء التحاق إسماعيل صديق بالخدمة غير معروف، لكن، شأن غيره من كبار الموظفين الذين خدموا تحت إمرة الخديو إسماعيل، فإن صعوده الوظيفى تحقق قبل أن يتولى إسماعيل. ففى ١٨٥٣ التحق بالعمل بالدائرة السنية، وهى الجهة المسئولة عن إدارة ممتلكات الأسرة الخديوية، مفتشا لمركز بردين (مديرية الشرقية).[٦٦] وفى عام ١٨٥٨، انتقل إلى السنطة (بالغربية)، مفتشا أيضا. وفى ١٨٥٨، حصل على الدرجة الثانية (ومُنح لقب بك) ورُقى إلى مفتش عموم الدائرة السنية، وهو المنصب الذى ظل يشغله حتى تولى الخديو إسماعيل.

ولم يصعد صديق إلى المنصب العالى بين يوم وليلة (انظر الجدول رقم ٢١).[٦٧] ومن المؤكد أنه حصل على ترقية كبيرة من الحاكم الجديد. ففى فبراير ١٨٦٣، زيد راتبه إلى ٨ آلاف قرش، وقبل أن ينقضى الشهر زيد مرة أخرى إلى ١٠ آلاف قرش، عندما حصل على الدرجة الأولى وعين مفتش عموم للأملاك الخديوية. على أنه لم يكن عضوًا بالمجلس الذى تشكل

لحكم مصر أثناء رحلة إسماعيل خارج البلاد فى أبريل ١٨٦٦، ولم تكن هبات الأراضى التى تلقاها من الخديو فى ١٨٦٣ و ١٨٦٤ تساوى تلك التى حصل عليها كبار الموظفين (مثل إسماعيل راغب، ومحمد شريف). كما كان ترقيه تدريجيًا. ففى مايو ١٨٦٥، عُين مفتشًا للوجه البحرى، وفى يونيو امتدت سلطاته لتشمل مديريتى دمياط ورشيد. وبعد ذلك بعام، عُين فى أهم المناصب ألا وهو مفتش عموم، وهو المنصب الذى كان السبب فى ثروته وشهرته، وفى يونيو ١٨٦٧ احتل إسماعيل صديق مكانه فى المعية السنية، الذى تتولى حكم البلاد فى غياب الخديو. وبإسناد نظر ديوان المالية إليه فى أبريل ١٨٦٨، استكمل إسماعيل صديق أخيرًا تركيز السلطة التى وضعته بين أقوى الموظفين فى البلاد.

ماذا فعل إسماعيل صديق بالسلطة التى كان يتمتع بها؟ فى مصر كما فى غيرها من الولايات العثمانية، لم يكن للموهبة أهمية كبيرة ما لم يكن صاحبها قريبًا من الحاكم. وفى هذا الصدد، وكما سبق وأوضحنا، كان المفتش يتمتع بميزة نادرة لكونه أخًا للخديو فى الرضاع. وهذا ما يفسر خدمته المبكرة بدوائر العائلة والتحاقه بعد ذلك بخدمة الحكومة. وقد توطدت أواصر هذه العلاقة فيما بعد بزواجه من إحدى عتيقات إبراهيم باشا، أبى إسماعيل ووالى مصر الأسبق، ثم بزواج ابنه، فى عهد حكم إسماعيل، من ابنة الخديو المتبناة.[٦٨]

الجدول رقم ٢١

أهم الوظائف التى شغلها إسماعيل صديق باشا

مفتش بردين (سبتمبر ١٨٥٣).

مفتش السنطة (سبتمبر ١٨٥٨).

مفتش عموم الدائرة السنية (ديسمبر ١٨٥٨).

مفتش عموم الأراضى الخديوية (مارس ١٨٦٣).

مفتش الصعيد (مايو ١٨٦٥).

مفتش عموم مصر (يوليو ١٩٦٦؛ نُقل من التفتيش فى أكتوبر ١٨٦٨، وألغى التفتيش فى أكتوبر ١٨٧٠).

ناظر ديوان الشئون المالية، بالإضافة إلى عموم التفتيش (أبريل ١٨٦٨، أغسطس ١٨٦٩).

عضو بالمجلس الخصوصى (أغسطس ١٨٧٢).

ناظر الدائرة السنية (أغسطس ١٨٧٢).

ناظر الداخلية (أغسطس ١٨٧٢).

ناظر المالية (أغسطس ١٨٧٣).

المصدر: مجموعة الوقائع المصرية، صندوق رقم ٢١، "موظفون"، رقم ٣١٩، ١٥ ج ٢٣١١٢٨٦ أغسطس ١٨٦٩، مصادر وتاريخ مصر، الأوامر، المعية السنية - تركى، سجل ٢٧١١٣٨١٥٧٣، المالية الخديوية، ٩ ب ١٢٨٥ أكتوبر ١٨٦٨، أمين سامى، ق٣، ج٢ ص٧٧٤، ٨٧٤، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٥، ق٣، ج٣، ص١٠٤٢، ١٤٤٩-٥١.

لكن إسماعيل صديق كان أيضًا رجلاً موهوبًا. وإذا كان المراقبون الأوروبيون يكرهونه، فإنهم يقرون بذكائه وقدراته. فيراه إدوين دو ليون رجلاً لا يعرف إلا مصالحه الأنانية، لكنه يعترف له بالذكاء الفطرى، ويعتبره جى. سى. مكوان بارعًا ونشيطًا، بينما يرى سى. ريفرز ويلسون أنه يتمتع بذكاء فطرى.(٦٩) فأهم ما يميز إسماعيل صديق هو ذكاؤه المرن القادر على التكيف السريع مع المستجدات، وقدرته الخارقة على اكتشاف الجديد من السبل لتحقيق رغبات سيده، وهى المهمة التى أنجزها على الوجه الأكمل.

ويمكننا أن نلمح هذا الذكاء وهذه القدرة خلال الأحداث التى تلت تعيينه ناظرًا للمالية، والذى تم على أمل أن يساند الخديو فى مفاوضاته للحصول على القرض، والتى كانت جارية آنذاك.(٧٠) فسلفه إسماعيل راغب لم يكن على نفس القدر من العمق فيما يتصل بالسياسات المالية العليا، وفى أبريل قُدم راغب ككبش فداء لفشل قرض كان قد اتفق عليه فى فبراير السابق. وعندما أصبح ناظرًا للمالية، كان إسماعيل مبتدئا فى المفاوضات المالية الدولية، لكنه استعان بأتباع مخلصين يتمتعون بالحنكة فى هذا المجال وسرعان ما اكتسب الخبرة اللازمة لهذا العمل. والحقيقة أنه أتقن الدروس التى تعلمها حتى اكتسب سمعته كمفاوض ماهر مع دائنى حكومته.

وبعد فشل العقد الذى وقعه راغب، توالت عروض جديدة. ففى ٢١ أبريل، تم التوصل إلى اتفاق بين الخديو واثنين من البنوك، هما سرنوشى Cernuschi وباستريه Pastré. ولم يبق إلا التوقيع الرسمى حتى يصبح القرض الجديد سارى المفعول. صاغ سرنوشى العقد، ووعد صديق بتوقيعه وإعادته فى الغد، لكن فى صبيحة الغد أعلن عن وجود خطأ فى المسودة وفشل المشروع برمته. ويعزو أحد المراقبين المسئولية عن هذه "الفضيحة" إلى المفتش نفسه وسطوته على الخديوى، لكن مصدرًا آخر ينحو باللائمة على الأوروبيين.(٧١) وحسبما يرى محمد صبرى، فقد كان لدى إسماعيل

صديق وسيده مخاوفهما المشروعة من أن يؤدى رهن عوائد الجمارك إلى التدخل الفرنسى فى شئون مصر المالية.

وأيا كانت الأسباب، فقد تبع ذلك بحث حثيث عن حيل للحصول على المزيد من الأموال. فرفع المفتش الضرائب القديمة، وفرض ضرائب جديدة، بل واقترح تعويم الدَّين الداخلى، لكن هذه الحيل لم تجد كثيرًا، واضطرت الحكومة فى النهاية للاقتراض من بنك أوبنهايم. على أن المهارة التى أبداها على مدى شهور من المناورات المعقدة والتفاوض المضنى تؤكد قدرته على التعامل مع المسائل المالية المعقدة. وهكذا أصبح المفتش المعاون الأساسى للخديوى فى الأمور المالية، يقدم له الأفكار حول طرق زيادة الأموال، ويسافر إلى الخارج نيابة عن الخديوى، ويقدم لدائنى مصر ميزانيات زائفة، وأصبح ماهرًا لا تعوزه الحيل فى صفقاته المالية. ولولاه، حسبما يخبرنا الخديو فى خطاب كاشف، لتعسرت إدارة مالية مصر؛ لأن المفتش كان الوحيد الذى يفهم فى هذه الأمور.(٧٢)

كما كان إسماعيل صديق هو الوحيد بحق الذى يفهم فى الإدارة الإقليمية. فمن خلال عمله بالتفتيش كان يشرف على عمل موظفى الأقاليم فى مصر، ويتابع نشاط العديد من المجالس والمحاكم، لكن نفوذه الحقيقى فى ريف البلاد كان نابعًا من السلطات المخولة له. ففى ديسمبر ١٨٦٥، عندما كان مفتشًا على الوجه البحرى، مُنح حق نقل أو طرد أيا من الموظفين الإقليميين التابعين له عدا المحافظين.(٧٣) وبعد تعيينه مفتش عموم، صدرت الأوامر لموظفى المديريات التابعة له بعرض كل ما يتصل بأقاليمهم عليه بدلا من عرضها على الخديوى، كما كان الحال سابقًا. وبعد فحص هذه المسائل، يقوم المفتش بعرضها على الخديوى.(٧٤) وهكذا، أصبح إسماعيل صديق الواسطة التى تنقل للمديريات قراراته الخاصة بالتعيين والفصل، وإعادة تنظيم هذه المديريات وتقرير الأموال اللازمة لها. وكان صديق يتولى

رفع شكاوى الرعية إلى الخديو، الذى تلقى إحدى هذه الشكاوى بعد عام من تقديمها.(٧٥)

ولم يكن صديق مجرد وسيط بين الخديو إسماعيل والمديريات، بل كان أيضًا المكتشف للعديد من الحيل لإشباع نهم سيده الذى لا يشبع للمال. فبحكم كونه مصريًا، كان المفتش على دراية بحيل أهل البلاد للتهرب من دفع الضرائب، ومكنته خدمته الطويلة فى الأقاليم من التعرف بدقة على موارد البلاد المالية وتقييم ثروته وثروات غيره من أعيان الأقاليم. وهكذا، ارتبط اسمه بكل الحيل المالية التى استحدثها الخديوى. فهو الذى حث أعيان مصر على "التبرع" لتمويل مؤسسات الخديو التعليمية الجديدة، وهو الذى اعتصر أموالهم لإعادة شراء الأراضى التى منحها سعيد باشا لشركة قناة السويس، وهو الذى اخترع ضريبة "المقابلة"، وغير ذلك.(٧٦) لقد عرف إسماعيل صديق كيف يحصل على الأموال، وكان الخديو يغمض عينه عن وسائل الحصول عليها.

على أن من الخطأ الاعتقاد بأن حرية التصرف غير العادية التى أتيحت لصديق نأت به عن أعين الخديو أو جعلته فوق المحاسبة. فقد كان يتابع عمل المفتش عن كثب، وكان دائمًا يحذره من الإقدام على أشياء أو ينصحه بعمل أشياء. فعندما كان صديق يتجاوز الحد، لم يكن ذلك يمر دون توبيخ عنيف أو ما هو أسوأ. ففى يوليه ١٨٧١، منعه الخديو من تعيين أو فصل أو حتى نقل صغار موظفى الإدارة الإقليمية، وهكذا كان عليه عرض كل هذه المسائل على الخديوى، وألا يتصرف فى شيء إلا بموجب موافقة المجلس الخصوصى.(٧٧) وكما سبق ورأينا، فقد تم تخفيض درجة المفتش بصورة مؤقتة فى عام ١٨٧٢.

وعلى الرغم من هذه الأمثلة استطاع إسماعيل صديق استغلال منصبه العالى والسلطات الممنوحة له فى تأسيس نفوذ غير مسبوق بين أصحاب

الوظائف العليا. وقد شمل هذا النفوذ كل مواقع الإدارة. فقد كان يتدخل في أمور دواوين الحكومة الأخرى، وأصبح المنافس الأول لنوبار، وهو موظف آخر ذو نفوذ لا يستهان به (يمكن أن نلحظ يد صديق وراء طرد نوبار في ١٨٧٤ بعد معارضته للخطة المالية).(٧٨) وفي الأقاليم، أصبح هو حامي حمى الموظفين والأعيان المحليين، وكانت مساندته لا غنى عنها للفوز بالمنصب في الأقاليم والاستمرار في شغله. وكان إسماعيل يتوسط لدى الخديو نيابة عن أعوانه، وكان البعض منهم يمت له بصلة المصاهرة وغيرها من الصلات.(٧٩) وفي انتخابات مجلس شورى النواب، كان دعمه ضروريًا لنجاح المرشح المحلي.(٨٠) وقد بلغ نفوذه حد أن أحد المعينين من طرفه رفض إطاعة قرار من الخديو بفصله، وكان عليهم طرده من منصبه بالقوة.(٨١)

وقد انتهز إسماعيل الفرص التي أُتيحت له لتكديس الثروات على نطاق لم يعرفه إلا الخديو نفسه.(٨٢) وكان بذخه حديث القاهرة. فكان الناس يتحدثون عن قصوره التي تضم المئات من الغرف المؤثثة بالأرائك الفرنسية التنجيد، والستائر الستان، وأحواض الغسيل المصنوعة من الفضة. وكانت ملابسه ومجوهراته وقصوره الباذخة موضع حسد نساء حريم الخديوي. وقد كتب أحد زواره عن لوحة له مع إحدى زوجاته: هو يجلس مرتديًا زيًا أوروبيًا فاخرًا، عاري الرأس (كان من عادة الموظفين ارتداء الطربوش)، بينما تقف هي باحتشام تام إلى جانبه، مرتدية فستانًا أزرق قرمزيًّا وعصابة مرصعة بالماس. وفي بعض الجوانب، كانت مؤسسة إسماعيل صديق تشبه إلى حد كبير المُلكية المملوكية الكبرى التي شهدتها القرون السابقة. فقد كانت مُلكيته تتألف من ثلاثة قصور (بحي الإسماعيلية الجديد) تعج بعدد من الخدم يوازي عدد سكان قرية صغيرة. ويحدثنا دو ليون عن "زوجاته" الست والثلاثين، ولكل منهن ست من الإماء البيض وبطانة من الجواري السود، وحريمه الذي يضم ٣٠٠ من الجواري و٢٥٠ من الخدم من الرجال (يقال إن

المفتش كان يملك أكثر من ٧٠٠ عبد). وكانت تلك القصور الثلاث مؤثثة على الطراز الفرنسى. وكان المدعوون على العشاء يستخدمون شوكًا وملاعق مصنوعة من الذهب والفضة. وكانت ممتلكات إسماعيل صديق من المجوهرات تقدر بـ ٦٥٠ ألف جنيه مصرى - وهو مبلغ ليس كثيرًا على رجل قُدرت ثروته بين اثنين وثلاثة ملايين جنيه مصرى.

وقد حقق إسماعيل المفتش ثروته بأكثر من طريقة. فقد أُعدت له سجلات خاصة لا تظهر فى السجلات العامة. وكانت كثير من الأموال التى حصل عليها فى صورة إتاوات وعمولات عن عقود مع شركات مقاولات ومصارف أوروبية. كما كان يتلقى مبالغ سائلة كبيرة من الخديوى.(٨٣) لكن يبدو أن الاختلاس والاغتصاب كانا المصدر الرئيسى للثروة. فيقال إن إسماعيل صديق كان يتباهى علنا باغتصابه عدة ملايين دون أن يظهر هذا فى الميزانيات التى كان يقدمها. وكان يحصل على رشاو كبيرة من أعوانه فى الأقاليم: قدم له شخص مبلغ ٣٠٠٠ جنيه مقابل الحصول على وظيفة مدير مديرية، بل يقال إنه حدد مقدار الرشوة المطلوبة لكل وظيفة. فكانت رشوة مدير المديرية تتراوح بين ٢٠٠٠ــ٣٠٠٠ جنيه، وما بين ١٠٠٠و١٥٠٠ جنيه لوكيل المديرية، وبين ٥٠٠ و٧٥٠ لرؤساء الخطط. فلا غرو إذن إن جاء المصريون الذين شغلوا هذه المناصب من أكثر الأسر ثراءً فى الأقاليم.

جدول رقم ٢٢

حيازة إسماعيل صديق باشا

عدد الأفدنة	تاريخ الحيازة	الموقع
٤٣٤	١٥ يونيو ١٨٦٣	الشرقية
١٦٠	٨ سبتمبر ١٨٦٣	الشرقية
٦٨	٢٦ أكتوبر ١٨٦٣	الشرقية
٦٦٢	٢١ فبراير ١٨٦٤	الشرقية
٢٨٣	٢١ فبراير ١٨٦٤	الشرقية
٣٢١	١٧ أبريل ١٨٦٦ـ٦ مارس ١٨٦٧	الروضة
	١٠ أغسطس ١٨٦٦	
٤٩٣	٢ أغسطس ١٨٦٦	الدقهلية
٤٩٠	٣ يناير ١٨٧٦	الدقهلية
٢٦	١٧ يناير ١٨٧٦	الدقهلية
١١٩	—	الدقهلية
١,٨٢٩	—	
١٢٣	—	
١٥٠	٢٤ أبريل ١٨٦٨-١٢ أبريل ١٨٦٩	البحيرة
١٧٥	٢٢ ديسمبر ١٨٦٨	—
	١٤ أبريل ١٨٦٩	
١٠٥٢	١٥ مايو ١٨٦٩	البحيرة
٢٠٤	٥ سبتمبر ١٨٦٩	الشرقية
١٤٢	٢٠ فبراير ١٨٧٠	—
٤	مارس ١٨٧٠	الشرقية
٤٥٠	١٥ أبريل ١٨٧٠	الغربية
٧٠٠	الإجمالي	الغربية
٥٠	أراض مباعة أو منقولة	الغربية
٧٩٣٥	الإجمالى فى السجلات	
٣٩١١		
٤٠٢٤		

المصدر: ملخصات دفاتر المعية السنية، دفتر زمام الأطيان العشورية، رقم ١٣٤٣.

وعلى الرغم من أن المفتش استثمر الكثير من الأموال في الأسهم والسندات (كانت تقدر قيمتها بنصف مليون جنيه) فقد استثمر الجانب الأعظم من ثروته في شراء العقارات والأراضي الزراعية في الأقاليم (انظر الجدول رقم ٢٢). وكان لصديق الكثير من البيوت والقصور (أعطاه الخديو ستة منها) وعدد كبير منها خارج القاهرة – في الإسكندرية، على ترعة المحمودية، وفي طنطا حيث كان يمتلك خمسة بيوت و١٦ متجرًا على أقل تقدير.(٨٥) وفي أقاليم الدلتا الغنية، كانت تقع ضياعه الشاسعة. ولسوء الحظ فإن من المستحيل تحديد حيازته بصورة دقيقة؛ لأن مساحات كثيرة منها لم ترد بالسجلات. فسجل أراضي الذوات يشير إلى أن مجمل حيازته من الأراضي العشورية في ١٨٧٠ هو ٤٠٢٤ فدانًا فقط، لكن هناك أدلة بمصادر أخرى على أن هذا يقل كثيرًا عن حيازته الحقيقية من الأراضي العشورية.(٨٦) فحتى ١٨٦٨، على سبيل المثال، كان المفتش يمتلك ١١٨٠ فدانًا من الأراضي العشورية ببني سويف، وحصل في ١٨٧٠ على ١٧٤ فدان من الأراضي العشورية في الشرقية – وهي مساحات لا تظهر في السجلات. وتقدر الأراضي التي كان يملكها عند وفاته في ١٨٧٦ بـ ٣٠ ألف فدان من الأراضي العشورية. وكانت أكبر دفعة حازها من الأراضي الواردة بالسجل ٣٦ ألف فدان اشتراها في ١٨٦٥.(٨٧) وإذا كان من الصعب تحديد حيازة المفتش على وجه الدقة؛ فالذي لاشك فيه أنها كانت من أكثر أراضي البلاد خصوبة. وكانت معظم ضياعه بالدلتا والعديد منها على الترع الكبيرة. فقد كان له ١١٩٢ فدانًا تحيط بترعة الإبراهيمية، وحسبما يقول علي مبارك، كان المفتش يمتلك ٦ مضخات بخارية على طول ترعة المحمودية.(٨٨) وقد أنفق المفتش على ما يبدو أموالاً لا بأس بها على المضخات البخارية، وكان مبذرًا في بعض النواحي. ففي قرية الجرادات (بالبحيرة)، حيث يمتلك ١٢٠٦ فدانًا، خصص المفتش منزلاً لناظر عزبته، ومكتبًا لموظفيه، ومسجدًا يتولى الإنفاق عليه، ومنزلاً ريفيًا.(٨٩)

ويمكننا الآن أن نقدر تمام التقدير المكانة الفريدة التى بلغها إسماعيل صديق. فقد كان مصريًا، لكن مسيرته الوظيفية تختلف عما صادفه كل من محمد سلطان وعلى مبارك. وقد فاقت ثروته ثروة غيره من الموظفين، بمن فيهم كبار الموظفين الأتراك. ولا يمثل صديق أى من مجموعات الموظفين. وإذا كان له أى اهتمام آخر غير مصلحته الشخصية، فلم يكن موجهًا لا إلى البلاد أو أوروبا أو "الإصلاح". فجل اهتمامه كان الحفاظ على ذلك النظام الذى كان خديوى مصر قادرًا عن طريقه من بسط نفوذه شبه المطلق على بقية المجتمع. كان المفتش بحق خادم سيده الأمين.

محمد شريف

كان محمد شريف باشا (١٨٢٦-١٨٨٧) حليفًا آخر من الحلفاء المخلصين للخديوي. وعلى الرغم من أنه كان أوروبى الملبس وإلى حد ما السلوك، كان الرجل تركيًا وممثلاً لأصحاب النظرة القديمة. وعلى مدى سنين خدمته التى امتدت لثلاثة وثلاثين عامًا، عمل شريف ناظرًا لدواوين الحقانية، والأمور الإفرنجية، والداخلية، والأشغال العمومية، والمعارف، ولأربع مرات حكم مصر نائبًا عن الخديوي. (انظر جدول رقم ١٠) وخلال العام الأخير من حكم إسماعيل، كان زعيمًا لا يُبارى للأتراك فى مصر، وعندما تقاعد فى ١٨٨٤ كان قد ترأس مجلس النظار لأربع مرات. ولم يكن شريف أبرز الموظفين الأتراك فى عهد إسماعيل فحسب، وإنما كان كذلك أبرز نظار القرن التاسع عشر.

وحسبما أفاد به عند انتهاء خدمته الحكومية فقد ولد فى ٢٨ نوفمبر ١٨٢٦ بإستانبول.[٩٠] وقد التقى بالوالى عندما كان صبيًّا أثناء ذهابه إلى مكة بصحبة والده الذى كان قاضيًا خلال حكم محمد علي.[٩١] ويقال إن محمد

على أعجب بالصبى وأقنع القاضى بوضع الصبى تحت رعايته بعد أن وعده بمعاملته كواحد من أبنائه. وأمر والى مصر بإلحاق شريف بالمدرسة الابتدائية الخاصة بالأمراء (مكتب الخانكة)، حيث نمت أواصر الصداقة بينه وبين أحفاد الوالى، أبناء إبراهيم. وقد تعززت هذه الصلة عندما اختير شريف لمرافقتهم بالبعثة الدراسية إلى باريس عام ١٨٤٤. وبعد أن قضى فترة قصيرة بمدرسة باريس، انتقل إلى سانت سير، الأكاديمية الحربية الفرنسية الشهيرة، حيث قضى عامين وعين نقيبًا بأحد الأفواج الفرنسية. وبعد خمس سنوات قضاها فى فرنسا، عاد شريف إلى مصر عام ١٨٤٩، بعد وفاة محمد على وابنه إبراهيم.

ولربما كانت صلته بأسرة إبراهيم سببًا فى عدم ترقية عباس غريم إبراهيم، الذى أصبح خديويًا، لشريف. وقد صار صديقًا لسليمان باشا، رئيس الأركان، وخدم فى حاشيته برتبة البكباشى.[٩٢] وحسبما يذكر الأيوبى، فقد عينه الأمير عبد الحليم عام ١٨٥٣ موظفًا بدائرته، وهو منصب صغير، لكنه يبشر بالخير بفضل قرابة شريف لفرع البرنس عبد الحليم بالأسرة الخديوية. لكن ارتباطه بنفس المجموعة التى كانت تتحدى عباس شكل خطرًا عاجلاً عليه، وهو ما جعله يتوجه إلى إستانبول تحت زعم تسوية ممتلكات والده. وقد بقى خارج مصر، فيما يبدو، حتى عام ١٨٥٤، بعد مقتل عباس وعودة أبناء إبراهيم إلى مصر، وتولى محمد سعيد أخ إبراهيم للخديوية. وقام سعيد، الذى كان يتذكر شريف منذ أيام الدراسة، بترقيته إلى رتبة الكولونيل وأوكل إليه إحدى وحدات المشاة.[٩٣] وبعد أقل من عام بخدمة الجيش، ترك العمل وظل عاطلاً لفترة قصيرة ثم عين بدائرة الحاكم. وبعد فترة أخرى من البطالة، تولى شريف قيادة وحدة أخرى من وحدات المشاة، لكن المنصب الإدارى العالى لم يكن بعيدًا. ففى يناير ١٨٥٨، تولى نظر ديوان الأمور الإفرنجية، وهو الأول فى سلسلة المناصب الممتازة التى تولاها فى الإدارة المدنية.

لماذا تلقى شريف كل تلك المناصب الكثيرة المهمة؟ (انظر الجدول رقم ٢٣) أولاً، كانت علاقته طيبة بالأوروبيين، ربما لأن مظهره وتصرفاته أوروبية. وكان يلقب بالفرنساوي. ولربما كانت لباقته وروحه المرحة، وخبرته بكل ما هو فرنسي، وإعجابه الذى لا يخفيه بالحكم الدستورى وزواجه من إحدى بنات سليمان باشا الضابط الفرنسي البارز (اعتنق الإسلام) بالجيش المصرى، ربما كان كل هذا سببًا فى جعله الرجل المفضل عند الفرنسيين بصفة خاصة والأوروبيين بصفة عامة، بمن فيهم الإنجليز الذين كان له أصدقاء كثيرون منهم. فقد كان من الصعب بحق ألا تحب رجلاً يستمتع بالسيجار الفاخر ولعب البلياردو ويحب الصيد ويقترن بسيدة مضيافة. باختصار، كان رجلاً مقبولاً من الجميع.(٩٤) فبالنسبة لأصدقائه الإنجليز، كان شريف "جنتلمان" بكل معنى الكلمة. ويشار إلى أن الخديو إسماعيل كان يرى فى شريف خير سفير إلى بريطانيا، لأنه يحب الصيد وهكذا يجب أن يحبه الإنجليز. ومما لا شك فيه أن شريف كان يعرف كيف يرضى الأوروبيين.

ثانيًا، كان شريف يتمتع بكفاءات معينة جعلت منه اختيارًا مثاليًا كناظر لحاكم مطلق. فعلى عكس بعض زملائه، لم يكن شريف شديد الطموح ولم يلجأ إلى المكائد. فقد كان فى الحقيقة واحدًا من قلة من موظفى مصر الذين يتمتعون بالاستقامة. فهو، حسبما قيل، يصعب شراؤه، ولا تشوب سمعته شائبة.(٩٥) وولاؤه للحاكم لا ريب فيه. وهذا ما جعله اختيارًا موفقًا كناظر لأمور سعيد الأجنبية؛ فسعيد الذى كان يريد إدارة الأمور بنفسه لم يكن يرغب فى من يسعى لتأكيد مكانته بصورة من الصور. من هنا، كان أول منصب إدارى عال يتولاه شريف قليل الأهمية.

وكان شريف باشا ممثلاً بحق لـ "عرقه". وقد وجد د. م. والاس صعوبة فى تصديق أن رجلاً أوروبيًا بهذا القدر فى حديثه ومظهره تركى، لكنه وغيره وقعوا تحت تأثير بعض الأوهام بشأن شخصية الرجل

الحقيقية.[٩٦] فالأوروبيون يرون فى التركى شخصًا كسولاً، وكان شريف نموذجا للكسل. فهو يحب الحياة السهلة، ويضنيه العمل الشاق، واعتاد ترك التفاصيل لغيره من موظفى ديوانه. وحسب بيان بملف إحالته للاستيداع، فقد كان افتقاده هذا للحماس والتحمل سببًا فى استبعاده من خدمة الجيش بعد فترة قصيرة من التحاقه به خلال حكم سعيد. ويصف بل شريف باللامبالاة وعدم الاهتمام بأى شيء تقريبًا. وتخفى سلاسته الظاهرة احتقارًا وتعاليًا على كل من هو غير تركي. فقد كان يكره الأرمن المسيحيين فى الديوان، وينظر إلى المصريين بخليط من الصلف والازدراء والأبوة. فهم مثل الأطفال لا يصلحون إلا لتعبيد الأرض أمام سادتهم الأتراك، ولا يحسب لهم حسابًا. فالمصريون عنده وعند غيره من حكام مصر الأتراك ليسوا أكثر من جنس مقهور.

جدول رقم ٢٣

المناصب الرئيسية التى شغلها محمد شريف باشا

- ضابط أركان تحت إمرة سليمان باشا (١٨٤٩).
- موظف بدائرة الأمير عبد الحليم.
- كولونيل بالجيش المصرى (عهد سعيد).
- كولونيل بحاشية سعيد.
- قائد بالجيش المصرى.
- ناظر الشئون الإفرنجية (يناير ١٨٥٨).
- رئيس مجلس الأحكام (يونيو ١٨٦١).
- ناظر المدارس (يوليو ١٨٦٣).
- ناظر الأمور الإفرنجية (أغسطس ١٨٦٣).
- ناظر الداخلية (يونيو ١٨٦٥).
- نائب الخديو (يونيو ١٨٦٥، أبريل ١٨٦٦).
- ناظر الأشغال العمومية والداخلية(نوفمبر ١٨٦٦).
- رئيس مجلس الأحكام (سبتمبر ١٨٧٢).
- ناظر ديوانى الأحكام والتجارة (نوفمبر ١٨٧٤).
- ناظر الداخلية (سبتمبر ١٨٧٥).
- رئيس مجلس الأحكام (يونيو ١٨٧٦).
- رئيس مجلس النظار (أبريل ١٨٧٩، ويوليو ١٨٧٩، وسبتمبر ١٨٨١، وأغسطس ١٨٨٢).

المصدر: أمين سامى، قسم ٣ جزء ١ ص ٢٣٤، ٣٥١، قسم ٣ جزء ٢ ص ٤٩٤، ٦٠٨، ٦١٠، ٦٤١، ٦٤٣، ٦٩٥، ٧١١، ٧٨٣، ٩٨٥، قسم ٣ جزء ٣ ص ١١٢٧، ١٢٠٢، ١٢٩١، ١٥٤٧، ملفات المستخدمين، رقم ٩٥٩٨، مدد استخدام محمد شريف باشا، الأيوبى، تاريخ، جزء ٢ ص ١٦٨.

وعلى الرغم من شريف أن استطاع التفاهم مع الأوروبيين ونال تقديرهم (بما فى هذا سمعة لا يستحقها كمصلح) فقد كان يعارض بشدة أي شكل من أشكال النفوذ الأوروبى، ولم يكن يحب الأوروبيين. فتعهده بالإصلاح، واهتمامه بفكرة الحياة الدستورية، وغيرها أمر يعوزه الدليل العملي. فهذه أفكار قد تكون جيدة لبلاد أخرى، لا لمصر التى عرفها؛ إذ ينبغى التسامح مع الانتهاكات التى كانت قائمة، بل إن شريف كان يعارض تحسين نظام الصرف الصحى تحت دعوى أن النظام لم يكن موجودًا على أيام الرسول (ص)، وعلى الرغم من ولعه بالثقافة الفرنسية عارض مشروع قناة السويس أكثر من أى موظف كبير آخر.[٩٧] فكلها بدع ضارة، متأصلة فى الثقافة الأجنبية ولا يقرها الدين.

وهكذا، شكل ولاء شريف الذى لاشك فيه، وأمانته، وافتقاده للطموح، وقدرته على التعامل مع الأوروبيين توليفة ناجحة للموظف الكبير الذى يعمل تحت إمرة خديوية مصر. وحسب ما يرى بل، فقد أصبح شريف أداة طيعة بيد الخديو إسماعيل، استخدمها فى الترويج لأفكاره التى كانت تقدم للقناصل باعتبارها أفكار شريف (وهذا أحد أسباب صيت شريف كمصلح).[٩٨] ولأنه كان موضع ثقة وغطاءً مثاليًا لمشروعات الخديوى، صار شريف يتلقى المناصب المهمة ويصعد سريعا إلى مرتبة الصدارة. فخلال شهور قليلة من حكم إسماعيل، رُقى إلى رتبة اللواء، وأصبح رئيسًا لمجلس الأحكام وناظرًا لديوان المدارس. كما عُين ضمن مجلس إدارة الشركة المصرية للبواخر.[٩٩]

وقد جعلت هذه التعيينات الأمر صعبًا على شريف. فباعتباره رئيسًا لمجلس الأحكام، كان عليه الإشراف على جمع كافة القوانين التى صدرت عن الحكومة المصرية منذ عهد محمد على، والإسهام فى صياغة التشريعات التى تنظم إقامة مجالس جديدة فى دمياط وإسنا وضبطية مصر (شرطة القاهرة)، وضمان تطابق الإجراءات فى محاكم الحكومة مع للائحة الجديدة التى أعلنها إسماعيل.[١٠٠]

لكن عمل شريف بمجلس الأحكام لم يدم طويلاً. ففي أغسطس ١٨٦٣، انتقل للعمل كناظر للأمور الإفرنجية (حيث شعر بمزيد من الارتياح) وفي ١٨٦٥، أضيف إليه نظر الداخلية. وكان يقضي معظم وقته في قضاء حاجات الرعايا الأوروبيين وحكوماتهم. وقد نشب موقف حساس في مارس ١٨٦٨، حين حضرت إلى ميناء الإسكندرية فرقاطة إيطالية مسلحة بأربعة عشر مدفعًا تحمل "التماسًا" من ملك إيطاليا بسرعة الاستجابة لكل المطالب الإيطالية. وقد وضعت دبلوماسية البوارج الحربية هذه شريف في موقف صعب، لكنه تعامل مع الموقف بمهارة بحيث استطاع مع نهاية شهر أبريل تسوية كل المشاكل ما عدا واحدة وتم سحب الفرقاطة. وفي تلك الفترة أيضًا، تمكن شريف من استكمال خط السكة الحديدية بين الزقازيق والسويس، الأمر الذي جعله ينال شكر المندوب البريطاني.(١٠١) وربما لم يكن شريف يستمتع بمثل هذا العمل الشاق، لكن لم تتح له فرصة للكسل.

وخلال الستينيات من القرن التاسع عشر عمل شريف أيضًا لفترة قصيرة كناظر للأشغال العمومية، وتولى مرة أخرى رئاسة مجلس الأحكام وديوان الداخلية، لكن أبرز وظائفه كانت توليه الحكم في غيبة الخديوي. فلأربع مرات خلال تلك الفترة، ترك إسماعيل مصر أمانة في يد "تابعه" الأمين، الذي كان يباشر أمور الدولة رسميًا بمعاونة مجلس من النظار. وقد خففت السبعينيات بعض الشيء من مسئولياته. فحتى عام ١٨٧٢، كان مسئولاً عن الداخلية. ثم، وفي السياق، أُسند إليه مجلس الأحكام (مع التجارة) والداخلية ثم الأحكام مرة أخرى، لكنه لم يجمع بينها في نفس الوقت، كما كان الحال في أعوام الستينيات التي سادتها الفوضى.

وشأن غيره من كبار الموظفين، صاحب صعود شريف تكوين حيازته من الأراضي الزراعية (انظر الجدول ٢٤). فسجل أراضي الذوات يبين حيازة شريف لـ ٢٥٠٧ فدان من الأراضي العشورية في ١٨٧٠، وتكشف

قوائم سامى حيازته لـ ٢١٩٧ فداناً خلال الستينيات من القرن. ومن خلال هذه المصادر، نتبين أن كل أراضيه تقريبا تقع فى مناطق الدلتا، بالرغم من أن مصادر أرشيفية أخرى تكشف عن وجود حيازات أخرى فى بنى سويف وبنى مزار والجيزة، و٥٤٠ فداناً على الأقل فى جرجا.(١٠٢) وكانت معظم هذه الحيازات منحة من إسماعيل، الذى كان يجامله أيضا بطرق أخرى. فقد تجاهل اعتراض أحد المهندسين على تركيب شريف لمضخة بخارية على ترعة بالشرقية (حيث يمتلك مساحة من الأرض) وحرمان الزراعات المحيطة من المياه، وفى عام ١٨٦٣ وافق الخديو على رفع الغرامة التى قُررت على أراضى شريف العشورية. وفى عام ١٨٧٩، بلغت حيازة شريف ٣٠٩٧ فداناً، وفى ١٨٨٥ كانت أراضيه تضم ١٣ عزبة يبلغ عدد سكانها ٤٢١٦ شخصًا.(١٠٣) وإذا كانت حيازته وممتلكاته الأخرى لا تقارن بممتلكات إسماعيل صديق، فقد تجاوزت ملكيات كثيرين غيره من الموظفين.

جدول رقم ٢٤

حيازة محمد شريف باشا

المساحة بالفدان	تاريخ الحيازة	الموقع
١,٠٠٠	٢٦ يونيو ١٨٦٣	الروضة
٣٠٠	٢٥ سبتمبر ١٨٦٦	الغربية
٣٢١	٤ سبتمبر ١٨٦٧	الروضة
٦١	١٨ يونيو ١٨٦٨	الجيزة
٥٦٤	٢٧ يونيو ١٨٦٨	ـــ
١١٨	٢١ سبتمبر ١٨٦٨	الغربية
٢٧٨	٢١ سبتمبر ١٨٦٨	المنوفية
٤٤	٢٢ ديسمبر ١٨٦٨	الغربية
٢٥٧٠	المجموع كما ورد بالسجلات	
٢٦٦٨	المجموع بعد التصحيح من قبل المؤلف	

المصدر: ملخصات دفاتر ديوان المعية السنية، دفتر زمام الأطيان العشورية: ذوات، رقم ١٣٤٣.

وكانت أطيان شريف ولباقته وترحابه، وليس "جنسـه"، هـو السـبب الحقيقـي وراء تـودد أعيـان الأتـراك إليـه وتـرددهم علـى قصـره بالإسماعيلية.[١٠٤] لكن بالرغم من مكانته، فمن الخطأ الاعتقاد بأن شـريف كان يتمتع بالنفوذ أو الاستقلال الحقيقي. فهو لم يكن يتمتع سـوى بمسـاندة محدودة ــ تلك التي كانت متاحة لكل موظف كبير ــ ولم يفوض سـلطات كتلك التي كان يتمتع بها رجل مثل إسماعيل صديق. وحتى عندما كان ينوب عن الخديوى، كان يفوض موظفين آخرين في إدارة أمور البلاد.[١٠٥] وكان راسخ الإيمان، لكنه لم يكن قائدًا ممتلئًا بالثقة. فلم تكن له آراؤه الخاصة، بل

كان خاضعًا خضوعًا تامًا للخديوي. وحتى اليوم الأخير من حكم الخديو إسماعيل، لم يكن شريف سيد بيته بحق.

مصطفى رياض

لمصطفى رياض باشا (١٨٣٤ـ١٩١١)، الذى يعتبره البعض موظفًا عامًا مخلصًا، ويعتبره البعض الآخر مستبدًا أحمق ومتصلبًا، مسيرة وظيفية تتسم بقدر ملحوظ من التنوع.[١٠٦] فعلى مدى خدمة استمرت ما يقرب من نصف القرن، عمل مصطفى رياض مدير مديرية، وضابطًا أعلى بالشئون الخديوية، وناظر دواوين المدارس والأمور الإفرنجية والزراعة ومجلس الأحكام والداخلية. وبعد انتهاء حكم إسماعيل فى يونيو ١٨٧٩، ترأس هذا الرجل القصير المحنى الظهر الذى لا يعرف الضحك، مجلس النظار لثلاث مرات. ولم يكن رياض يتمتع بسعة الأفق ولا بحنكة رجل الدولة، لكنه نجح فى كسب احترام معاصريه لأمانته وإنجازاته الصناعية وكفاءته.[١٠٧] فقد كان رياض أستاذًا فى التفاصيل الإدارية وخبيرًا فى أمور الزراعة ومصلحًا وفيًّا للتعليم.

وفترة شباب رياض وسنوات خدمته الأولى يحيط بها الغموض. فكاتب سيرته المعاصر (زكى مبارك) لا يخبرنا بشيء عن أصوله، بل يكتفى بإعلان أن أول المناصب المهمة التى تولاها هو مدير الجيزة، والذى يحدد زاخورة تاريخه خطأً بعام ١٨٧٣، بينما حدث هذا فى حقيقة الأمر قبل هذا التاريخ بعشرين عامًا. ويقع معاصروه الأوروبيون كذلك فى نفس هذا الاضطراب. فمكوان لا يعرف الكثير عن المراحل الأولى من حياته ويعتقد، شأن كل كتاب سيرته، أنه بدأ خدمته أثناء حكم إسماعيل.[١٠٨] وقد أسهم رياض نفسه فى هذا الغموض بامتناعه عن ذكر أى شيء عن سنوات حياته

المبكرة. ومن الواضح أنه كان يفضل التسامح مع الشائعات عن أن يكشف تفاصيل ماض يمكن أن يؤثر سلبًا على موظف مرموق في إدارة يسيطر عليها الأتراك.

وربما كان رياض يهوديًا. وعلى الرغم من عدم قدرتنا على التيقن من قول كهذا، فإن بعض الأوروبيين وغيرهم يعتقدون أن رياض كان يهوديًا من سميرنا، وينتمي لأسرة من المرابين ووازني الذهب تعرف باسم الوزان، وأن اسمه الحقيقي هو يعقوب.(١٠٩) ويثير أصل رياض الجدل، حيث يعتقد أوروبيون آخرون أنه كان تركيًا؛ فهو يجيد اللغة التركية كما لو كانت لغته الأم، وحسب ملنر كان تركيًا ابن تركي - محافظ بطبعه، ومسلم غيور (مسبحته لا تفارق يده أينما ذهب)، و"شرقي قح".(١١٠) وتزوج رياض من ابنة حسين باشا طبوزاده، وهو تركي من البلقان حضر إلى مصر مع محمد علي. على أن الشائعات بشأن أصوله "اليهودية" كانت معروفة بين أفراد عائلة طبوزاده، وكان ينبه على الأطفال عدم التلميح إليها.(١١١) فقط مظهره الشخصي ـ كان أشبه بيهود شرق المتوسط ـ كان الملمح غير التركي الوحيد. والحقيقة أن بعض معاصريه، ومنهم محمد شريف، يرون أن هذا الاعتقاد بيهوديته نابع من المهابة التي كان يتمتع بها.(١١٢)

وكان هناك سبب آخر جعل رياض يخفي أصوله. فهناك شائعات حول شغله، في بداية حياته، لوظائف تحول بينه وبين أن يلتحق بالنخبة الحاكمة.(١١٣) فملف معاش رياض يكشف عن أنه بدأ خدمته كناسخ للوثائق العربية وقيدها بالسجلات بأحد مكاتب ديوان المالية.(١١٤) وبعد فترة قضاها عاطلا، عُين كاتبًا عربيًا بالديوان المُلكي، لكنه سرعان ما انتقل إلى مكتب كتخدا الخديوي، حيث كان يقوم بنسخ الوثائق وقيدها بالسجلات العربية. وفي ١٨٤٨-١٨٤٩، التحق رياض بخدمة الجيش (برتبة ملازم أول) كموظف، ثم عمل كعازف بفرقة موسيقى الجيش. وبعد عام واحد، رُقي إلى رتبة

الرائد (صاغ)، بينما استمر فى العمل كعازف. وهكذا، فإن الأعمال التى مارسها فى مقتبل حياته الوظيفية لا تجعله موضع الترحيب وسط أقرانه من كبار الموظفين الأتراك الذين يزدرون اللغة العربية، ويعتبرون العمل الوظيفى لا يليق بأعضاء الطبقة الحاكمة. فإذا كان هؤلاء الموظفون يباهون بأن من بينهم المهندس والطبيب، فيمكننا تخيل رأيهم فى عازف موسيقى!

وسرعان ما بدأ صعود رياض (انظر الجدول رقم ٢٥). ومن الواضح أن خدمته السابقة مع حسن المانسترلى، كتخدا الخديوى، قد لفتت نظر الخديوى، لأنه عُين فى ١٨٥٠ أو ١٨٥١ كتخدا لعباس باشا. وقد فتح له هذا باب البلاط وأحدث نقلة فى حياته الوظيفية. ففى ١٨٥٢ عُين حامل ختم بالمجلس الخديوى، وهى وظيفة مهمة توفر لصاحبها الهيبة والنفوذ. ومع الوظيفة، رُقّى رياض لرتبة كولونيل (بكباشي)، والتى تعنى أنه أصبح بك وفردًا من النخبة المتميزة، أى الموظفين الذوات. وعندئذ كان بإمكانه أن ينسى ماضيه.

جدول رقم ٢٥

الوظائف الرئيسية التى تولاها مصطفى رياض باشا

عهد عباس وسعيد

- كاتب عربى بديوان المالية (١٨٤٦-٤٧).
- كاتب عربى بالديوان المُلكى (١٨٤٨-٤٩).
- كاتب عربى بمكتب ديوان الكتخدا (١٨٤٨-٤٩).
- كاتب عربى بالمدرسة الحربية المفروزة (١٨٤٨-٤٩).
- عازف بالجيش (١٨٤٩-٥٠).
- كتخدا بحاشية الخديو (١٨٥٠-٥١).
- حامل ختم (نوفمبر ١٨٥٢).
- مدير الجيزة (نوفمبر ١٨٥٣).
- حاكم إدارى لمديرية الفيوم (١٨٥٦).
- مدير قنا (ديسمبر ١٨٥٦).
- وكيل مصلحة السكك الحديدية (١٨٥٦-٥٧).
- حاكم إدارى لروضة البحرين (١٨٥٧-٥٨).
- وكيل روضة البحرين (١٨٦٠-٦١).
- الانضمام إلى الحاشية الخديوية (١٨٦١-٦٢).

عهد إسماعيل

- حامل ختم (يناير ١٨٦٣).
- عضو بمجلس الأحكام (يوليو ١٨٦٤).
- ناظر الخاصة (أكتوبر ١٨٦٤).
- خازن أول بحاشية الخديو (أكتوبر ١٨٦٨).
- مستشار رئيس الديوان الخصوصى (ديسمبر ١٨٧٢).
- ناظر المدارس (أغسطس ١٨٧٣).

- مستشار لناظر الداخلية (مارس ١٨٧٤).
- ناظر الأمور الإفرنجية (مايو ١٨٧٤).
- ناظر الزراعة (يونيو ١٨٧٥).
- رئيس مجلس الأحكام (سبتمبر ١٨٧٥).
- ناظر المدارس (يونيو ١٨٧٦).
- رئيس مجلس الأحكام (يونيو ١٨٧٧).
- ناظر التجارة والزراعة (أكتوبر ١٨٧٧ـ يونيو ١٨٧٨).

بعد عهد إسماعيل

- رئيس مجلس النظار (سبتمبر ١٨٧٩).
- ناظر الداخلية (أغسطس ١٨٨٢).
- رئيس مجلس النظار (يونيو ١٨٨٨؛ يناير ١٨٩٣).

المصدر: ملفات المستخدمين، رقم ٢٧٦٥٦، مدد استخدام مصطفى رياض باشا؛ الأيوبى، تاريخ، جزء ٢ ص ١٩٧ـ٢٠٢، سامى، قسم٣ جزء١، ص٥٥، ٦١، ١٨١، قسم٣ جزء٢، ص٤٤٨، ٥٦٢، ٥٧٢، ٧٩١، ١٠٢٨، قسم٣ جزء٣، ص١٠٤٢، ١٠٨١،١١٥٩، ١٢٣٢، ١٢٧١، ١٣٥٥، ١٤٩٤، ١٥١٣، درويش، الوزارات، قسم١.

فى نوفمبر ١٨٥٣، عين مديرًا للجيزة؛ حيث ظل يشغل هذا المنصب حتى أكتوبر ١٨٥٦. والجدير بالملاحظة أن سعيدًا سمح لرياض بالاستمرار كمدير لعامين فى الوقت الذى أبعد فيه معظم كبار موظفى حكم عباس خلال شهور من توليه الحكم، خاصة وأن المغرضين اتهموه بأنه من محبى عباس.[١١٥] وبرغم هذه الشائعات، فقد عينه سعيد مديرًا لمديرية الفيوم، وفى ديسمبر ١٨٥٦ عينه مديرًا لقنا. وبعد ذلك بقليل، انتقل إلى القاهرة نائبًا لناظر السكك الحديدية، لكنه سرعان ما عاد إلى مديرية روضة البحرين.

وعند هذا الحد تعرضت خدمة رياض لنكسة. فخلال واحدة من الجولات التفتيشية التي كان يقوم بها سعيد، كان الإهمال واضحًا في إدارة رياض لمديريته، وفي ديسمبر ١٨٦٠ جرى إبعاد رياض وأحد كبار الموظفين (بالرغم من عدم مسئوليتهما عن هذا الإهمال).[١١٦] ولم يدم غضب سعيد طويلاً. إذ سرعان ما عاد رياض إلى الخدمة بالمعية السنية مع ترقيته.

ومثل معظم غيره من كبار الموظفين في عصره، كان رياض قد بلغ الصدارة عند تولي إسماعيل للحكم، وهو الذي رقاه إلى الدرجة الأولى وعينه حامل ختم، وهي الوظيفة التي سبق وشغلها على عهد عباس.[١١٧] كما انضم أيضًا إلى عضوية مجلس الأحكام، وفي أكتوبر ١٨٦٤ أصبح ناظرًا لخاصة إسماعيل. ولم يستمر في منصبه هذا أكثر من شهر، لكنه استمر في وظيفته كحامل ختم لمدة أطول.[١١٨]

وخلال الستينيات من القرن، انهمك رياض، شأن معظم أصحاب المناصب الرفيعة، في تكوين حيازته وزيادة أطيانه (انظر الجدول رقم ٢٦). وكالعادة، كان مصدر هذه الأطيان الهبات من الأموال والأراضي التي كان يمنحها إسماعيل في سنوات الازدهار. وفيما بين ١٨٥٣و١٨٦٢، لم تزد حيازة رياض على ٢٩٠ فدانًا من الأراضي العشورية، لكن فيما بين يونيو ١٨٥٣ ومايو ١٨٦٤، زادت إلى ١٧٧٨ فدانًا، ٨٥٠ فدانًا منها منحة من الخديوي. هذا بالإضافة إلى حصوله على منحة مالية من الخديو إسماعيل قدرها ستة آلاف جنيه مصري، ومنحة أخرى قدرها ألفي جنيه كمساعدة لشراء بيت.[١١٩] لكن لا يبدو أن رياض كان ثريًا. فملبسه كان متواضعًا، ويعيش متواريًا بأحد أحياء القاهرة القديمة. وكان منزله المتقشف يتواضع كثيرًا أمام قصور شريف أو نوبار الفخيمة. ويعتبره بل فقيرًا، عازفًا عن الاستفادة الشخصية من منصبه.[١٢٠]

جدول رقم ٢٦

حيازة مصطفى رياض باشا

	عدد الأفدنة	تاريخ الحيازة	الموقع
من سجل	٥٧	١٦ يناير ١٨٥٣	الجيزة
أراضي الذوات	٢٣٣	٨ أغسطس ١٨٦٢	الجيزة
	١٠٠	١٥ يوليو ١٨٦٣	المنيا
	٤٧٨	١٤ أغسطس ١٨٦٣	الغربية
	٣٥٠	١٢ مايو ١٨٦٤	
	١,٢١٨ الإجمالى العام		
	٥٧٣ بيعت أو انتقلت لحيازة آخرين		
	١,١١٩ الإجمالى بالسجل		
	٦٤٥ الإجمالى الصافي		
	٥٠٠		
من سجلات	٣٥٠	٤ يونيو ١٨٦٣	——
أخرى	٨٥٠ الإجمالي	١٥ فبراير ١٨٦٤	——

المصدر: ملخصات دفاتر المعية السنية، دفتر زمام الأطيـان العشـورية، ذوات، رقـم ١٣٤٣، أمين سامى، سم٣، جزء٢، ص٥٣٩، ٤٩٠.

فى فبراير ١٨٦٨، فُصل رياض فجأة من وظيفته كحامل ختم وطُــرد من خدمة الخديوي. والسبب غير معروف على وجه التحديد، لكن أحمد زكى (من معاصرى رياض، وكان يعمل أيضًا فى خدمة الخديوى) يشير إلــى أن إسماعيل استشاط غضبًا من رياض، وأن العداء بين الرجلين لم يكن خافيًــا على أحد.[١٢١] ولربما كان السبب طبع رياض الذى لم يكن يتناسب مع خدمة سيد مرهق ومستبد مثل إسماعيل. فقد كان رياض شديد الاستقلال بطبعــه، عنيدًا، كما كان خاملاً بصورة كبيرة. فلم يكن رياض، كما يقول بل، صاحب

نظريات بل مجرد قناعات مسبقة يقدمها كحقائق مطلقة. ولم يكن يحتفي بالأمانة الشخصية، لكنه شن حملة خاصة ضد الفساد الحكومي. وهكذا أثارت انتقاداته غضب إسماعيل لحد أنه عنف رياض، الذى رد بالمحاضرة المكررة عن مساوئ الفساد الذى أتاحه لرجاله.[١٢٢] ولم يجد إسماعيل، الذى لم يعتد الرد من أتباعه، شائبة فساد فى ماضى رياض يمكن أن يسكته بها. والمدهش أن هذه الاستهانة لم تقلل من مكانة رياض. فقد كان إسماعيل ثاقب النظر فى الحكم على الموهبة، وربما كتم غضبه لشدة حاجته إلى رياض.

كانت الحاجة إلى رياض أكبر من أن يظل بعيدًا عن منصبه لمدة طويلة. فبعد ٨ شهور من إبعاده، أعيد تعيينه خازندارًا للخديوى إسماعيل، وهو منصب لا يُمنح إلا إلى أهل الثقة؛ حيث يتاح لصاحبه التصرف في مبالغ كبيرة. وهكذا أُتيح لرياض فرصة التعرف على الأوضاع المالية للخديوى وكذلك متابعة ممتلكات أسرة إسماعيل. فبحكم منصبه كمسئول عن الخزانة كان يتلقى المذكرات والتقارير التى يرسلها موظفو الدائرة السنية والخاصة إلى الخديوي.[١٢٣] وهكذا، كان رياض واسطة الصلة بين إسماعيل وإداراته الخاصة. ويُقال إن رياض اختير لهذا المنصب لإتقانه اللغتين العربية والتركية، وقدرته من ثم على ترجمة التقارير التى ترد إليه، لكن يجب أيضًا أن نضيف أن أمانته المالية كان لها اعتبار كبير. وعلى الرغم من التعيين، كان إسماعيل يحتفظ بمشاعر سيئة تجاه رياض، وهو ما تبدى فى الراتب المنخفض الذى حدده له (أربعة آلاف قرش فقط شهريًا).[١٢٤]

وبعد تعيينه خازندارًا، تعالت مكانة رياض فى الإدارة.[١٢٥] فقد عين مستشارًا للأمير توفيق (ناظر الخاصة). وزيد مرتبه زيادة كبيرة من ٧٥٠٠-١٢٥٠٠ قرش. وفى أغسطس ١٨٧٣، عين رياض ناظرًا للمدارس والأوقاف ، وهو أول المناصب "النظارية" العديدة التى تولاها خلال السبعينيات من القرن. ولربما كان هذا المنصب (كان أيضًا مستشارًا لناظر

الداخلية ورئيس محكمة الوصاية على الأيتام) هو أكثرها أهمية، لا بسبب ما أصبح يتمتع به من نفوذ، وإنما للسمعة التى اكتسبها آنذاك كمصلح، وهى السمعة التى لازمته بقية حياته.

واستخدام عبد الكريم لكلمة "نهضة" فى وصفه لإنجازات رياض خلال توليه لديوان المدارس تنطوى على قدر كبير من المبالغة. فخدمته فى هذا المكان لم تكمل العام. والكثير من مشروعاته توقفت بعد تركه لمنصبه، وبعضها لم توضع موضع التنفيذ إلا بعد ذلك بسنوات. على أن عمله كناظر للمدارس لم يخلو من أهمية، فقد واصل إعادة التنظيم التى بدأها على مبارك الذى كان إسهامه الأهم هو توفير القاعدة المادية لنظام تعليمى جديد.[١٢٦] فعلى مبارك هو الذى وضع الأسس لاختيار المدرسين والقواعد التى تحدد رواتبهم وأنشأ مدارس جديدة، ثم جاء رياض ليواصل المسيرة على ضوء تلك الأسس. مبارك هو الذى وضع برامج دراسية جديدة، وهو الذى حدد أعمار الطلاب الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة، ووضع المعايير للانتقال من صف تعليمى إلى آخر، ووضع البرنامج التعليمى لتخريج المعلمين. وأصبح على الآباء من ذوى الدخل العالى والمتوسط أن يدفعوا مصروفات تعليم أبنائهم. وهذا الإصلاح الأخير أُلغى بعد ترك رياض المنصب بقليل، بينما تعطل برنامج تدريب المعلمين لسنوات، لكن الكثير من خطط الإصلاح الأخرى رأت النور على يد رياض.

ولأنه لم يجد كوادر تؤمن بالإصلاح لمساعدته، كان رياض يقضى معظم وقته يختبر التلاميذ بنفسه ويحدد لهم المدارس الملائمة لقدراتهم (لم يكن هناك غنى عن هذه المتابعة الشخصية لنجاح أى نظام أو سياسة جديدة). على أن رياض لم يتح له الوقت الكافى لتحقيق نجاح كبير، ولم يكن فى أفضل الأحوال أكثر مندوب للخديوى لمتابعة برنامج كانت أهم نتائجه إحكام قبضة البيروقراطية على التعليم.

وعندما ترك رياض ديوان المدارس فى مايو ١٨٧٤، كان قد رسخ

سمعته المستحقة كمصلح. وكما سبق ورأينا فقد كان رياض ناقدًا جريئًا للفساد الحكومي، ونصيرًا للعدل.[١٢٧] وقد نذر نفسه، فوق كل هذا، لتطوير التعليم ونشره في مصر، وقد بلغ وفاؤه لهذا الهدف حد وقفه ١٨٠٦ فدان بالوجه البحري مساهمة منه في إنشاء الكتبخانة الخديوية.[١٢٨] وكما حدد في وقفيته، فإن هذا الريع يُستخدم للصرف على أجور الموظفين العاملين بالمكتبة، وشراء كتب جديدة وترميم القديمة، وشراء أدوات، وفي تسديد الضرائب المقررة على الأرض والمباني. وعلى ضوء المعلومات التي توفرت لدينا عن الهبات التي قدمها موظفو مصر، فإن أيًا منها لم يكن بحجم هبة رياض.

على أنه لا ينبغي تفسير اهتمام رياض بالإصلاح بأنه كان مغرمًا بالمعتقدات والاتجاهات الجديدة الأوروبية المنشأ، أو أنه كان من مؤيدي دخول التقنية الأوروبية إلى مصر. (بالرغم من أنه هو الذي جلب إلى مصر مؤسسي جريدة المقتطف المهمة، التي عن طريقها عرف الشرق الأوسط الكثير من الأفكار العلمية الجديدة). فاهتمام رياض بالإصلاح نابع على ما يبدو من إشفاقه على جهل السكان وفقرهم، وربما كان هذا هو السبب الذي حدا ببعض المراقبين أن يصفوه بالوطنية.[١٢٩] كما يبدو أن فهمه للواجب كان عميقًا. فقد كان سريع الاستجابة لطلبات العمل بالحكومة التي تناشد روح المسئولية عنده[١٣٠]، لكن رياض لم يكن وطنيًا أو ديموقراطيًّا بالمعنى الحديث؛ فموقفه من الأهالي كان أقرب إلى موقف أب شرقي تجاه أبنائه. فالمصريون، حسب رأيه، أطفال يحتاجون إلى من يرعاهم ويحميهم من سوء المعاملة. ويرى ملنر أن اتجاه رياض الأبوي لا يرقى حتى إلى موقف بارون إقطاعي من أتباعه[١٣١]؛ فهو لم يكن قاسيًا أو ظالمًا، لكنه كان يؤمن إيمانًا عميقًا بالقبضة القوية. ولم يكن مؤمنًا بالأفكار الدستورية بحال من الأحوال.

ويرى رياض أن العلوم والتقنيات الأوروبية مفيدة بحدود، وكان معجبًا فيما يبدو بالنظم المالية الأوروبية، لكنه لم يكن يؤمن بأن يقوم إحياء

مصر على مثير خارجي. ولا ننسى أن رياض كان مسلمًا غيورًا، ومـــدافعًا عنيدًا عن الشريعة والتقاليد. فالمسلمون، حسب قوله، علا مجدهم يومًا مـــا، وإنهم قادرون على استعادة هذا المجد مرة أخرى.[١٣٢] وهو يرى أن الإسلام يتمتع بحيويته الخاصة، كما كان رياض علـــى وعـــى بالامتيـــازات غيـــر المستحقة التى يتمتع بها الأوروبيون فى مصـــر. وكـــان يـــرى أن علـــى الأوروبيين أن يخضعوا للقوانين المصرية، وقاوم ذلك الوضع المتميز الذى جعل منهم دولة داخل الدولة.[١٣٣] وكان يتمتع بنظرة أكثر واقعيـــة للتـــأثير الأوروبى على مصر مقارنة على الأقل بمن يدعون بالإصـــلاحيين الـــذين فشلوا، أو عزفوا، عن رؤية نتائج هذا التأثير السلبية.

بوغوص نوبار

كان بوغوص نوبار (١٨٢٥ـ١٨٩٩)، رجل الدولة البارز الأرمنـــى الأصل، واحدًا من هؤلاء المصلحين وراعى المصالح الأوروبية أكثر من أى موظف آخر. كان جريئًا وصريحًا فى آرائه، ولم ينل أبدًا ثقة من عمل فـــى خدمتهم من الحكام، ومع ذلك ظل يشغل تلك الوظيفة المتفردة (مترجم بديوان الخديوي) خلال أربعة عهود مختلفة من حكم مصر. ففى عهـــد إســـماعيل، عمل ناظرًا للخارجية، وكان المتصدر لمعظم المفاوضات المالية والسياســـية التى شهدها هذا الزمن. وقد شاع صيت نوبار باشا، الذى كـــان يلقـــى كـــل الترحاب فى عواصم أوروبا الكبرى كمصلح كبير، وفاقت مكانتـــه مكانـــة إسماعيل صديق.

وسيرة نوبار وخدمته الحكومية تحوى الكثير من التناقضـــات. فعلـــى الرغم من ادعائه بأنه من أصحاب المبادئ العليا، فلم يكن يتردد فـــى مـــلء جيوبه بالنقود إذا سنحت له أى فرصة. والبطـــل المنـــافح عـــن الفلاحـــين

"البؤساء" لم يكن يعرف العربية ولا جذور لـــه فـــى المجتمـــع المصـــري. والمفاوض الأول بشأن معظم القروض التى حصلت عليها مصر لم يقر بأى مسئولية عن الكوارث التى ترتبت عليها. ونوبار، المنافح البارز عن استقلال البلاد، فعل ما لم يفعله غيره من الموظفين لتأكيد تبعية مصر لأوروبا.

وهذا التناقض يفسر انقسام الكتاب فى حكمهم على الرجل. فبالنســبة لالكسندر هولينسكى، كان نوبار وطنيًا كبيرًا، ومتمدنا وسط برابرة، ومدافعًا عن حقوق المقهورين، وكوبدن مصر (ريتشارد كوبـــدن "١٨٠٤-١٨٦٥"، سياسى إنجليزى، تزعم حركة تحرير التجارة ورفض الحماية ــ المترجم). أما دايسى وبرتراند فيمتدحان بلا حدود هذا "المصلح الكبير". وعلى عكــس هذا، يصوره مكوان ووالاس كرجل طمــوح، تــواق للمناصــب العاليــة، منحرف، ورجل فعل ما لم يفعله غيره لتقويض السلطة الخديوية. ولأنه لعب ذلك الدور الرئيسى والمهم فى زمنه، فلابد من التعرف على مقومات نجاحه؛ إذ كيف حظى هذا الرجل بكل هذه السلطة والمناصب العليا فى ظــل حكــم أربعة من الخديوية وعلى مدى يزيد على ثلاثين عامًا؟ (انظر الجدول رقــم ٢٧).

كانت أول عوامل نجاح نوبار صلات عائلته، وبصفة خاصة رعايــة عمه وأصهاره المتنفذين فى المناصب العليا بإستانبول الذين قدموا خــدمات كبيرة للخديوى إسماعيل. وقد تلقى نوبار، المولود فـــى ســـميرنا، تعليمـــه بمدرسة فرنسية بســـوريز ثـــم اســـتكمل تعليمـــه بمدرســـة بروتســـتانتية بسويسرا.[١٣٥] وبعد إنهاء دراسته، استدعاه عمه، بوغوص بــك يوســفيان، الذى عمل باش مترجم لمحمد على لعدة سنوات. وعلى الفور دخــل نوبـــار المُلكية كمساعد لبوغوص، الذى حثه على تعلم اللغة التركية على اعتبار أن هذا أساس لنجاحه فى المستقبل. ولا نعرف على وجه الدقة تاريخ بداية خدمة نوبار فى مصر. فوثيقة بريطانية تشير إلى أن نوبار عمــل عـــام ١٨٤٤،

مترجمًا لمحمد على فى غياب عمه. وحسب برتراند، فإن نوبار قُدم لمحمد على فى ١٨٤٢. أما ملف معاش نوبار فيشير إلى أنه التحق بالخدمة فى ١٨٤٤. وأيًا كان الأمر، فإن نوبار عمل مع بوغوص لفترة، وبعد وفاة عمه فى ١٨٤٤، تم تعيينه بمكتب خسرو بك، الذى حل محل بوغوص باش مترجم لمحمد علي. ولولا الرعاية المبكرة التى أحاطه بها بوغوص، لما تحقق لنوبار الاتصال المباشر بالحاكم وبأفراد أسرته.

وسرعان ما التحق نوبار بحاشية ابن محمد على (إبراهيم باشا)، مترجمًا ومستشارًا غير رسمي.(١٣٦) وفى حدود هذا الوقت، عقد زيجة مهمة حيث اقترن بابنة عين من أعيان الأرمن فى إستانبول، كيفورك بك أرمينيان. وبطبيعة الحال، أتاحت هذه الأسرة فرصة المزيد من الصلات العالية أمام نوبار، الذى استغل الحماية المتوفرة له لحجز المناصب الحكومية فى مصر لبعض أفرادها مقابل تقديم خدمات مهمة فى إستانبول له وللخديو إسماعيل. هكذا، أصبح أبراهام بك، صهر نوبار المقرب من السلطان عبد العزيز، ممثل إسماعيل فى إستانبول، وأصبح كيفورك بك كبير صرافيه (صراف باشا) هناك. وقد موّل كيفورك زيارات إسماعيل لإستانبول، وكان ينفق على أفراد الأسرة الذين يعيشون هناك، ويدفع أجور مندوبى الخديو. وكانت زوجة نوبار نفسها على قدر عال من التعليم، وقد أصبحت مستشارًا لزوجها، وكانت مضيفة رائعة ـــ زوجة مثالية لرجل دولة.

جدول رقم ٢٧

المناصب الرئيسية التى شغلها نوبار باشا

- مترجم بمكتب خسرو بك (١٨٤٣ـ٤٤).
- مترجم لإبراهيم باشا (أكتوبر ١٨٤٧).
- باش مترجم لعباس باشا (ديسمبر ١٨٥٠).
- قائم بالأعمال بفيينا (يوليو ١٨٥٣).
- سكرتير لسعيد باشا (١٨٥٤؟).
- ناظر المواصلات والسكك الحديدية (يناير ١٨٥٨).
- باش مترجم لإسماعيل باشا (يناير ١٨٦٣).
- ناظر الأشغال العمومية (ديسمبر ١٨٦٤).
- ناظرالأمور الإفرنجية (يناير ١٨٦٦، يونيو ١٨٧٥).
- ناظر التجارة (سبتمبر ١٨٧٥).
- رئيس مجلس النظار (أغسطس ١٨٧٨، يناير ١٨٨٤، أبريل ١٨٩٤).

المصدر: ملفات المستخدمين، رقم ٨٣٢١، مدد استخدام نوبار باشا، الوقائع المصرية، عدد ٨٧، ١٩ أكتوبر ١٨٧٤، ستيفن بك - جيلبرت، ٢٩ ديسمبر ١٨٥٠، فى FO رقم ١٦١١٤١، ج٣، سامى، ق٣ ج١ ص٥٨، ٢٣٤، ق٣، ج٢، ص٤٤٤، ٥٨٢، ٦٠٨، ق٣، ج٣، ص١٢٠٢، ١٢٣٢، ١٥١٨، درويش، الوزارات، ص١.

وكان العنصر الثانى من عناصر نجاح نوبار هو مقدرته على التفاوض مع الأوروبيين. فبعد وفاة إبراهيم عام ١٨٤٨، عين عباس نوبار باش مترجم، وهو تصرف غريب من حاكم كان يمقت إبراهيم وكل من يمت له بصلة.[١٣٧] وكان عباس قد طلب دعم بريطانيا العظمى الدبلوماسى فى صراعه مع العثمانيين، وعرض فى المقابل تسهيل إقامة خط سكة حديد لتسهيل وصول بريطانيا إلى الهند.[١٣٨] ونظرًا لعدم خبرته فى التفاوض مع الأوروبيين، كان الخديو بحاجة إلى من يتولى مهمة التفاوض. وفى أبريل ١٨٥١، وبعد أربعة شهور من تعيينه باش مترجم، غادر نوبار مصر بالباخرة إلى بريطانيا مع تفويض كامل بالتفاوض حول عقود خطوط السكك الحديدية والعربات وغيرها من المعدات والإمدادات المطلوبة لإنشاء خط السكك الحديدية.[١٣٩] وكانت هذه المرة الأولى من مناسبات عديدة طلب فيها خديوية مصر مساعدة نوبار فى مفاوضاتهم مع الأوروبيين. فخلال حكم سعيد وإسماعيل، كان هو المفاوض الرئيسى لتدبير قروضهما العامة والخاصة، كما قاد مفاوضات مراجعة موقف شركة قناة السويس، والمفاوضات الشائكة التى أسفرت عن تشكيل المحاكم المختلطة (سنتعرض لها تفصيلاً فيما بعد).

ما الذى جعل من نوبار هذا الساعد المثالي؟ لقد كان، فى المقام الأول، أوروبيًا أكثر منه شرقيًا. فملبسه (باستثناء الفراء) كان أوروبيًا صرفًا. وقضى فى شبابه سنوات عديدة فى أوروبا، وأتقن كل لغات أوروبا الرئيسية (يقال إنه كان يتقن ١١ لغة).[١٤٠] كما أنه كان قارئًا جيدًا للأدب الأوروبى، وعلى دراية بالكثير من الموضوعات فى مجالات شتى. وكان سريع الإمساك بنقطة الخلاف فى أى موضوع مثار، وكانت أفكاره الليبرالية المتفتحة تستهوى المثقفين الأوروبيين. وثانيًا، وجد فيه كثير من الأوروبيين جاذبية لا تقاوم. وقد جعلت منه أناقته ولباقته ومنطقية حديثه شخصًا مقنعًا. كتب كرومر يقول: "اعتدت أن أصدق نصف كلامه، بعد أن تيقنت من أنه كان

يخدعني".[١٤١] وقد أعجب الملك لويس فيليب به بشدة عندما كان فى صحبة إبراهيم فى زيارة رسمية لفرنسا، لدرجة أنه قلد نوبار الشاب أحد أوسمة الشرف، لكن نوبار كان يتمتع - فوق كل هذا - بعقلية بارعة قادرة على التكيف. وقد وُصف بأنه هادئ، مراوغ، ساحر، لبق، يخفى كلماته بغلالة من عدم اليقين، ويترك فى كلامه دائمًا منفذًا للتراجع. وربما كانت هذه الصفة بالذات هى التى أهلته لدور الدبلوماسى والسفير فوق العادة.

عمل نوبار كبيرًا لمترجمى عباس حتى ١٨٥٣، عندما طلب وأُجيب إلى طلبه، فى ظروف غير مفهومة تمامًا، ترك خدمة الحكومة (وهو تصرف لم يسمع به أحد) ثم أقنعه عباس بأن يكون قائمًا بأعماله فى فيينا (وعُين أخوه اراكيل قائمًا بالأعمال ببرلين).[١٤٢] وبعد وفاة عباس، أغلق سعيد هذه البعثات، لكنه أيضًا كان بحاجة إلى مواهب نوبار. فقد تولى نوبار تنظيم المرور العابر بين القاهرة والسويس، ثم عُين سكرتيرًا بالديوان الخديوى، وفى يناير ١٨٥٨ عُين ناظرًا للمواصلات والسكك الحديدية؛ على أنه بعد هذا بخمسة عشر شهرًا تعرضت مسيرته الوظيفية لعثرة مؤقتة عندما أُبعد عن المواصلات والسكك الحديدية مغضوبًا عليه.[١٤٣]

وكان السبب الرسمى لطرده هو تأخير استيراد مدفعين أمر الخديو بإحضارهما، أما السبب الحقيقى كما تكشف عنه مراسلات الخارجية البريطانية فكان اعتماده المتزايد على مساندة القنصل العام البريطاني.[١٤٤] وعند إبلاغه بقرار الإبعاد قال سعيد لنوبار إنه إذا كان يعتمد على مساندة الآخرين فبإمكانه الذهاب إليهم والعيش معهم. وأثار إبعاده احتجاجًا قويًا من جانب القنصل البريطانى، الذى كان يعلم بأن مديرًا للسكك الحديدية لا يمكنه البقاء طويلاً فى منصبه دون مساندة الإنجليز، لكنه ينفى أن تكون حكومته قد مارست ضغوطًا غير مباشرة على موظفى مصر.

وتقدم هذه الواقعة تفسيرًا جزئيًا لصعود نوبار ونجاحه فى خدمة

الحكومة. فمن حين لآخر كان يتلقى دعم القناصل البريطانيين، والألمان (بدرجة أقل). ويحيط الغموض بطبيعة ومدى روابطه البريطانية، لكن من المشكوك فيه أنه كان يتلقى أموالاً من الحكومة البريطانية، كما تميل الخارجية الفرنسية[١٤٥]، لكن الصحيح أنه عمل لخدمة المصالح البريطانية فى العديد من المناسبات؛ فيشار إلى أنه سعى إلى إقناع عباس بإنشاء خط سكك حديد الإسكندرية ــ القاهرة، وأن معارضته لمشروع شق قناة السويس كانت استجابة للاعتراضات البريطانية.[١٤٦]

وإذا كان دعم القنصل البريطانى سببًا لإبعاده عام ١٨٥٩، فقد كان هذا الدعم سببًا لدفع مسيرته الوظيفية فى أوقات أخرى. فمن المعروف أن نوبار بقى فى منصبه خلال حكم عباس بدعم من القنصل البريطانى العام موزى، الذى يقال إن نفوذه كان كبيرًا على الخديوى.[١٤٧] وفى منتصف الستينيات من القرن، حظى بتأييد القنصل العام فى سعيه الذى كلل بالنجاح لإزاحة منافسه الرئيسى، إسماعيل راغب، من رئاسة الديوان الخديوي. (وكان راغب نفسه مؤيدا من الفرنسيين)[١٤٨] وخلال السبعينات من القرن، حظى نوبار أيضًا بدعم القنصل الألمانى العام. ويتبدى هذا الدعم فى احتجاج القنصل العام الألمانى جازموند على إبعاد نوبار عن إدارة الأمور الإفرنجية عام ١٨٧٤، وإصراره على إعادته لمنصبه.[١٤٩] وتظل هذه الصلات حتى الآن مجرد شائعات وأقاويل بحاجة إلى إقامة الدليل عليها. على أن صلات نوبار البريطانية تسترعى الاهتمام نظرًا للتحالف القوى الذى قام بينه وبين المصالح الإنجليزية بعد عام ١٨٧٤.

وبالطبع، كان السند الأكبر لنوبار هم الخديوية أنفسهم، وبالذات الخديو إسماعيل. فخلال العام الأول من حكم إسماعيل قضى كثيرًا من وقته خارج مصر. فزار إستانبول لعرض أفكار إسماعيل الخاصة بمراجعة التخويل الممنوح لقناة السويس، كما زار باريس لإجراء مفاوضات مع

الفرنسيين.[١٥٠] وبعد عودته إلى القاهرة، ممتلئًا بالثقة التي أعادها إليه إسماعيل، شرع في الكيد لإسماعيل راغب، الذي كان بحكم ترأسه للديوان الخديو والمجلس الخاص أكبر موظف في البلاد. وكما سبق ورأينا، فقد إسماعيل في النهاية حظوته، وأصبح نوبار بحلول عام ١٨٦٥، وحسب تعبير القنصل البريطاني العام في مصر كولكهون، "الرجل الأول في مصر".[١٥١] (ولا ننسى أن إسماعيل صديق كان قد بدأ صعوده بالكاد.)

وحيث إنه لم يكن قد أصبح له أتباع كثيرون في البلاد، فمن المحتمل أن يكون نوبار، الطموح والمتباهي، قد حقق هذا الإنجاز بجهوده الشخصية وحدها. فمن المؤكد أنه لم يكن ممكنًا الاعتماد على مساندة معظم كبار الموظفين، وهم من الأتراك (كان محمد شريف من ألد أعداء نوبار). والحقيقة أن عدد أصدقائه لم يكن يزيد على عدد أصابع اليد، ومعظمهم من أقاربه من الموظفين الأرمن، من بينهم صهره آرام بك (شغل أكثر من وظيفة بسكرتارية الخديوي)، وأراكيل بك وابن أخته تيجران (ديكران).[١٥٢] وقد تبدى انتصاره في تعيينه عام ١٨٦٤ ناظرًا للأشغال العمومية والسكك الحديدية بسلطات تصل حد الاستقلال الذاتي.[١٥٣] فقد سُمح له بإنفاق عوائد هذه الإدارة فيما يراه من أغراض، وإصدار التعهدات لتدبير الأموال السائلة، والإشراف على حسابات المصلحة، وتعيين الموظفين وفصلهم (بما في ذلك الأوروبيين منهم). ولم يتأخر نوبار كثيرًا في ممارسة دور الراعي؛ فعيَّن تيجران في إدارة السكك الحديدية، وعلى مبارك مديرًا لمكتب الهندسة. وبحلول يوليو ١٨٦٥، كان بمقدور كولكهون أن يكتب أن نوبار هو العقل المدبر للإدارة في مصر — وهو إنجاز بالنسبة لرجل لم يكن له سوى قاعدة صغيرة داخل البلاد ويتمتع بجرأة وصراحة في التعبير عن رأيه لم تكن مألوفة في العلاقة بين الخديوية وموظفيهم.

وفي تلك الأثناء، كان نوبار يراكم الأراضي والأموال على نطاق

جعله، فى خلال فترة قصيرة من الزمن، واحدًا من أغنى موظفى البلاد (انظر الجدول رقم ٢٨) [١٥٤]، ولم يكن نوبار يهتم على ما يبدو بالطريقة التى ينمى بها ثروته. فعند كل مرة كان يشرع فيها فى التذمر من الفساد فى الحكومة، كان إسماعيل ينهى النقاش بالتلميح إلى واحدة من عملياته "القذرة"[١٥٥]، ولم تكن الثقة فيه كبيرة. ففى عام ١٨٧٥، استبعد من المفاوضات بين مصر وبريطانيا حول بيع أسهم إسماعيل فى قناة السويس بسبب ممالأته وغشه، وحسب كوسل، فقد كان ذكاؤه أقوى من شخصيته.[١٥٦] وقد استفاد كثيرًا من العمولات التى كان يحصلها من القروض التى يتفاوض بشأنها، كما أفادت زياراته إلى إستانبول كثيرًا فى زيادة ثروته. لكن حتى بدون هذا، كانت نوبار رجلا ثريا. فزوجته كان لها ثروتها الكبيرة، وكان الخديو سخيًا فى عطاياه من الأراضى والمال وحتى حصص الزيت، ومن المؤكد أنه استفاد كثيرًا من التعاملات فى سوق الأسهم.[١٥٧] والحفلات الباذخة والموائد العامرة التى يقيمها نوبار وزوجته بصورة منتظمة ليست سوى مظهر بسيط لهذه الثروة.

ودور نوبار معروف جيدًا فى تسهيل حصول خديوية مصر على القروض، والتصدر للمفاوضات مع العثمانيين للحصول على فرمانات تدعم استقلال مصر، وإنشاء المحاكم المختلطة، التى يعتبرها كثيرون قمة إنجازاته. وانطلاقًا من هذا، وباعتباره مهندس نظام المواصلات فى مصر، حاز سمعته كمصلح، وهى السمعة التى كان يفخر بها. (بل يمكننا القول إن نوبار كان سعيدًا بنسبة كل ما نالته مصر من خير إليه.)[١٥٨] وكان على قناعة تامة بأن ازدهار مصر، حكمًا ومجتمعًا، رهن بتمثل منجزات الحضارة الأوروبية. وقد استهوته بصفة خاصة فكرة سيادة القانون، وكان يؤمن بفكرة الصح والخطأ وضرورة سريانها على تصرفات الملوك والأباطرة؛ فلم يكن يؤمن بقدسية الملكية، ولم يبد انصياعًا كبيرًا للخديوية الذين خدم لحسابهم، لكن هذا لا يجعل منه شخصًا ديموقراطيًا. فقد كان يدعم إصلاحا للنظام

القضائى يسمح بمراجعة التجاوزات الفجة للحكم الشخصى، لكنه كان ضد استبداله بحكم برلماني. فهو يعتقد بأن هذا النوع من الحكم لا يتناسب مع طبيعة مصر وشعبها، كما كان يفضل التطوير السريع لبنية البلاد التحتية (خاصة المواصلات) عن طريق استيراد التقنيات الأوروبية واستخدام متخصصين أوروبيين. وهكذا، كانت المدنية الأوروبية ضرورية ومفيدة لمصر، لكن رؤيته للإصلاح كانت "نوبارية" لا أوروبية. فلم يكن له اعتراض على استخدام الأوروبيين وسيلة لتقليص سلطات الحاكم، لكنه كان ضد التدخل المباشر فى مصر. وكان يؤيد استخدام الأوروبيين، لا التنازل عن السلطة لهم. وباختصار، كان يؤمن بإصلاح مصر مع الحفاظ على مصريتها.

الجدول رقم ٢٨

حيازة نوبار باشا

	عدد الأفدنة	تاريخ الحيازة	الموقع
من سجل الذوات	٥٠٠	١٢ أغسطس ١٨٥٢	المنوفية
	٨٠٠	٥ مارس ١٨٦١	المنوفية
	٥٠٦	١٤ يوليو ١٨٦٣	المنوفية
	٢	٢٤ نوفمبر ١٨٦٥	القليوبية
	٣٢٨	٢٢ ديسمبر ١٨٦٨	المنوفية
	٣٠٠	٢٣ يوليو ١٨٦٩	الدقهلية
	٢٠٧	١٩ أغسطس ١٨٦٩	الدقهلية
	٢,٦٤٣	الإجمالي	
	٤٩٩	مباع ومنقول	
	٢١٩٣	الإجمالى بالدفتر	
	٢١٤٤	الصافي	
من سجلات أخرى	٤٩٤	فى عهد محمد علي	غير معروف مكانها
	١٠٠٠	عهد عباس	
	٨٠٠	عهد سعيد	
	٣٢٠	٦ يوليو ١٨٦٣	
	٢٧٥	٢٣ يناير ١٨٧١	
	١٤	١٩ أبريل ١٨٧١	
	١٥٧	٢٢ ديسمبر ١٨٧٥	
	٣,٠٦٠	الإجمالي	
	١٠٠٠	مباع ومنقول	
	٢٠٦٠	الصافي	

المصدر: ملخصات دفاتر ديوان المعية السنية، دفتر زمام أعيان عشورية: ذوات، رقم ١٣٤٣؛ سامى، ق٣، ج٢، ص٥٠٠، ٩١٤، مصادر وتاريخ مصر، أوامر، المعية السنية - عربى، سجل ٧٠١٣٢١٨، المعية الخديوية، ٢٠ د ٢٢١١٢٩٢ ديسمبر ١٨٧٥، سجل ٣١١٩٣٥٠١٣٦١١، المعية الخديوية، ٣ د ٢٥١١٢٨٧ يناير ١٨٧١، الأبحاث، صندوق ١٠٦، ملف "نوبار باشا"، المعية الخديوية، ٢٦ ج أ ٢٦١١٢٨١ نوفمبر ١٨٦٤، بركات، تطور، ص١٧٥.

وليس هناك ما يدعو للشك في إخلاص نوبار وولائه للبلد الذي تبناه. فقد كان على معرفة واسعة بتاريخ مصر، وكان ماضيها الفرعوني المجيد يلهب حماسه. وكان يعطف على جموع الفلاحين، ويمقت نظام السخرة، وعمل بهمة خلال العقد الأخير من عمره على إلغائه. وكان غير راضٍ عن نظام الضرائب العشوائي المقيت، والذي عانى الفقراء عبئه الأكبر. ورخاء الشعب المصري كان محك سياسته المعلنة.

ومن المفارقات أن تصرفات نوبار أسهمت في خنق البلد الذي يفترض أنه أحبه، وكان هذا ناجمًا عن نجاحه في تدبير القروض التي ترتب عليها تراكم قدر كبير من الديون والتدخل الأجنبي. ففي ١٨٦٢، توجه إلى أوروبا للتفاوض بشأن أول أكبر قرض عام، والذي قدمته مجموعة أوبنهايم المدعومة من قبل المصالح البريطانية (سرت الشائعات آنذاك بأن نوبار تلقى رشاوى لاختيار متعهدين بعينهم).[١٥٩] وفور تولي إسماعيل الحكم، وقع تحت ضغط أوبنهايم لتوقيع قرض عام جديد، وهو ما كان يحبذه نوبار أيضًا.[١٦٠] وفي ١٨٦٤، استسلم إسماعيل للضغط وقبل بأول قرض في عهده، ليفتح الباب أمام تدفق المزيد من الاستدانة. وبحلول صيف ١٨٦٥، اشتدت حاجة إسماعيل إلى الأموال من جديد، ورغب في اقتراض مبلغ مليونين من الجنيهات الإسترلينية بضمان السكك الحديدية وثلاثة ملايين أخرى بضمان ممتلكاته الخاصة.[١٦١] وهكذا، بدأت المفاوضات بين نوبار وأوبنهايم، وأسفرت عن التوصل إلى اتفاق في أكتوبر على توقيع قرض بشروط مجحفة (أطلق عليه "قرض السكك الحديدية"). وفي ديسمبر التالي، تم التوصل إلى الاتفاق بشأن قرض دائرة إسماعيل، لكن إسماعيل كان قد بدأ يفقد الثقة في نوبار، الذي تعرض على ما يبدو للخداع من جانب أوبنهايم وقبل بشروط غير مناسبة لقرض السكك الحديدية (كانت التكلفة الحقيقية ١٤% بدلاً من الـ ٩% التي يعتقد نوبار أنه وقع على أساسها).[١٦٢] وجعل إسماعيل نوبار يبلغ أوبنهايم برفضه لقرض السكك الحديدية، لكن أمكن التوصل في يناير

١٨٦٦ إلى اتفاق أفضل من السابق إلى حد ما. على أنه سرت الشائعات آنذاك بشأن صفقة سرية بين نوبار وأوبنهايم، والتواطؤ فى منح الامتيازات والعقود، والمضاربة على سندات الخزانة من قبل إدوارد درفيو الوكيل المالى لإسماعيل ونوبار. وقد أبعد نوبار عن الأشغال العمومية والسكك الحديدية، وانتقل إلى العمل ناظرًا للأمور الإفرنجية، وهو إجراء جرى الترتيب له منذ شهور سابقة، بالرغم من أن نوبار كان يأمل فى الاحتفاظ بالأشغال العمومية.(١٦٣)

وفى النهاية، احتل إسماعيل صديق، الذى أصبح ناظرًا للمالية عام ١٨٦٨، مكان نوبار كممثل للخديوى فى التفاوض بشأن القروض. واستمرت صلة نوبار بأمور الخديو المالية ــ فى ١٨٦٦ طُلب إليه الإشراف على بيع ممتلكات مصطفى فاضل (أخو إسماعيل) ــ لكن كناظر للمالية، وتزايدت زياراته الخارجية لمتابعة المفاوضات السياسية المتصلة باستقلال مصر الذاتى وإصلاح نظامها القضائى.

وقد لعب نوبار دورًا مباشرًا فى جهود إسماعيل المثمرة لتوسيع نطاق استقلال مصر فى مواجهة الدولة العثمانية. فبعد تولى إسماعيل بقليل، بدأ مع نوبار مناقشة المتنفذين من الأوروبيين فى إمكانية تأسيس الحكم فى مصر على أساس الوراثة المباشرة (فى الولايات العثمانية، كان الحكم يذهب إلى أكبر الذكور فى الأسرة).(١٦٤) وكان من شأن هذا تأسيس وراثة الحكم فى مصر على الأسس الأوروبية وتأكيد مكانة مصر المميزة فى إطار الإمبراطورية العثمانية. وخلال المفاوضات التى توجت بفرمان ١٨٦٦، الذى أعطى مصر هذا الامتياز، كان نوبار محامى إسماعيل وممثله فى أوروبا حيث عمل بدأب لإقناع فرنسا وبريطانيا بعدم معارضة جهود إسماعيل.(١٦٥) وفور صدور الفرمان، قدم إسماعيل طلبات جديدة للباب العالى، وعاد نوبار مرة أخرى لخدمة سيده، لكن فى دور أكبر هذه المرة. ففى مارس ١٨٦٧، غادر نوبار باريس متوجهًا إلى إستانبول لمتابعة

المفاوضات بنفسه. (١٦٦) وأبلغ الوزراء الأتراك، مدعومًا بأموال إسماعيل، أنهم فى حال رفضهم لطلبات إسماعيل ستسارع مصر بسحب قواتها من كريت (كانت مصر تساعد الأتراك فى سحق التمرد هناك)، تاركة قوات السلطان تواجه الفوضى وحدها. وأخيرًا استطاع نوبار، المزود بسلطات تصل لحد حق إنهاء المفاوضات، فى يونيو ١٨٦٧، أن ينتزع من العثمانيين اتفاقية تعطى إسماعيل القدر الأكبر مما كان يسعى إليه. وبفضل أدائه البارع، حصل الخديو على حقوق من بينها عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية فيما يتصل بالجمارك والنقل والبريد وقوة الشرطة الأوروبية، كما نال رسميًا لقب الخديوى، مع تأكيد حقه فى تنظيم شئون مصر الداخلية.

وفى عام ١٨٦٧، استهل نوبار حملة جديدة شغلت معظم وقته خلال السنوات الثمانى التالية. فلفترة من الزمن، كثف إسماعيل ونوبار جهودهما للبحث عن سبيل لحماية الحكومة فى مواجهة القضايا التى يرفعها الأوروبيون أمام المحاكم القنصلية، وتكاليف رفع كل الشكاوى ونظر التهم الموجهة ضد المجرمين الأوروبيين والمدينين المتعثرين أمام القناصل. فوفقًا لمعاهدة الامتيازات الأجنبية وما ترتب عليها من انتهاكات، عُهد إلى القناصل بالمسئولية التامة عن كل القضايا والدعاوى المتصلة بالأمور المدنية والجنائية التى يكون رعاياهم طرفًا فيها. ففى القضايا المدنية التى يدعى فيها مصرى على أجنبى، على المصرى رفع هذه الدعوى أمام قنصل البلد التى ينتمى إليها هذا الأجنبي. ولم تكن الحكومة المصرية الطرف الوحيد المستاء من الوضع، فالأوروبى الذى يريد رفع الدعوى على أوروبى من جنسية أخرى كانت القضية تنظر أمام قنصل الأخير. وكما لاحظ ماكوين، كان مجمل النظام منافيًا للعدل، ويعتبر فضيحة كاملة.(١٦٧)

وفى ١٨٦٧، قدم نوبار تقريرًا إلى إسماعيل يدشن معركة طويلة فى سبيل إنشاء المحاكم المختلطة، كنظام قضائى جديد بدلاً من المحاكم القنصلية، واقترح نوبار أن تتولى المحاكم الجديدة الفصل فى الدعاوى المدنية

والتجارية بين الأجانب والأهالى، وكذلك القضايا الجنائية التى يكون طرفاها من الأجانب.[١٦٨] وتقسم هذه المحاكم بالتساوى بين الأوروبيين والمصريين، وتلتزم بقواعد مستمدة من القوانين الأوروبية. ولاستمالة أوروبا، أكد على أن هذه المحاكم سوف تكون كيانا مستقلاً، بعيدة تمامًا عن تدخل الحكومة، وأن وجود القضاة المصريين فيها خير ضمان لهذا. وقال إنه بالالتزام بالقانون سيصبح أداء الاستثمارات والأموال الأوروبية أكثر سهولة، كما أكد على حماية الحقوق التى يتمتع بها الأوروبيون فى ظل اتفاقية الامتيازات الأجنبية.

وعلى مدى السنوات الثمانى التالية، ناضل بلا هوادة فى سبيل الفوز بموافقة الدول الكبرى على مقترحاته.[١٦٩] فقام بزيارة بسمارك فى بروسيا، ومنابريا (رئيس الوزراء الإيطالي) فى فلورنسا، وشن حملة صحفية فى بريطانيا؛ حيث نجح فى تشكيل جماعة ضغط لصالح هذه الاقتراحات. وعقد نوبار لجنة دولية وأبدى استعداده لتعديل نقاط مهمة فى مشروعه الأصلى فى سبيل إنقاذ هذا المشروع (وهكذا، قبل بأن تكون أغلبية القضاة فى المحاكم من الأوروبيين). وبعد تأخر قيامها بسبب الحرب الفرنسية – البروسية، واعتراضات العثمانيين الذين خشوا من أن يكون قيام نظام قضائى جديد فى مصر مجرد خطوة أخرى فى مسعاها نحو الاستقلال الفعلى، والمعارضة العنيدة من جانب الخارجية الفرنسية، أعلن إسماعيل إنشاء المحاكم المختلطة فى يونيو ١٨٧٥، بعد موافقة الدول الأوروبية الكبرى عليها باستثناء فرنسا (التى أعلنت موافقتها فيما بعد). ولسوء الحظ، لم يتمكن نوبار من إقامة قضاء جنائى بدلاً من تلك المحاكم التى يرزح تحت نيرها المصريون، وحماية الفلاحين من ثم من عسف الخديو (وهو ما كان أحد أهدافه)، لكنه أنجز الهدف الأساسى من مسعاه بإلغاء القضاء القنصلي. فالمحاكم المختلطة كان لها الحق كاملاً فى نظر المنازعات المدنية بين الأجانب من الجنسيات المختلفة وكذلك بين الأجانب والمصريين، بما فى هذا الحكومة المصرية. وكان التوقيت الذى اختير لقيامها مواتيًا؛ لأن أوروبا كانت، عام ١٨٧٥،

على وشك التدخل فى شئون مصر بما يترتب عليه من عزل للخديو. وكما سنرى، فسرعان ما أصبحت المحاكم سلاحًا استغل لإضعاف سلطة الخديوي. وعلى كل حال، فربما تكون رغبة نوبار قد تحققت بطريقة مختلفة.

وبعد أن تعرفنا على الأفراد الذين أسهموا فى تثبيت الاستبداد الخديو قبل ١٨٧٤، يمكننا أن ننتقل إلى الفترة من ١٨٧٥ إلى ١٨٧٩ لنرى كيف أمكن للتدخل الأوروبى فصم عرى التعاون بين الخديو ورجاله.

الباب الثالث

تفكيك السلطة
(١٨٧٥-١٨٧٩)

الفصل السادس

تفكيك الاستبداد الخديوى

اقتلاع الجذور المالية لسلطة الخديو

كانت النظم المركزية، التى شهدتها مصر عبر تاريخها، تؤسس قوتها على نواة من نخبة يجمع بينها الولاء الشخصى، ويتولى أفرادها إدارة أجهزة الدولة. وقد ضمن هذا سيطرة القاهرة على بقية أجزاء البلاد والتحكم، عبر هذه السيطرة، فى الفائض الزراعى. وعلى الرغم من اختلاف المجموعات الحاكمة والتركيبات المتحكمة من زمن لآخر، فقد كان العامل الحاسم والعنصر الرئيسى للنجاح هو التبعية المباشرة للحاكم. وكانت هذه النظم المركزية يصيبها التفكك عندما يصبح لأفراد النخبة ارتباطات تتعارض مع ولائهم للحاكم وخضوعهم له، لكن كانت هناك حاجة أيضًا لعامل مساعد لإفراز نقيض للمركزية. فهزيمة عسكرية، أو الوفاة المفاجئة للحاكم، أو كارثة طبيعية، أو قوة خارجية فتية، كل هذا كان يمكن أن يسهم فى تفكيك القوة المركزية، ويسفر عن حقبة من الفوضى السياسية والاقتصادية.

وفى ١٨٧٥، كان العامل المساعد لتفكيك التركيبة الحاكمة فى مصر هو القوى الأوروبية، التى بدأت التدخل فى الشئون المصرية بعد أن أصبح من الواضح أن حكومة إسماعيل لم تعد قادرة على سداد ما عليها من ديون. وخلال أقل من ثلاث سنوات، جرد الأوروبيون إسماعيل من أهم مصادر موارد الدولة، وبنهاية ١٨٧٨، بدأوا يهددون سيطرته السياسية تهديدًا مباشرًا. وفى هذا الظرف الحرج، ترك أفراد مهمون من النخبة جانب إسماعيل، وانتقلوا إلى جانب الأوروبيين لتشكيل وزارة برئاسة نوبار، قامت بتجريد إسماعيل من ممتلكاته وإزاحته عن الحكم. وهكذا، ضمن هذا

الائتلاف سيطرة الأوروبيين دون الحاجة لاحتلال البلاد، لكن انهيار تركيبة الحكم التى سادت مصر فيما سبق كان من شأنه إفراز قوى اجتماعية معادية لأوروبا، واستطاع إسماعيل، مستفيدًا من المقاومة الشعبية، العودة للحكم مرة أخرى. فقد كان يحظى بدعم النخبة من الأتراك وأعيان مصر، الذين كانوا يخشون على ممتلكاتهم، والذين أملوا فى تأمين سلامة ممتلكاتهم وتدعيم مكانتهم عبر التحالف مع إسماعيل. وقد أجبرت عودة إسماعيل الأوروبيين على اللجوء إلى خطة طالما هددوا بها وكانت تلقى المقاومة: الضغط على الحكومة المركزية فى إستانبول. وفى يونيو ١٨٧٩ تم عزل إسماعيل من حكم مصر.

ولم يكن عزل إسماعيل يعنى مجرد حلول حاكم جديد، وإنما نهاية لعصر. فعلى الرغم من أن مصر ظلت تحكم من قبل الخديوية، إلا أن سلطة هؤلاء الحكام لم تعد مطلقة أو استبدادية، كما كان الحال فى الفترة ما بين ١٨٠٥ـ١٨٧٩.

ويمكن رد السرعة التى فقد بها إسماعيل سلطته فيما تلا ١٨٧٥ من أعوام إلى الظروف التى أخذت تتراكم خلال الفترة السابقة، والتى بلغت حدًّا حرجا فى منتصف السبعينيات؛ مجرد شرارة كانت كفيلة بتفجير الوضع السياسى. وقد تبدى هذا بمزيد من الوضوح فى المصاعب المتزايدة التى واجهتها الحكومة المصرية لتسديد ديونها، لكن هذا لا يقلل من أثر الاختراق الأوروبى للجهاز الإدارى المصرى ونمو العلاقات بين الذوات والموظفين والأوروبيين وغيرهم. ويتصل انهيار وسقوط الاستبداد الخديو فى الفترة من ١٨٧٥ــ١٨٧٩ منطقيًا بالفترة اللاحقة ويتممها، بمعنى من المعانى.

لكن انهيار سلطة إسماعيل لم يؤد إلى تفكك أو انهيار النظام السياسى ــ الإدارى الذى كان يسانده. وقد رأينا كيف ظهر نوع جديد من سلطة الدولة، وفى القلب منه بيروقراطية تراتبية، على عصر محمد على، وكيف

استكمل بناءه على يد خلفائه. وفيما بعد ١٨٧٥، نشب الصراع بين المجموعة الجديدة والمجموعة القديمة من أجل السيطرة على الجهاز الإدارى، واستغلاله فى فرض إرادتهم على البلاد.

ومهمتنا هنا هى استعراض العملية التى نجح من خلالها التدخل الأوروبى فى حرمان الحاكم من التحكم فى موارده، وتوضيح مثالب بعض كبار موظفى مصر وما ترتب عليها، وتحليل دور الذوات الأتراك والمصريين فى مساعدة إسماعيل فى العودة إلى الحكم، وأخيرًا تفصيل الأحداث التى انتهت بالإطاحة بإسماعيل.

لقد كان السبب المباشر للتدخل الأوروبى هو عجز الحكومة المصرية عن الوفاء بسداد الديون. فحتى ١٨٦٨، كانت المشكلة المالية الأساسية هى الدين العائم الذى فرضته التنازلات المقدمة لقناة السويس، وتحكيم نابليون الثالث، ودعاوى المضاربين الأوروبيين، وهو ما أدى إلى الإسراف فى إصدار السندات قصيرة الأجل، لكن مع توقيع قرض ١٨٦٨، أصبحت المديونية الطويلة الأجل أيضًا تشكل مشكلة خطيرة للغاية. ولم تجد المحاولات اليائسة التى بذلت لحل المشكلة. وكان إسماعيل ومستشاروه يأملون فى أن يوفر قانون المقابلة (كان على ملاك الأراضى أن يدفعوا بمقتضاه ما يعادل ستة أضعاف الضريبة السنوية المقررة عليهم مقدمًا مقابل إعفائهم من نصف أعبائهم الضريبية فى المستقبل) ما يكفى من الموارد لتسديد الدين، لكن هذا الإجراء لم يفد منه سوى أكثر الملاك ثراء، ولم يحقق سوى نصف الأموال المتوقعة.[1] وببساطة، لم يتحقق الهدف من توحيد وتحويل سندات وقروض الخزانة. وقد بذل إسماعيل محاولة أخيرة فى ١٨٧٣، عندما رفع قرض أجنبى إلى ٣٢ مليون جنيه، وتعهد بأن تسدد حكومته نظير هذا القرض مبلغ ٧٧ مليون جنيه تقريبًا. وبهذا، تقرر مصير مصر.

فقد نفد صبر الدائنين. وبدأوا يطالبون بأموالهم. ونوقشت مصاعب مصر المالية من كل جوانبها فى الصحافة والهيئات التشريعية الأوروبية. ومارست تلك الهيئات الضغوط على حكوماتها. ومع اقتراب مصر من حافة الإفلاس، بدأت فرنسا وبريطانيا، التواقتان إلى السيطرة التامة على شئون مصر المالية، تدخلهما.

وفى ١٨٧٥ أرسلت بريطانيا العظمى ستيفن كيف، وزير ماليتها، إلى القاهرة لفحص أوضاع مصر المالية وإعداد تقرير عنها. وعند علمه بغرض كيف، احتج إسماعيل المتحفز بأنه عندما طلب من بريطانيا تعيين اثنين من الموظفين بديوان ماليته لم يكن يقصد تحقيقًا رسميًا حول ماليته على يد موظف أجنبى. وقال إن بعثة كيف ليست سوى ذريعة لتدخل قوى أخرى وهو ما من شأنه تقليص سلطاته الإدارية. ورد القنصل العام البريطانى على هذه الاعتراضات بأن حكومته ترى أن بعثة كيف أفضل رد على طلب إسماعيل، وبأنها ليست لديها النية للتدخل فى شئونه.[٢]

على أن إسماعيل كان محقًا. فبمجرد الإعلان عن بعثة كيف، سارعت فرنسا بإرسال قنصل عام سابق بمصر اسمه كونترى إلى القاهرة. واتهم كونترى بريطانيا، فى حضرة إسماعيل، بفرض الحماية على مصر، وألقى بثقله لدعم خطة قدمها مجموعة من الرأسماليين الفرنسيين تقضى بتأسيس بنك وطنى تحت الرقابة الدولية، يضم مندوبين تعينهم فرنسا وإيطاليا وإنجلترا لدعم الدين العائم وتسديد الكوبونات.[٣] وفى ١٩ فبراير ١٨٧٦، أبلغ القنصل العام البريطانى وزارة خارجيته أن مصر قد وافقت.[٤] وقد عارضت بريطانيا الخطة بقوة، مدعية أن البنك المقترح لن يكون له رقابة حقيقية على الشئون المالية. وأرسلت الحكومة البريطانية السير ريفرز ويلسون، مراقب الدين العام البريطانى، بمقترحات مضادة للخطة الفرنسية، وبتعليمات لقنصلها العام بأن يقدم له دعمًا كاملاً "غير رسمي".[٥] وردًا على

التحركات البريطانية، أرسلت الحكومة الفرنسية ممثلاً يدعى دو فيليه، استطاع بحلول منتصف مارس وبفضل ضغط فرنسي شديد أن يصبح مستشارًا لديوان المالية.[٦] وفى ١٤ مارس، كتب القنصل العام البريطانى، ستانتون، إلى حكومته بأن إسماعيل قد وقع أخيرًا فى براثن الفرنسيين.[٧]

وترتب على وصول تقرير كيف إلى وزارة الخارجية فى ١٨٧٦، فى نفس اللحظة التى كان ممثلو المصالح يحتفلون فيها بالنصر الذى أحرزوه فى القاهرة، سلسلة من الأحداث المثيرة التى قضت على سمعة إسماعيل. فقد كان من المقرر أن يظل تقرير كيف، وهو عبارة عن بيان طويل ومعقد عن ما آل إليه الوضع المالى لمصر وأسبابه، سرًا.[٨] لكن بعد عشرة أيام من وصوله، أصدر دزرائيلى بيانًا رسميًا كان له وقع الصاعقة فى الدوائر المالية فى مصر. قال أمام مجلس العموم إنه لا يمانع فى نشر تقرير كيف، لكن الخديو هو الذى يعترض.[٩] ولم يكن لشيء، حتى لو كان نشر التقرير نفسه، أن يدمر سمعة إسماعيل بالصورة التى حدثت بعد ذلك. ففى خلال ساعات، انهارت قيمة الأسهم المصرية، وساد الهلع، وأغلقت أسواق المال أبوابها فى وجه إسماعيل. وأصبحت البنوك الفرنسية التى دفعت أموالاً كثيرة فى السندات المصرية، أملاً فى أن يدعم تعويم الدين وإنشاء بنك وطنى هذه السندات، فى وضع خطير. لكن الأهم هو أن عجز مصر عن صرف كوبونات شهر أبريل كان أمرًا مؤكدًا. وبعد فشل آخر المحاولات الفرنسية لإنقاذ سمعته، أعلن إسماعيل الممرور، فى ٨ أبريل، تأجيل دفع الدين لمدة ثلاثة شهور، وهو ما أشاع الذعر بين حملة الأسهم وتعالى الصيحات المطالبة بتخليه عن الحكم.

ما أسباب هذا التدخل الأوروبى، وكيف يمكن تفسير الخلاف بين بريطانيا وفرنسا بشأن المسألة المالية؟ إذا ما أخذنا فى الاعتبار تاريخ التدخل الأوروبى فى مصر، وخاصة التاريخ المالى لقناة السويس – قاطرة دمار

مصر – وحين نفهم أن حكومتى بريطانيا وفرنسا كانتا، منذ البداية، تقفان بقوة خلف تجارهما وبنوكهما، ستتبدد الشكوك بشأن الدوافع الاقتصادية لهذا التدخل الجديد. فالتدخل كان الهدف منه دعم هؤلاء الدائنين الذين كانوا يستغلون مصر بلا رحمة. لكن بريطانيا وفرنسا كانتا، فى هذا الموقف، منافسين لا حليفين، ويرجع هذا، إلى حد كبير، إلى الاختلاف الشديد فى مصلحة كل منهما فى التسوية. فمن بين سبعة قروض كبيرة وقعها الخديو إسماعيل، كان هناك خمسة منها، كليًا أو جزئيًا، لصالح مستثمرين تدعمهم بريطانيا. فقرض ١٨٦٧، على سبيل المثال، كان بالجنيه الإسترلينى وصادر عن البنك الإمبراطورى العثمانى، لوجود الكفالة العامة ببنك إنجلترا.[١٠] وقروض ١٨٦٤، ١٨٦٦، ١٨٦٨ كانت مع مجموعة أوبنهايم، المدعومة من المصالح البريطانية. وعلى الجانب الآخر، استحوذ الفرنسيون على جانب كبير من دين مصر العائم. واستئثار البنوك البريطانية بالنصيب الأكبر من دين مصر الطويل الأجل واستئثار الفرنسيين بالجزء الأكبر من الأسهم والسندات القصيرة الأجل كان يعنى أن تسعى كل منهما لصياغة التسوية النهائية لصالح بنوكها. كما يجب أن نلتفت إلى أن الحكومة البريطانية نفسها كان لها حصة مالية كبيرة فى مصر. ففى ١٨٧٥، قام دزرائيلى بشراء ١٧٦ ألف سهم من أسهم قناة السويس من إسماعيل (بربع ثمنها الأصلى تقريبا).[١١] كما كان لبريطانيا بالطبع اهتمام قديم بتأمين طرق المواصلات المصرية، والسكك الحديدية بصفة خاصة، لأسبابها الخاصة، كما أن فرنسا كانت تثمن عاليًا قناة السويس وخطوط المواصلات التى تقطع مصر، لكن الاستثمارات البريطانية كانت تفوق كثيرًا تلك التى لفرنسا.

كانت بريطانيا هى الطرف الخاسر على المدى القريب. فعقب توقف إسماعيل عن السداد، أُعيد إحياء المشروع الفرنسى بإنشاء بنك وطنى فى صورة جديدة. وبمقتضى مرسوم خديوى فى ٢ مايو، تشكلت لجنة الدَّين العام لتلقى الأموال المخصصة لتسديد الكوبونات وتوزيعها.[١٢] لكن على

الرغم من عدم تمتعها بسلطات إدارية أو حتى رقابة دولية (شكلها إسماعيل من طرف واحد لتهدئة الدول الكبرى)، كانت لجنة الدَّين العام، المؤلفة من ممثلين لحملة الأسهم المعينين من قبل حكومات فرنسا وإيطاليا والنمسا وبريطانيا العظمى، أكثر شراسة مما توقع إسماعيل. وبعد عدة أيام من تشكيلها، صدر مرسوم خديوى ثانٍ (٧ مايو) يجسد مقترحات فرنسية لتسوية الدَّين. وجرى ضم الدَّين المصرى، الطويل الأجل والعائم، فى دَيْن واحد يقدر بـ ٩١ مليون جنيه وبفائدة ٧%.(١٣) وقد قوبلت هذه التسوية بالترحاب فى فرنسا وبالفتور فى بريطانيا التى رفضت حكومتها تعيين عضو لها باللجنة.

وجاءت ثانى الخطوات المهمة لتوطيد المصالح المالية الأوروبية فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦، عندما أصدر الخديو مرسوما بالتصديق على تسوية جديدة للدين المصرى (عُرفت باسم تسوية جوشن - جوبير) تقضى بالرقابة الإنجليزية الفرنسية المشتركة على الأجهزة الحيوية فى إدارة مصر.

وقد جاءت الترتيبات الجديدة استجابة لمعارضة بريطانيا لتسوية مايو، التى أثارت الاحتجاجات فى لندن من جانب مجلس حملة الأسهم الأجنبية ولجنة تداول الأسهم.(١٤) وتلقت هاتان المجموعتان وعودًا بالدعم "غير الرسمي" من حكومتهما، ودخلتا، إلى جانب الحكومة البريطانية، فى مفاوضات منفصلة مع نظرائهم الفرنسيين لإقناعهم بالقبول بمراجعة التسوية وتأسيس نوع من الرقابة على الموارد المالية المصرية. وحيث أنه كان من غير الممكن أن تلقى تسوية مايو النجاح دون تأييد بريطانيا لها، وافقت البيوت المالية الفرنسية فى نهاية الأمر على قبول تخفيض فوائد الأسهم المصرية (من ٢٥% إلى ١٠%) والتعاون مع حملة الأسهم البريطانيين لفرض رقابة سياسية مشتركة على إدارة مصر المالية. وانطلاقًا من هذا التفاهم، وضعت الخطوط الأولية لمشروع مراجعة تسوية الدين، وفى يوليو

١٨٧٦ أرسل حملة الأسهم البريطانيين ج. جوشن إلى القاهرة لينضم إلى م. جوبير ممثل حملة الأسهم الفرنسيين، للتفاوض بشأن إعادة النظر فى تسوية مايو. وكان ج. جوشن يعمل مع مجموعة فروليننج أند جوشن، المؤسسة المالية البارزة بلندن، والتى كانت، بحكم تحالفها مع أوبنهايمر، شريكا فى العديد من القروض المصرية. وبوصفه وزيرًا سابقًا ورئيسًا سابقًا لمجلس حملة الأسهم الأجنبية، كان جوشن سياسيًا بالأساس منذ ١٨٦٥ وحظى بسمعة كبيرة باعتباره خبيرًا ماليًّا متجردًا. وقد جاء جوشن، الذى يعد بحق واحدًا من قلة يمكن أن نطلق عليهم رجال مال، واثقًا تمام الثقة فى تحقيق النجاح.

لكن كان لابد أولاً من إقناع إسماعيل. ولم يكن من المتوقع أن يقبل إسماعيل، الذى يريد إعلاننا بالإفلاس، بلجنة كل هدفها إحكام الرقابة.[١٥] وهكذا، كان لابد من الضغوط القنصلية. وقد تلقى البارون دو ميشيل، الذى أرسل كقنصل عام للتعاون مع زميله السابق، القنصل العام البريطانى الجنرال فيفيان من أجل إقامة رقابة أوروبية مشتركة، تعليمات بحث إسماعيل على القبول بجوشن وجوبير وتهديده كذلك بالعزل إذا ما ظل على رفضه. ولابد أن إسماعيل قد وجد صعوبة فى أن يبتسم عندما أبلغه فيفيان أن جوشن لا يريد أكثر من أن يكون محايدًا بين الجانبين، جانبه وجانب الخديوى، لكن – حيث كان الإنجليز والفرنسيون على وفاق وقتها – لم تُجد المقاومة، ورضخ إسماعيل فى النهاية وقبل باستقبال اللجنة.

على أن المقاومة جاءت من مصدر آخر. فقد استنكر المفتش العام السابق إسماعيل صديق بشدة فكرة الرقابة، باعتبارها محاولة لوضع إدارة مصر تحت سيطرة الأجانب، وهاجم معدلات الدفع لأنها ستؤدى إلى خراب للبلاد.[١٦] ومنذ مايو، أعاق المفتش بقوة عمل اللجنة فى تحصيل الأموال، وهى مسألة من صميم عملها من الوجهة النظرية. وعندما لم تزد تحصيلات

لجنة الدين خلال شهري يوليو وأغسطس من أربع مناطق عن ١٤% من العوائد المقدرة، ادعى المفتش أن ذلك دليل على أن التقديرات تمت على أساس معلومات غير صحيحة.(١٧) وعندما تراجعت النسبة في تحصيلات سبتمبر وأكتوبر (بلغت التحصيلات الفعلية ١١% من المقدر تحصيله)، بعد حسابها على أسس جديدة أكد إسماعيل المفتش أنها أكثر دقة، توصلت اللجنة على الفور إلى أن جزءًا من هذه الأموال كان يحول إلى مكتبه. ورفض المفتش تسليم الأموال التي حصلها من بيع القمح المسدد عن الضرائب في الغربية للجنة الدين، بالرغم من ترديده الدائم أنها مبالغ كبيرة.

وهكذا، قرر جوشن القضاء على الرجل الوحيد، بعد الخديوي، الذي يمكن أن يفسد مهمته. ورفض القيام حتى بزيارة مجاملة لديوان المالية، وعندما بدأت تحقيقاته تكشف عن حسابات مزيفة وأدلة على مضاربات إسماعيل صديق، استغل جوشن هذه المعلومات في التشهير بالمفتش، على أمل تعيين السير ريفرز ويلسون محله.(١٨) وفي لقاء مع الخديوي، ألمح فيفيان – بصورة غير رسمية – إلى الرغبة في إبعاد كبير نظاره، أفهمه الخديو على استحياء أن الوقت غير مناسب. وأصبح من الضروري القيام بتحرك مباشر، واعتبر أن الهدف من تعويق المفتش لجهود اللجنة هو الاستيلاء على أموال مقررة لسداد الديون. وفي ٤ نوفمبر، أقامت لجنة الدين العام، بموافقة ضمنية من القناصل، دعوى رسمية أمام المحاكم المختلطة تتهم فيها إسماعيل المفتش بالاختلاس.(١٩)

وكما سبق ورأينا، فقد حلت المحاكم المختلطة (افتتحت في أول فبراير ١٨٧٦) محل المحاكم القنصلية في نظر المنازعات المدنية بين الأوروبيين والمصريين. وكانت هذه المحاكم تحظى بالاستقلال التام على عكس أي كيان قضائي آخر في مصر. وكان لهذه المحاكم، التي يسيطر عليها قضاة أوروبيون تدفع رواتبهم الحكومة المصرية بينما تختارهم الدول الأوروبية

لمدة خمس سنوات ولا يمكن عزلهم خلال هذه الفترة، السلطة المطلقة في نظر القضايا التي ترفع ضد الحكومة المصرية، التي كانت ملتزمة قانونا بتنفيذ ما يصدر عن هذه المحاكم من أحكام، حتى لو كانت ضدها.[٢٠] وعلى زمن لجنة جوشن، كان دائنون خاصون قد حصلوا على أحكام من المحاكم المختلطة ضد إسماعيل، وعندما أخّرت الحكومة تنفيذ هذه الأحكام، أمرت محكمة الاستئناف بالإسكندرية بالتنفيذ الجبرى. وقد شكل قرار لجنة الدَّين العام باللجوء لهذه المحاكم سابقة استغلت فيما بعد من جانب الدول الأوروبية لتهديد رأس الدولة.

وكان لتصرف لجنة الدَّين والموقف الموحد الذى اتخذه جوشن وجوبير وقنصلى بريطانيا وفرنسا، أن يحرم الخديو من دعم وزيره المفضل. ففى ١٠ نوفمبر، وفى حركة مفاجئة، أُلقى القبض على إسماعيل صديق لاتهامه بالإثارة والتحريض فى الأقاليم، وحوكم أمام المجلس الخصوصى وثبتت إدانته، وأعدم سرًا، وحُملت جثته فى باخرة مغلقة تحت دعوى أنها تحمله هو شخصيًا إلى منفاه بالسودان.[٢١] وفى خلال ٢٤ ساعة، أبلغ الخديو جوشن وجوبير قبوله التام بخطتهما، وبعد أسبوع واحد، فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦، أصدر مرسومًا بالتصديق على الترتيبات الجديدة.

ولا يمكن التأكد من مسألة القبض على صديق ومحاكمته وقتله؛ لأن المعلومات المتاحة بهذا الشأن مصدرها الشائعات والتقولات وغيرها.[٢٢] ومن المؤكد أن المفتش كان له أعداء كثيرون، وربما اعتبر البعض جوشن قبلة يلتفون حولها من أجل القضاء عليه. وحسب الشائعات فإن الخديو ووزيره الرئيسى خططا لإثارة الاضطرابات فى الأقاليم، وأن إسماعيل المفتش كان كبش فداء لـ "خطايا" سيده، كما تروج التقارير أن إسماعيل صديق حاول ابتزاز الخديوى، وأنه كان يتآمر عليه. ولاشك أن المفتش كان يعرف الكثير، ومن ثم يُخشى منه؛ رجل يمكن أن تؤدى محاكمته علنا إلى

تعرية الخديو وكشف أعماله المشينة. وربما كان هذا هو السبب وراء التخلص منه بهذه الطريقة العنيفة. كما كانت الرغبة فى إسكات أو معاقبة أولئك الذين يمكن أن يورطوا الخديو أو يتآمرون عليه هى السبب وراء النهاية العنيفة لبعض أتباع المفتش.

وكانت التسوية التى قبل بها الخديو تحوى بنودًا ذات طابع مالى وسياسى. ففى سبيل تسديد الفوائد بالمعدل الذى يرضى حملة الأسهم البريطانيين، جرى ضم دين الدائرة إلى الدين العائم، على أن يخضع لترتيبات منفصلة (وهو حل وسط سعت إليه فرنسا)، واستبعاد قروض ١٨٦٤، و١٨٦٥، و١٨٦٧ من الدين الموحد؛ وطرح سندات ممتازة بقيمة ١٧ مليون جنيه لتشجيع الاستثمار. وبهذه الطريقة انخفض الدين الموحد إلى ٥٩ مليونا وانخفضت فائدته إلى ٧%.(٢٣)

كما تضمنت التسوية نوعًا من الرقابة السياسية المحدودة حتى يضمن الدائنون الأوروبيون عدم تلاعب الخديو بأى صورة من الصور فى الأموال المخصصة لسداد الدَّين. وقد تحقق هذا، فى المقام الأول، بتعيين اثنين من المراقبين العامين الأوروبيين، أحدهما لتلقى الموارد الموقوفة على تسديد الديون وتقديمها للجنة، والآخر لمراجعة حسابات دواوين الحكومة، كما تحقق عن طريق تشكيل هيئة من اثنين من الإنجليز وفرنسى واحد واثنين من المصريين، لإدارة السكك الحديدية وميناء الإسكندرية. وهكذا، أصبح الأوروبيون يتحكمون فى القطاعات الحيوية من الإدارة المصرية، وأصبحت مصر مكبلة بخدمة دين تستهلك حوالى ٦٦% من مواردها.(٢٤)

وجاءت آخر المشاهد فى عملية سيطرة الأوروبيين على مالية الخديو وموارده الاقتصادية فى ٤ أبريل ١٨٧٨، بوصول بعثة تفتيش مالية. وكان هذا التطور إيذانًا ببداية تدخل أوروبى أشد عمقًا، كما أنه يعكس فشل تسوية جوشن ــ جوبير. وعلى الرغم من إبعاد إسماعيل صديق، فإن الدواوين

الواقعة تحت مسئولية الأوروبيين لم توف الأموال المستحقة عليها. فالسكك الحديدية التى كان مقررًا أن تقدم مبلغ ٩٠٠ ألف جنيه سنويًا لم تسلم أكثر من ٣٠ ألف جنيه شهريًا؛ وعانت إدارة الجمارك عجزًا كبيرًا؛ وحققت المديريات الثلاث الأكثر إنتاجية فى الدلتا عجزا مقداره ٥٠٠ ألف.[٢٥] واتخذت إجراءات قاسية لزيادة العوائد. ولدفع الكوبونات المستحقة فى ١٥ يناير، قام المفتشون بتحصيل الضريبة فى بعض المناطق قبل موعدها بستة شهور. وتم تسديد كوبونات يوليو عن طريق تحصيل الضرائب قبل موعدها بسبعة شهور بل وسنة. ومع نهاية عام ١٨٧٧، أبلغ الخديو فيفيان بأن دفع الكوبون التالى سوف يستهلك معظم ضريبة عام ١٨٧٨. فكانت كل هذه الإجراءات قصيرة الأجل. وبحلول الخريف، لم يكن أمام مفتشى مصر، الذين يعانون عجزًا ماليًا ضخمًا، إلا أن يعلنوا أن كوبون ديسمبر لن يُدفع، وهو قرار يكشف بجلاء الانهيار الذى كان يواجهه مشروع جوشن - جوبير.[٢٦]

ويثور الجدل بشأن أسباب هذا الفشل. فبعض الأوروبيين يعتقدون أن أوروبا كانت تطلب أكثر مما يمكن أن تقدمه مصر، ويعزو آخرون الفشل إلى معلومات خاطئة قُدمت لجوشن، وإلى تصرفات مالية غير قانونية من جانب إسماعيل.[٢٧] وليس لدينا شك فى أن إسماعيل قاوم هذه التسوية بكل ما أوتى من قوة، وأسهم من ثم فى إفشالها. فقد أصدر أوامره إلى موظفيه بإرسال الأموال المتحصلة إليه بدلاً من إرسالها إلى المفتشين الأوروبيين، وأرسل الرسل الموثوق بهم للأرياف لجمع الأموال لصالحه. وفى محاولته لتحسين سمعة مصر، تعمد المبالغة فى حجم الموارد التى على أساسها وضع جوشن وكيف تقديراتهما. كما حرص على الظهور بأفضل صورة من خلال إثبات أنه أنفق الجانب الأكبر من هذه الأموال على مشروعات نافعة. وكان من الصعب للغاية على أى إنسان أن يحدد حجم الإيرادات التى يمكن أن تقدمها مصر. على أن فيفيان وبارنج كانا على حق، فإسماعيل يتحمل قدرًا كبيرًا من المسئولية عن مصاعب تلك السنين وعن فشل تسوية جوشن.

لكن الشيء نفسه يمكن أن يقال عن الأوروبيين، الذين طالبوا الخديو وموظفيه بالتقشف بينما استثنوا أنفسهم. فقد كان المفتشون، وأعضاء لجنة الدَّين، وموظفو السكك الحديدية يتلقون أجورا ضخمة.[٢٨] ولأن التعيينات كانت تتم فى أحيانٍ كثيرة بغرض إرضاء دولة أو أخرى من الدول الأوروبية، فقد استُخدم كثيرين دون أن تكون هناك حاجة إليهم. فتعيين خمسة رجال من أجل إدارة السكك الحديدية السهلة نسبيًا كان، حسبما يقول فيفيان، "تبذيرًا لا مبرر له". فقد كانت رواتبهم (ما بين ١٢و١٣ ألف جنيه سنويًّا) عبئًا ثقيلاً على ميزانية السكك الحديدية.[٢٩] كما أغرق نظار السكك الحديدية والجمارك من الإنجليز المكاتب التابعة لهم بشبان مجلوبون من إنجلترا، كانت رواتبهم غير المتناسبة مع وظائفهم سببًا رئيسيًّا للعجز الضخم الذى كانت تعانيه هذه الدواوين. كتب فيفيان يقول: "فى بلد كهذا، يجب الابتعاد عن المحاباة والمحسوبية وإهمال الكفاءة والشخصية عند الاختيار".[٣٠] وفى ظل عجز متصاعد، واصل القناصل الأوروبيون مساندة دعاوى التعويض التى يرفعها رعايا دولهم (يقدر فيفيان قيمتها بما يزيد على ٢ مليون جنيه).[٣١] وقد لجأ فيفيان للتلويح بالمحاكم المختلطة للضغط على إسماعيل لتسوية دعاوى الرعايا البريطانيين.

وأيًّا كان سبب العجز المتزايد، تظل الحقيقة أن تقدير جوشن للموارد (أكثر قليلاً من عشرة ملاين ونصف المليون جنيه) كان مُبالغًا فيه كثيرًا. فبعد عشرين عامًا لم تزد موارد مصر عن مبلغ ١١ مليون جنيه سنويًا.[٣٢] وإذا أضفنا إلى هذا الكوارث غير المتوقعة، مثل انخفاض فيضان النيل فى عام ١٨٧٧ والحرب الروسية التركية التى اضطرت مصر إلى دفع جنودها إلى أتونها، فإن الوضع يصبح مدلهما. وفى ١٨٧٧، لم تسلم مصر أكثر من ٩٥٤٣٠٠٠، منها ٧٤٧٣٩٠٩ جنيه إلى حملة الأسهم. وبعد دفع الجزية، لم يتبق للحكومة سوى ١٠٧٠٠٠٠ جنيه للصرف على الجهاز الحكومى.[٣٣]

ومع السقوط، كان واضحًا أمام دائنى مصر الأوروبيين أنه لابد من إيجاد وسائل إضافية للدخل. وبدأ لعاب البعض يسيل على موردين ظلا حتى الآن بعيدين عن التفتيش: حيازات الخديو الضخمة، والتى تقدر بمليون فدان، والتى تركت عوائدها وفق الترتيبات السابقة لنفقات الخديو ومشروعاته وإدارته. وشيئًا فشيئًا، صار الأوروبيون على قناعة بضرورة القيام بفحص آخر لموارد مصر المالية للكشف عن موارد جديدة من الثروة.[٣٤] وفى لقاء مع إسماعيل، اقترح فيفيان تعيين لجنة تفتيش على النفقات والعوائد، وألمح إلى أنه إذا لم تظهر موارد جديدة فإن على إسماعيل أن يسلم ضياعه الخاصة. هل كانت أوروبا تسعى، عبر هذا التقصى، إلى اتهام إسماعيل بالمسئولية عن مشاكل مصر وشل يديه؟ كان إسماعيل يعتقد بهذا، وقاوم بكل قواه الضغوط الأوروبية للتصريح بفحص جديد. وفى سبيل الوصول إلى المصروفات، أقام المفتشون دعوى أمام المحاكم المختلطة التى ألزمت حسن ابن إسماعيل، ناظر المالية، بأن يقدم بيانًا بكل ما تلقاه وما أنفقه من أموال. وقد أجبر تدخل فيفيان والضغط المشترك من قبل ألمانيا والنمسا وفرنسا وإيطاليا إسماعيل على الاستسلام. وفى ٤ أبريل، أصدر إسماعيل، المستنزف، مرسومًا بتشكيل لجنة للتحقيق تتمتع بكل السلطات، بما فى هذا حق استدعاء الموظفين المصريين. وكانت اللجنة تتألف من دليسبس رئيسًا (بالرغم من مغادرته مصر بعد ذلك بقليل وعدم مشاركته مطلقًا فى أعمال اللجنة) وسير ريفرز ويلسون (الذى أصبح الرئيس الحقيقى للجنة) ومصطفى رياض نائبًا للرئيس، إلى جانب أربعة من لجنة الدَّين.

وعلى الفور، شرعت اللجنة فى إثبات أن إدارة مصر كانت تعتمد اعتمادا كاملا على إسماعيل، وأنه مسئول مسئولية شخصية من ثم عن مأزق مصر المالى، كما بدأت تقصى حجم وأماكن حيازات إسماعيل الزراعية.[٣٥] على أن المفتشين سرعان ما أدركوا أن ضبط ممتلكات الخديو لا يمكن فصله عن مسألة سلطته السياسية؛ فطالما ظل إسماعيل محتفظًا بامتيازاته، فبإمكانه

التصدى للهجوم. وكان للتدخل الأوروبى أن يتخذ منحًى جديدًا. فكان لسلطات الخديو أن تتقلص، ولترتيبات سياسية جديدة أن توضع: لكن كيف كان لهذا أن يحدث؟ كان المتوقع من إسماعيل، الذى سبق له أن حارب بشراسة منقطعة النظير دفاعًا عن موارده المالية، والذى كان لا يزال يحتفظ بقدر كبير من النفوذ فى الحكومة، أن يرد بكل قوته. وفى ربيع وصيف ١٨٧٨، لم يكن دائنو مصر الأوروبيون ومساندوهم مؤهبين لإبعاد إسماعيل إبعادًا تامًا، ولا كان تحت تصرفهم قوة عسكرية، لكن من الواضح أنه فى سبيل إنجاز العملية السياسية المتوقعة، كانت هناك ضرورة ملحة للاستعانة ببعض الأطراف.

سياسة التعاون

بعد عام ١٨٧٥، حُرم إسماعيل بصورة أو بأخرى من خدمات معظم أكفأ موظفيه وأكثرهم خبرة، أولئك الرجال الذين لازموه منذ توليه والذين ارتبط اسمهم بأهم منجزات عصره. وجاءت الخطوة الأولى لتفكيك نخبته مع وفاة إسماعيل صديق، الذى كلف اختفاؤه الخديو الرجل الوحيد فى مصر الذى كان على دراية وثيقة بشئون البلاد المالية والإقليمية. أضف إلى هذا أن المفتش كان قد أقام شبكة معقدة من التحالفات الشخصية، واضطر إسماعيل إلى تفكيك كتلتها الأكبر، والتى تضم العديد من كبار الموظفين. فأبعد هؤلاء الأعوان عن مناصبهم: أُبعد مصطفى بك، ابن المفتش، من عمله بمجلس الخديو وأُجبر على تطليق زوجته، وهى ابنة بالتبنى للخديو، وقبض على حوالى مائة وأُرسلوا إلى السودان.[٣٦] ولقى أبرز أعوانه مصرعهم بطرق غريبة وعنيفة. وهكذا، لم يكتف التدخل الأوروبى بحرمان الخديو من أخيه بالنشأة وأبرز مستشاريه فى الأمور الداخلية، وإنما ذهب إلى أبعد من هذا بتهديد استقرار إدارته نفسها.

وبينما يوضح مصير إسماعيل المفتش ما يمكن أن تفعلـه الضـغوط الأوروبية فيمن يعارضونهم من الموظفين المصريين، فإن الوجود الأوروبى كان له أيضًا أثره فى تشجيع أولئك الذين لم يتكيفوا أبدًا مع استبداد إسماعيل والذين رأوا فى النفوذ الأوروبى فرصة لإثبات وجودهم عبر الارتباط بمركز قوة جديد. ولربما كان أسوأ ما فى تفتيت النخبة الحاكمة فى مصر هو تكوين لجنة التحقيق، التى بينت أن أوروبا كانت تعد للذهاب إلى أبعد من التفتـيش المالى ومهاجمة البنية الفوقية للسلطة نفسها. ففى هذه المرة، شرع أفراد من النخبة الحاكمة فى التعاون الفعال مع أوروبا. وكان هؤلاء الرجال قلة مـن حيث العدد لكن ارتدادهم كان له أثره الحاسم؛ لأنهم كانوا من ذوات مصـر وبينهم الرجل الوحيد الذى كان قادرًا على تقديم العون لإسماعيل فى صراعه مع أوروبا. ولم يترك تعاونهم مع أوروبا أمام إسماعيل مـن خيـار سـوى الإذعان (مؤقتًا على الأقل) لعملية سياسية تحد بشدة من سلطاته، وتجرده من أراضيه، وتبعده عن صدارة الحكومة.

ومن المهم أن نتذكر أن هؤلاء الموظفين المتعاونين كانوا جميعًا مـن دعاة الإصلاح. وارتبطوا بشدة بخطط إسماعيل الإصلاحية، وعملوا من ثـم على إحداث تغييرات أوروبية المنشأ، كما كان الطمـوح الشخصـى مهمًـا بالضرورة؛ فلربما تصور البعض أن بإمكانهم "استخدام" أوروبا فى تحقيـق أهدافهم الشخصية. وبالطبع، كان للنفوذ الأوروبـى المباغـت أثـره فـى قراراتهم؛ حيث بدا واضحًا أن أوروبا هى الجانب الفائز "فى المستقبل".

وكان مصطفى رياض أول من ينفصل عن إسـماعيل مـن هـؤلاء الموظفين. وقد أتاح هذا الارتداد، الذى حدث بعد تعيين إسـماعيل لريـاض بلجنة التحقيق باعتباره "رجله"، للأوروبيـين حليفًـا علـى درايـة كبيـرة بالبيروقراطية المصرية، وحرمان إسماعيل من ناظر كفء بحق. وقد جـاء تعيين رياض بعد صراع حول حق إسماعيل فى اختيار أعضاء اللجنة. وقد

تم التوصل فى النهاية إلى حل وسط سُمح لإسماعيل بمقتضاه باختيار عضو واحد (عارضت فرنسا هذا التنازل بدعوى أن مثل هذا الشخص لن يمثل سوى مصالح الخديوي).[٣٧] وربما كان اختيار إسماعيل لرياض – المعروف باستقلاليته فى الرأى – عائدًا لاعتقاده بأن اهتمام رياض بخير مصر وحسه العالى بالواجب سيجعله يختار جانبه، ولاعتقاده أيضا بإمكان قبول الأوروبيين له. وقد امتدح فيفيان رياض باعتباره "من أكفأ نظار إسماعيل وأكثرهم نشاطًا، ورجلاً شجاعًا فى رأيه، ولاشك فى نزاهته واستقامته".[٣٨]

وقد تأخرت أولى الإشارات التى تحدد انحياز رياض الحقيقى حتى مارس ١٨٧٨، أثناء الصراع الذى عارض خلاله إصرار بريطانيا على تعيين ريفرز ويلسون نائبًا أول للرئيس. وخلال هذه المعركة، التى انتهت باستسلام إسماعيل، لم يستقل رياض تأييدًا لاختيار سيده، بل "قبل بإخلاص"، حسب تعبير ويلسون، البقاء باللجنة كنائب ثان.[٣٩] وسرعان ما تحول رياض إلى متعاون نشط لدرجة أن فيفيان عبر فى منتصف مايو عن قلقه على حياته: كان رياض يمارس عمله بقدر من "الالتزام التام" بأهداف اللجنة يجعله عرضة للمخاطر. وكتب ويلسون، "أعتقد أن من واجبنا ضمان سلامته". وقد تلقى رياض فيما بعد وعودًا بحمايته من غضب إسماعيل.[٤٠]

ومن المستحيل الجزم بدوافع رياض للتعاون؛ فكما سبق ورأينا فى الفصل السادس، لم تكن أمانته الشخصية موضع شك. وعلى الرغم من حيازته للضياع بالأقاليم، واصل رياض حياته المتواضعة بحى قديم من أحياء القاهرة، مبتعدا عن كل مظاهر الثراء. فإذا لم يكن رياض يسعى فيما سبق للمنصب من أجل الثراء، فلا أعتقد أن هذا كان هدفه فى ١٨٧٨، لكن إذا لم يكن يسعى إلى مكاسب مالية، فهل كان هدف رياض هو السلطة فى حد ذاتها؟ ــ وهو دافع لا يمكن تجاهله فى ظل نظام عمر المناصب فيه قصيرة. على أن خدمة رياض قبل ١٨٧٨ لا تقدم أى دليل على أنه فقد الحظوة عن

طريق تخفيض درجته أو الإبعاد المؤقت من منصبه؛ إذ كان يعتبر، على عكس هذا، النجم الساطع فى إدارة إسماعيل.

ولربما نجد تفسيرًا فى شخصية رياض وأدائه الوظيفى.[٤١] فقد كان الرجل يؤمن إيمانًا راسخًا بضرورة طهارة الحكم (يشهد على هذا تأنيبه للموظفين الفاسدين وتوبيخه الملحوظ للخديوى نفسه على الاختلاس). كما كان يؤمن بضرورة قيام حكم عادل. وكان يكره السخرة والضرائب العشوائية الظالمة. وعلى الرغم من أنه مؤيد قوى للحكم الاستبدادى، لم يكن رياض مولعا بالاستبداد أو الطغيان، وعانى من ثم من القبضة العاتية لإسماعيل، الذى حمله فيما بعد المسئولية عن جانب كبير من الدمار الذى لحق بمصر. كذلك كان رياض مسلما قويما يؤمن بأن سبل الإصلاح موجودة فى الإسلام. وبينما عارض إصلاحات مثل إلغاء الرق من منطلق دينى، كان يتطلع، فى ذات الوقت، إلى إحياء مصر. ويكشف تاريخه عن إخلاص قوى لقيام نظام تعليمى حديث، باعتباره أداة عظيمة لتجديد مصر. على أنه لم يكن يؤيد جلب منتجات المدنية الأوروبية دون تمييز. وكان على وعى تام باستغلال أوروبا لضعف مصر، ويكره على وجه الخصوص الموظفين الفرنسيين والشوام المسيحيين ممن دخلوا الإدارة المصرية بعد ١٨٧٦.

وربما رأى رياض فى التعاون مع الأوروبيين فرصة لتقليص سلطة حاكم طاغية وإدخال إصلاحات طال انتظارها. وربما كان يأمل أيضًا فى أن يسهم التعاون فى تصحيح أوضاع مصر المالية كبداية لإصلاح شامل فى البلاد يتولاه المسلمون بأنفسهم. وعلى كل حال، فإن التدخل الأوروبى لم يكن ليدوم للأبد، وفى عام ١٨٧٨ كان هدف أوروبا هو الإصلاح المالى وجمع الأموال المستحقة للدائنين الأوروبيين. ولم يكن أحد يتخيل احتلالاً طويل الأمد للبلاد من قبل قوات أجنبية. وقد قال رياض لويلفريد بلنت بأن تعاونه نابع من الرغبة فى مساعدة مصر على الخروج من مشكلاتها المالية

والتخلص من السيطرة الأوروبية.[٤٢] وربما كان يعتقد، بسبب أسلوبه القصير النظر، بإمكانية استغلال الوجود الأوروبي إلى حد ما لصالح مصر.

وهذا التفسير ناجم عن علاقات رياض باثنين من الدعاة البارزين: المصلح والمحرض السياسي المسلم جمال الدين الأفغاني، الذي جاء إلى مصر في ١٨٧١ وطُرد منها في ١٨٧٩؛ وعلى مبارك. والمعروف أن الأفغاني استقر في مصر بتشجيع من رياض، الذي سبق وقابله في استنبول.[٤٣] وقد استغل رياض نفوذه لتدبير معاش حكومي له وسمح له بالتدريس في الأزهر، ونبهه إلى الالتزام بتعاليم الإسلام وشريعته، لكن الأفغاني ترك الأزهر في وقت من الأوقات، وواصل التدريس بمنزل بحي اليهود بالقاهرة؛ حيث اجتذب مجموعة صغيرة من الأتباع.[٤٤]

وفي عام ١٨٧٦ أو ١٨٧٧، انضم الأفغاني إلى محفل النجم الشرقي Eastern Star Lodge، وهو واحد من التجمعات الماسونية العديدة التي أقامها أصلاً الأوروبيون.[٤٥] وبعد أن أصبح ماسونيًا، سرعان ما صعد الأفغاني إلى رئاسة المحفل، الذي كانت تقدر عضويته بحوالي ٣٠٠ شخص من بينهم أتباع الأفغاني السابقين، وبعض موظفي الإدارة ، وربما حتى الأمير توفيق، الذي كان على شقاق مع والده.[٤٦] وبحلول عام ١٨٧٧، كان من الواضح أن الأفغاني ينشر أفكارًا سياسية تخريبية بين هذه المجموعة الصغيرة من أتباعه.

وتزامن نشاط الأفغاني المتزايد مع تصاعد الهياج في مدن مصر وقراها.[٤٧] وكان هذا الهياج العام ناتجًا عن إضعاف موقف الخديوي، والتحصيل المقدم الذي كان يمارسه المفتشون الأوروبيون، والمخاطر التي شكلتها الحرب الروسية التركية على العثمانيين، الذين كان المصريون يتطلعون إليهم لحمايتهم من الانتهاكات الأوروبية. وقد اندلعت حوادث مؤسفة بين المسلمين والأوروبيين. وتعالى الدعاء على الأوروبيين من

المساجد، وأصبحت أرواح المسافرين الأوروبيين إلى الصعيد مهددة.

ووسط هذا الهياج، ظهرت حركة من الأفكار والانتقادات قادها بالأساس الزعماء الدينيون، ومعلمو المدارس الحكومية، والشوام. وقد عبرت الحركة عن نفسها عبر أشكال من الاحتجاج لم تشهدها مصر من قبل: صحف سياسية، بدأت فى الظهور، حسب ما يشير محمد صبرى، فى عام ١٨٧٧، والتى يمكن أن نطلق عليها بحق صحافة معارضة؛ حيث كان جل نشاطها موجها لمعارضة التدخل الأوروبى، وتنتقد، بدرجة أقل وبطريقة غير مباشرة، استبداد الحكم الخديوى.[٤٨]

على أن الصحافة الجديدة لم تكن مستقلة؛ فالصحف التى تأسست دون عون من حماة تعبر عن أفكارهم كانت محدودة العدد.[٤٩] والغريب أن الراعى الأصلى والداعم للصحافة فى مصر كان إسماعيل نفسه، الذى استقدم الصحفيين ودعم صحفهم على أمل أن تكون عوناً له فى معركته مع الدائنين. وفى ١٨٧٨، تضمنت ميزانية ديوان الأمور الخارجية مبلغ ١٠٨٦٩ جنيهًا اشتراكات بالصحف. كما كان الأمير عبد الحليم، عم إسماعيل والعضو النشط بالمحفل الماسونى المصرى، والذى كان يتآمر ضد إسماعيل من الخارج، راع آخر لا يستهان بنفوذه. فقد وقف نفوذ عبد الحليم، على الأقل، وراء إصدار مجلة "أبو نظارة"، التى أصدرها يعقوب صنوع، الذى كان من أشد الدعاة إلى تنصيب عبد الحليم بدلاً من إسماعيل، علمًا بأن صنوع نفسه كان يحظى فيما سبق برعاية إسماعيل.

على أن الأفغانى، الذى ظهر فى ١٨٧٧ باعتباره رجلاً ذى نفوذ قوى، كان القوة الدافعة الرئيسية للزخم الصحفى.[٥٠] فعن طريق رياض، استطاع الأفغانى الحصول على تراخيص حكومية لأصدقائه لإصدار صحفهم. فبمساعدة رياض، على سبيل المثال، تمكن أديب إسحاق، الكاتب السورى المسيحى، من تأسيس جريدة "مصر". وقد استخدم الأفغانى هذه الصحف

للتعبير عن أفكاره من خلال نشر مقالاته ومقالات كثير من أصدقائه فى هذه الصحف. وكان لمقالات الأفغانى، وكذلك خطبه، ثلاثة أغراض: إثارة المصريين ضد الانتهاكات الأوروبية؛ إصلاح الإسلام بالتأكيد على فضائله وقوته فى الماضى، من خلال التفسير العقلى والعلمى، وذلك للتكيف مع الأوضاع المعاصرة، وإدانة مثالب الحكم الفردى من خلال انتقاد استغلال الطغاة الشرقيين (بمن فيهم إسماعيل) لرعاياهم بدلاً من حمايتهم واحترام القانون. فقد كان هذا الطغيان، كما يرى الأفغانى، سببًا أساسيًّا لتخلف العالم الإسلامى.

وعلى الرغم من أننا لا نعرف على وجه الدقة طبيعة العلاقة بين الأفغانى ورياض فى عامى ١٨٧٧ و١٨٧٨، إلا أن رياض لم يكن ليعترض على انتقادات كتلك، لإيمانه بإمكان تجديد الإسلام وعدم معارضته لاستخدام العلوم الحديثة فى سبيل تحقيق هذه الغاية. وأى انتقاد لإسماعيل، حتى ولو كان غير مباشر، لن يفيد إلا رياض، الذى كان ــ مثل الأفغانى ــ يستنكر الطغيان ويؤمن بالاستبداد المستنير على سيادة الطغيان التحكمى السائد فى الشرق. لكن، على عكس الأفغانى، لم يكن رياض يحبذ الحكم الجمهورى أو الدستورى.[٥١]

وكان ثانى أهم حلفاء الأفغانى هو على مبارك، المهندس والناظر المصرى البارز. ويقال إن رياض كان من حماة مبارك، لكن حمايته تختلف تماما عن تلك التى كان يتمتع بها الأفغانى.[٥٢] فمنذ أوائل السبعينيات من القرن، كان يربط بين رياض ومبارك علاقة عمل قوية نابعة من إيمان مشترك بضرورة النهوض بالتعليم. وعندما أصبح رياض ناظرًا للمدارس فى ١٨٧٣، كانت جهود مبارك الإصلاحية معروفة تمامًا، وهى الجهود التى تواصلت على يد رياض. وقد عمل مبارك مستشارًا لرياض وتعاون معه بالمجلس الخاص.[٥٣] وفى أكتوبر ١٨٧٣، اشترك مبارك، بصحبة رياض

(ناظر المدارس)، فى اختبار طلبة مدرسة حكومية بالرغم من عدم وجود صفة رسمية له فى نظارة رياض.(٥٤)

وربما جمع بين الرجلين أيضًا توافق المزاج الشخصى بينهما. فمبارك، مثله مثل رياض، كان يتمتع بإحساس قوى بالواجب ورغبة قوية فى تحسين أوضاع جموع مواطنيه من المصريين. وعلى الرغم من إعجابه ببعض مظاهر المدنية الأوروبية، لم يكن مبارك يؤمن بأن استيراد منتجاتها دون تمييز سيقود تلقائيا إلى إنعاش مصر، التى تتمتع، كما يرى، بسمات لا يصلح معها ما يصلح لبلاد أخرى. كما كان على قناعة بأن على مصر أن تصلح نفسها، وأن هذا يمكن تحقيقه بالأساس عبر نظام للتعليم العلمى يلبى احتياجاتها الخاصة. ومثل رياض، كان لمبارك اتصاله بالحركة الفكرية. فكان يكتب، هو وزملاؤه، مقالات غير سياسية للصحف العلمية الجديدة، وقد أصبح أحد أصدقائه (صالح مجدى بك) فيما بعد من المنتقدين العلنيين لاستبداد إسماعيل. وتهاجم إحدى قصائد صالح مجدى إسماعيل لاستغلاله ثروات مصر للإثراء هو وأصدقاؤه.(٥٥)

ومع مرور السبعينيات، يبدو أن مبارك قد أفاق من وهم تقدم الإصلاح. هذا، على الأقل، الانطباع الذى نخرج به من كتابه نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر، الذى كتبه فى أوائل السبعينيات، والذى حوى من النقد ما يكفى لتبرير عزله من منصبه فى ١٨٧٤. وحسبما يرى مبارك، فإن مصر شهدت تدهورًا كبيرًا خلال الأعوام التى تلت حكم محمد على، الذى يحتفى بجهوده فى تطوير الزراعة والتجارة والصناعة، واستحداثه لنظام رى جديد(٥٦)، إلا أنه لا يمتدح أيا من خلفاء محمد على، فهو ينتقد فشلهم فى المحافظة على نظام الرى فى مصر ولسماحهم بتدهور الصناعات المحلية. وهو لا ينتقد الخديو إسماعيل بالاسم إطلاقًا، وإنما بصورة غير مباشرة من خلال الحديث عن الحكم "السئ" لتلك الأيام. ويورد مبارك جداول توضيحية تبين

تناقص مساحة الأراضى المنزرعة وتراجع قيمة المحاصيل (باستثناء القطن)؛ وهو ينتقد استحواذ قناة الإبراهيمية على كثير من مياه الصعيد (وبالتالى ينتقد إسماعيل الذى شُقت الترعة لخدمة أراضيه)، ويتحسر على ما تعانيه قناطر النيل من إهمال، وما أصابها من عطب خلال الستينيات من القرن.[٥٧] وهو يرسم صورة قاتمة لمستقبل البلاد.

ترى ما سبب تخلص مبارك الجلى من الأوهام؟ على الرغم من أن مبارك لم يشغل منصبًا إداريًا بعد ١٨٧٢ وتعرضه مرتين للعزل لفترة قصيرة بصورة مهينة من منصبه، إلا أنه استمر فى منصب عال دون المستوى النظارى، كمستشار للأمراء الذين أوكل إليهم المسئولية عن ديوان الأشغال العمومية (وهذا الديوان، حسبما يرى مكوان، كان مستشاره هو الذى يديرها فعليًا)؛ وفى ١٨٧٦، بلغ راتب مبارك ١٢,٥٠٠ قرش شهريًا - وهو مبلغ ليس هينًا إذا كان يحصل عليه فعلا.[٥٨] ومن هنا، فمن الصعب أن نرد استياء مبارك إلى ابتعاده عن المناصب، لكن ربما كون الشقة قد تباعدت بينه وبين إسماعيل لنفس الأسباب التى صادفها رياض إلى حد كبير. ألا يكون تحرره من الأوهام جعله صديقًا لأى حكومة تعد بالإصلاح، أيًا كان اتجاهها؟ فكما سنرى، سرعان ما تحول رياض إلى التعاون مع أوروبا، لكن بعد أن ضعفت سلطة الخديو.

كان رياض أول من يخون إسماعيل من النخبة الحاكمة، لكن خسارته هذه المرة كانت أقل كثيرًا من خسارته الثانية؛ فكما نعلم لم يكن للخديو غنى عن نصيحة اثنين من الموظفين. وفى صيف ١٨٧٨ مات أحدهما - إسماعيل صديق. وكان الثانى ـ نوبار ـ فى أوروبا يتأهب لعودته المنتصرة إلى مصر؛ حيث نجح فى إدانة إسماعيل ونسق جهوده مع الأوروبيين. وبالنسبة لنوبار، كان هذا تدشينًا لفترة تطلع خلالها إلى التحكم فى سياسة مصر. ولم يتمكن من تحقيق هذا الهدف، لكنه تمتع لفترة قصيرة بنفوذ غير مسبوق

وكان مسئولا مسئولية مباشرة أكثر من أى شخص آخر عن سقوط سيده السابق. وبعد الإطاحة بإسماعيل، منع الخديو توفيق نوبار من العودة إلى مصر، خوفًا من الرجل الذى حمله مسئولية سقوط أبيه.(٥٩)

ويعتبر بعض الكتاب نوبار وطنيًا يحركه اهتمام بالغ برخاء مصر وشعبها. وقد أدان فى كل مناسبة السخرة باعتبارها نظام شرير، وكذلك أساليب جمع الضرائب لقسوتها وظلمها، واحتج على مصادرة إسماعيل للأراضى، وكان يرى فى سلطته الاستبدادية السبب الرئيسى فى ما تعانيه مصر. وحسبما يرى إدوارد ديسى، رجل الدعاية الإنجليزى الذى استقدمه نوبار، كان نوبار يسعى إلى استقلال مصر وتقييد استبداد الخديو عن طريق إقامة نظام قضائى واستخدام الأوروبيين.(٦٠) وهذان الإجراءان كفيلان بتقييد سلطة الحاكم المستبد دون القضاء على الحكم المطلق، الذى يعتبره نوبار أكثر ما يناسب مصر لتحقيق تطورها. وهكذا، يمكن للمدافعين عن نوبار أن يجدوا مبررًا جاهزًا لإضافة فقرة إلى قانون المحاكم المختلطة تقضى بإعطاء المدعين الأوروبيين حق رفع الدعاوى على الحكومة، واعتبار أحكام هذه المحاكم واجبة التنفيذ.(٦١)

إلى أى حد كان نوبار مصلحًا إنسانيًا فى أعماقه؟ هذا أمر لا يمكن الجزم به، لكن من الواضح أنه كان يود لو صدق الآخرين هذه الصورة. وهناك جانب آخر فى شخصيته لا يمكن للمدافعين عنه إنكاره، وهو أنه كان تواقًا للسلطة. فمن يعرفوه كتبوا عن "طموحه غير المحدود"، ومراوغته، وقلقه، وتحفزه لانتهاز أى فرصة للعودة إلى المنصب.(٦٢) وبعد المنصب يأتى شغفه بالمال، وكان يباهى بثروته، التى جمع جانبًا منها عن طريق صفقات مشبوهة؛ فهل يمكن التوفيق بين سلوك كهذا وبين ما يصرح به من تطلعه إلى حكومة جيدة؟ وهل يمكن لرجل لم يقدر قط عواقب مراسيم القروض وغيرها من الصفقات التى رتب لها لحساب إسماعيل، أن يهتم

اهتمامًا حقيقيًا بصالح مصر؟ لقد كانت أوروبا ترى في نوبار رجل دولـــة، لكن هذا الرجل (الذى لم يكن حتى يعرف العربية) لم يكن، فى نظر كثير من المصريين، صديقًا لمصر.[٦٣]

كان اهتمام نوبار منصبًا، على ما يبدو، على عزل الخديو أكثر مـــن اهتمامه بأمور حكومته التى يستمد منها سلطته. ويعتقد محمد عبده بأنه كان تواقا للإطاحة بإسماعيل. ويُنقل عن نوبار وصفه للمحاكم المختلطة بأنها لغم تحت كرسى الخديوى. بل أن بعض أصدقائه المقربين يشكون فى أنه كـــان يتطلع إلى خلافة إسماعيل نفسه، وهو قول مشكوك فى صحته.[٦٤] وفى هذا الصدد، نذكر بأنه بينما كانت ثروة نوبار موجودة بمصر فإنه لم يكن يتمتـــع بقاعدة اجتماعية فيها؛ وإضافة إلى إسماعيل، كان يتمتـــع بـــدعم مجموعـــة القناصل بالأساس. وإذا كان شغفه بالمنصب العالى والسلطة لم يتحقق إلا بعد ١٨٧٦، فإن هذا عائد إلى تحالفه مع الأوروبيين.

فى ١٨٧٥، بدأ نوبار الانتقال إلى الجانب الأوروبى. ويرد ديسى هذا إلى تغير أفكار نوبار بشأن المسألة المصرية.[٦٥] فبعـــد أن اقتنـــع بحتميـــة التدخل الأوروبى (الذى كان يعارضه فيما سبق)، أصبح على قناعـــة بـــأن أفضل الحلول هو إجبار إسماعيل على التنازل عن أراضيه وقبوله بتعيـــين ناظر أوروبى لمالية مصر، وهو إجراء تضمن تنفيذه دولة أو أكثر من الدول الأوروبية، ويفضل أن تكون بريطانيا، الذى يعلم نوبار أنها صاحبة المصالح الأكبر فى مصر. وحل كهذا، يضمن لمصر، على الأقل، استقلالها الإدارى، حتى لو كانت خاضعة للأوروبيين.

وما إن وصلت لجنة كيف، حتى شرع نوبار فى تدبير المكائد لتشويه صورة إسماعيل وتمكين القوى الأوروبية من التدخل القـــوى فـــى الشـــئون المصرية. فعلى الرغم من منع الخديو موظفيه من تقديم المســـاعدة لكيـــف، اجتمع نوبار مع كيف وقدم له صورة شديدة السواد عن موقـــف إســـماعيل

المالى. قال لكيف أن السخرة وجمع الضرائب مسبقًا، ونفقات إسماعيل العسكرية المرتفعة أضرت بالبلاد. وانتقد زراعة إسماعيل للسكر فى أراضيه بينما يمكن استيراد السكر بأسعار أقل، وحث كيف على إرسال أحد الإنجليز لإدارة أموال البلاد. وعند سماعه لهذه الاتهامات، استشاط إسماعيل غضبا، وفى لقاء له مع كيف استنكر كل اقتراحات نوبار، خاصة حاجة مصر إلى ناظر أوروبى لمالية مصر(٦٦)، لكن نوبار لم يتوقف. ودون علم إسماعيل، قدم طلبا رسميا إلى الحكومة الإيطالية لإرسال أحد كبار الموظفين لمساعدته فى التوصل إلى معاهدة تجارية مع إيطاليا. وهناك اعتقاد بأن نوبار كان مسئولا عن لجنة أوترى، وبأنه كان وراء عروض الحكومتين الروسية والألمانية لمساندة إسماعيل فى موقفه ضد تدخل بريطانيا فى الشئون المصرية.(٦٧)

ومن المفترض أن نوبار كان يؤمل فى الاستفادة الشخصية بطريقة أو بأخرى من مكائده، لكن مدى هذه الاستفادة على وجه التحديد ليس واضحًا حتى بالنسبة له. ولربما كانت الجائزة التى يتوقعها نوبار هى تلك التى عبرت عنها إحدى البرقيات القنصلية البريطانية التى تعلن أنه يطلب تأييد Russian General Ignatief فى طلب تعيينه حاكمًا لإرزروم، وهى منطقة مسيحية كان مقررًا لها أن تكون إقليمًا شبه مستقل. وبعد أن رفض الوزير الأعظم الطلب، كشف القنصل الروسى العام فى القاهرة النقاب عن اقتراح نوبار.(٦٨) وفى ظل هذه الظروف، لم يكن نوبار يتوقع حتى البقاء طويلا فى موقعه. وفى ٢ يناير ١٨٧٦، فقد نوبار منصبه كناظر للتجارة. وبعدها بثلاثة أيام، استقال من ديوان الأمور الإفرنجية وغادر مصر ليواصل مكائده من الخارج.(٦٩)

وعندما أصبح فى أوروبا، نشط نوبار بحماس لكسب التأييد لفكرته التى ترى أن السبب الحقيقى لضائقة مصر المالية لم تكن الإسراف فى الإنفاق أو الفوائد الربوية، وإنما استئثار الخديو بمساحات كبيرة من

الأراضى.[٧٠] فهذه الممتلكات، فى رأيه، هى التى تبتلع معظم أموال الضرائب والقروض. وهو لا يكتفى بتحميل إسماعيل المسئولية الشخصية والمباشرة ويبرر لحملة الأسهم من ثم رفع الدعاوى على هذه الممتلكات، بل يدعو إلى ضرورة تقليص سلطات الخديوى. فمن الضرورى إجبار إسماعيل على تسليم حيازته وحيازة عائلته، وتخفيف قبضته على الإدارة بتعيين نظار أوروبيين للشئون المالية. كان هذا برنامجًا لثورة، برنامج يمكن تحقيقه عبر سياسة كان نوبار يطلق عليها "الإجبار بالإقناع".

ولإدراكه ضرورة المساندة البريطانية لأى تدخل أوروبى فى الشئون المصرية، قضى نوبار معظم وقته فى لندن للقاء أصحاب النفوذ داخل وخارج الحكومة والترويج لقضيته عن طريق صحفيين استأجرهم. وفى ديسمبر ١٨٧٧، قام إدوارد ديسى، بناء على معلومات استمدها من نوبار، بنشر مقال بصحيفة The Nineteen Century كان له أثر عظيم على الرأى العام الإنجليزى. وبدا أخيرًا أن جهود نوبار لإثارة الثورة عبر التدخل الأجنبى قد أتت ثمارها.

وخلال وجود نوبار فى أوروبا، بدأت لجنة التحقيق عملها فى مصر. وكان الخط الذى تبنته هذه الهيئة — أن مشاكل مصر ناتجة عن "الحكم الاستبداد"، وبالتالى ضرورة تجريد إسماعيل من ممتلكاته وتقليص سلطاته — يتشابه بصورة ملفتة مع أفكار نوبار، وهو تشابه أثار الكثير من التعليقات والتقولات. ويؤكد ديسى نفسه على العلاقة السببية بين خطة نوبار وخطة اللجنة. وكانت زوجة نوبار تعتبر البعثة طفل نوبار، وحتى الخديو كان يردد أن كل ما تفعله البعثة هو تنفيذ أفكار نوبار، وهو انتقاد أقر ويلسون بصحته.[٧١]

ويمكن رد التشابه بين أفكار نوبار ومسار اللجنة فى جانب منه إلى تأثير نوبار على المتنفذين الأوروبيين (وخاصة الإنجليز منهم)، وكذلك إلى التحالف الطويل بينه وبين رئيس اللجنة، السير ريفرز ويلسون.[٧٢] ففى ربيع

١٨٧٦، كان ويلسون على علم بمشروع نوبار لـ"إنقاذ" مصر. وعشية توجهه إلى مصر للقيام بالتحقيق، التقى ويلسون نوبار فى باريس؛ وبمجرد وصوله مصر ظل على اتصال به عبر البريد وزوجة نوبار. وعندما عرض الخديو على ويلسون منصب ناظر المالية (سحب عرضه فيما بعد)، أخبر زوجته أنه قد يرسل بخطاب سرى إلى نوبار، صاحب الفكرة الأصلى، والذى كان يروج لها فى أوروبا. وكان ويلسون يرغب فى عودة نوبار إلى مصر وكان على قناعة بأنه سيكون صديقا وحليفا للجنة.

وقد مهدت استقالة محمد شريف، التى وقف وراءها ويلسون، السبيل أمام عودة نوبار.[٧٣] فبعد موت إسماعيل صديق وابتعاد رياض، أصبح محمد شريف (الذى عين ناظرًا للأمور الإفرنجية ومجلس الأحكام بعد توجه نوبار إلى أوروبا) "كبير نظار" إسماعيل وأبرز أصحاب المناصب فى مصر.[٧٤] وقد هيأت له حماقته أن يختفى عن الأنظار حتى يدعوه ويلسون، الذى انتهز الفرصة ليدعوه إلى الشهادة. ورفض شريف بعناد أن يخضع للفحص من قبل أوروبيين يتولون تحقيقا يعارضه، لكنه وعلى سبيل التوفيق عرض الرد على الأسئلة كتابة، وهو عرض رفضه رفضًا تامًّا ويلسون، الذى كان على استعداد تام لاستخدام كل سلطته لإجبار شريف على الظهور. وفى ٤ يونيو، استقال شريف بدلا من المثول أمام البعثة. وعين رياض مكانه لأن إسماعيل كان يدرك أن رياض لن يستدعى للشهادة قبل زملائه. وقد رأى ويلسون فى هذه المعركة "مسألة مبدأ" تضع سلطة اللجنة على المحك. وحيث أنه اعتاد المبادرة بالدخول فى الصراعات مع إسماعيل وموظفيه، فإن هذه المعركة لم تكن أكثر من واحدة من سلسلة من الاحتكاكات التى كان يأمل ويلسون من ورائها إلى تقوية موقف اللجنة. ومن جهة أخرى، لا يمكننا التقليل من شأن دافع خفى، خاصة إذا أسفرت المعركة عن إزاحة الخصم الرئيسى لنوبار. وفى ٨ يونيو، يكتب فيفيان عن استقالة شريف، ويشير إلى أن إسماعيل لم يعد أمامه سوى العودة إلى نوبار.

وبعد استقالة شريف بتسعة أيام، كتب ويلسون إلى زوجته عن شكه فى أن تيجران بك كان يحمل رسالة سرية من إسماعيل لنوبار فى باريس، وفى ٢٩ يونيو أصبح تكليف إسماعيل لنوبار حقيقة معروفة. فعلى أمل يائس فى أن ينقذه نوبار وينقذ سلطته، أخبره إسماعيل بأنه إذا استطاع أن يبرئ نفسه من شبهة التآمر على الخديو فى ١٨٧٦، فبإمكانه العودة إلى مصر واختيار المنصب الذى يعجبه.[٧٥] وأجاب نوبار بأنه سيعود إذا ما تلقى ضمانات ثلاث: أولها، الموافقة على خطة للإصلاح قبل تشكيل الحكومة؛ وثانيها، تعيين صديقه ويلسون ناظرًا للمالية؛ وثالثها، التعهد بعدم طرده من مصر مرة أخرى.[٧٦] وبينما المفاوضات دائرة، قام نوبار بزيارة لبسمارك فى كيسسنجن والرسميين الإنجليز فى لندن؛ حيث حظى بتعبير شفهى عام عن تأييد الحكومة الإنجليزية له. وفى ٢٣ يوليو، تلقى نوبار طلبًا مباشرًا وعاجلاً من إسماعيل لتقديم العون. وكتب ويلسون؛ وهو فى القاهرة يقول: "لاشك فى أنه ــ أى إسماعيل ــ يعتقد أن نوبار سيقدم يد العون لإنقاذه، وهو سيفعل هذا لكن ليس بالطريقة التى يتطلع إليها الخديوي".[٧٧] وفى ١٥ أغسطس ١٨٧٨، وصل نوبار إلى القاهرة، وسبق السيف العزل.

وفى اجتماعهما الأول، شكا إسماعيل لنوبار من التدخل الأوروبى وعزم البعثة على مصادرة أراضيه.[٧٨] لكن لعلمه أن إسماعيل لم يعد قادرًا على توجيه الأوامر إليه أو فصله، خيب نوبار آمال مضيفه. أبلغ إسماعيل أن ليس أمامه سوى الانصياع لطلبات البعثة، وسلمه مشروعًا من ثلاث نقاط: إقامة نظام قضائى لحماية المصريين من عسف الحكم الاستبدادى، ضرورة تنازل إسماعيل عن بعض سلطاته لمجلس نظار يتولى وضع وتنفيذ السياسات الإدارية؛ تنازل إسماعيل وعائلته عن ممتلكاتهم مقابل تحديد مخصصات ملكية لهم. كانت تلك شروط نوبار، وكان ذاك برنامجه لحل مشاكل مصر.

وهكذا، أظهر نوبار عزمه على قبول أفكار البعثة بإجمالها. وبالطبع لم يثر هذا لا دهشة الحكومة الإنجليزية، التى كان نوبار يناشدها بالفعل العمل على وضع اليد على الممتلكات الخديوية، ولا ريفر ويلسون الذى كان على اتصال بنوبار، والذى عبر عن سعادته بعودته فى نفس الوقت الذى كانت اللجنة فيه على وشك إصدار تقريرها.(٧٩) وقد كتب يقول أن اللجنة ستحتاج لحشد كل نفوذ ممكن لحث إسماعيل على القبول بما توصلت إليه. وأصر تقرير اللجنة، الذى يكاد يتطابق مع برنامج نوبار، على تحديد مخصصات ملكية للخديوى وأسرته وفرض مبدأ "المسئولية النظارية". ويقصد نوبار بالتعبير الأخير إقامة نظارة من نوع جديد تتألف من مصريين وتضم واحد أو اثنين من الأوروبيين (إنجليزى وفرنسى)، وزارة تتمتع بتأييد الدول الأوروبية، أو بريطانيا على الأقل، ويرأسها نوبار لا إسماعيل. ويمكن للوزارة الجديدة، بتشكيلها هذا، وضع أسس للتسوية، وفرض إرادتها على الخديوى، وتحقيق أهداف نوبار فى استقلال الإدارة ورخاء مصر.(٨٠)

لكن كان يجب أولا إجبار إسماعيل على القبول بهذا الحل. فقد رُسمت خطوط المعركة، وثبت خلال الصراع الذى تلاها أهمية نفوذ ومقولات نوبار.(٨١) وبدون عونه، كما كان يعلم ويلسون، لم يكن من الممكن أن تحقق اللجنة ما حققته من نجاح. ولم تكتف البعثة بممارسة الضغوط عن طريق نوبار نفسه، لكن كان لمبادرات نوبار ومجهوداته الخاصة أثرها. وفى ١٨ أغسطس، كتب ويلسون أن نوبار كان يقاتل من أجل إجبار إسماعيل على التسليم. وكتب أن إسماعيل أرسل رياض ونوبار للتفاوض حول مقدار المخصصات مع أعضاء اللجنة الأوروبيين، لكنهم رفضوا مناقشة المسألة. وفى ٢٢ أغسطس، أعلن ويلسون بابتهاج استسلام الخديو "التام"، بعد أن وافق على تسليم كامل حيازة أسرته، وليس جزءًا منها، كما كان يتوقع قنصلا بريطانيا وفرنسا. وكان هذا نصرًا كبيرًا، "أكبر مما جرؤ أى أحد على التوقع"، كما أعلن ويلسون بصوت عال. كذلك وافق إسماعيل على تشكيل نظارة مسئولة على هدى الخطوط التى اقترحها نوبار والبعثة. وانتهى الصراع.

ولحين دراسة أوراق نوبار وويلسون بدقة، فمن غير الممكن التعرف على النقاشات والتنازلات وغيرها من الوسائل التى استخدمها نوبار لتحقيق "النصر التام" على إسماعيل، لكننا نعرف أنه فى مقابل استعداده لتسليم حيازته، سمح نوبار لإسماعيل وأفراد أسرته الاحتفاظ بمساحات صغيرة من الأرض (حدائق على الأغلب) حول قصورهم وأعطاه صكًا يفيد سداده ثمن المواشى والأدوات، بقيمة ٣٠٠٠٠٠جنيه، وهو ما لا يتماشى مع أسعار الأرض آنذاك. وبرغم هذا، أنفق نوبار أكثر من شهرين ليستخلص من إسماعيل سندات حيازة أراضيه.(٨٢) كما جرى استمالة إسماعيل لتسليم حيازته بفكرة الوزارة المختلطة، وينسب ديسى الفكرة إلى نوبار، الذى أبلغ الخديو بأن هذه الوزارة تغنى عن الحاجة إلى سيطرة أوروبية مباشرة.(٨٣) ومن المؤكد أيضا أن إسماعيل قد أدرك أن تغيرًا كهذا يمكن أن يوفر له وقتًا ثمينًا. على أن إسماعيل لم يرضخ إلا بعد أوضح كل من نوبار وويلسون أنه فى حال عدم قبوله بهذا الحل، فسوف يغادران مصر فى ٢٧ أغسطس، ومن ثم يضعان المشكلة برمتها بيد الدول الأوروبية مباشرة. وفى الثالث والعشرين من الشهر، أصدر الخديو مرسومًا رسميًا بقبول القرارات؛ وفى الثامن والعشرين، أصدر مرسوم تشكيل نظارة مسئولة برئاسة نوبار، رجل الساعة.(٨٤)

ثورة نوبار المجهضة

حملت أحداث أواخر أغسطس ١٨٧٨، علامات واضحة على ثورة إدارية، انفصلت بواسطتها السلطة التنفيذية عن سلطة الخديوى. فتنازل إسماعيل عن أراضيه وقبوله بالمخصصات فرض التمييز بين موارد الخديو وموارد الحكومة. وكان تشكيل مجلس للنظار ليحل محل المجلس الخاص يعنى أن إسماعيل لم يعد بمقدوره تسيير الأمور اليومية للحكومة أو يتلاعب

بحرية فى سياستها. وأمام إلحاح نوبار، تم منعه من حضور جلسات مجلس النظار، الذى كان أعضاؤه مسئولين عن وضع السياسة، والذى كان نوبار يتولى عرض قراراتهم على إسماعيل لإقرارها.[٨٥] وبوصفهم نظارًا لدواوين مصر الحكومية، أوكل إلى أفراد هذا المجلس حق تعيين وفصل الموظفين وتقرير المصروفات الإدارية. وأصبح المجلس الخديوىّ، الذى كان يتولى فيما سبق توجيه الإدارة، تابعًا لديوان المالية. وكان صناع "ثورة مصر اللا دموية" يأملون، بهذه الصيغة، وضع المُلكية الخديوية تحت سيطرتهم.

لكن هل كانت هذه ثورة حقًّا فى الوقت الذى بقيت فيه سلطة إسماعيل كرئيس للحكومة كما هى لم تمس؟ فقد كان توقيع إسماعيل ضروريًا حتى يصبح أى قرار لمجلس النظار سارى المفعول، وهو وحده الذى يملك دعوة مجلس شورى النواب للانعقاد أو فض جلساته. حتى أعضاء مجلس النظار كانوا من رجال إسماعيل، بمعنى أنه هو الذى عينهم ويمكنه نظريا تغييرهم. وبدلا من إبعاد إسماعيل عن النظارة، أقام نوبار وزملاؤه سلطتين واضحتين: الخديو ومجلس النظار.[٨٦] ليس هذا فحسب، بل إن إسماعيل استغل المصاعب التى واجهت وزارة نوبار فيما بعد، فاستخدم سلطته لإبعاد الرجل الذى كان بمثابة القوة المحركة للثورة عن منصبه. ففى ١٩ فبراير ١٨٧٩، أى بعد أقل ٦ شهور من انتصار نوبار المثير، أبعده إسماعيل - بلا تكريم - عن السلطة.

على أن ما حققه نوبار وزملاؤه لم يذهب هباء بتركهم الوزارة. فإسماعيل لم يسترد أبدًا سيطرته على ممتلكاته، ولا استرد كل سلطاته المطلقة السابقة. فبفضل ثورة نوبار، اضطر إسماعيل للإقدام على تصرفات يائسة أفضت فى النهاية إلى عزله. ومن هذا المنطلق، شكلت ستة شهور تقريبا من "الحكم النظاري" فصلاً مهمًا فى قصة تفكيك الاستبداد الخديوىّ.

لماذا كانت هذه التجربة للحكم النظارى قصيرة العمر؟ من المؤكد أن المشكلات التى واجهت النظارة الجديدة كانت جمة. فهل يمكن رد فشلها إلى

تفاقم المشكلة المالية، أو إلى ضعف شخصية نوبار، أو إلى احتفاظ إسماعيل بسلطته كخديوي؟ لماذا قُدر لهذه التجربة أن تفشل بعد ستة شهور فقط في وقت كان يخطط نوبار وويلسون لاستمرارها لفترة ما بين عامين لثلاثة أعوام؟(٨٧) لقد كان مجلس النظار، الضعيف والمنقسم منذ البداية، عاجزًا عن تحقيق قدر من القوة والوحدة اللازمين للتقييم العادل الذى أراده لها واضعوها. وكان من الطبيعى أن يتيح وضع كهذا الفرصة لتدخل إسماعيل. ولكى نتفهم ضعف هذه الحكومة الجديدة، يجب أن نفحص بدقة العلاقة بين مجلس النظار وثلاث من القوى: الدول الأوروبية، والذوات الأتراك، وأعيان المصريين.

كان نوبار يتوقع من الدول الأوروبية أن تضمن الحماية والاستقلال لهذه الوزارة. وكان يتطلع، أولا، إلى المساندة القنصلية فى مواجهة الخديو فى شكل تهديدات وتحذيرات يأمل فى أن تحول دون مكائد إسماعيل ضده.(٨٨) وقد صدرت مثل هذه التحذيرات بالفعل من جانب القنصلين الإنجليزى والفرنسى اللذين أبلغاه بضرورة التعاون مع النظام الجديد وحملاه مسئولية فشله. وقد هُدد إسماعيل بالعزل بل وحتى بإنهاء حكم أسرته. وثانيًا، كان نوبار ينوى ضم إنجليزى وفرنسى إلى نظارته على أمل ضمان استقلال حكومته وتمكينها من فرض إرادتها الجماعية على الخديو؛ فكان على إسماعيل أن يفكر مرتين، حسبما أبلغ نوبار فيفيان، قبل أن يستفز إنجلترا وفرنسا بعزل رجال تم تعيينهم بمباركة هاتين القوتين. وأخيرا، كان نوبار يتوقع أن تطلق أوروبا يديه فى تشكيل الوزارة. فقد كان من المهم، فى اعتقاده، أن يرى المصريون أن الحكومة الجديدة من صنعه هو لا الدول الأوروبية. وفى الوقت الذى كان عازمًا فيه على منح أوروبا حق التدخل، كان نوبار يتطلع إلى مهلة متحررة من التدخل الأوربى. فقد كان يعتقد أن نظارة مستقلة من أبناء البلاد هى السبيل الوحيد لاسترداد القانون والنظام فى مصر.

وعلى الفور، شرع نوبار فى تشكيل وزارته. وبالإضافة إلى توليه رئاسة مجلس النظار، احتفظ بنظارات الخارجية والحقانية. واحتفظ لمصطفى رياض بنظارة الداخلية، التى تشرف على الأمن الداخلى وكذلك الدواوين الإقليمية.(٨٩) وأسند إلى على مبارك، صديق كل من نوبار ورياض، نظارة المعارف. كما أعلن نوبار اختياره لريفرز ويلسون كناظر للمالية، وطلب إلى الحكومة البريطانية رسميًا الإذن لويلسون بتولى هذا المنصب المهم. وتركت النظارة الرئيسية الأخرى (الأشغال العمومية) دون ناظر مؤقتًا.

على أن الدول الأوروبية لم تترك نوبار وشأنه. فبعد هذه التعيينات بقليل، بدأت فرنسا وإيطاليا ومن بعدها بريطانيا سلسلة من التدخلات أدت فى النهاية إلى الإطاحة بحرية نوبار فى التصرف وجعلت من "استقلال" وزارته محض أكذوبة. وهكذا، أصبح التدخل الأوروبى واحدًا من أهم أسباب ضعف حكومة نوبار.

كانت فرنسا أول المتدخلين. فقد طالبت هذه الدولة، التواقة إلى الاحتفاظ بنفوذها فى الإدارة المصرية والمتشككة فى نوبار، الذى كانت تعارض عودته إلى مصر، بتعيين فرنسى فى النظارة.(٩٠) وقد اقترح القنصل العام الفرنسى، رايندر، أن يتولى هذا الفرنسى الأشغال العمومية، والتجارة، والزراعة. ورد نوبار غاضبًا بأن نيته كانت تولى فرنسى لإحدى النظارات، على أن يختاره هو لا الفرنسيين. وقد شكا من أن هذا التدخل لم يكن إلا محاولة وقحة لفرض إدارة أوروبية عليه، وهو عمل من شأنه فتح الباب أمام تدخل حكومات أوروبية أخرى. وفى محاولة للترضية، عرض نوبار إدارة الأشغال العمومية على كوفيه، لكن الحكومة الفرنسية، التى كانت تضغط على نوبار لتعيين البارون دو مالاريه المراقب السابق للمصروفات العامة، اعترضت.

فى تلك الأثناء، وكما توقع نوبار، تدخلت قوة أوروبية أخرى. ففى ١٦

سبتمبر، أفاد القنصل العام البريطانى بأن الحكومة الإيطالية طالبت بممثل لها فى حكومة نوبار.[٩١] وصرح القنصل الإيطالى العام دو مارتينو أن من الأفضل ترك الحرية لنوبار فى اختيار نظاره، لكن حيث أن هذا لم يحدث، كما قال، فإن من حق إيطاليا أن يكون لها ممثلها. وبعد أيام قليلة من تلقيه الطلب الإيطالى، ألغى نوبار نظارتى التجارة والزراعة، لكن من الواضح أن موقفه كان يزداد ضعفاً. وقد أبلغ القنصل العام البريطانى أنه إذا كان عليه القبول بمبدأ التدخل الأجنبى، فإنه يفضل فرض ناظر عليه حتى يصبح حجم النفوذ الأوروبى محددًا وواضحًا.[٩٢]

وبحلول آخر سبتمبر، كان الصراع بين نوبار والفرنسيين قد بدأ فى التركيز على توزيع السلطات داخل النظارة. فقد أصرت فرنسا على منح مرشحها للأشغال العمومية الإشراف على كل الطرق والقنوات ومرافق الرى والسكك الحديدية والموانئ (بما فيها الإسكندرية) وكذلك دیوانى التجارة والزراعة.[٩٣] ورد نوبار بأنه لا يمكنه تسليم السكك الحديدية، مدعيًا أنها تتبع بحكم العادة المالية، ولا الموانئ حيث تحول مواردها إلى ناظر المالية. وكان على استعداد لسحب تعيين كوفيه وتعيين دو بلينيير إذا ما تراجعت فرنسا عن طلبها بالحصول على مقعد فى نظارته، لكن فرنسا أجابت بأنها لن تعطى دو بلينيير الإذن إلا إذا منح سلطات "كاملة" كناظر للأشغال العمومية.

وقد أثار الطلب الفرنسى بالسيطرة على نظارات تهم بريطانيا الاهتمام فى لندن. فقد كان من الصعب على بريطانيا الاعتراض على طلب فرنسا التمثيل فى نظارة نوبار، لكنها كانت ترتاب فى فكرة سيطرة فرنسى على السكك الحديدية وميناء الإسكندرية، الذين وضعهما مشروع جوشن - جوبير تحت إدارة هيئة يكون لبريطانيا الغلبة فيها. يضاف إلى هذا أن تسليم السكك الحديدية لفرنسى يعد انتهاكًا للوعد الذى قطعه نوبار لويلسون بأن تكون السكك الحديدية والجمارك تابعة مباشرة لناظر المالية. وقد اكتفى ويلسون

بإبلاغ نوبار تلغرافيًا بأن ميناء الإسكندرية والسكك الحديدية يتبعان نظارة المالية.[٩٤]

ومنذ أوائل سبتمبر، أخذ نوبار يستحث الحكومة البريطانية الإسراع في منح ويلسون إذنًا رسميًا، لكن كان جل ما حصل عليه بيانا غير رسمى بالموافقة على تعيين ويلسون. وقد أربك هذا التأخير نوبار إلى حد كبير، وبدأ يعتقد بأن بريطانيا وفرنسا قد عقدتا اتفاقًا من وراء ظهره.[٩٥]

وأتاح ضعف نوبار المتزايد (لم يتمكن من تشكيل وزارته قبل التوصل إلى تفاهم مع الدول الأوروبية) العديد من الفرص أمام إسماعيل، الذى استغل الموقف لإعلان رفضه تسليم صكوك حيازة ٤٢٥٧٢٩ فدانًا سبق وتعهد بتسليمها فى أغسطس. وحيث قد سبق عرض هذه الأراضى كضمان لقرض جديد، فقد أصاب تصرف إسماعيل المفاوضات التى كانت تحرز التقدم آنئذ مع بنك روتشيلد باريس بالانتكاس.[٩٦] وقد خشى نوبار من أن تؤدى حركة إسماعيل غير المتوقعة إلى اضطراره للرضوخ للمطالب الفرنسية أو تؤدى، وهو الأسوأ، إلى تدخل أوروبى مباشر. وعلى وجه الاستعجال، حث الحكومة البريطانية مرة أخرى على القبول رسميًا بتعيين ويلسون حتى يتمكن من مواجهة مشاكله مع الخديو وينجح فى زيادة القرض الذى كانت الحكومة فى أمس الحاجة إليه.

وكان التأخير فى الحصول على قرض جديد سببًا فى إضعاف حكومة نوبار. وكان هذا القرض، الذى أوصت به لجنة التحقيق، لا غنى عنه لنجاح النظام الجديد. وعقب رضوخ إسماعيل فى أغسطس، توجه ويلسون إلى أوروبا حيث شرع فى مفاوضات مع روتشيلد للحصول على قرض بمبلغ ٨ ملايين من الجنيهات، بضمان الممتلكات الخديوية. لكن مع تصاعد المشاكل بين نوبار والفرنسيين، تعثرت المفاوضات مع روتشيلد وتدهور موقف حكومة نوبار، التى كانت تواجه عقبات جمة فى تحصيل الموارد، لكن إسماعيل لم يكن الطرف الوحيد الذى يعرقل المفاوضات. ففى أواخر

سبتمبر، عُلم أن الحكومة الفرنسية أقنعت روتشيلد بعدم الموافقة على القرض قبل التوصل إلى تسوية بشأن سلطات ناظر الأشغال.[٩٧] وربما كانت تلك أقوى ضربة توجه إلى نوبار، الذى كان على حكومته أن تتلقى جانبًا من القرض على وجه السرعة، وإلا أصيبت فى مقتل.

وأمام هذه العقبات، كان لابد من خطوة حاسمة. ففوض نوبار ويلسون فى التوصل إلى حل مع فرنسا بشأن نظارة الأشغال ، وتوقيع اتفاق إذا لزم الأمر. وهكذا انتقلت العقبة الكأداء فى المباحثات إلى أوروبا؛ حيث يتولى التفاوض حكومتا فرنسا وبريطانيا، التى أيدت مطالب الفرنسيين للحد من نفوذهم.[٩٨] وكان نوبار متحررًا من أية أوهام؛ فقد كان على يقين من أن قراره سيكلف الحكومة المصرية استقلالها. فإذا ما طالب الإيطاليون بوزارة، أجاب نوبار دو مارتينو (القنصل الإيطالى العام) ساخرًا بأن عليه التوجه إلى باريس أو لندن حيث تتقرر الشئون المصرية، ولم يكن أمامه سوى الرضوخ لإرادة الدول الكبرى. وفى ١٦ أكتوبر، وبعد ثلاثة أسابيع من تفويض ويلسون التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الفرنسية، طُلب إلى نوبار، الذى كان يحلم واهما باستقلال مصرى تضمنه أوروبا، الموافقة على اتفاق توصلت إليه كل بريطانيا وفرنسا بإعادة هيكلة الإدارة المصرية.[٩٩]

وكانت الاتفاقية من شقين: الأول يحل الخلاف بشأن توزيع السلطة داخل النظارة. فوُضع ميناء الإسكندرية تحت إمرة ناظر المالية، بينما وُضعت موانئ مصر الأخرى تحت سيطرة الناظر الفرنسى للأشغال العمومية دو بلينيير، الذى يتولى كذلك شئون السكك الحديدية. ولم تتضمن الاتفاقية تعيين وزير إيطالى، بالرغم من تعيين برافيللى، ممثل الدين الإيطالى، فيما بعد، مراجعًا عامًا.[١٠٠] واتفق على إمكان طرد أى من الناظرين الأوروبيين دون إجماع الحكومات الأوروبية، وإعادة العمل تلقائيا بنظام الرقابة الثنائية الذى وضعه جوشن وجوبير.[١٠١] وقد أعطى هذا

الاتفاق الناظرين الأوروبيين سلطة تفوق سلطة نوبار، الذى سبق واقترح أن تكون السكك الحديدية وميناء الإسكندرية ومراسى قناة السويس تابعة له كرئيس لمجلس النظار.[١٠٢] وبالإضافة إلى ميناء الإسكندرية، أُسند إلى ويلسون إدارة الجمارك والدين العام والإدارة المالية للأقاليم. وأصبح كل موظف حكومى يتصل عمله بتحصيل الموارد يتبعه تبعية مباشرة. وتولى دو بلينيير مسئولية الترع والكبارى والتلغراف والقناطر[١٠٣]، وقد حظى هذان الناظران بوضع متميز حتى فى رواتبهما. فراتب كل منهما السنوى (٦٠٠٠ جنيه) كان ضعف راتب نوبار (٣٠٠٠ جنيه) وزملائه من غير الأوروبيين.[١٠٤]

كما خسر نوبار فى الشق الثانى من الاتفاق؛ حيث رُهنت إدارة الممتلكات الخديوية لضمان قرض روتشيلد. وكما رأينا، كانت فرنسا تطالب بأن تكون هذه الأراضى تابعة لناظر الأشغال. وكان ويلسون قد اقترح إدارتها من قبل إدارة خاصة تتألف من إنجليزى وفرنسى ومصرى، لكن نوبار اعترض على هذا الاقتراح منطلقا من أن ثلاثة رجال على كل هذا القدر من اختلاف التكوين لا يمكن أن يتحقق لهم الانسجام فى أداء عملهم. وكان نوبار يفضل إخضاع هذه الممتلكات لنظارة الأشغال.[١٠٥] وجاء القرار النهائى، الذى توصل إليه الإنجليز والفرنسيين فى باريس، بتشكيل هيئة خاصة تتألف من مصرى وإنجليزى وفرنسى. ويتم اختيار الفرنسى والإنجليزى من قبل حكومتيهما، ولا يجوز عزل أى منهما إلا بالإجماع. وكنوع من التنازل لنوبار، سُمح للحكومة المصرية بالتعيين الفعلى للممثلين الإنجليزى والفرنسى فى هذه الإدارة، بعد الحصول أولاً على موافقة ويلسون ودو بلينيير. وبناء على هذا، تم تسليم مستندات الحيازة الخديوية والموافقة على القرض، لكن بعد أن أحكمت بريطانيا وفرنسا قبضتها على الإدارة المصرية.

كان عزوف الدول الأوروبية عن تأييد جهود نوبار لتشكيل نظارة قوية وموحدة تتمتع بالثقة هو أول مواطن الضعف. أما الثانى فكان معارضة

الذوات الأتراك. ويعزو فيفيان فشل حكومة نوبار (فى فبراير ١٨٧٩)، فـــى جانب منه، إلى عجز نظارته عـــن الفـــوز بتأييـــد قطاعـــات مهمـــة مـــن المجتمع.[١٠٦] وحيث أن الأتراك كانوا يشكلون العنصر الســـائد فـــى الإدارة العليا، علينا من ثم إن نعرف ما إذا كانت جهودًا قد بُذلت لتمثيل الأتراك فى الإدارة، والأهم أن نعرف سر العداء التركى.

كان زعيم الحزب التركى بلا منازع هو محمد شـــريف، الـــذى لـــزم قصره بعد استقالته. ونظرا لنفوذه الكبير، بدأ نوبار والمقربون منه يفكـــرون بجدية فى ضمه إلى النظارة. وكان فيفيان قد كتب منذ ١٥ يوليو أن عرض إسناد نظارة الداخلية إلى شريف تمت دراسته، وأن انضمامه يمكن أن يقوى من الوزارة.[١٠٧] والمعلومات الخاصة بهذه المسألة إما ضئيلة وإما محرفة. فحسب بل والرافعى، تلقى شريف عرضًا بتولى نظارة الجهادية ورفضـــه، لكن شولش يكتب أن نوبار لم يكن يريد غريمه القديم فى الوزارة بأى حال. على أن مسألة مشاركة شريف تظل معلقة، لأنه فى ١٤ ديسمبر يحدثنا فيفيان مرة أخرى عن محاولة جرت لاستمالة شريف بتعيينه فى منصب نظـــارى، بالرغم من تشككه فى إمكان عمل شريف تحت إمرة نوبار.[١٠٨]

وربما إرضاء لشريف، أسند نوبار نظارة الجهادية إلى صهره محمـــد راتب باشا.[١٠٩] وكان محمد راتب، قائد حملة الحبشة سيئة الطالع، الشركسى التركى (من عتقاء محمد علي)، يتمتع بعلاقات وثيقة بالأســـرة الخديويـــة، لزواجه من شركسية من جوارى إسماعيل، ومقربًا منه. لكن راتب لم يكـــن يتمتع بنفوذ شخصى يعتد به. ولأنه، كناظر، لم يتمتع بالكفاءة أو الخبرة، فلم يكن له رجال؛ وكناظر للجهادية كان يعامل باستهانة من قبل نوبار وزملائه. ولم يضف وجوده قوة للوزارة أو تعضيدًا لشريف، الذى ظل على معارضته العنيدة لنوبار.

وقد شكا شريف من أن نوبار "غريب"، وأن رياض وعلـــى مبـــارك

مرفوضان من الناس، وأن الوزيرين الأجنبيين يتحدثان باسم أوروبا لا باسم مصر، لكن هذه الانتقادات لم تكن أكثر من مبررات للاعتراض على نظارة تهدد سياساتها الامتيازات الاقتصادية والسياسية التى يتمتع بها الأتراك فى مصر. ويأتى التهديد الاقتصادى الرئيسى، والذى على أساسه التقت مصالح الأتراك مع أعيان الريف، من اقتراح ويلسون بزيادة الضرائب على الأراضى العشورية.(١١٠) لم تكن الفكرة جديدة. ففى ١٨٧٦، سبق لكيف أن اقترح جعل العشورية بنفس مقدار الضرائب الخراجية، وقدر الزيادة السنوية لهذا الإجراء بـ ٧٠٠ ألف جنيه. وبعد تشكيل لجنة التحقيق، وافق إسماعيل نفسه على مبدأ زيادة الضرائب على حائزى الأراضى العشورية، الذين لم تزد الأموال المتحصلة منهم فى ١٨٧٧ عن ٣٣٣ ألف، بينما بلغت حصيلة الضرائب الخراجية ثلاثة ملايين و١٤٣ ألف جنيه.(١١١) وكان ويلسون يأمل من وراء إنهاء هذه التفرقة تحقيق زيادة كبيرة فى متحصلات وزارته.

وكانت هذه الزيادة المقترحة جزءًا من خطة أوسع لإعادة ضبط الضرائب فى مصر.(١١٢) وقد أعد ويلسون لعمل ربط شامل للضرائب الزراعية، يتم عن طريقة تصنيف الأرض والتأكد صكوك ملكيتها، والتوصل إلى نظام جديد للسيطرة على الموارد. وعند بدء المسح فى فبراير، بعد تعيين كولفين للإشراف عليه، أثار الإصلاح المقترح قلق أصحاب الأراضى، الذين خشوا على سلامة أراضيهم ــ وهى مخاوف تأكدت بجلاء عندما بدأ ويلسون البيع الجبرى للأراضى لسداد الضرائب المقررة عليها.

كما خشى أتراك مصر وكبار ملاك أراضيها من أن يكون فى نية ويلسون إلغاء قانون المقابلة. وكان قد سبق إلغاء هذا القانون بمرسوم ٧ مايو ١٨٧٦، وأعيد العمل به فى نوفمبر التالى؛ لكن بعد تعليق تخفيض الضريبة السنوية الذى قررته الحكومة لمن يسددون المقابلة.(١١٣) وهكذا، حُرم الخاضعون للقانون من أى فوائد عاجلة، مع استمرارهم فى دفع المقابلة.

وأثارت الشائعات عن عزم ويلسون إلغاء الضريبة مخاوف ملاك الأراضى فى مصر من ضياع الأموال التى سبق ودفعوها بالفعل هباء.

كذلك، فقد هددت الوزارة "المسئولة" سيطرة الأتراك على إدارة مصر.[١١٤] وليت الأمر توقف عند حد فقدان سيطرتهم على النظارات المهمة، فقد أصبح واضحا للعيان أن أيام الهيمنة التركية صارت معدودة، عندما بدأ "الأجانب" يسندون الوظائف الخاضعة لهم إلى الأصدقاء والأعوان. وقد استعان نوبار بأقاربه. فأصبح أرتين بك مديرا للمجلس الخديوىّ، وعُين تيجران سكرتيرًا عامًا لمجلس النظار؛ وشغل بوغوص بك، ابن نوبار، منصبا كبيرا فى السكك الحديدية. وعين على مبارك فنيين مصريين لمكاتب الأشغال العمومية. وشغل ويلسون ودى بلنيير الوظائف التابعة لهما بموظفين من الأقباط والشوام والأوروبيين برواتب مرتفعة. فمكتب المحاسبة، على سبيل المثال، استخدم ٢٤ أوروبيًا خلال فترة شغل ويلسون للإدارة المالية. وكانت الزيادة المطردة فى أعداد الموظفين الأوروبيين على رأس شكاوى محمد شريف ومجموعته.

وفى أثناء ذلك، تم خفض رواتب بعض الموظفين بمقدار النصف وفصل البعض الآخر فصلا نهائيا. وجرى خفض رواتب بعض الموظفين غير الأوروبيين بصورة متعسفة، بينما لم تتأثر رواتب الأوروبيين على الإطلاق.[١١٥] وخلال شهور من تولى نوبار، جرى طرد أكثر من ٥٠٠ من موظفى الحكومة. أُبعد البعض لأسباب اقتصادية، لكن كانت هناك أيضًا دوافع سياسية. فعندما شكا أحد الرعايا البريطانيين يقيم بأسوان للقنصل العام من المعاملة الفظة التى لقيها على يد الموظفين المحليين، قام نوبار، ردا على هذا، بفصل أحد الموظفين — وهو دليل بيّن على أن مصر كانت تُحكم من قبل وكلاء أوروبا.[١١٦]

وبمجرد سيطرتهم على الجهاز الإدارى، شرع حكام مصر الجدد فى

تدعيم سلطتهم والقضاء على المعارضة.[117] ففي يناير ١٨٧٩، أُلغيت محافظة القاهرة، وقُسمت إداراتها بين نظارات المالية والأشغال العامة والداخلية. وفى الشهر نفسه، أعاد دو بلنيير تنظيم الأشغال، مقسما إياها إلى أقسام إدارية وتنفيذية منفصلة، وشكل ستة مناطق هندسية يرأس كل منها رئيس مسئول مسئولية مباشرة أمام النظارة. وبعد اكتشاف أن الخدمات فى الأقاليم يشرف عليها اثنان من مفتشين العموم يتلقيان أوامرهما من التفتيش وليس من الأشغال العمومية، قلص دو بلنيير من سلطات هذين المفتشين ومنحهم سلطات مؤقتة فقط. وفى ٨ سبتمبر، أُلغي تفتيش الوجه البحرى ــ وهى طريقة ملائمة للتخلص من إدارة شاهين باشا، أحد أكثر الموظفين الأتراك إخلاصا لإسماعيل. وقد تبع ذلك إلغاء تفتيش الصعيد فى يناير، والذى كان يديره عمر لطفى وهو موظف تركى بارز آخر ومن مؤيدى إسماعيل.

على أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لتطهير الإدارة من أصحاب المناصب من الأتراك. فقائمة التعيينات التى يوردها أمين سامى تبين استمرار معظم الأتراك فى وظائفهم فى المحافظات والمديريات بعد تشكيل حكومة نوبار. فالتغيير الشامل لم يكن إجراءً حكيمًا على ما يبدو، لكن على أى حال لم يكن هناك ما يكفى من الموظفين البدلاء الذين يتمتعون بسلطة كافية للحلول محل الأتراك. من هنا جاء الإبقاء على عمر لطفى واستخدام ويلسون له للمساعدة فى تحصيل الضرائب المتأخرة فى الصعيد.[118] وكان هذا أمرا مهما، لأن استمرار الوجود التركى، خاصة فى الأقاليم، أتاح الإمكانية أمام إسماعيل للمقاومة السرية للنظام الجديد.

وعلى الرغم من فقدانه لأراضيه وامتيازاته، ظلت سلطة إسماعيل قائمة. فعلى مدى ثلاثة أرباع القرن، كانت أسرته تأمر فتطاع، ولم يكن لأمر مفاجئ مثل أحداث أغسطس ١٨٧٨ أن يزحزح الرهبة المتأصلة فى نفوس

رعاياه. وقد أعمت الكراهية الشخصية الحادة التى تصل إلى حد المقت نوبار عن حقيقة مهمة هى أن الخديو لا يزال قويا، ويجب عمل حسابه.[١١٩] وبـــدأ إسماعيل، المهان والغاضب من تشكيل حكومة يقودها "خادم" سابق ينكر عليه أى دور فى الإدارة ويسعى علنا للقضاء عليه، يعمل بهدوء للتصدى للنظـــام الجديد.

ومنذ البدء، عزم إسماعيل على إثارة السخط الشعبى ضد النظارة فى القاهرة، والاستيلاء على عوائد الحكومة المحصلة من الأقاليم. وقـــد اعتمـــد بقوة على خلصائه من الأتراك. ففى منتصف سبتمبر، بـــدأ شـــاهين باشـــا مفاوضات مع كبار تجار القاهرة بهدف خلق حالة من الاحتجاج العام ضـــد تقليص سلطة الخديوى. كما لقيت فكرة إعلان الاحتجاج تأييد بعض علمـــاء الدين، وهو ما يجعلنا نخمن أن تحركات شاهين كانت جزءًا من مجهود أوسع يستهدف إثارة السخط فى وقت كان نوبار مشغولا فيه بمقاومة ضغوط فرنسا وإيطاليا للسيطرة على نظارته.[١٢٠]

ونجح موظفو إسماعيل الأتراك فى زيادة العوائد بطريقة "غير شرعية" (أى دون تصريح من نظارة المالية) وذهبت مبالغ كبيرة إليه.[١٢١] فقد تلقـــى مبلغ ١٨ ألف جنيه قام بتحصيلها مدير الجيزة، وكذلك كان مصير ٥٠ ألفـــا قام بتحصيلها مدير البحيرة. وقام حارس إسماعيل الشخصى بـــ "إنقاذ" أموال مهربة إلى القاهرة صادرها موظفو الدائرة. ولا يمكن معرفة المبـــالغ التـــى حُولت إلى إسماعيل بهذه الطريقة، لكن قدرته على زيادة متحصلاته وضعت عراقيل مالية كبيرة أمام النظارة.

كذلك فقد تحصن إسماعيل بمجموعة أخرى من الإداريين المتنفـــذين: أعيان الريف، الذى كان مجلس شورى النواب يعبر عن مصالحهم. ويشـــكل نأى هذه المجموعة عن نوبار ومعارضتها له ثالث أكبر مصـــادر ضـــعف حكومته. فمنذ ١٨٧٥، كان أعيان الريف فى مصر يراقبون باهتمام شـــديد

تدهور الوضع المالى للبلاد، والذى رأوا فيه تهديدا حقيقيا لمصالحهم الاقتصادية. وقد اهتموا بوجه خاص بمصير قانون المقابلة، الذى كانوا يأملون تحقيق فائدة كبرى ورائه. وقد أثار إلغاء المقابلة بمرسوم ٧ مايو ١٨٧٦ الكثير من شكوك الخاضعين للقانون فى مصير المبالغ الضخمة التى سبق وقدموها للخزانة. وكما رأينا، فقد أدى هذا الاهتمام إلى تلاقى مصالح كل من الأعيان وذوات الأتراك والخديو إسماعيل، الذى كان له مصالحه الخاصة فى معارضة السياسة المالية لأوروبا.

وفى ٧ أغسطس، عقد إسماعيل فى طنطا جلسة خاصة لمجلس شورى النواب، الذى لم ينعقد منذ ١٨٧٣. وخصصت الجلسة لمناقشة المقابلة، التى كان الخديو يريد إعادة العمل بها. كان معظم الذين حضروا الجلسة من الأعضاء الجدد، لكن كثيرين منهم سبق وشغل مناصب إدارية عليا أو ينتمون إلى أعيان الذوات. فكان مصطفى علام (القليوبية) ينتمى لأسرة من المشايخ يشغل أفرادها مناصب عالية فى الأقاليم منذ حكم سعيد، بينما كان عثمان الهرميل (الغربية) يفتخر بقرابته لأحد نظار الأقسام على عهد محمد على وأصبح فيما بعد عضوًا بمجلس طنطا.[١٢٢] وينتمى بدينى الشريعى (المنيا) إلى واحدة من أغنى عائلات الصعيد. وفى ١٨٧٦، كان أحد أخوته رئيسًا لمحكمة الاستئناف فى الصعيد وأخيه الآخر مفتشا زراعيا بالمنيا.[١٢٣] وترك محمد سلطان، "ملك" الصعيد، وظيفته كمفتش بالخاصة الخديوية ليشغل أحد مقاعد هذا المجلس. ولم يكن هؤلاء الأعضاء يشكلون الشريحة العليا من صفوة أعيان الريف فحسب، بل كان كثيرون منهم من أفراد النخبة السياسية-الإدارية.

واتفق النواب على تعيين لجنة من ثلاثة لإجلاء حقيقة الموقف المالى للحكومة وبحث إمكانية رد أموال المقابلة. وعندما أدرك المجلس استحالة رد الحكومة لأموال المقابلة، قرر فى ١٠ أغسطس استمرار العمل بقانون المقابلة.[١٢٤] وكان هذا يتماشى، بالطبع، مع رغبات إسماعيل.

وبعد أن توصل الأوروبيون، فى ١٨ نوفمبر، إلى إعادة العمل بالقانون دون حصول الخاضعين له على أى فوائد عاجلة، واسى إسماعيل النواب بأن الفضل فى إعادة القانون يعود إلى قرارهم، والحقيقة أن جوشن وجوبير هما اللذان قررا إعادته كوسيلة لتدبير الموارد لسداد ديون مصر. ولم يعترض أى من النواب، خلال الجلسة التالية (فى إبريل ١٨٧٧)، على زيادة كل الضرائب بنسبة ١٠% للمساهمة فى دعم الدولة العلية فى حربها ضد روسيا.[١٢٥]

وبالرغم من أن المجلس لم يعارض إسماعيل وساند كل خطواته، فقد كان هناك قدر من الشك فى أن عددًا من الأعضاء قد بدأ يفكر فى أن التحالف مع حاكم قُلمت أظافره تعد فرصة للدفاع عن مصالحهم فى الأقاليم وتأكيد مكانتهم بشكل محدود. ويمكننا أن نلمح الإمكانيات التى أتاحتها الظروف الجديدة فى تصرفات سلطان باشا. وباعتباره عضوًا بمجلس شورى النواب، أيد سلطان بإخلاص سياسات إسماعيل؛ لكنه، بعد تشكيل وزارة نوبار، لم يتردد فى الاتصال بنوبار وعرض خططه لتخفيف أعباء الضرائب والإصلاح.[١٢٦]

لقد كانت السبعينيات أعوامًا قاسية على فلاحى مصر وأعيان قراهم، الذين تحملوا عبء ضائقة مالية تفوق حتى تلك التى شهدتها مصر فى أواخر القرن الثامن عشر. وكان المصريون تحت رحمة الخديو وإدارته. ومع ذلك أثبت المندوبون الذين اجتمعوا فى القاهرة فى ١٨٧٦ أنهم المدافعين الحقيقيين عن أهالى دوائرهم. فقد نجح محمد حساب (جرجا) فى الحصول على موافقة المجلس على تأجيل دفع ضرائب الصعيد لمدة ثلاثة شهور لإتاحة الفرصة لإصلاح الوضع.[١٢٧] وفى جلسة أخرى، طلب المندوبون معلومات عن الضرائب التى يدفعها سكان المدن، فى محاولة لتحقيق المساواة الضريبية بين سكان القرى والمدن. وفى مارس ١٨٧٨، وافق المندوبون، الذين انتابهم

القلق بشأن إهمال أعمال الرى والحرص على حماية البلاد من خطر الفيضان، على قرارات تدعو إلى مضاعفة وسائل الحماية وتشكيل لجنة فى كل إقليم لجمع المعلومات لتقديم المساعدة المالية للمتضررين من الفيضان. وفى ١٨٧٨، عندما جرى تحصيل الضرائب مقدما لتسديد الكوبونات، حصل تسعة أعضاء يمثلون خمس من مديريات الصعيد على قرض من اثنين من البنوك المحلية لدفع الضرائب المستحقة على مديرياتهم حتى لا يضطر الفلاحون لبيع محصولهم قبل نضجه بأسعار بخسة أو الاستدانة من المقرضين. لكن مثل هذه التصرفات لم تكن جديدة؛ ففى مناسبات أخرى أبدى النواب اهتمامهم بازدهار أقاليمهم.

وقد حدث تغير جذرى فى موقف المجلس خلال اجتماع ٢ يناير ١٨٧٩.[١٢٨] فمنذ ذلك التاريخ، كف المجلس عن المعارضة العلنية للتدخل الأوروبى، بما فى هذا تشكيل لجنة التحقيق. والغريب، أن هذا الاجتماع عقد بناء على طلب من مجلس النظار لأنه كان يعد لزيادة الضرائب على الأراضى العشورية، وأيضا لأن بعض مشروعاته لم تكن لتنفذ بنجاح دون تعاون الأعيان. وحيث إن المجلس أبدى الإذعان دائما، لم يكن نوبار يتوقع أى صعوبة. وافتتح المجلس أعماله كالمعتاد بخطاب الخديوى، الذى أبلغ المجلس أن الحكومة ترغب فى مناقشة تنظيم المالية والأشغال العمومية. لكن قليلين هم الذين تنبأوا بمغزى الرد الذى بدأ بالقول: "نحن، مندوبو وممثلو الأمة المصرية، المدافعون عن حقوقها العاملون على رخائها، نشكر الخديو من كل قلوبنا على دعوته مجلس شورى النواب، أساس المدنية والنظام، للانعقاد". وواصل هذا الخطاب، الذى ألقاه عبد السلام المويلحى، الحديث عن المجلس كمصدر للتقدم وأداة لتحقيق الحرية. ووُجه الشكر إلى الخديو على تشكيله لحكومة مسئولة أمام الأمة، مجسدة فى المجلس. وكانت هناك إشارات إلى مصلحة الوطن، ومصلحة الأمة، وحقوق الرعية . ويتمثل الجديد فى هذا الخطاب فى تمجيده للمجلس لا الحاكم. ويشير، للمرة الأولى، إلى دور

سياسى للمجلس. ولم تكشف هذه الجلسة عن فهم جديد لدور المجلس فحسب، بل ظهر هذا المجلس أيضًا كطلقة البداية للهجمات الموجهة للحكومة "الأوروبية".

لماذا كان هذا التطور المفاجئ وغير المتوقع؟ من المؤكد أن النواب كانوا متأثرين بانتقادات وهجوم الصحف المصرية على التدخل الأوروبى. لكن الأهم أنهم كانوا يعلمون أن إسماعيل لن يعارض تحركات موجهة ضد أعدائه. والحقيقة، كما سنرى، أن إسماعيل كان يحثهم ويشجعهم على هذا. وكان المجلس على علم بتطابق مصالح النواب والخديوى.(١٢٩) ففى كل خطاب يؤكد فيه المجلس على "حقوقه"، كان يمتدح أيضا إسماعيل بوصفه مؤسس العهد الجديد، ورائد المدنية والتقدم، والرجل الذى تلتقى تطلعاته مع تطلعات النواب. وكانت تحركات المجلس موجهة ضد حكومة نوبار لا إسماعيل.

وتكمن أهم أسباب معارضة المجلس فى تصرفات الحكومة الجديدة. وقد تركزت أكبر المظالم فى عبء الضرائب الذى ألقى على عاتق البلاد، وبالذات تحصيلها مقدما فى وقت تشكو فيه البلاد من المجاعة. ويتحمل ريفرز ويلسون المسئولية الأولى عن وضع هذه السياسة. فقد سبق لنوبار الاعتراض على تحصيل الضريبة مسبقًا على أساس أنها تضر بالفلاحين، لكن ويلسون، الذى أمر بحملات جمع الضرائب من القرى بغض النظر عن الوسيلة، لم يعر اعتراضه التفاتا. (١٣٠) ولا عجب إن أدت هذه السياسة إلى تصاعد الشكوى والتى اتخذت شكل التماسات قدمها مشايخ القرى للحكومة أو إلى النظار مباشرة. وفى أوائل يناير، قدم إلى القاهرة عدد كبير من المشايخ للمطالبة بتخفيف الضرائب، لكن هذا لم يسفر إلا عن توجيه فيفيان تحذير آخر لإسماعيل يحمله المسئولية عن أى تحرك ضد النظارة. (١٣١)

كذلك بدأ المجلس يضيق بمعاملة النظارة المتعجرفة. فقد أدرك حكام

مصر الجدد أنه بدون تعاون المجلس الضمنى على الأقل فإن فرص نجاح إجراءاتهم ستكون قليلة، لكنهم لم يكونوا على استعداد للتنسيق مع المجلس أو تقديم أى شيء للنواب بالمقابل. وكما يلاحظ بورج، فإن معارضة ويلسون ونوبار لمجرد الظهور أمام المجلس أثار استياء النواب الذين أصبحوا على قناعة بأن الحكومة تنتوى الانفراد بالحكم دون مراعاة لمصالحهم.(١٣٢)

وكما نعرف، فإن المجلس كان قد اجتمع لتلقى ومناقشة الإجراءات المتصلة بنظارتى المالية والأشغال. وبعد مرور عدة أيام دون جدول أعمال، اقترح محمود العطار (القاهرة) أن يطلب المجلس رسميًا الاطلاع على تفاصيل خطط الحكومة.(١٣٣) وقد اعتذر ويلسون بأنه لم يضع بعد اللمسات الأخيرة على مقترحاته المالية، لكن دوبلنيير عبر عن استعداده لمناقشة خطته لإعادة تنظيم الأشغال العمومية مع المجلس، وهى خطة شاملة وتتضمن تشكيل ست لجان (بعدد مديريات الدلتا) يتولاها مشايخ البلد. وحضر دوبلنيير بنفسه إلى المجلس، لكنه اشتبك فى نقاش مع النواب بمجرد دخوله حول مادة تمد نظام السخرة ليشمل كل الفلاحين، بينما تتيح الإعفاء مقابل دفع البدل.(١٣٤) ففى السابق، كان فلاحو الأبعاديات والعزب يعفون من السخرة مقابل تسخير قوة عملهم لخدمة المالك. وقد شكا النواب من أن المادة تضيف عبئًا جديدا على ملاك الأراضى الذين أصبح عليهم أن يدفعوا مقابلاً لقوة العمل هذه. لكن هذه الاعتراضات لم تجد آذانا صاغية.

وواصل ويلسون تحديه للمجلس برفض الحضور. وكان أقصى ما أمكن التوصل إليه هو أن يرسلوا إليه وفدًا صغيرًا (من خمسة نواب) لمناقشة تفاصيل اقتراحه. ووافق المجلس بشرط ألا يسمح لهؤلاء النواب التحدث باسم المجلس وأنه لا يزال على ويلسون أن يقدم اقتراحاته للمجلس. وبعد ثلاثة أسابيع، لم ينعقد خلالها هذا الاجتماع (بالرغم من جهود المجلس المتواصلة)، قرر النواب فتح نقاش عام حول مشاكل مصر المالية. وجاءت

النتيجة، كما يرى شولش، استعراضًا مؤثرًا لنظام الضـرائب فـي مصـر، وتجديد الدعوة إلى التخفيف من هذه الضرائب.[١٣٥]

وفى ٣ فبراير، شن المجلس هجومًا على الوزارة بسبب مرسوم يعطى لجنة التحقيق سلطة إصدار القوانين المالية والإدارية. واحتج النـواب بـأن الأوروبيين ليس من حقهم التشريع للمصريين وتجاهل المجلس، المدافع عن القوانين والمعبر عن مصالح الجماهير. وقالوا بأن الخديو كان يحترم حقوقهم ويستشيرهم فى المسائل المهمة.[١٣٦] وطالبوا، عبـر المتحـدثين باسـمهم، محمود العطار وعبد السلام المويلحى، بعرض كل المسائل المهمـة علـى المجلس لمناقشتها. فهل نسى نوبار أن هناك بالفعل كيانًـا تشـريعيًا يمثـل المصريين؟ (على الرغم من أن نوبار كان يعارض أيضا هذه الفكـرة إلا أن موقفه بلغ حدا من الضعف بحلول فبراير جعله يختلف مـع ويلسـون ودو بلنيير بشأن هذه المسألة)[١٣٧] وتحت إلحاح هذه الاتهامات، مثل نوبار لمـدة قصيرة أمام المجلس، لكنه لم يجب على الأسئلة بطريقة مباشرة. وحيـث إن تلك كانت مسألة دستورية، على حد قوله، فمن الواجب مناقشتها فى مجلـس النظار؛ ورد المويلحى بأن أساس أى حكومة متقدمة هو إشراك شعبها فـى الأمور الدستورية. لكن نوبار لم يتخذ موقفا حاسما.

ومع نهاية فبراير، أصبحت المشاكل التى تواجه الحكومة الجديدة مـن الصعوبة بحيث يمكن التنبؤ بسهولة بقرب سقوطها. ففى الأقـاليم، تعـددت الاختلالات الأمنية، وتمثل ذلك فى عصيان الخفراء المنـوط بهـم حراسـة الطرق والقرى. وقد عزا إسماعيل هذه الاختلالات إلـى تقـويض القبضـة القوية للسلطة، لكن يمكن رده كذلك إلى استياء الكثير مـن مشـايخ البلـد، أصحاب النفوذ الحقيقى على هؤلاء الخفراء.[١٣٨]

وكان الموقف أكثر سوءًا فى العاصمة؛ حيث واجهت النظارة تصاعد الاستياء من قبل أكثر شرائح المجتمع أهمية. وأصبح نوبـار، المقيـد إلـى

خزانة شبه خاوية، أكثر إنهاكًا وضجرًا. وقد تضاعفت مصاعبه بعد ذلك عندما اختلف فيفيان، الذى كان يدعم نوبار بكل قواه فيما مضى، مع نوبار وويلسون بشأن سياستهما الداعية إلى إبعاد إسماعيل عن جلسات المجلس. فهو يرى ضرورة إعطاء إسماعيل دور فى عمل النظارة، وذلك لاستعادة النظام وإحياء الثقة.[١٣٩] وبينما كان هذا الخلاف محتدمًا، حدثت واقعة كشفت بشكل مؤثر عن سطوة إسماعيل.

وتتمثل الواقعة فى مظاهرة الضباط فى ١٨ فبراير.[١٤٠] ففى أوائل الشهر، سبق للنظارة أن قررت صرف راتب نصف شهر فقط لعدد كبير من الضباط، المثقلة رواتبهم بالفعل بالديون. وكان القلق داخل الجيش يتزايد، ويحمل معظم الضباط الأوروبيين المسئولية عن تفاقم الأوضاع. وفى ١٧ فبراير، تقدم ما بين ٤٠٠-٥٠٠ ضابط بعريضة تطالب، ضمن أشياء أخرى، بتسوية المتأخرات. وفى صبيحة ١٨ فبراير، حملوا عريضتهم إلى مجلس شورى النواب، لكنهم أُبلغوا بعدم إمكان التفاوض معهم. وصحبهم عشرة من النواب إلى مكان تجمع المظاهرة، الذى تتحرك منه باتجاه نظارة الجهادية. وصادفوا، فى طريقهم، نوبار وويلسون، وهاجموهما. وفى النهاية، احتجز نوبار وويلسون بإحدى غرف نظارة المالية؛ حيث انضم إليهما رياض وعلى مبارك. وفى هذه اللحظة، يظهر إسماعيل فى المشهد ويواجه المتمردون، ويأمرهم بالعودة إلى منازلهم ويعدهم بدفع متأخراتهم. وقد رضخ الضباط لأوامر الخديو بعد استعراض قصير للقوة من قبل القوات الموالية له.

ويبين شولش أن المظاهرة تمت بإيعاز من إسماعيل فى محاولة للعودة إلى السلطة. وقد قام بتنظيمها وقيادتها لطيف سليم، الذى كان على صلة بصهره شاهين باشا، والذى فعل ما فعل بعلم الخديو التام ودعمه وتشجيعه. وكان إسماعيل متحفزًا لاستغلال الفرصة. فبعد انتهاء التمرد، أبلغ القناصل

أنه وحده القادر على فرض النظام وإقرار القانون. وطلب إيعاد نوبار عن الوزارة وتوليه، هو أو من يختاره، رئاسة مجلس النظار.[١٤١] وأُبلغ نوبار، بعد تخلى القنصلين البريطانى والفرنسى عنه، بأنه لم يعد يتمتع بالحماية العامة، وفى ١٩ فبراير قدم استقالته.

حل العقدة

هكذا بدأ الفصل الأخير في قصة الصراع بين أوروبا وإسماعيل للسيطرة على الحكومة ومواردها. فقد أفسحت استقالة نوبار الطريق أمام محاولات إسماعيل الماكرة والملتوية للتخلص من السيطرة السياسية الأوروبية واستعادة سلطته، لكن من الغريب أن قوة إسماعيل الفائقة تلك، والتي أساء تقديرها بصورة مذهلة كل من نوبار وويلسون، كانت السبب وراء تدخل القوى الكبرى والذي انتهى بالإطاحة به في ٢٦ يونيو ١٨٧٩. وبهذه الطريقة، تشكل الشهور التي تلت استقالة نوبار الفصل الأخير في قصة تفكيك السلطة الخديوية في مصر.

وقد أثار رحيل نوبار أسئلة ثلاثة: من سيحل محله في رئاسة مجلس النظار؟ ما شكل العلاقة بين الخديوي ومجلس النظار؟ ممن سيتألف المجلس بعد إعادة تشكيله؟ وقد اقترح إسماعيل أن تعرض عليه القرارات التي تتطلب تصديقه عليها من قبل الناظر المختص قبل مناقشتها في المجلس، وأن يُسمح له بدعوة المجلس للانعقاد وترأس جلساته، مع خضوعه، بالطبع، لأغلبية الأصوات.[١٤٢] كما طلب إسماعيل تعيين ابنه وولي عهده، توفيق، رئيسًا للمجلس. ولم تقدم أيًا من إنجلترا وفرنسا، المتنافستان على اقتسام النفوذ، وإن لم يعدا بعد لاحتلال مصر، أية مقترحات لإعادة تشكيل النظارة وأصرا على عدم إدخال أي تعديلات على الترتيبات القائمة.[١٤٣]

واختلف الأوروبيون، المعنيون أساسًا بأمر إدارة مصر، بشأن ما ينبغى عمله. وخوفا من أن لا يتمكن من الاحتفاظ بمنصبه بدون نوبار، عارض ويلسون بشدة تعيين توفيق وضغط فى سبيل إعادة نوبار.(١٤٤) كما قرر إبعاد إسماعيل عن التدخل فى أمور المجلس. وكان راغبا، وكذلك دو بلنيير، فى أن يطلع النظار فرادى إسماعيل على ما يتخذونه من إجراءات قبل مناقشتها فى المجلس بل حتى السماح لإسماعيل بفحص هذه الإجراءات بالتنسيق مع المجلس، لكنهما كانا يرفضان السماح لإسماعيل بحضور اجتماعاته. وكان فيفيان، من ناحية أخرى، يعارض بشراسة عودة نوبار على اعتبار أن هذه العودة يمكن أن تؤدى إلى نكسة أخرى وزيادة العداء للأوروبيين. وكان يفضل تعيين توفيق رئيسًا للمجلس. كما كان يرى ضرورة أخذ نفوذ إسماعيل الشخصى فى الاعتبار فى أى ترتيبات إدارية مستقبلاً. ولهذا، اقترح فيفيان والقنصل الفرنسى السماح لإسماعيل بالمشاركة فى مناقشات المجلس، على أن يمنح الوزيرين الأوروبيين حق الاعتراض على قراراته وإعادة الرقابة الثنائية. وكانت الفجوة التى تفصل بين فيفيان وويلسون كبيرة للغاية، وازداد الصراع بينهما شراسة. فاتهم ويلسون فيفيان بعدم مساندة نوبار فيما مضى، بينما اتهم فيفيان ويلسون ونوبار بمحاولة إحداث أزمة من شأنها أن تؤدى إلى تدخل الدول الكبرى والإطاحة بإسماعيل.

على أن الحكومة البريطانية أيدت ويلسون. وفى الأول من مارس، طلب المندوبان البريطانى والفرنسى رسميا عودة نوبار إلى مجلس النظار وعدم السماح لإسماعيل برئاسة اجتماعاته.(١٤٥) وبالمقابل، أبدت القوتان رغبتهما فى تعيين توفيق رئيسًا للمجلس، لكن إسماعيل اتخذ موقفًا صارمًا من عودة نوبار، الذى رأى فى عودته إهانة له أمام رعاياه وهو ما من شأنه زيادة حالة الاستياء. وبالطبع، لم يكن بمقدور إسماعيل رفض مطلب دولتين

قويتين كبريطانيا وفرنسا، لكنه أبلغ المندوب البريطانى بأنه لن يكون مسئولاً عن حفظ الأمن العام فى حال عودة نوبار إلى منصبه.

وعلى ضوء هذه التطورات وربما لتغير فى الموقف الفرنسى، الـذى كان يفتقد الحماس لعودة نوبار، أُدخـل علـى الطلـب البريطـانى تعـديل بسيط.(١٤٦) ففى ٩ مارس، تلقى إسماعيل طلبًا ثانيًا بإعلان منح الـوزيرين الأوروبيين حق الاعتراض على قرارات المجلس وعدم اشتراكه فى مناقشاته وقبوله بالمسئولية عن الأمن العام، لكن الطلب لم يتضمن أى إلحـاح علـى عودة نوبار. وفى اليوم التالى، قبل إسماعيل بهذه المواد، وعُين توفيق رئيسًا للمجلس. على أن إسماعيل لم يكن يفعل أكثر من كسـب الوقـت. فبعـد أن تخلص من نوبار، لم تكن لديه النية للقبول بالتسوية التى كانت تهدف، حسب تعبير كرومر نفسه، إلى تحويل إسماعيل إلى مجرد رمز سياسى.

وبعد هذا بقليل، دخل إسماعيل فى صراع حول ترشيحات الوزارة أدى إلى تأجيل تشكيلها. وبحكم حقه فى اختيار النظار غير الأوروبيـين، طلـب إسماعيل نقل رياض إلى الشئون الخارجية والعدل، وشغل نظـارة الداخليـة بشخص يختاره هو. وادعى أنه فقد ثقته فى رياض الذى لا تؤهله أصـوله المتواضعة؛ وقال أن الداخلية يجب أن تكون بيد رجل يتمتع بقدر كبير مـن التأثير والكفاءة.(١٤٧) وكالعادة، جاء رد فعل ويلسون شديدا. فاتهم إسـماعيل بمحاولة إحكام قبضته فى الأقاليم. فحيث إن بإمكان مدير الأمن إعاقة أنشطة المالية والأشغال العمومية، فلابد من ضمان شغلهما بوزراء متعاونين. وإبعاد رياض، كما يرى ويلسون، سيكون بمثابة ضربة موجهة لسلطته حيث كان قد شجعه على التعاون مع وعد بحمايته. وكان إسماعيل يتآمر ضده فى الأقاليم، وكانت حركته الأخيرة مجرد خطوة فى إستراتيجية أكبر تستهدف اسـتبعاد النظار الأوروبيين والتراجع عن مجمل التسوية. وكما كان متوقعا، اعترض ويلسون ودوبلنيير على مرشحى إسماعيل لشغل نظارة الداخلية. فإسـماعيل

راغب كان طاعناً فى السن ولا يعرف من اللغات الأوروبية إلا اليونانيـــة، وأحمد راشد من رجال إسماعيل المعروفين، والأمير توفيق (الـــذى طرحـــه إسماعيل كحل وسط) ألعوبة فى يد والده. كما دخل فيفيان المعركة، وكـــان يؤيد موقف إسماعيل بحماس بل بلغ حد الإشادة بإسماعيل راغـــب وأحمـــد رشيد ـــ وهما من قدامى المؤيـــدين للخـــديوى ـــ ووصـــفهما بالاســـتقلالية والاستقامة!

وفى ١٧ مارس أو نحو ذلك، طالبت الحكومتان البريطانية والفرنسية باستمرار رياض فى نظارة الداخلية. وبعد هذا بيـــومين، وتحـــت التهديـــد باستقالة ويلسون ودو بلنيير إذا لم يسمح لرياض بالاستمرار فـــى منصـــبه، استسلم إسماعيل. كما استغلت الحكومة البريطانية الفرصة لســـحب فيفيـــان، الذى حل محله فرنك لاسل فى منصب القنصل العام.[١٤٨] وهكـــذا، انحلـــت الورطة، وتشكلت وزارة توفيق علـــى وجـــه الســـرعة: ريـــاض للحقانيـــة والداخلية، وأعيد تثبيت مبارك وويلسون ودو بلنيير فى نظاراتهم الســـابقة؛ وأُسند إلى على ذو الفقار الأمور الخارجية (ربما لإغاظة إسماعيل)، وتولى أفلاطون باشا الجهادية.[١٤٩]

وخلال الأزمة التى دامت شهرًا، ازداد الموقف المالى لمصر ســـوءًا. فالائتمانات لم تعد مجدية، والأعمال تعثرت، ولم تعد العوائـــد تفـــى بســـداد الأقساط. وبحلول مارس، أصبح الأوروبيون المعنيون بإدارة ماليـــة مصـــر على علم بضرورة إعادة النظر فى تسوية جوشن ـــ جوبير، وكان النقـــاش بشأن هذه المسألة قد بدأ بالفعل.[١٥٠] وانهمكت لجنة التحقيق وريفرز ويلسون فى العمل بهدوء لوضع خطة مالية جديدة، تتضمن فى جانب منهـــا إعـــادة العمل بقانون المقابلة. وقد توجهت الأنظار إلى نشاط ويلسون، الذى بدأ فـــى صياغة مشروع لتقديمه إلى لجنة التحقيق وإسماعيل. وقد توصل ويلســـون إلى أن السبيل الوحيد لتجاوز مصاعب مصر المالية هو إعـــلان الإفـــلاس.

واقترح تخفيض معدل الفائدة من ٧% إلى ٥% واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيض الامتيازات المالية التى تتمتع بها بعض الفئات فى مصر. ومن بين هذه الاقتراحات تخفيض المخصصات الخديوية من ٦٠٠ إلى٣٠٠ ألف جنيه فى العام، وزيادة الضرائب العشورية، وإعادة العمل بالمقابلة. وقُدمت نسخة سرية من المشروع إلى إسماعيل.

وعندما لم يتوفر لبعثة الدَّين، فى ٢٨ مارس، سوى ٤٤ ألف جنيه لتسديد ٢٤٠ ألف جنيه مستحقة فى أول أبريل، اقترح الوزيران الأوروبيان تأجيل السداد لمدة شهر. وقُدم إلى إسماعيل مرسوما بهذا، لكن، وهو ما أثار دهشة ويلسون، أعلن الخديوى أنه لن يوقعه، معلنا أن مصر لم تفلس وأن بإمكانها الوفاء بالتزاماتها المالية.[١٥١] ولما كان إسماعيل ظل يردد طويلاً أن مصر غير قادرة على الدفع، فإن هذا التغير المفاجئ يشير إلى وجود دافع خفى. وقد انكشف الأمر عندما أبلغ الخديوى لاسل فى لقاء بينهما عن تلقيه شكوى من مجلس شورى النواب تحتج على خطة ويلسون.[١٥٢] وأوشكت شكوك ويلسون فى تآمر الخديوى على التحقق.

ففى ٧ أبريل، بعد أسبوعين من تشكيل وزارة توفيق، أبلغ إسماعيل القناصل الأوروبيين أن حالة الاستياء الشديد التى تنتشر فى البلاد تفرض عليه اتخاذ خطوات جذرية. وقال أنه تلقى مشروعا (يعرف باللائحة الوطنية)، يعبر عن رأى البلد، يقترح تعديل خطة ويلسون المالية ويطالب بتشكيل نظارة مصرية خالصة تكون مسئولة أمام مجلس شورى النواب وفق مواد دستورية جديدة.[١٥٣] وإعمالا لـ "إرادة الأمة"، أعلن إسماعيل حل مجلس النظار وتعيين شريف باشا على رأس مجلس جديد، وقام شريف بإبلاغ الأوروبيين، الذين أصابهم الذهول، أن البلاد فى حالة هياج بسبب المعاملة المهينة التى يلقاها نواب مجلس شورى النواب من جانب الوزارة واقتراح ويلسون بإعلان إفلاس مصر وإعادة العمل بقانون المقابلة. ولا

يمكن للخديوى، كما أكد شريف للقناصل، أن يتحدى إرادة الأمة وليس أمامه إلا الخضوع لهذه الإرادة.

ويرى المؤرخ المصرى عبد الرحمن الرافعى فى هذا التطور بداية لقيام وضع دستورى جديد.[١٥٤] وحسب رأيه، فإن الأسابيع التى سبقت ٧ أبريل شهدت ظهور حركة وطنية تلقائية وجدت التعبير عنها فى "الجمعية الوطنية" التى تتألف من وجوه المجتمع المصرى. وهو يرى أن الخطة المالية التى قدمت لإسماعيل نابعة أصلا من مجلس شورى القوانين، ويعتقد بأن معارضة شريف لحكم إسماعيل الاستبدادى لا تقل عن معارضته للتدخل الأوروبى. ويعتبر الرافعى قبول إسماعيل مبدأ النظارة المسئولة أمام المجلس ووعده بوضع دستور جديد إقرار "بواجبه" فى النزول على إرادة الأمة.

لكن الكسندر شولش ينظر إلى هذه الأحداث نظرة مختلفة؛ فهو يرى أن تمرد ٧ أبريل تم بتحريض من إسماعيل وبمساعدة الموظفين الأتراك وأعيان مجلس الشورى، الذين وجهوا السخط الشعبى لخدمة الخديوى. والجمعية الوطنية التى تشكلت فى أواخر مارس على يد المقربين الأتراك من إسماعيل لحشد التأييد للخطة المالية كانت فكرة إسماعيل نفسه. وحكومة شريف "المصرية الخالصة"، كان كل أعضائها من موظفين أتراك عملوا طويلاً فى خدمة أسرة محمد على. وشريف باشا، الذى يمتدحه الرافعى باعتباره مؤسس الدستورية فى مصر، كان فى الحقيقة من أشد الرجال إخلاصًا لإسماعيل. وأحداث ٧ أبريل لم تكن انتصارًا للدستورية، وإنما استعادة مؤقتة للنظام القديم.

ولتقييم إلى أى مدى استخدم إسماعيل وحلفاؤه الصلات الإستراتيجية والشخصية فى إنجاز هذا النصر المذهل والقصير العمر، فلابد وأن نمعن النظر فى الأحداث التى سبقت تمرد ٧ أبريل، وبالذات علاقة إسماعيل بالأتراك ونواب مجلس الشورى.

ففى أثناء فترة نظارة نوبار، شكل إسماعيل ومجلس الشورى جبهة ضد الوزارة الأوروبية، مدعين أن حقوق المجلس القديمة ضاعت، وأن الحاكم وعدهم باستعادة هذه الحقوق.[١٥٥] وفى جلساته، كان المجلس يرى أن نوبار "المستبد" يقف فى مواجهة إسماعيل "الدستورى". ولإدراكه لحاجته لمساندة المجلس لإلغاء الترتيبات السياسية التى فرضت عليه، كان إسماعيل يمالئ النواب ويتودد إليهم. وفى أوائل يناير قال فى اجتماع سرى للنواب البارزين أنه لن يعارض إذا ما اختاروا الوقوف فى وجه الوزارة. وقد تصاعدت هذه الجهود بعد سقوط نوبار. فقد عرض إسماعيل على النواب نسخة من مشروع ويلسون المالى (أو ربما أبلغهم بتفاصيله)، حيث سمح لهم بمناقشته فيما بعد.[١٥٦]

ولعلمهم بترحيب إسماعيل بأى معارضة للنظارة، دخل النواب فى اشتباك كبير مع الحكومة متحدين حق النظارة فى فض جلسات المجلس.[١٥٧] ففى ٢٧ مارس، أبلغ رياض المجلس بانتهاء دورة انعقاده التى حددها القانون بثلاث سنوات. وشكر المجلس على أعماله وقال إن الدورة الجديدة ستبدأ فى وقت ما مستقبلا. لكنهم قاوموا. وطلب محمد رياض مد عمل المجلس لمدة شهرين لدراسة الأوضاع المالية وهو ما كانت الحكومة تعترض عليه. وطلب محمد الراضى بمد جلسات المجلس لمدة شهرين لفحص الأمور المالية الذى سبق للنظارة وأن حجبتها عنه. وتحدث عبد السلام المويلحى عن الحاجة لجعل الحكومة مسئولة أمام المجلس، وأصر بدينى الشريعى على عدم إصدار أى قوانين دون مشاركة المجلس. واستنكر رياض هذه الدعاوى لعدم تماشيها مع لائحة تشكيل المجلس، لكن المويلحى أوضح أن من حق المجلس مراجعة إجراءات الحكومة، وإقرارها، وتقديم قراراتها للخديوى للتصديق عليها. وبعد إبلاغ رياض رفضهم العودة إلى منازلهم قبل الحصول على حقوقهم، أصدر النواب قرارا باستمرار انعقاد المجلس. وأرسل تقرير عن ما جرى فى الاجتماع إلى مجلس النظار والخديوى.

وبعد سقوط نوبار، أصبح بعض الأتراك على قناعة بأن انتصار ويلسون على فيفيان سوف يسفر عن محاولة من جانب ويلسون ونوبار لإسقاط الخديو — وهو تخوف كان له ما يبرره. فبعد استدعاء فيفيان، كان نوبار يروج علناً لـ"انتصاره"؛ وكان لا يزال يلتقي بالنظار بصورة شبه يومية، وسافر إلى الإسكندرية ليكون فى شرف استقبال فرانك لاسل عند وصوله، ويوم رحيل فيفيان أجرى مناقشات مع ويلسون ودو بلنيير ورياض فى الوكالة البريطانية. وقد أثارت هذه التحركات مخاوف شريف على وجه الخصوص؛ حيث كان يشك فى تواطؤ نوبار مع النظار، وربما برعاية الحكومة البريطانية، لإزاحة إسماعيل وتغيير نظام وراثة الحكم. وفى مذكرة ٢٤ مارس، كتب شريف يقول بأن الأمور إذا سارت على ما هى عليه، فستغرق مصر فى الفوضى، وستكون بريطانيا المستفيد الوحيد. وتحدث عن احتلال قناة السويس والحرب.[١٥٨]

وأصبحت هاتان المجموعتان — الأتراك وأعيان المجلس — المساند الرئيسى لخطة إسماعيل المالية لمواجهة مشروع ويلسون.[١٥٩] ويعتقد شولش أن باروت، سكرتير إسماعيل الخاص، هو الذى وضع هذه الخطة. وحسبما يرى نينيه، فإن إسماعيل اجتمع بالأعيان، وقدم لهم تنازلات دستورية مقابل التوقيع على خطته المالية وتأييدهم لها. وبعد هذا، أصدر المجلس عريضة تعلن أنه بعد دراسة خطة ويلسون المالية وتبين أنها تتعارض مع مصالح مصر، فقد أُعدت خطة مضادة، يعتمد نجاحها على منح المجلس نفس الحقوق والسلطات الممنوحة للبرلمانات الأوروبية بالنسبة للأمور المالية والداخلية. ويشمل هذا وضع قانون انتخابى جديد وإضافة مادة تجعل مجلس النظار مسئولاً أمام مجلس شورى النواب فى كل الأمور المالية والداخلية. وتشكل هذه العريضة، مع أخرى (فى ٢٩ مارس)، ومرسوم خديوى فى ٥ أبريل برفض إعلان إفلاس مصر، والمشروع المالى نفسه، عناصر اللائحة الوطنية التى قدمت للقناصل فى ٧ أبريل.

وأيًا كان واضعوها، فإن هذه الخطة تعكس بوضوح مصالح الجماعات صاحبة الامتيازات، وخاصة الخديو.(١٦٠) وهى تدين، ضمن أشياء أخرى، الإلغاء المقترح لقانون المقابلة، وتعتبر اقتراحات التعويض غير كافية، وتطالب بتخفيض معدل الفائدة على الدين الموحد إلى ٥%. وعلى عكس مشروع ويلسون، لا ترمى هذه الخطة إلى زيادة الضريبة على الأراضى العشورية، أو إصلاح نظام الضرائب بالرغم من أنه كان مطلبا لأعضاء مجلس شورى النواب. كما أنها لم تتضمن قائمة بمخصصات للخديوى وأسرته. وعندما سُئل إسماعيل عما إذا كان مؤيدوها على استعداد لتقديم أراضيهم لضمان نجاح الخطة، أجاب بأن هذا غير ضرورى حيث أنه لا ضمان أكبر من عزم جميع المصريين على بذل كل تضحية للحفاظ على كرامتهم والتى يهددها إعلان الإفلاس!

وسعى إسماعيل والباشوات الأتراك ونواب الشورى لحشد التأييد للخطة.(١٦١) وخلال اجتماع بقصر إسماعيل راغب، أصدر مجموعة من ذوات الأتراك بيانًا يدعو لتأييدها، ويشير إلى أنه تمت الموافقة على مشروع ويلسون، وأن الضرائب العشورية ستزيد، وأن الفوائد المقررة بقانون المقابلة قد ضاعت. كما سعى إسماعيل للفوز بمساندة الشيخ البكرى، وهو من كبار علماء الدين، الذى كان يعقد الاجتماعات بمنزله، يحضرها أعيان الريف وعلماء الدين وغيرهم ليستمعوا إلى المتحدثين ممن يهاجمون الحكومة ويوقعوا عرائض لتأييد للائحة. كما كان مجلس الشورى، ذو الصلة القوية بصحف القاهرة، ركيزة أخرى من ركائز الزعامة. فمنذ البداية، كانت جلسات المجلس تحظى بنشر أخبارها بحماس فى الصحف، وخاصة صحيفة التجارة، المعبرة عن أفكار الأفغانى الثورية. وتصدى عبد السلام المويلحى، الماسونى وصديق الأفغانى، لتوجيه حملة إقرار اللائحة فى المجلس، بينما كان أخوه إبراهيم يعمل فى جمع توقيعات علماء الدين والوجهاء بالإسكندرية.

وبفضل هذه المجهودات، احتشد ٣٣١ اسمًا يمثلون مقطعًا عرضيًا من العناصر القيادية تأييدًا لمشروع إسماعيل المضاد.[١٦٢] ويشمل هذا العدد ٦ من علماء الدين، و٣٩ من كبار ضباط الجيش، و٤١ من التجار والأعيان من القاهرة ودمياط، و٧٣ من كبار موظفى الحكومة، و٦ من أعضاء مجلس شورى النواب، وبطريرك الأقباط، وكبير الحاخامات اليهود. وبعد جمع تلك التوقيعات، وضعت اللائحة بصورتها النهائية، و"أقرت" فى ٢ أبريل بقصر إسماعيل راغب بحضور شريف باشا وشاهين باشا وحسن راسم وجعفر صديق والشيخ البكرى والشيخ العدوى والشيخ الخلفاوى. وبرغم الهياج الشعبى، لم يكن هناك، كما أبلغ بورج المندوب البريطانى، ما يدعو للخوف من وقوع تمرد. فالمؤيدون لهذا المشروع لم يكونوا من الثوريين، بل من أكثر الناس نفوذًا وثراءً فى البلاد.

ويثير دور شريف خلال هذه الأحداث الدهشة. فاستقلاله المعترف به كان نابعا من تأكيده على أنه وزملاؤه النظار سيستقيلون فى حالة إخلال الخديو بوعوده، ومن أنه لم يوافق على تولى النظارة الجديدة إلا بعد أن أصبح مقتنعًا بأنها تعبر عن آمال كل المصريين.[١٦٣] لكن هل يمكن للمرء أن يفكر حقًا فى وقوفه فى وجه راعيه وسيده الذى ظل على وفائه وإخلاصه له طوال الأزمة كلها، والتى بدأت فى ١٨٧٥؟ وفى هذا الصدد، تكشف مذكرة شريف لفيفيان فى ٢٤ مارس التى تعد وصفة بسيطة لعلاج الموقف السياسى، أن على إسماعيل أن يحكم مصر بالتنسيق مع مجلس من النظار يتألف من موظفين مصريين لهم احترامهم، يكونون مسئولين أمام الخديو أفرادًا أو مجتمعين باعتبارهم مجلسًا. وبالطبع كان يقصد شريف بالموظفين المصريين "المحترمين" نفسه وحفنة من الموالين من الأتراك. ولم يرد أى ذكر لمجلس شورى النواب فى مذكرة شريف، التى كانت تتحدث بلغة الخديو.[١٦٤]

ويمكن أن نجد دليلاً إضافيًا على نوايا وانحيازات شريف فى اختيـــاره للعاملين معه فى الوزارة فى ٨ أبريل. فقد أعيد تكليــف إســماعيل راغــب بنظارة المالية؛ وأُسند إلى شاهين باشا نظارة الجهادية وعين عمــر لطفــى مفتش عموم، وهما معروفان بولائهما لإسماعيل؛ وعين على ذو الفقار، الذى نال مكانته عمليا من العمل فى خدمة خديوية مصر، ناظرا للحقانية؛ وأصبح محمد ثابت، الشركسى الأصل، ناظرا للمعارف والأوقاف، وأصــبح محمــد زكى باشا، الذى عمل فى خدمة ثلاثة من الخديوية، ناظرًا للأشغال العمومية (احتفظ شريف بالداخلية والخارجية). ولم يدخل هــذه "النظــارة المصــرية الخالصة" مصريًا واحدًا. وهى، بتشــكيلها كليــة مــن الأتــراك المــوالين لإسماعيل، لم تكن تعبر عن المقطع العرضى للمصالح الــذى عبــر عنــه بصورة مؤقتة الموقعين على اللائحة.(١٦٥) وكان الهدف من رطانة شــريف حول الحد من سلطات الخديو والحكم بواسطة حكومة مسئولة أمام مجلــس الشورى هو استمالة تلك العناصر التى كان لا غنى عــن تعاونهــا لإعــادة إسماعيل إلى السلطة. ويصور وضع شريف نوعا من المواقف التى يظهــر خلالها رجال يدعون التعبير عن فكرة أو جماعة، لكن من المؤكد أن شريف نفسه لم يكن مستقلاً فى رسم هذه السياسة.

كان "تمرد" إسماعيل فى ٧ أبريل، الذى يعد أكثر محاولاتــه لتأكيــد مكانته إثارة، هو الأخير. فعلى الرغم من أن التمرد يكمل تحركات إسماعيل الموجهة ضد النظارة "الأوروبية" التى بدأت فى أعقاب تشكيل نظارة نوبــار ــ فى النهاية، خرج ويلسون ودو بلنيير والمتعاونان معهما، علــى مبــارك ومصطفى رياض، من النظارة ــ وبالرغم من عودة النخبة التركية الحاكمة القديمة إلى السلطة وعودة إسماعيل، اسما وفعلا، على رأس الحكم، فقد كان إسماعيل يمهد الأرض، وياللمفارقة، أمام عزله.

وكان الأوروبيون قد ناقشوا مسألة عــزل إســماعيل قبــل تمــرد ٧

أبريل.[١٦٦] وكثيرًا ما استخدم القناصل مسألة العزل على سبيل التهديد، وكان الوزراء الأوروبيون قد أوصوا بهذا كسبيل وحيد لتفادى أزمة جديدة. على أن بريطانيا وفرنسا كانتا، ومنذ ما بعد التمرد، تراهنان على الوقت؛ فقد رفضتا الإقرار بحق إسماعيل فى اتخاذ القرار النهائى، وحثتاه على طلب مساعدة الوزيرين البريطانى والفرنسى. وحاول إسماعيل جاهدًا إقناع الدولتين بأنه لا يعتزم إنهاء الرقابة الأوروبية على مالية مصر. وأعلن، وهى يشير إلى التمرد الذى دبره بأنه مجرد تغيير للمجلس، أنه يفضل أكثر طرق المراقبة شمولاً لماليته. ولكى يثبت نيته الالتزام بمرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦، أمر شريف أن يطلب من بريطانيا وفرنسا أن ترشح كل منهما مراقبًا عامًّا جديدًا.

وسرعان ما بدد إسماعيل أى شكوك بشأن نواياه الحقيقية. ففى ٢٢ أبريل، أمر بتنفيذ الخطة المالية المتجسدة فى اللائحة الوطنية، متجاهلا تجاهلا تاما خطة ويلسون. ولتهدئة خواطر أوروبا، وقع إسماعيل مرسوما بإقامة كيان إدارى جديد يسمى مجلس الدولة، على غرار Conseil d’Etat الفرنسى.[١٦٧] ويتألف المجلس من رئيس مجلس النظار رئيسًا، واثنين من النواب من الأوروبيين، و٨ مستشارين (منهم ٤ من الأوروبيين)، و٤ من ضباط التحقيق (اثنان منهم من الأوروبيين)، وسكرتيرًا عامًا. ومهمة المجلس، ضمن أشياء أخرى، هى إعداد القوانين، وتقديم الاستشارات القانونية، والفصل فى النزاعات الإدارية. لكن هذا لم يهدئ من الغضب الأوروبى. فتعالت الصيحات ضد وقاحة مصر فى ادعائها الحق فى تنظيم ديونها.[١٦٨] وبعد جدل لم يطل طويلاً بأن المرسوم لن يمس الحقوق والتعاقدات القائمة، اضطر شريف إلى الإقرار بأن المرسوم لن يصمد طويلا أمام الضغط الأوروبى. وسرعان ما اكتشف أن نفس الشيء ينطبق على وضع إسماعيل نفسه.

وقد أخذت ألمانيا المبادرة. ففى منتصف مايو، قدم القنصل العام الألماني، يسانده الممثل الدبلوماسى النمساوى، احتجاجا رسميا على تعديل إسماعيل لاتفاقاته المالية من طرف واحد.[١٦٩] فنظرًا لأن الحكومة الألمانية اعتبرت مرسوم ٢٢ أبريل انتهاكًا لتعهدات مصر الدولية، فقد رفضت الاعتراف بقانونيته، واقترح ممثل أستراليا "إقناع" إسماعيل بالتنازل عن العرش لتوفيق. وبحلول منتصف يونيو كانت الاحتجاجات الرسمية ضد مرسوم ٢٢ أبريل قد صدرت أيضًا عن بريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا. وفى ١٤ يونيو، نصح فيفيان إسماعيل بالتنازل لتوفيق. وإلا، كما قال فيفيان، تم عزل إسماعيل من قبل السلطان، الذى ينوى تنصيب عبد الحليم باشا خديويًا، ويحرم أبناء إسماعيل من ثم من حقهم فى العرش. وتبع هذا اجتماع فى ١٩ يونيو بين إسماعيل وممثلى فرنسا وبريطانيا، نصح خلاله إسماعيل "رسميا" بالتنازل. وفى حال رفضه، ستطلب فرنسا وإنجلترا من السلطان عزله، وفى هذه الحالة لن تكون هناك مخصصات أو حق توريث العرش فى أبنائه.[١٧٠]

فى تلك الأثناء، كان إسماعيل يعد لشن حملة لتقوية موقفه الداخلى وإقناع أوروبا والسلطان بأن تأييد الشعب المصرى له لم يهتز. ففى ١٧ مايو، تلقى مجلس شورى النواب مسودة دستور جديد وضعه شريف ومستشاره النمساوى، د. كلر، وفى ٢ يونيو صدر قانون انتخابى جديد للمجلس.[١٧١] ويقر الدستور الجديد حرية التعبير للنواب وحق المجلس فى الاعتراض على القوانين التى يصدرها مجلس النظار. وفى أوائل مايو قام الشيخ البكرى بزيارة فيفيان وقدم نفسه باعتباره من زعماء الحركة الوطنية. وقال إن آلاف المصريين ثاروا ضد التدخل الأوروبى، وجعلوا إسماعيل يقسم على المصحف بأن يحكم وفقًا للدستور. بل أنهم هددوه بالعزل إذا ما حنث بقسمه. وفى أواخر يونيو، كان الشيخ البكرى ينظم حملة الالتماسات

المطالبة باستمرار إسماعيل فى منصبه، وتلقى عبد السلام المويلحى الأمـر بحشد التأييد لإسماعيل فى المجلس، الذى أعلن رسميًا اسـتعداده التفـاوض على أى شيء إلا عودة الوزراء الأوروبيين إلى النظارة.

لكن الخديو بدأ يفقد سيطرته على الحركة التى أقامها.(١٧٢) فقد انقسـم الموقعون على اللائحة الوطنية بين أغلبية تؤيد إسماعيل وأقلية تؤيد توفيق، الذى زكى نفسه عند القوى الأوروبية بالشكوى من أن أباه يتجاهله. وكـان معظم مؤيدى توفيق من الدائرة المحيطة بجمـال الـدين الأفغـانى، وهـو ماسونى. وقد رأت هذه الشخصية الجماهيرية الطموحة فى تولى توفيق مزايا واضحة، لها ولأتباعها. وفى مايو أو يونيو، قام الأفغانى بزيارة القنصل العام الفرنسى وتحدث فى أمر عزل إسماعيل.

وأكثر ما يثير الاهتمام هو تخلى شريف عن ولائـه. ففـى ٦ يونيـو ١٨٧٩، ألمح شريف للقنصل البريطـانى أنـه لا يعتـرض علـى تنـازل إسماعيل.(١٧٣) وبعد ذلك بحوالى أسبوعين صرح علنا بأنه لم يعـد لمجلـس النظار أو البلاد أى ثقة فيه. ويعزو البعض ارتداد شريف إلى تشجيع حزب جمال الدين الأفغانى.(١٧٤) على أن الأرجح هو خوف شريف مـن التـدخل العثمانى الذى من شأنه من شأنه إلغاء حق توفيق فى وراثة العرش، والـذى سيترتب عليه تنصيب الأمى عبد الحليم، الذى لا يتمتع بأى شـعبية داخـل مصر. وتطور كهذا، كما قال شريف، من شأنه أن يلغى استقلال مصر الذى حصلت عليه بشق الأنفس ويخضع البلاد للتبعيـة للدولـة العثمانيـة.(١٧٥) وبالإضافة إلى عدم معارضة إبعاد إسماعيل، عمل أيضا على إقناعه بالتنازل إذا ضمنت كل من بريطانيا وفرنسا الحفاظ على كل الحقوق التـى حصـل عليها محمّد على وخلفاؤه؛ فلم يكن مستعدًا بحال من الأحوال القبـول بعبـد الحليم باشا حاكمًا.

وكان إسماعيل لا يزال يأمل فى الفوز بتأييد السلطان والحيلولة دون أى تصرف ضده من جانب الدولة العلية، عن طريق الرشوة وروابط الولاء واستعراض شعبيته فى مصر. ورد على الطلبات الرسمية الأوروبية بالاستقالة بأن الموضوع برمته حُول إلى السلطان وأن مصيره بيده.[١٧٦] لكنه علم، من خلال التقارير المرسلة من أبراهام بك، وكيله فى إستانبول، أن عبد الحليم يلتقى يوميا بالسلطان. وربما كان الأمل اليائس وحده هو الذى منعه من أن يرى ما هو محتوم. فقد تلقى إسماعيل طلب لقاء عاجل من ممثلى ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، بصحبة شريف، الذى حثه على التنازل. وعلى الرغم من أنه ظل متماسكا، لم يكن بمقدور الأوروبيين الانتظار. فضغطوا على السلطان لتعيين توفيق. وفى ٢٦ يونيو، قرأ شريف على إسماعيل برقية من إستانبول إلى "الخديو السابق" تأمر بعزله وتعلن تولى توفيق.

ورتب شريف وإسماعيل راغبً عملية نقل السلطة. واستُدعى توفيق إلى قصر عابدين حيث احتفى والده بتحيته، واقتيد إلى ديوان إسماعيل، وقدمت له التحية باعتباره خديو مصر الجديد. وذهب إسماعيل إلى الإسكندرية استعدادًا للرحيل. وفى ٣٠ يونيو ١٨٧٩، وسط مظاهرة توديع من السفن الحربية وبطاريات الشاطئ، أبحر إسماعيل وبطانته من ميناء الإسكندرية على متن اليخت المحروسة قاصدا نابولى. ولم يقدر له أن يرى مصر مرة أخرى. وقدر لمصر ألا تشهد ذلك الاستبداد الذى عانته على يديه وأيدى أسلافه.

خاتمة

كما كان الحال غالبًا فى التاريخ المصرى، واكب تفكيك السلطة المركزية مرحلة من الاضطراب والفوضى السياسية. على أن الفترة من ١٨٧٩ إلى ١٨٨٢، تختلف عن أواخر القرن الثامن عشر فى جانبين مهمين: أولها، أن الجماعات التى تصدت لقيادة المجتمع لم تأت من علماء الدين أو ائتلاف رجال الدين مع طوائف الحرف، وإنما من عناصر من داخل نظام الدولة الجديدة. وثانيها، أنه لم يكن هناك انهيار مماثل للبنى الاقتصادية والإدارية لمصر. والحقيقة أنه كانت هناك فترات من الاستقرار النسبى فى ظل حكومة رياض (سبتمبر ١٨٧٩- سبتمبر ١٨٨١)، الذى كان يتمتع بدعم الأوروبيين والتقنيين المصريين (ومنهم على مبارك)، وعلى مدى حوالى سبعة شهور من تعيين محمد شريف رئيسًا لمجلس النظار فى سبتمبر ١٨٨١.

وأهم ملامح الفترة (١٨٧٩ـ١٨٨٢) هى الفصل المستمر للقوة عن السلطة، وعجز الجماعات المتنافسة عن إعادة تأسيس السيطرة المركزية. فلم يكن الخديو توفيق، رأس الدولة، يتمتع بأى نفوذ خاص وكان مخلبًا بيد القناصل الأوروبيين. وقد صارعت قوى أخرى فى سبيل السيطرة دون أن تتمكن جماعة أو ائتلاف من أن تبقى طويلا أو تجمع فى يديها كامل زمام السلطة. فقد تعاقب على حكم مصر موظفون متعاونون وذوات، ومن قبل مجموعة من النظار من المستويات الوسطى من البيروقراطية خلال الشهور التى سبقت وصول القوات البريطانية.

ومن بين تلك المحاولات لتأكيد السيطرة كان ذلك الانتصار المثير، لكن قصير الأجل للذوات فى مجلس الشورى، الذى خاض تجربة دستورية حظيت بتأييد غالبية المصريين. وقد أوقف مجلس شورى النواب عقب إزاحة

إسماعيل، ولم نسمع شيئا من أعضائه خلال نظارة ريــاض حتــى ينــاير ١٨٨١، عندما بدأت مجموعة من الضباط بقيادة أحمد عرابــى تعبــر عــن غضبها من طبقة الضباط من الشراكســة ــ الأتــراك وتطالــب بتحســين الأوضاع المادية للجيش. وهنا، اتصل ذوات بارزون، ومنهم محمد سلطان، بالضباط الفلاحين وأقنعوهم بالانضمام للأعيان فى مطالبتهم بوضع دســتور جديد، كما تحدثوا مع محمد شريف فى فكرة ترأس مجلس النظار عند إعادة تشكيل الحكومة. وقد أتت هذه المؤامرة ثمارها فى سبتمبر ١٨٨١، عنــدما أطاحت مظاهرة قام بها الجيش المصرى بنظارة رياض وانتهت بتعيين محمد شريف رئيسًا لمجلس النظار الجديد، لكن شريف باشا كان بلا حول. فقد حاز أعيان مصر، الذين استغلوا الضباط كأداة، السلطة الحقيقية.

وكان الرجال الذين فازوا بمقاعد المجلس الذى انتخب فــى ديســمبر ١٨٨١ هم أكثر أعضاء نخبة مصر الإقليمية ثراءً ونفوذًا ــ نفس الأشخاص الذين ارتبطوا طويلا بالإدارة العليا فى ريف مصر. كان محمــد شــواربى وحسن الشريعى وسليمان أباظة ومحمد سلطان شخصيات معروفــة، لكــن كثيرين غيرهم، حتى من أعضاء المجلس الجدد، كانوا ينتمون لعائلات مــن أعيان الأقاليم. وكان هؤلاء الرجــال معنيــين أساسًــا بحمايــة مصــالحهم الاقتصادية والاجتماعية، لكنهم كانوا يتمتعون أيضا بتأييــد شــعبى واســع، وأظهرت نقاشاتهم اهتماما حقيقيا بمصالح ناخبيهم.

وعلى هدى العريضة التى قدمها مجموعة من الذوات إلى الخديو فــى سبتمبر ١٨٨١، والتى تبين أنه لا عدل ولا حرية للمجتمع بــدون اســتعداد الحكومة للاستماع لممثلى الشعب، بدأ المجلس عمله. وفى ٢ ينــاير ١٨٨٢، عرض محمد شريف مرة أخرى على النواب مسودة جديدة لقانون المجلــس (مايو ١٨٧٩)، يمنح المجلس حق إبداء رأيه فى الميزانية لكــن دون حــق مراقبتها. وبينما النواب يناقشون هذا القانون، قامت الحكومتــان البريطانيــة والفرنسية، خوفًا من احتمال تحرك النواب ضد الخديوى، بإصدار المــذكرة

المشتركة فى ٨ يناير، والتى تحوى تهديدا بالتدخل. وتدشن المذكرة المشتركة بداية عملية أسفرت عن فض الائتلاف الوطنى. وكان الضحية الأولى هو شريف باشا، الذى كان قد عاد إلى صف الخديو فى يناير بعد أن أصبح على قناعة بحتمية التدخل الأوروبى.

فى البداية، وضعت المذكرة المشتركة المجلس فى موقف صعب. فبعد تشكيل النظارة الجديدة فى فبراير برئاسة محمود سامى البارودى، وهو من أصدقاء عرابى ومؤيديه، أصدر النواب لائحة أساسية تطالب بمراقبة المجلس لنصف الميزانية غير المخصص لتسديد الدين، وتؤكد على عدم زيادة الضرائب دون موافقة المجلس، كما اقترح النواب إصلاح النظام الانتخابى. وأقر تشريع باعتبار مشايخ البلاد موظفين حكوميين وصرف مرتبات ثابتة لهم، وأن يحدد القانون وينظم علاقة هؤلاء الموظفين بالنسبة لسكان القرى والإدارة المركزية، وأن توضع قوائم بالناخبين فى الأقاليم، وأن يكون نواب المجلس مستقلين عن مديرى المديريات. وعمليًا، كان النواب يصرون على الحد من سيطرة الحكومة.

لكن بمرور الوقت، بدأ كثير من النواب يتشككون فى حقيقة رغبتهم فى معارضة أوروبا، خاصة على ضوء الهجوم الشرس الذى كان يشنه الخديو على النظام الجديد. وفى اللحظة الحاسمة، انضم محمد سلطان، رئيس المجلس، إلى صف الخديوى. والسبب المحدد وراء ارتداد سلطان غير معروف، لكن علينا أن نتذكر أن سلطان كانت له علاقات قديمة بالأسرة الخديوية وموظفى مصر المتعاونين، وأنه أدرك ولابد الخطر الشديد الذى يهدد امتيازاته وثروته الذى يمكن أن ينتج عن استمرار التعاون مع حركة على طرف نقيض مع أوروبا. وبحلول يوليو ١٨٨٢، كان كل الأثرياء تقريبًا وأكثرهم نفوذًا من أعضاء المجلس قد انضموا إلى الخديو والقناصل الأوروبيين فى الإسكندرية لينعموا بحماية السفن الحربية البريطانية. وأيدت الغالبية العظمى من المصريين، ومنهم عدد كبير من مشايخ البلاد، عرابى

ورجاله الذين انهمكوا فى تنظيم الدفاع عـن مصـر، لكـن البيروقراطيـة المصرية ظلت سليمة لم تمس، تخرج رجال المستويات الوسطى من الإدارة ليؤدوا وظائف الإدارة العليا فى مجلس أُطلق عليه المجلس العرفى. ووضعت هزيمة عرابى فى معركة التل الكبير فى سـبتمبر ١٨٨٢ نهايـة للحركـة الوطنية الوليد.

وبعد ١٨٨٢، استرد كثير من أفراد النخبة السابقة مناصبهم الإدارية، لكن هذا لم يدم طويلاً. فقد توفى محمد سلطان بالسرطان فى ١٨٨٤. ومات محمد شريف، الذى رأس أول نظارة يشـكلها البريطـانيون، فـى ١٨٨٧، وانتهت خدمة على مبارك فى ١٨٩١، وترك نوبار منصبه نهائيا فى ١٨٩٤، لكن قبل ذلك بكثير بدأت بريطانيا ترقية أعداد متزايدة من الموظفين الشـوام والأقباط الطيعين، والاعتماد على أعداد متزايدة من المستشارين الإنجليز من الجامعات البريطانية. كان هناك نظام جديد تتشكل ملامحه، وأصبح عصـر الاستبداد الخديو مجرد ذكرى كئيبة.

وإذا كانت الحقبة من ١٨٠٥ إلى ١٨٧٩ شهدت نهاية الاستبداد، فقـد شهدت أيضًا ظهور نظام جديد للحكم. فكما رأينا، اعتبارًا من حكـم محمـد على شهدت وظائف وبنية وركائز الإدارة فى مصر تغيرا جذريا. فأصـبح للحكومة دورًا جديدًا فى حفز التطور الاقتصادى والاجتماعى. وقامت بنيـة تراتبية على الطراز الغربى، مع فيض من القواعد والتنظيمـات الجديـدة. وجاءت التقنية الغربية، جالبة معها مهارات ومعارف علمية جديدة. ودخـل المصريون المسلمون الإدارة بأعداد متزايدة. وبحلول السبعينات من القـرن، كانت نتائج هذه التطورات بادية جلية. فقد قامت بيروقراطية مركزية لتحـل محل نظام الامتيازات القديم، يتولى الإدارة فيه جماعات اجتماعية مسـتقلة. وظهرت نخبة إدارية جديدة، تتألف من التكنوقراط أوروبيـى التعلـيم لكـن نظرتهم ليست أوروبية بالضرورة، ومن عناصر قوية مـن أبنـاء الـبلاد. وكانت هذه النخبة "المختلطة" مؤشرا على بداية النهاية لاسـتئثار الأتـراك

بإدارة مصر. وقد جرى تبرير هذه التغيرات وغيرها باسم "التقدم" والتمدين"، واستلهام نموذج للأمة المصرية يعطى الحق لكل المصريين فى المساهمة فى تطوير بلادهم والمشاركة فى ثمار هذا التطور.

لكن على الصعيد العملى أدت هذه التغيرات إلى تركيز غير مسبوق للسلطة وإحكام سيطرة الحكومة على المجتمع. وكلما حازت الإدارة المركزية المزيد من الوظائف ونشرت نفوذها بإصدار تنظيمات جديدة، كلما زاد خضوع الجماعات الاجتماعية لمطالب الدولة. فقد فقد علماء الدين، على سبيل المثال، سيطرتهم على التعليم، ثم القضاء؛ حيث أصبح المجتمع المصرى تحكمه قوانين مدنية جديدة بدلا من الشريعة. على أن هذا لا يعنى أن المجتمع كان عاجزا تماما أمام قوة ماحقة. فكما رأينا، كان هناك اتجاها للمركزة أثارت حدته ردود فعل مضادة، كما كان للمجتمع الكثير من الوسائل لمقاومة مطالب الإدارة المركزية. وقد بينت هذه الدراسة كيف أمكن لجماعات تمثل مصالح خارج الحكومة اختراق البيروقراطية، وهى جماعات آلت على نفسها تسخير الحكومة لصالحها. على أن البيروقراطية، من منظور المجتمع ككل، لم توفر الفرص إلا للمجموعة الحاكمة ولم تجنى الغالبية العظمى من الرعية سوى المتاعب والآلام.

لقد كان للبيروقراطية المركزية الجديدة التى ظهرت فيما بين ١٨٠٥و١٨٧٩، بمحاسنها ومساوئها، أثرها العميق على الحياة فى مصر. فقد كانت جسرًا بين الحكومة والمجتمع، وغيرت من طبيعة السياسة، ويسرت ظهور نخبة إدارية جديدة، ومكنت من الفصل بين مُلكية الحاكم والإدارة، وشكلت نواة بنى عليها من جاء من الحكام نظم حكمهم. وهكذا، أصبحت البيروقراطية الجديدة قاطرة قادت مصر إلى العصر الحديث.

الهوامش

الفصل الأول :

1. I have found the following works most useful: El Sayed, "The Role of the Ulama"; al-Sayyid Marsot, "The Wealth of the Ulama"; Shaw, *Organization and Development of Ottoman Egypt*; Shaw, "Landholding and Land-Tax Revenues"; Abd al-Rahim, *al-Rif al-misri*; Lapidus, *Muslim Cities*; Hourani, "Some Aspects of Modern Egyptian History"; Hourani, "Ottoman Reform and the Politics of Notables"; Rabie, *Financial System of Egypt*; Ayalon, "Studies in al-Jabarti I"; Holt, "The Pattern of Egyptian Political History"; Raymond, "Quartiers et mouvements populaires"; Raymond, "Quartiers de résidence aristocratique"; Raymond, "Les sources de la richesse urbaine"; Raymond, *Artisans et commerçants au Caire*; Gran, *Islamic Roots of Capitalism*.

2. The "pendulum swing" idea resembles Ibn Khaldun's theory of dynastic cycles and Pareto's concept of the circulation of elites; see Ibn Khaldun, *The Muqaddimah*; Pareto, *Sociological Writings*.

3. See Schölch, "Constitutional Development."

4. Wittfogel, *Oriental Despotism*, sees Egypt as the prototype of a "hydraulic" society where dependence upon a single water supply throws all power into the hands of the government, which alone can maintain the irrigation system. During our period, however, village communities bore the chief responsibility for maintaining local irrigation works, and it was not until the establishment of perennial irrigation in the twentieth century that the central government controlled the water supply.

5. Since Max Weber had little knowledge of Islam or Middle Eastern society, his approach should be used cautiously. For an adaptation of the Weber model, see Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire*.

6. Hourani, "Ottoman Reform," pp. 36–66.

7. Hourani, "Some Aspects of Modern Egyptian History," p. 13.

8. Ibid., pp. 16–17. Ulama support for the mamluks was, of course, limited; in the late eighteenth century, members of this class vigorously opposed mamluk fiscal policies (El Sayed, "The Role of the *Ulama*," pp. 269–70).

9. See Crecelius, *The Roots of Modern Egypt*.

10. Abd al-Rahim, *al-Rif al-misri*, p. 88.

11. Owen, *Middle East in the World Economy*, pp. 83–84.

الفصل الثانى :

1. In *Egypt in the Reign of Muhammad Ali*, Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot portrays Muhammad Ali as a mamluk whose policies were not fundamentally different from those

of his late eighteenth-century precedessors. This study was not in print at the time I composed this chapter, and I have not seen the manuscript.

2. Owen, *Cotton and the Egyptian Economy*, p. 40.

3. On the viceroy's educational policy, see Heyworth-Dunne, *History of Education*: on his government's intervention in irrigation, transport, industry, and public health, see Rivlin, *Agricultural Policy*, pp. 191–200, 213–49, *passim*: al-Hitta, "The Development of Transport," pp. 406–15: Kuhnke, "Ophthalmological Clinics in Egypt."

4. Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 197.

5. Deny, *Sommaire des archives*, p. 138. See also the manuscript by G. B. Brocchi, "Divisions administratives de l'Egypte," 9 July 1824; fols. 94–97, in box 152, *al-Mutafarriqat*, *AI*: Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 86.

6. In 1811, for example, Ibrahim Pasha was named treasurer general to collect government revenues and make changes in the landholding system (Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 52).

7. See *WM*, no. 85, 20 J 1245/17 Nov. 1829: no. 191, 2 RT 1246/10 Sept. 1831: Baer, *Egyptian Guilds*, p. 93, and *passim*. On the Coptic scribes and the organization of the Egyptian state archive (*al-Daftarkhana*), see Sami, pt. 2, p. 348; *WM*, no. 350, 8 N 1247/10 Feb. 1832.

8. Rivlin, *Agricultural Policy*, pp. 87–88.

9. Ibid., pp. 78–79.

10. Ibid., pp. 89–101; Campbell, "Report on Egypt," appended to Campbell/Palmerston, unnumbered, 6 July 1840, in FO 78/408b.

11. This paragraph is based on: Deny, *Sommaire des archives*, pp. 108–15: Lane, *Manners and Customs*, pp. 110–11; *WM*, no. 357, 28 N 1247/2 Mar. 1832: no. 388, 5 M 1248/4 May 1832; *WMC*, box no. 1, dossier "al-Idara fi ahd Muhammad Ali," order from *al-Diwan al-Khidiwi* to *al-Mu'awin al-Awwal* of 6 DH 1244/9 June 1829.

12. See Yates, *Modern History*, vol. 1, pp. 458–59; vol. 2, p. 215; Mengin, *Histoire de l'Egypte*, vol. 2, pp. 258–59.

13. See Deny, *Sommaire des archives*, pp. 90–104; 111*n1*; Hamont, *L'Egypte sous Méhémet-Ali*, vol. 1, pp. 98–99: introduction to volume 1 of *Wizarat al-irshad*. Note that the viceregal cabinet had several designations, including that of council (*majlis*) and that it was basically an entourage composed of the viceroy's aides (*mu'awinun*), some of whom met in council while the others merely served in the cortège (*mawkib*).

14. Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 243; Deny, *Sommaire des archives*, p. 105; OL (1837), especially the preface which discusses the problems of overcentralization.

15. Douin, *La mission du Baron de Boislecomte*, p. 127; al-Ayyubi, *Tarikh Misr*, vol. 1, p. 157; OL(1837), pt. 2, art. 6; Rivlin, *Agricultural Policy*, pp. 133, 185.

16. John Bowring, "Report on Egypt and Candia," fol. 405, in FO 78/381: Guémard, *Les réformes*, p. 256; Mengin, *Histoire sommaire*, p. 236.

17. Abd al-Karim, *Tarikh al-ta'lim*, pp. 39–41; Farhi, "Nizam-i Cedid," p. 152; Planat, *Régéneration de l'Egypte*, pp. 179, 202ff.

18. See Clot, *Aperçu*, vol. 1, p. 262.

19. Douin, *La mission du Baron de Boislecomte*, p. 111; Hamont, *L'Egypte*, vol. 1, p. 102; Guémard, *Les réformes*, pp. 277–78.

20. Clot, *Aperçu*, p. lxxxiv.

21. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 11.

22. This paragraph is based on: ibid., pt. 2, pp. 372, 492, 591; Cattaui, *Le règne de Mohamed Aly*, vol. 1, pp. 354–56; Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 82; HP, MS 37450, fol. 151.

23. See Hamont, *L'Egypte*, vol. 2, pp. 68–69, 343; *WM*, no. 59, 19 RT 1263/6 Apr. 1847; no. 54, 14 R 1264/19 Feb. 1848; Sami, pt. 2, pp. 408, 508; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 14, pp. 76–77.

24. On Muhammad Bey, see Douin, *L'Egypte de 1828 à 1830*, p. 250; Yates, *Modern History*, vol. 1, pp. 123–24; Senior, *Conversations*, vol. 1, p. 235. For Muharram Bey and Kamil, see Tugay, *Three Centuries*, pp. 118–22; Deny, *Sommaire des archives*, p. 95n2; Zaki, *A'lam al-jaysh*, pp. 59–61.

25. See Douin, *La mission du Baron de Boislecomte*, p. 101; Douin, *L'Egypte de 1828 à 1830*, p. 189; Douin, *Une mission militaire*, p. 78; Clot, *Aperçu*, vol. 1, pp. lxviii, 272; Hamont, *L'Egypte*, vol. 1, p. 384; vol. 2, p. 33; Heyworth-Dunne, *History of Education*, pp. 117n7, 140; Abd al-Karim, *Tarikh al-ta'lim*, p. 82; HP, MS 37450, fols. 184–85, 211; *MM*, no. 9631, *Mudad istikhdam Khalid Basha*; no. 17199, *Mudad istikhdam Ali Dhu al-Fiqar*.

26. Sami, pt. 2, p. 528n1.

27. The leading Armenian official in Egypt after the death of Boghos in 1844 was Artin Bey, director of foreign affairs from 1844 until 1850.

28. HP, MS 37449, fol. 122; *WM*, no. 93, 13 DH 1263/22 November 1847; Sami, pt. 2, pp. 253–54.

29. This paragraph is based on the following sources: on the *katkhuda*, see Deny, *Sommaire des archives*, pp. 116, 127; on Baqqi Bey, see *MDDMS*, *al-Ma'iya al-Turki*, reg. 62/407, Viceroy/Baqqi Bey, 19 L 1250/18 Feb. 1835; on Muhammad Sharif, see *WM*, no. 28, 11 N 1262/2 Sept. 1846; on Boghos Bey, see Yates, *Modern History*, vol. 1, p. 99; *MDDMS*, *al-Ma'iya al-Turki*, reg. 6/77, Viceroy/Boghos, 26 S 1236/3 Dec. 1820; on Ibrahim, See HP, MS 37450, fol. 162; Dodwell, *Founder of Modern Egypt*, pp. 200–01.

30. Hamont, *L'Egypte*, vol. 2, p. 52; Cadalvene and Breuvery, *L'Egypte et la Turquie*, vol. 1, pp. 109–11.

31. See Deny, *Sommaire des archives*, pp. 63–65; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 47.

32. OL(1837), pt. 3, art. 19; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 816.

33. Heyworth-Dunne, *History of Education*, p. 114; *WMC*, box 31, issue no. 23, 27 L 1244/2 May 1829; box 1, dossier "al-Idara fi ahd Muhammad Ali," copy of Turkish document no. 298, registered in *daftar* 58 of *al-Ma'iya al-Saniya*, 11 JA 1249/26 Oct. 1833; OL (1837), sec. 3, arts. 3, 13. When monthly pensions were assigned to former provincial employees in 1830, the order specified that a pension was *ihsan* (a gift) from the viceroy; in 1848, pensions were still so called. In 1844, a pension was legally designated a *mukafa* (reward, compensation) from the government (*WMC*, box 21, issue 129, 27 J 1246/13 Nov. 1830; *WM*, no. 123, 16 SH 1264/18 July 1848; *al-Abhath*, box 137, *La'ihat al-Ma'ashat*, 12 SH 1260/27 Aug. 1844, preface).

34. Clot, *Aperçu*, p. lxxix; Yates, *Modern History*, vol. 1, p. 458; St. John, *Egypt and Mohammed Ali*, vol. 1, pp. 59–60; Cadalvene and Breuvery, *L'Egypte*, vol. 1, p. 13; Campbell, "Report on Egypt"; Hamont, *L'Egypte*, vol. 1, p. 130; Cattaui, *Le règne de Mohamed Aly*, vol. 1, pp. 220–21; vol. 2, pt. 2, pp. 2–3; Campbell/Wellington, no. 5, 24 Mar. 1835, in FO 78/257.

35. See Owen, *Middle East in the World Economy*, pp. 73–76; Rivlin, *Agricultural Policy*, pp. 203–10.

36. Baer, *Landownership*, p. 13.

37. Owen, *Cotton and the Egyptian Economy*, pp. 65–67.

38. Ibid., pp. 82–83; Heyworth-Dunne, *History of Education*, pp. 223–43.

الفصل الثالث :

1. Deny, *Sommaire des archives*, pp. 69–74.

2. See Owen, *Middle East in the World Economy*, pp. 64–76, 122–52; Owen, *Cotton and the Egyptian Economy*.

3. See Sabry, *L'empire égyptien*, pp. 224–37.

4. Ibid., p. 46.

5. For this practice in the eighteenth century, see Gibb and Bowen, *Islamic Society*, vol. 1, pt. 1, pp. 310–11.

6. See Landes, *Bankers*; Issa, *Capitalisme*.

7. This paragraph is based on: Landes, *Bankers*, pp. 116–18, 173–77.

8. This paragraph is based on: ibid., pp. 224, 259–60; Hamza, *Public Debt*, pp. 79–82, 186, 189–90, 208.

9. Heyworth-Dunne, *History of Education*, pp. 303–04, 324–25, 342–62, 394.

10. Owen, *Cotton and the Egyptian Economy*, pp. 153–55; Owen, *Middle East in the World Economy*, pp. 148, 150–51.

11. Owen, *Middle East in the World Economy*, pp. 123, 125–129. Rauf Abbas Hamid, *al-Nizam*, p. 49

12. Owen, *Middle East in the World Economy*, p. 144.

13. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 12.

14. Deny, *Sommaire des archives*, pp. 126–29; OL (1837), pt. 2, art. 25.

15. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 103; Deny, *Sommaire des archives*, p. 116; see also Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 216–17.

16. On the development of these governorates, see Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 640, 710; dates are from Sami's annual lists. The post of *muhtasib* was abolished after Muhammad Ali's reign (Baer, *Egyptian Guilds*, p. 44).

17. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 15.

18. *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Arabi*, reg. 1883/66/21, Viceroy/*al-Daqahliya*, 26 S 1272/7 Nov. 1855.

19. The Egyptian government did not keep budgets in the accepted sense of the word. Available information represents only rough estimates (Stanton/Stanley, no. 68, 12 June 1868, in FO 78/2038; Stanton/Derby, no. 154, 4 Dec. 1875, in FO 78/2405).

20. *Mas, al-Majlis al-Khususi*, reg. 66/76/27, *Qarar al-Majlis al-Khususi*, 20 M1280/7 July 1863; reg. 68/135/68, *Qarar al-Majlis al-Khususi*, 2 R 1281/5 Aug. 1864; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 669.

21. Zaghlul, *al-Muhama*, pp. 194–95, states that five courts were established in 1852. Other evidence from the Abbas and Sa'id period indicates no more than four of these courts existed at a single time, and that they were subject to viceregal intervention and caprice (Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 69, 97, 322, 341, 410–17).

22. Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 455–57, 593, 864, 883, and *passim*; al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, p. 113; cf. p. 238.

23. The most complete documentation is in *WM*, no. 22, 23 JA 1288/5 Sept. 1871, which reprints not only their statute, but also several discussions held in the Privy Council and the Consultative Chamber of Delegates about them; see also Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 943–51; al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 116–17.

24. This paragraph is based on: *WM*, no. 22, 23 JA 1288/5 Sept. 1871, *al-La'iha*: [sec. 1] pt. 3, arts. 34–35; [sec. 2] pt. 1, arts. 12–13, 24; Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 864, 883, 925, 930.

25. *WM*, no. 22, 23 JA 1288/5 Sept. 1871.

26. Ibid.; al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, p. 108; Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 972–78, *Tarib*, esp. arts. 1–2, 4, 5; McCoan, *Egypt As It Is*, p. 116.

27. *WM*, no. 22, 23 JA 1288/5 Sept. 1871, *al-La'iha*: [sec. 1] pt. 2, arts. 20–33.

28. Sami, pt. 3, vol. 3, pp. 1116–18, *Qarar al-Majlis al-Khususi*, esp. arts. 1, 6–7.

29. Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 970–72, *Qarar al-Majlis al-Khususi*, arts. 4, 6, 14.

30. See Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 36, 53, 409; pt. 3, vol. 2, pp. 581–82; pt. 3, vol. 3, p. 1232; Deny, *Sommaire des archives*, p. 120; Stanton/Granville, no. 69, 6 Sept. 1872, in FO 78/2229. Muhammad Ali had created a Department of *al-Awqaf*, but it was short-lived (Sami, pt. 3, vol. 1, p. 46).

31. See, for example, Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 462, 500, 502.

32. Information about Charitable Endowments, Public Works, Education, and Interior is based on *Mas. al-Majlis al-Khususi*, reg. 68/129/85, *Qarar al-Majlis al-Khususi*, 25 M 1281/30 June 1864: Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 520–21, 540, 647–48; *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Arabi*, reg. 1943/45/94, Viceroy/*al-Majlis al-Khususi*, 28 SH 1289/31 Oct. 1872. In 1859, Interior had 149 employees with a monthly salary of 183,495 piastres; in 1872, there were 24 members at 53,978 piastres a month (Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 324–26; *Mas, al-Majlis al-Khususi*, reg. 1956/33/2, *al-Majlis al-Khususi/al-Maliya*, 4 SH 1289/7 Oct. 1872).

33. OL (1837), preface.

34. Deny, *Sommaire des archives*, pp. 34, 115, 138.

35. Information on the Department of Public Works comes from ibid., pp. 115, 125; Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 581–82, 647–48; pt. 3, vol. 3, appendix on the railway administration.

36. See Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 215–16, 241–42, 324–26; Minister of Interior/Green, 10 Oct. 1857, in FO 141/33.

37. *Mas, al-Majlis al-Khususi*, reg. 1956/33/2, *al-Majlis al-Khususi/al-Maliya*, 4 SH 1289/7 Oct. 1872; Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1191.

38. This paragraph is based on HP, MS 37453, fol. 187; About, *Le Fellah*, pp. 131–33; cf. HP, MS 37449, fols. 30–31.

39. See Deny, *Sommaire des archives*, pp. 120–21; Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 17–18; *WM*, no. 49, 9 S 1263/27 Jan. 1847.

40. Sami, pt. 2: p. 541; pt. 3, vol. 1, pp. 17, 86; *al-Abhath*, box 52, dossier "Mawdu' al-Ta'lim," Viceroy/*al-Madaris*, 24 JA 1266/7 May 1850. In 1847, the Privy Council was composed of Ahmad Yagan, Ibrahim Pasha, Abbas Pasha, Hasan Bey, and Burhan Bey.

41. See Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 458, 468, 804, 967; pt. 3, vol. 3, pp. 1063, 1065, 1078; see also Sami, pt. 3, vol. 2, years 1287/1288 (1870–1872), *passim*.

42. In 1876, the Privy Council consisted of eight departmental directors, two governors (of Alexandria and Cairo), the presidents of the Council of Justice and the Chamber of Delegates, the supreme commander of the army, the director of the Council for the Affairs of Orphans, the adviser of Public Works, and four unofficial members (Zaki, *Un mot sur Riaz Pacha*, pp. 19–20). In 1877, J. C. McCoan (*Egypt As It Is*, p. 94) placed its number at between seventeen and eighteen men, including one member of the *ulama*.

43. See, for example, al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, p. 212.

44. When Linant Bey was removed from the Department of Public Works due to old age, he was made a member of the Privy Council; Ahmad Rashid was appointed as a reward for good services (*al-Abhath*, box 111, dossier "Wizarat al-Ashghal," viceregal order of 19 RT 1286/29 July 1869; *WM*, no. 5, 3 SH 1282/21 Dec. 1865).

45. Deny, *Sommaire des archives*, p. 121; see also Sami, pt. 3, vol. 1, p. 18; pt. 3, vol. 2, pp. 516–17, 582, 594, 640, 795, 889–95, 953–54; *Mas, al-Majlis al-Khususi*, reg. 73/74/26, *Qarar al-Majlis al-Khususi*, 17 S 1284/20 June 1867; *WMC*, box 19, dossier "Ma'ashat;" *WM*, no. 219, 7 RT 1285/27 July 1868; *al-Abhath*, box 132, dossier "Majalis," Viceroy/*al-Dakhiliya*, 10 SH 1281/8 Jan. 1865.

46. This paragraph is based on: Sami, pt. 3, vol. 1, p. 18, art. 3; Deny, *Sommaire des archives*, pp. 123–24; Zaghlul, *al-Muhama*, p. 64 and arts. 2, 10; p. 197; *al-Abhath*, box 132, dossier "Majlis Ahkam," Viceroy/*Majlis al-Ahkam*, 23 M 1271/16 Oct. 1854.

47. Judicial matters were handled by the Department of Civil Affairs, the viceregal cabinet, and other official bodies. This paragraph is based on: Deny, *Sommaire des archives*, pp. 94, 109, 114, 121–22, 123; Sami, pt. 3, vol. 1, p. 38; Abbas asked the Council of Justice to specify the penalty for high officials who failed to construct palaces on the land he had given them (Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 21–22).

48. QL (1855) p. 104, art. 4; p. 105, arts. 14, 20; p. 106, art. 12; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 576.

49. Ismail wrote of the Privy Council's great importance, and Sa'id spoke of it as the only administrative body capable of reconciling the interests of his subjects. Its members, he said, were to be men of experience and long service in the government (Sami, pt. 3, vol. 2, p. 498; *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 558/38/41, Viceroy/Hadhiq Pasha, 23 B 1282/12 Dec. 1865; *al-Abhath*, box 132, dossier "Majlis Ahkam," Viceroy/*Majlis al-Ahkam*, 18 M 1271/11 Oct. 1854).

50. Abu-Lughod, "Transformation of the Egyptian Elite," pp. 342–43.

51. The organization and operation of this body were defined in an electoral law and in an organic law, both of which are reprinted in Sami (see esp. pt. 3, vol. 2, p. 667, art. 5; pp. 674–75, 676, art. 2.

52. Ibid., p. 925.

53. Ibid., pp. 1056–57.

54. Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, p. 214; Landau, *Parliaments and Parties*, p. 8; Hamza, *Public Debt*, p. 101.

55. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 10, p. 32; for peasant revolts, see Colquhoun/Russell, no. 27, 5 Mar. 1865; no. 32, 11 Mar. 1865, in FO 78/1871.

56. al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 94–95.

57. Reade/Stanley, no. 17, 17 June 1868, in FO 78/2042.

58. Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 785, 788.

59. This paragraph is based on al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 93, 95–96, 100–01, 108, 113; Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 789, 843; *WM*, no. 22, 23 JA 1288/5 Sept. 1871.

60. Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1213.

61. Sami, pt. 2, p. 352.

62. The dossier of Ismail Raghib notes that in 1250/1834–1835 or 1251/1835–1836 a decree was issued which prescribed the awarding of civil ranks to government employees. In 1252/1836–1837, Abd al-Rahman Rushdi received his first civil rank (*MM*, no. 16234, *Mudad istikhdam Ismail Raghib Basha*; no. 17726, *Mudad istikhdam Abd al-Rahman Rushdi Basha*). On the distinction between civil and military spheres in 1829, see Douin, *L'Egypte de 1828 à 1830*, p. 187.

63. *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 61/23, Viceroy/Khurshid Bey, SH 1250/3–31 Dec. 1834; Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 121, 126; pt. 3, vol. 2, p. 483.

64. This paragraph is based on: *WM*, no. 380, 5 DH 1247/6 May 1832; *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Arabi*, reg. 79/405/82, *al-Ma'iyalal-Sharqiya*, 7 JA 1268/29 Mar. 1852; Sami, pt. 3, vol. 1, p. 355; pt. 3, vol. 2, pp. 483, 504.

65. *MM*, no. 815, *Mudad istikhdam Salim Basha*; Sami, pt. 3, vol. 1, p. 355.

66. In 1830, the Department of Civil Affairs (*al-Diwan al-Khidiwi*) fixed pensions for a number of retired district officials on the basis of the quality of their work; lazy officials received less than the others (*WMC*, box 21, *WM*, no. 209, 27 J 1246/13 Nov. 1830). This attitude was held by the viceroy's first lieutenant (*katkhuda*) and perhaps by Muhammad Ali himself (*WM*, no. 380, 5 DH 1247/6 May 1832). For the pension law of 1844, see *al-Abhath*, box 137, *La'ihat al-Ma'ashat*, 12 SH 1260/27 Aug. 1844, art. 1.

67. See art. 1 of *La'ihat al-Ma'ashat*, 5 RT 1271/26 Dec. 1854, in Gelat, *Répertoire général*, vol. 3, pt. 1, p. 681.

68. Art. 1 of *La'ihat al-Ma'ashat*, 18 L 1287/11 Jan. 1871, in Gelat, *Répertoire général*, vol. 3, pt. 1, pp. 693–94.

69. *La'ihat al-Ma'ashat* (1844), art. 3; Sailer/Stanton, 15 Jan. 1866, in FO 141/60.

70. A French translation of the code is enclosed in Murray/Palmerston, no. 7, 24 Mar. 1851, in FO 78/875.

71. See Baer, "Tanzimat in Egypt," in *Social History*, pp. 120–26.

72. This paragraph is based on: Baer, "Tanzimat in Egypt," pp. 127–28; Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 452, 499, 513, 624; Kenny, "Khedive Ismail's Dream," p. 214. Ismail's 1865 order issued during the interim may have referred to the French code on which Egypt's new criminal law was to be based.

73. Colquhoun/Russell, no. 112, 1[illegible] Nov. 1861, in FO 78/1591. In 1863, Ismail Raghib received no salary while he was inspector of accounts for the provinces (*MM*, no. 16234, *Mudad istikhdam Ismail Raghib Basha*).

74. Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 182, 303; see also p. 285; pt. 3, vol. 3, p. 1220.

75. For Qasim Pasha, Ahmad Khayri, and Hasan al-Shari'i, see Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1400; *MM*, no. 14104, *Mudad istikhdam Ahmad Khayri Basha*; *MM*, no. 11927, *Mudad istikhdam Hasan Basha al-Shari'i*.

76. Sami, pt. 2, p. 537; pt. 3, vol. 1, pp. 66–67, 218.

77. The remainder of this paragraph is based on: Sami, pt. 3, vol. 2, p. 964; pt. 3, vol. 3, pp. 1052–53; *WM*, no. 833, 10 D 1296/26 Oct. 1879; *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Arabi*, reg. 1939/187/213, Viceroy/*al-Maliya*, 20 R 1289/28 May 1872; *MM*, no. 18037, *Mudad istikhdam Ahmad Nashat Basha*; *MM*, no. 18189, *Mudad istikhdam Muhammad Ratib Basha*.

78. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 479; *al-Abhath*, box 132, dossier "al-Ma'ashat," Viceroy/al-Daqahliya, 5 DH 1279/24 May 1863.

79. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 337; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 14, p. 98, records that Thaqib Pasha received his full salary as pension; in 1871 pensions were both higher and lower than the legal amounts (*Mas, al-Majlis al-Khususi*, reg. 1954/2/16, *al-Dakhiliya/al-Majlis al-Khususi*, 9 L 1288/22 Dec. 1871).

80. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 345; Artin, "Essai sur les causes du renchérissement," p. 75; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 461; see also ibid., pt. 3, vol. 1, pp. 233, 347; *Mas, al-Majlis al-Khususi*, reg. 74/39/20, *Qarar al-Majlis al-Khususi*, 19 SH 1284/15 Dec. 1867.

81. Baer, "Tanzimat in Egypt," pp. 126–27.

82. Borg/Vivian, no. 29, 19 Sept. 1877, in FO 141/112; see also Rogers/Stanton, unnumbered dispatch, 28 July 1870, in FO 141/72; Carr/Vivian, no. 14, 13 June 1878, in FO 141/120; Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, p. 166.

83. This paragraph is based on Sami's records: on departmental control of accounts, see pt. 3, vol. 1, pp. 89, 156–57; pt. 3, vol. 2, p. 582; on expenditures from departmental treasuries, see pt. 3, vol. 1, p. 280; pt. 3, vol. 2, pp. 466, 884–85; pt. 3, vol. 3, p. 1142; for the practice of not giving receipts, see pt. 3, vol. 2, pp. 882, 923, 931 (irregular accounts are discussed on p. 67); on the authority of the Finance Department, see pt. 3, vol. 1, p. 106; pt. 3, vol. 2, pp. 462, 582–83; on provinces falling behind in submitting records, see pt. 3, vol. 1, p. 113.

84. Ministère des finances, *Rapport*, p. 56, also in FO 78/2998.

85. Commission superieure d'enquête, *Rapport preliminaire*, p. 15, also in dispatch no. 348, 11 Oct. 1878, in FO 78/2857.

86. Cave report, in McCoan, *Egypt As It Is*, p. 388.

87. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 130; *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 526/33, pt. 2, Viceroy/Haqqi Pasha, end of B 1279/21 Jan. 1863; Sami, pt. 3, vol. 1, p. 409; pt. 3, vol. 2, pp. 444, 644, 696, 753.

88. Deny, *Sommaire des archives*, pp. 120, 124.

89. Colquhoun/Russell, no. 22, 21 Feb. 1860, in FO 78/1522.

90. Sami, pt. 3, vol. 3; appendix on the history of the railway and communications administration.

91. This paragraph is based on: Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 608, 619, 635, 1015, and annual lists: pt. 3, vol. 3, pp. 1085, 1096, 1264; *WMC*, box no. 1, dossier "al-Idara"; *WM*, no. 432, 2 N 1288/14 Nov. 1871.

92. Deny, *Sommaire des archives*, pp. 96, 34, 98.

93. McCoan, *Egypt As It Is*, p. 92; Lascelles/Salisbury, no. 397, 22 Nov. 1878, in FO 78/2858.

94. Deny, *Sommaire des archives*, pp. 96–97; Sami, pt. 3, vol. 3, pp. 1389–91.

95. This paragraph is based on Sami: on Sa'id's decree on cabinet authority, see pt. 3, vol. 1, p. 158; on delegating viceregal authority to cabinet officials, see pt. 3, vol. 2, p. 632; pt. 3, vol. 3, p. 1230; on giving cabinet officers high positions, see pt. 3, vol. 1, p. 291; pt. 3, vol. 2, pp. 465, 475, 512, 681; on Ismail Raghib's appointments, see ibid., pp. 574, 643, 695; Colquhoun/Russell, no. 24, 24 Feb. 1865, in FO 78/1871.

96. These examples are taken from Sami, pt. 3, vol. 2, years 1863–65: on the confiscation of villages, see esp. 469, 514, 516, 520; on reappropriation of lands given as pensions, see p. 479; on Ismail's order to his director of finance, see p. 500.

97. Gordon, *Letters*, p. 196; see also Senior, *Conversations*, vol. 2, p. 112.

98. Leon, *Khedive's Egypt*, pp. 235–36; see also Vivian/Salisbury, no. 226, 29 June 1878, in FO 78/2855.

99. Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 605, 770, 994–95; *al-Abhath*, box 103, dossier "al-Khassa," MS "Nuzzar al-Khassa wa muwazzafuha." For the *dairas* after European intervention, see McCoan, *Egypt As It Is*, pp. 150–60.

100. Muhammad Ali, *Majmu'at Khitabat*, pp. 146–61.

101. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 361, art. 4; *MM*, no. 13959, *Mudad istikhdam Muhammad Hafiz Basha*; no. 13727, *Mudad istikhdam Ali Rida Basha*.

102. This paragraph is based on: Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 499, 598–99; *al-Abhath*, box 106, dossier "Khassa," Viceroy/*al-Khassa*, 20 S 1280/6 Aug. 1863; for lands brought under *daira* administration, see Sami, pt. 3, vol. 2, years 1863–65; for *daira* inspection offices in 1870 compared with the Inspectorate, see ibid., pp. 880, 648.

103. Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 1032, 872.

104. The rest of this paragraph is based on: Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 263, 285, 277–78, 279.

105. See HP, MS 37452, *passim*. When the War Department was abolished in 1858, the administrations in its charge, including some military units, were distributed among other bureaucratic departments (Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 277–79). At the same time, Egypt's new civil elite showed traces of military influence, often the result of training and education. Complete separation of civil-military spheres did not come until the end of the nineteenth century.

106. This paragraph is based on: Sami, pt. 3, vol. 2, p. 582; Commission supérieure d'enquête, *Rapport préliminaire*, p. 16; Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1100, art. 2.

107. This paragraph is based on: OL(1855), pp. 94–95, arts. 2–3, 8–9, and *passim*; Dufferin/Granville, no. 47, 6 Feb. 1883, in FO 78/3566; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 619; *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 529/83/3, Viceroy/Raghib Pasha, 14 M

1282/9 June 1865; and reg. 557/8/4, Viceroy/*al-Ashghal*, 21 J 1282/12 Oct. 1865; *Mas, al-Majlis al-Khususi*, reg. 78/140/112, *Qarar al-Majlis al-Khususi*, 29 R 1289/20 May 1872.

108. OL(1855), p. 103, art. 8; *al-Abhath*, box 137, dossier "Qawanin wa Lawa'ih," *Qarar Majlis Mulki Misr*, 23 J 1251/16 Sept. 1835; McCoan, *Egypt As It Is*, p. 119; *MDDMS*, reg. 65, doc. 283, Viceroy/Abbas, 6 N 1251/26 Dec. 1835.

109. Commission supérieure d'enquête, *Rapport préliminaire*, pp. 21–22; see also McCoan, *Egypt As It Is*, p. 385; Amédée and Outrebon, *L'Egypte et Ismail Pacha*, p. 155.

110. Baer, "Tanzimat in Egypt," p. 112.

111. *MDDMS*, reg. 62, doc. 431, Viceroy/Baqqi Bey, 23 L 1250/20 Feb. 1835.

112. See *WM*, no. 12, 10 J 1262/6 May 1846; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 10, p. 99; *al-Abhath*, box 106, dossier 134, "Ahmad Tal'at Basha," Viceroy/Tal'at Pasha, 29 J 1289/4 Aug. 1872; Sami, pt. 3, vol. 1, p. 292. An exception was Habib efendi (Sami, pt. 2, p. 492). In Ottoman Egypt before the nineteenth century, it was apparently the custom for a dismissed or recalled pasha to remain in his house until his accounts were audited (Gibb and Bowen, *Islamic Society*, vol. 1, pp. 2, 47).

113. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 633. In 1856, Sa'id had all of the *mudirs* and *ma'murs* in lower Egypt transferred to upper Egypt and vice versa (*Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Arabi*, reg. 1888/9/1, Viceroy/Governor of al-Daqahliya, 7 S 1273/7 Oct. 1856).

114. *WMC*, box 1, dossier "al-Idara fi ahd Muhammad Ali," *Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 58, doc. 28, viceroy to all provinces, 21 M 1249/10 June 1833; *WM*, no. 969, 2 DH 1297/5 Nov. 1880; Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 576, 629; on rewards for locating unregistered land, see Jallad, *Qamus al-idara*, vol. 3, p. 58; on reclassifying land for tax purposes, see Ministère des finances, *Rapport*, p. 49; Commission superieure d'enquête, *Rapport préliminaire*, pp. 23–24.

115. Baer, *Landownership*, pp. 8–10; see also Owen, *Middle East in the World Economy*, pp. 141–42.

116. Owen, "The Development of Agricultural Production," p. 533.

117. This paragraph is based on: Baer, *Landownership*, pp. 19, 31; Rauf Abbas Hamid, *al-Nizam*, p. 27.

118. Senior, *Conversations*, vol. 1, p. 56; Leon, *Khedive's Egypt*, p. 263; Gordon, *Letters*, p. 76; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 634; pt. 3, vol. 3, p. 1452.

119. Sammarco, *Histoire de l'Egypte moderne*, vol. 3, pp. 32–35.

120. The rest of this paragraph is taken from the following sources: on Ismail's relations with his brother and uncle, see Colquhoun/Russell, no. 39, 13 Mar. 1863, in FO 78/1754; on Abd al-Halim as acting viceroy and president of the council, see Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 463, 468, 574.

121. This paragraph is based on the following sources: on salary raises made in 1864, see *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 539/150/69, Viceroy/Ahmad Rashid, 25 N 1280/5 Mar. 1864 (Ismail also gave pensions and promotions as gifts [Sami, pt. 3, vol. 2, p. 621; pt. 3, vol. 3, p. 1098]); on repealing the *ushuriya* taxes, see Artin, *Landed Property*, pp. 104–05; on the payment of officials' debts, see *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 573/43/20, Viceroy/*al-Maliya*, 21 L 1284/15 Feb. 1868; *Awamir, Ma'iya Saniya-Arabi*, reg. 1942/28/70, Viceroy/Sultan Pasha, 22 B 1288/7 Oct. 1871; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 881; for gifts of houses, see *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 539/78/187, Viceroy/Ahmad Rashid, 7 D 1280/14 Apr. 1864, reg. 537/9/19, Viceroy/Rishwan Bey, 4 J 1281/5 Oct. 1864; Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 680, 802, 866; on money given to Ismail Siddiq for a house and property, see *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 573/53/13,

Viceroy/*al-Daira al-Saniya*, 7 M 1285/30 Apr. 1868; on the sale of offices, see Borg/Lascelles, 11 July 1879, in FO 78/3002; Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1452; on gifts of slaves and officials marrying into the viceroy's family, see Ministry of *al-Awqaf, Qalam al-Sijillat, Sijill 40 Ahli, hujja* 2686, *Muhammad Ratib Basha*; see also *MM*, no. 20289, *Warathat Ahmad Basha Nashat*: no. 5231, *Sitt Sizawar Hanum*; no. 20289, *Haram Marhum Yusuf Basha Shuhdi*; Sami, pt. 3, vol. 3, pp. 1124*n1*, 1125; on cash gifts to officials, see Sami, pt. 3, vol. 2, p. 607, and entries for 1863–65, *passim*.

122. These examples are taken from Sami, pt. 3, vol. 2: on Husayn Pasha, p. 443; on Rushdi and Munis Bey, pp. 547, 621; on Daramalli, p. 790; on Nubar Pasha, pp. 615, 582–83; see also *AI, al-Mutafarriqat*, box 152, dossier "Idara;" Cazcans-Minister (France), 15 June 1874; on Ismail Siddiq, see Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 632, 652.

123. See Colquhoun/Russell, no. 75, 19 June 1865, in FO 78/1871; Stanton/Clarendon, no. 46, 1 May 1866, in FO 78/1925; Stanton/Stanley, no. 3, 12 June 1867, in FO 78/1976; ibid., no. 55, 27 May 1868, in FO 78/2038.

124. Lascelles/Salisbury, no. 236, 19 Apr. 1879, in FO 78/3000; Colquhoun/Russell, no. 32, 11 Mar. 1865, in FO 78/1871.

125. Colquhoun/Russell, no. 74, 25 May 1864, in FO 78/1815.

126. Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 483, 585–92; Colquhoun/Russell, no. 76, 11 May 1863, in FO 78/1754; see also Landes, *Bankers*, pp. 149–54.

127. Colquhoun/Russell, no. 115, 4 Aug. 1863, and "Memorandum," in ibid., no. 109, 1 July 1863, in FO 78/1755.

128. Francis/Stanton, 4 Mar. 1868, in FO 141/68; Rogers/Stanton, no. 26, 18 July 1870, in FO 141/72; Arpa/Moore, 18 Sept. 1871, in FO 141/75, pt. 3. Officials were also exploited by their own government in this way.

129. These examples are taken from the following sources: on raises in the *kharajiya* tax, see Artin, *Landed Property*, pp. 90–97; on legal fees and foodstuffs, manufactured items, and prostitution, see Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 795, 966–67; pt. 3, vol. 3, p. 1088; Gordon, *Letters*, pp. 292–93, 301–02; on increased revenue since Muhammad Ali's reign, see McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 151.

130. This paragraph is based on: Gordon, *Letters*, pp. 178–79, 140–41, 286, 281.

131. McCoan, *Egypt As It Is*, p. 87; cf. Colquhoun/Russell, no. 24, 24 Feb. 1865, in FO 78/1871.

132. Colquhoun/Russell, no. 111, 18 July 1863, in FO 78/1755; Stanton/Stanley, no. 37, 17 Apr. 1868, in FO 78/2038.

133. These examples are taken from Sami, pt. 3, vol. 2: on Ismail's vigilance in general, pp. 447, 504, 625–26; on his control over work done by officials, p. 542; on his control over officials and their salaries, pp. 466, 514, 519, 548, 619, 827; on his control over expenditures, see, for example, p. 876.

134. These examples are taken from the following: on the location of the Privy Council, see Sami, pt. 3, vol. 2, p. 458 (cf. pt. 3, vol. 3, p. 1393); pt. 3, vol. 2, pp. 683–84; on the War Department and the viceregal cabinet, see pt. 3, vol. 2, p. 609; on the location of Mubarak's administrations, see Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 50; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 873; on the relocation of major administrations in the 1870s, see About, *Le Fellah*, p. 131; McCoan, *Egypt As It Is*, p. 91.

135. Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 409–10; pt. 3, vol. 2, p. 446.

136. *Mas, Majlis Khususi*, reg. 90/35/36, *Qarar al-Majlis al-Khususi*, 29 L 1290/20 Dec. 1873; *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 529/3/2, Viceroy/*Sikkat Hadid*, 19 SH 1279/9 Feb. 1863; see also Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 43.

137. *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 539/114/257, Viceroy/Ahmad Rashid, 3 R 1281/7 Aug. 1864.

138. This paragraph uses examples from Sami, pt. 3, vol. 2: on Ismail's control over the Alexandria chief of police, see pp. 557–58; over Rushdi and Munis Bey, see pp. 547, 621; over provincial governors' limited powers of appointment, see pp. 632–33; over limited powers to dismiss and appoint clerks in lower Egypt, see p. 624; over Ismail Siddiq's powers, see p. 632; on the viceroy's admonishment of Ismail Siddiq, see pp. 940, 1011 (but shortly after Ismail Siddiq's removal from Finance, he was named director of the viceroy's *daira*).

139. Colquhoun/Russell, no. 84, 17 July 1865, in FO 78/1871.

140. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 867; in Muhammad Ali's time, the *wirku* tax was a general professional tax levied upon craftsmen and persons providing services in the cities (Baer, *Egyptian Guilds*, p. 86); Sami, pt. 3, vol. 2, p. 830; *Mas, al-Majlis al-Khususi*, reg. 9/31/21, *al-Majlis al-Khususi*/Governorate of Suez, 18 M 1289/28 Mar. 1872.

141. al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 92, 94, 108; Moore/Granville, no. 3, 20 June 1871, in FO 78/2186.

142. See the article from the *Egyptian Gazette* (3 June 1868) in Reade/Stanley, no. 17, 17 June 1868, in FO 78/2042, and the account of al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 101–02.

143. al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, p. 119; Stanton/Granville, no. 35, 9 May 1873, in FO 78/2283.

144. Abu-Lughod states ("Transformation of the Egyptian Elite," p. 342) that in 1874 the Chamber rose up in arms against Ismail when he asked them to repeal the Law of *Muqabala*; however, the Chamber was not even in session during 1874.

145. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 933.

الفصل الرابع :

1. For the use of this term, see *WM*, no. 619, 12 J 1256/12 July 1840; no. 62, 11 J 1263/27 Apr. 1847; *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Arabi*, reg. 1881/331/122, Viceroy/*al-Maliya*, 11 SH 1271/29 Apr. 1855; *al-Abhath*, box 55, dossier "Rifa'a Bey," letter from Department of Education, 2 M 1262/31 Dec. 1845; *al-Abhath*, box 137, *La'ihat al-Ma'ashat*, 12 SH 1260/27 Aug. 1844, art. 1. Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, p. 214, describes *al-dhawat* as official personages, mostly Turks, who owned landed estates and lived in the cities and towns. See Barakat, *Tatawwur*, pp. 183–90.

2. In 1849, when Abbas Pasha granted money to the mothers of Ibrahim Pasha's sons, their courts were referred to as *al-dhawat* households (*dur al-dhawat*) (*MDDMS, Turki*, reg. 1557, doc. 12, note from Abbas Pasha, 22 L 1265/10 Sept. 1849). Elsewhere, however, the viceregal family is distinguished from *al-dhawat* (Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 21–22; OL [1855], p. 102, art. 11).

3. Egyptian National Archives, *Daftar zimam atyan ushuriya: Dhawat, Raqm al-sijill*, 1343 (*min* 15 D 1264/13 Oct. 1848 *ila* 6 R 1287/6 June 1870).

4. In November 1871, position rather than rank became the legal basis of salary (*WM*, no. 833, 10 D 1296/26 Oct. 1879).

5. The distinction between higher and lower officials is unclear. The *Egyptian Gazette* of 16 SH 1264/18 July 1848 suggests that the dividing line is the rank of colonel. Whereas pensions had been given to orphaned sons of deceased officials up to and including the rank of lieutenant colonel, but not to sons of *al-dhawat*, henceforth, pensions were also to go to orphaned sons of all officials at the rank of colonel and above. Further, almost all

officials mentioned in the *Dhawat* Land Register held first or second ranks, or their military equivalents. Thus I infer that the line of division was second rank (see also Sami, pt. 3, vol. 1, p. 24; *WM*, no. 62, 11 J 1263/27 Apr. 1847).

6. The titles of bey and pasha did not always correspond with rank because the ruler could grant these titles to anyone (see, for example, Sami, pt. 3, vol. 2, p. 467).

7. This paragraph is based on the following sources: on exemption from interrogation by inferiors, see *WM*, no. 62, 11 J 1263/27 Apr. 1847; on favored treatment under the law, see OL (1855), p. 94, art. 2; on equality of all subjects, see ibid., p. 92, art. 1, p. 102, art. 11; on exemption from corporeal punishment, see ibid., p. 94, art. 2; Code of Abbas, art. 21, in Murray/Palmerston, no. 7, 24 Mar. 1851, in FO 78/875; *Qanun al-Muntakhabat*, in Jallad, *Qamus al-idara*, vol. 3, p. 360, art. 85, p. 364, art. 101, p. 365, art. 110.

8. Adham Pasha, a Turk, came to Egypt from Istanbul during the reign of Muhammad Ali. He was sent to study in England, and in 1839 became director of education; his last position was director of education and charitable endowments in 1863 (see Abd al-Karim, *Tarikh al-ta'lim*, pp. 114–15; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 12, pp. 5–6).

9. Ali Dhu al-Fiqar was a slave brought from Greece and given by Muhammad Ali to his son Sa'id as a companion in study. According to al-Ayyubi, Ismail Raghib was also a Greek slave (*MM*, no. 17199, *Mudad istikhdam Ali Dhu al-Fiqar*; al-Ayyubi, *Tarikh Misr*, vol. 2, p. 259. See also Politis, *L'Hellénisme*, pp. 205, 219).

10. The phrase "pure element" was used by Abbas (Sami, pt. 3, vol. 1, p. 30). See also Gordon, *Letters*, pp. 182, 226, 301; Gordon wrote in 1867 that in Egypt the division was Arab versus Turk. One of the most humiliating punishments for a member of the *dhawat* aristocracy was to be dressed as a *fallah* and sent out among the native population, a threat used by the viceroys to keep their men in line (Senior, *Conversations*, vol. 2, p. 85).

11. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 48.

12. See Leon, *Khedive's Egypt*, pp. 181–82; Bell, *Khedives*, pp. 164, 168, 180 and *passim*; Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, pp. 158–59.

13. See Barakat, *Tatawwur*, pp. 231–60.

14. This paragraph is based on the following sources: on Coptic notables, see *WM*, no. 1447, 15 N 1299/31 July 1882; on the provincial notability, see Baer, "Village Shaykh," in *Social History*, pp. 30–61.

15. Mengin, *Histoire Sommaire*.

16. Baer, "Village Shaykh," in *Social History*, p. 221.

17. These are Hammad Bey, Ali Mubarak, Muhammad Thaqib, Muhammad Mazhar, Ismail Siddiq, Mustafa Bahjat, Ali Ibrahim, and Rifa'a Tahtawi; Bahjat Pasha was of mixed Turkish-Egyptian parentage.

18. *L'Egypte et l'Europe*, vol. 1, p. 40.

19. The rest of this paragraph is based on the following sources: on Turks refusing to enter new schools, see HP, MS 37449, fol. 89; Douin, *La mission du Baron de Boislecomte*, p. 138; on neglecting their work, see Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 108; Muhammad Ali's order appears in an order from the viceregal cabinet, 26 Oct. 1833, in *WMC*, box 1, dossier "al-Idara fi ahd Muhammad Ali."

20. For information on Hekekyan, see Mustafa, "The Hekekyan Papers," pp. 68–75.

21. The following examples are taken from: al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 152; Senior, *Conversations*, vol. 2, p. 168; Artin, "Artin Bey," p. 4.

22. The diary (which is being edited for publication) and correspondence of Nubar Pasha are in the custody of Count d'Arschot of Brussels; Hekeyan's papers are in the British Museum.

23. This and the following examples are taken from: Mustafa, "The Hekekyan Papers," p. 73; HP, MS 37450, fol. 34; MS 37449, fol. 212; MS 37450, fols. 133, 99, 211.

24. See Cadalvene and Breuvery, *L'Egypte et la Turquie*, vol. 1, p. 126; Senior, *Conversations*, vol. 1, p. 281, Merruau, *L'Egypte contemporaine*, p. 8.

25. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 367.

26. This and the following examples are taken from: Senior, *Conversations*, vol. 2, pp. 93, 58; Marton/Murray, 22 Feb. 1853, in pt. 1, FO 141/21.

27. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 260; Marton/Murray, 22 Feb. 1853, in FO 141/21, pt. 1; Bruce/Clarendon, no. 18, 2 Apr. 1857, in FO 141/20.

28. Because of Muhammad Ali's efforts, after 1849 Copts were almost entirely limited to the middle and lower levels of the bureaucracy; however Barakat (*Tatawwur*, p. 183) names one Copt in high office after 1849, and Rauf Abbas Hamid (*al-Nizam*, p. 97) cites two Copts with the title of bey in the central administration.

29. Douin, *Une mission militaire*, p. 77; Planat, *Régéneration de l'Egypte*, p. 166.

30. This paragraph is based on: Abu-Lughod, *Cairo*; HP, MS 37453, fol. 187; Senior, *Conversations*, vol. 2, p. 33.

31. The following examples are taken from: *al-Abhath*, box 106, dossier 134, "Ahmad Basha Tal'at," 25 B 1283/3 Dec. 1866; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 546; HP, MS 37450, fol. 11; Abu-Lughod, *Cairo*, pp. 115–16; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 48; Ministry of *al-Awqaf*, *al-Daftarkhana*, *waqfiyat al-mahfuza*, vol. 1, no. 955, Khalil Bey Khulusi; vol. 2, no. 3218, Hasan Basha Munastarli.

32. This paragraph is based on: Leon, *Khedive's Egypt*, pp. 56–58; Edmond About, *Le Fellah*, pp. 105–06.

33. *MM*, no. 10511, *Mudad istikhdam Hasan Basha Rasim*.

34. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 14, p. 98; Ministry of *al-Awqaf*, *Qalam al-Sijillat*, *Sijill* 12, *Ahli*, *Alif*, *hujja* 36, Muhammad Sultan Basha.

35. Ministry of *al-Awqaf*, *Qalam al-Sijillat*, *Sijill* 330 *Qadim*, *hujja* 2296, Rifa'a Tahtawi; *MM*, no. 18001, *Warathat marhum Hasan al-Shari'i Basha*.

36. Muhammad Hafiz, Abdallah Fikri, and Mustafa Bahjat were officials of mixed Turkish-Egyptian background (Zakhura, *Mir'at al-asr*, vol. 2, p. 322; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 2, p. 46; vol. 16, p. 56).

37. Douin, *La mission du Baron de Boislecomte*, p. 111.

38. *WMC*, box 1, dossier, "al-Idara fi ahd Muhammad Ali," *Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 56, Viceroy/Governor of *al-Daqahliya*, 10 S 1250/18 June 1834.

39. This paragraph is based on: Senior, *Conversations*, vol. 2, p. 110; HP, MS 37449, fol. 112; MS 37450, fol. 63; on Muhammad Ali's control, see Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 64; on the expense of bringing land under cultivation, see Hamont, *L'Egypte*, vol. 1, pp. 119–21.

40. Barakat, *Tatawwur*, pp. 169–72; Baer, *Landownership*, pp. 14–15.

41. Owen, *Cotton and the Egyptian Economy*, pp. 74–75.

42. Ibid., pp. 70–71.

43. The *uhda* system did not end completely; Abbas revoked most but not all of Muhammad Ali's *uhdas*; Sa'id and even Ismail continued to grant *uhdas*, which continued in existence until the late 1860s (Baer, *Landownership*, pp. 14–15).

44. This and the following examples are taken from: Barakat, *Tatawwur*, pp. 77–78, 111, 79; *al-Abhath*, box 132, dossier "al-Ma'ashat," Viceroy/*al-Maliya*, 19 RT 1280/1 Oct. 1863.

45. Sami, pt. 3, vol. 2: years 1863–65.

46. Baer, *Landownership*, pp. 16–17.

47. Barakat, *Tatawwur*, p. 84.

48. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 12, p. 50; figures for the other officials come from the *Dhawat* Land Register.

49. Examples are taken from: *MM*, no. 633, *Mudad istikhdam Muhammad Bayk Khulusi*; no. 3579, *Mudad istikhdam Muhammad Thaqib Basha*; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 16, pp. 56–58.

50. Owen, *Middle East in the World Economy*, p. 130.

51. Shortly after his accession, Ismail allegedly forced officials to surrender productive agricultural land and to take tracts of uncultivated land in return (Gordon, *Letters*, p. 86; *MM*, no. 7791, *Mudad istikhdam Yusuf Basha Fahmi*).

52. Unless otherwise stated, this paragraph is based on: Barakat, *Tatawwur*, pp. 112, 134, 136–39, and *passim*, and Rauf Abbas Hamid, *al-Nizam*, pp. 83–85, 88, 182, and *passim*.

53. Owen, *Middle East in the World Economy*, p. 130.

54. Barakat, *Tatawwur*, p. 139.

55. OL (1855), p. 100, art. 1; in his biography of Salih Majdi Bey, Mubarak (*al-Khitat*, vol. 8, p. 24) commented that Salih was promoted to the rank of major by the direct order of Sa'id without the mediation (*tawassut*) of anyone.

56. Colquhoun/Russell, no. 5, 16 Jan. 1861, in FO 78/1590.

57. The following examples are taken from: McCoan, *Egypt As It Is*, p. 377; *MM*, no. 8613, *Warathat Ahmad Basha al-Daramalli*; Ministry of *al-Awqaf*, *al-Daftarkhana*, *waqfiyat al-mahfuzah*, vol. 2, no. 2644, Muhammad Asim; *al-Abhath*, box 105, MS "Kashf asma kibar muwazzafi al-hukuma al-misriya fi awwal al-maghfur lahu Jannatmakan Ismail Basha Khidiwi Misr," D 1279/20 Apr.–19 May 1863.

58. This paragraph is based on: Artin, "Artin Bey," p. 1; Senior, *Conversations*, vol. 2, p. 168; on Arakil, see Sami, vol. 3, pt. 1, pp. 58, 194, and list of appointments for 1857; on Iram, see About, *Le Fellah*, p. 130; on Abraham and Kevork, see al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 152; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 516; Holynski, *Nubar*, p. 12.

59. Artin, "Artin Bey," pp. 2, 4; Gilbert/Palmerston, no. 24, 7 Aug. 1850, in FO 78/840.

60. See Artin, "Artin Bey," *passim*; *MM*, no. 1625, *Mudad istikhdam Istafan Bayk*, and no. 1757, *Warathat Istafan Bayk*; Heyworth-Dunne, *History of Education*, p. 160; and Sami, annual lists of appointments.

61. Nubar and his family directed Foreign Affairs during the following periods: Boghos Bey: 1824–1844; Nubar: 1866–1874, 1875–1876, 1878–1879, 1884–1888; Tigrane Pasha: 1891–1894; Artin was director between 1844 and 1850, and Stephen Bey from 1854 to 1857.

62. Hekekyan did suspect, however, that Muhammad Ali tried to have him poisoned (Senior, *Conversations*, vol. 2, pp. 142–45).

63. The following examples are taken from: Murray/Palmerston, no. 12, 5 Mar. 1849, in FO 78/804; Murray/Canning, no. 1, 14 July 1851, in FO 195/348; HP, MS 37452, fol. 55.

64. Abd al-Karim, *Tarikh al-ta'lim*, p. 566; Heyworth-Dunne, *History of Education*, p. 253.

65. Douin, *La mission du Baron de Boislecomte*, p. 138.

66. This and the following are based on: HP, MS 37449, fol. 109; Hamont, *L'Egypte*, vol. 1, pp. 440–41; Heyworth-Dunne, *History of Education*, pp. 169, 241; HP, MS 37452, fol. 53, 55; Abdel-Rahim Mustafa, "The Hekekyan Papers," p. 69.

67. On *al-watan*, see Dozy, *Supplément aux dictionnaires arabes*, vol. 2, pp. 819–20. *Patrie* was not a new meaning, only one to which these officials gave greater emphasis.

68. Hamont, *L'Egypte*, vol. 1, p. 287; Urabi, *Mudhakkirat Urabi*, vol. 1, p. 16. Egypt's rulers used *al-watan* and appealed to their subjects' patriotic spirit. See *WM*, no. 93, 13 DH 1263/22 Nov. 1847; Farhi, "Nizam-i Cedid," p. 173; Şami, pt. 3, vol. 1, pp. 185–86.

69. The following examples are taken from: Senior, *Conversations*, vol. 2, pp. 205–06, 11, 8–17, *passim*, 209–10; vol. 1, p. 271.

70. Mustafa, "The Breakdown of the Monopoly System," p. 303; Senior, *Conversations*, vol. 2, p. 209; Sabry, *L'empire égyptien*, p. 231; Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 67, 68–69.

71. Bruce/Clarendon, no. 35, 17 July 1854, in FO 78/1036; HP, MS 37454, fol. 359.

72. Landau, "Secret Societies in Modern Egypt."

73. Dr. Pruner, Abbas's private physician, was the trustworthy channel of communication between the British consul general and the viceroy (Murray/Canning, 12 Dec. 1848, in FO 352/32; Murray/Pruner, 15 Apr. 1849, in FO 141/16, pt. 3). I wish to thank Frederick J. Cox for these references.

74. This and the following are based on: Francis/Governor of Alexandria, and Jones/Stanton, 27 July and 22 Sept. 1866, in FO 141/60; Reade/Raghib, no. 94, 7 June 1867, in FO 78/1976; Stanley/Omar Pasha, 3 Jan. 1871, in FO 141/76; on Sa'id's exemption of Europeans from his salary withholding, see *al-Abhath*, box 135, dossier "Murattabat almuwazzafin," viceregal order of 26 J 1275/1 Jan. 1859; on the flogging incident, see Moore/Granville, no. 22, 7 Sept. 1871, in FO 78/2186; on the British engine drivers' strike, see Stanton/Stanley, no. 7, 23 Jan. 1868, in FO 78/2038; on Lee Green's license, see Bruce/Clarendon, no. 18, 2 Apr. 1857, in FO 140/20; Sami, pt. 3, vol. 1, pp. 191–92; for Hekekyan's comment, see HP, MS 37449, fol. 125.

75. Barnett/Aberdeen, no. 29, 14 Dec. 1844, in FO 78/582; Bertrand, *Nubar*, pp. 26–27.

76. Stratford Canning Papers, Stratford de Redcliffe/Bruce, 27 July 1854, in FO 352/40; Murray/Canning, 12 Dec. 1848, in FO 352/32, in *AI*. Both were made available to me by Frederick J. Cox.

77. Green/Clarendon, no. 39, 7 Sept. 1857, in FO 78/1314; Murray/Stratford de Redcliffe, no. 16, 25 Nov. 1853 in FO 195/412.

78. This and the following examples are taken from: HP, MS 37450, fol. 2; Green/Clarendon, no. 92, 22 Dec. 1857, in FO 78/1314; Colquhoun/Russell, no. 52, 26 Apr. 1864, in FO 142/27; HP, MS 37450, fol. 211; Green/Malmesbury, no. 35, 1 Apr. 1859, in FO 78/1467.

79. Murray/Canning, no. 1, 14 July 1851, in FO 195/348; HP, MS 37452, fols. 48–50.

80. Rauf Abbas Hamid, *al-Nizam*, pp. 174–75.

81. *WM*, no. 1483, 25 L 1299/9 Sept. 1882.

82. Examples are taken from the following sources: on Muhammad Sultan, see G. Fahmi, *Souvenirs*, p. 82; on the Shawaribi family, see Mubarak, *al-Khitat*, vol. 14, p. 116; on the Abaza family, see *MM*, no. 12707, *Mudad istikhdam Sulayman Basha Abaza*; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 14, p. 3; on the Shari'i family, see Zakhura, *Mir'at al-asr*, vol. 2, p. 257.

83. See Baer, "Village Shaykh," pp. 38–45; for their supervision of the *ghafirs*, see Jallad, *Qamus al-idara*, vol. 3, p. 369, art. 121.

84. In addition, Ibrahim al-Shari'i was appointed inspector of Samallut by Ismail (Zakhura, *Mir'at al-asr*, vol. 2, p. 260).

85. This was true of Muhammad al-Shawaribi, al-Sayyid Pasha Abaza, and Bahjat Pasha; Ali Badrawi received Fuwwa and Shayasat as *uhdas* (Mubarak, *al-Khitat*, vol. 14, p. 116; ibid., vol. 16, p. 57; Jallad, *Qamus al-idara*, vol. 3, p. 504; Baer, *Landownership*, p. 58).

86. Sami, pt. 3, vol. 1, p. 214; Zakhura, *Mir'at al-asr*, vol. 2, p. 260.

87. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, pp. 14, 99; vol. 15, p. 73; Rogers/Stanton, no. 36, 7 Nov. 1871, in FO 141/75, pt. 3.

88. This letter, written in Luxor on 19 Dec. 1856, is discussed in Bruce/Clarendon, no. 61, 30 Dec. 1856, in FO 78/1222.

89. Ministry of *al-Awqaf, Qalam al-Sijillat, Sijill* 12, *Ahli, Alif, hujja* 36, Muhammad Sultan Basha.

90. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 12, p. 50.

91. Ministère de l'intérieur, *Recensement général*, vol. 2, pt. 1.

92. For example, in the village of al-Jaradat in al-Buhrayra, where he owned 1,206 *faddans*, Ismail Siddiq built a mosque, a storehouse, a house for his estate-manager, an office for his employees, and a farmhouse (Mubarak, *al-Khitat*, vol. 10, p. 55). In Samannud, Ali Badrawi built a mosque and donated revenues in his *waqfiya* to support the poor and the orphans, and to instruct the young in the Quran (Ministry of *al-Awqaf, Qalam al-Sijillat, sijill* 28, *Qadim, hujja* 1413, Ali Bayk Badrawi). Cf. the *waqfiya* of Muhammad Sultan, cited in note 89.

93. Rogers/Stanton, no. 36, 7 Nov. 1871, in FO 141/75, pt. 3.

94. Zakhura, *Mir'at alasr*, vol. 1, p. 444.

95. Senior, *Conversations*, vol. 1, p. 293.

96. Alexander Schölch, *Egypt for the Egyptians!*, pp. 35–36.

الفصل الخامس :

1. See Bell, *Khedives*, pp. 192–93.

2. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 39.

3. See Delanoue, *Moralistes*, pp. 452–520. Professor Darrell Dykstra wrote his doctoral dissertation on Mubarak, but has not yet published it. Arabic biographies (see bibliography) are based on Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, pp. 37–61; pp. 38–42 focus on his youth.

4. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 41.

5. Tussun, *al-Ba'athat al-Ilmiya*, pp. 226–367.

6. *AI, Ahd Muhammad Ali, daftar* 5, docs. 6858 (notes by Poinçoit) and 6864; *daftar* 9, dossier "Education," doc. 7571; *daftar* 11.

7. *AI, Ahd Muhammad Ali, daftar* 9, dossier "Education," doc. 7719.

8. This paragraph is based on Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, pp. 43–44.

9. The rest of this paragraph is based on: ibid., p. 44; the Privy Council debate is in *al-Abhath*, box 52, dossier "Mawdu' al-Ta'lim," Viceroy/*al-Madaris*, 24 JA 1266/7 May 1850.

10. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, pp. 45–46. Mubarak maintains that he was maligned by jealous men, but he was probably dismissed because of his close association with Abbas, Sa'id's enemy. Ali Ibrahim and Hammad Bey were also dismissed by the new viceroy.

11. Ibid., p. 47. The viceroy's order of dismissal cites the need to transfer all civil officials to the War Department (Sami, pt. 3, vol. 1, p. 220).

12. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 48; *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Arabi*, reg. 1898/94/60, Viceroy/*al-Maliya*, 28 RT 1278/2 Nov. 1861.

13. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, pp. 48–49.

14. *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 582/7/65, Viceroy/Linan Bey, 19 RT 1286/29 July 1869.

15. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 49; see Abu-Lughod, *Cairo*, pp. 105–12; Heyworth-Dunne, *History of Education*, pp. 342–424.

16. *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 582/7/65, Viceroy/Linan Bey, 19 RT 1286/29 July 1869; Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 695, 808, 824, 826; cf. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, pp. 53–54.

17. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 54.

18. Ibid.

19. This paragraph is based on ibid., pp. 40, 43, 61.

20. See ibid., pp. 46–47.

21. Ibid., p. 48.

22. Ibid., p. 46.

23. See Tussun, *al-Ba'athat*, pp. 416–86.

24. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 925; see *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Arabi*, reg. 1919/6/1 and 118/17, Viceroy/*al-Jihadiya*, 7 J 1283/17 Sept. 1866; 3 DH 1283/8 Apr. 1867.

25. See Mubarak, *al-Khitat*, vol. 8, pp. 22–25; and Zakhura, *Mir'at al-asr*, vol. 1, pp. 410–12.

26. Bell, *Khedives*, p. 193; Ninet, *Arabi Pacha*, p. 38.

27. McCoan, *Egypt As It Is*, p. 389.

28. Ibid., p. 385.

29. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 860.

30. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 46.

31. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 542.

32. Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1452.

33. Ali Mubarak, *Nukhbat al-Fikr*, pp. 115–16.

34. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 45; the following examples are taken from: ibid., pp. 45, 48.

35. *WM*, no. 93, 13 DH 1263/22 Nov. 1847.

36. Ali Mubarak, *Alam al-Din*, vol. 1, p. 6.

37. Ibid., p. 7.

38. Ali Mubarak, *Tariq al-hija*, pt. 2, pp. 105–06.

39. Mubarak, *Nukhbat al-Fikr*, pp. 173–74.

40. Delanoue, *Moralistes*, p. 489.

41. Mubarak, *Nukhbat al-Fikr*, p. 189.

42. See G. Fahmi, *Souvenirs*, pp. 23–25, 82–91; a manuscript of the memoirs of Huda Sha'rawi, Sultan's daughter, owned by Mrs. Margot Farranto Badran, formerly of St. Antony's College, Oxford; *MM*, no. 11369, *Warathat Muhammad Sultan Basha*; Amin Sami's records; al-Rafi'i, *al-Thawra*, pp. 590–94; Taymur, *Tarajim*, pp. 31–39; Mujahid, *al-A'lam al-Sharqiya*, vol. 1, pp. 157–59.

43. G. Fahmi, *Souvenirs*, pp. 82, 88.

44. Zakhura, *Mir'at al-asr*, vol. 1, p. 343.

45. This paragraph is based on G. Fahmi, *Souvenirs*, p. 82; Barakat, *Tatawwur*, p. 249; Ministry of *al-Awqaf*, *Qalam al-Sijillat*, *Sijill* 22, *Misr*, *hujja* 2176, Umar Bayk Sultan. Fahmi writes that Muhammad Sultan's family may have had ties with Bedouin tribes who had settled in al-Minya.

46. See G. Fahmi, *Souvenirs*, pp. 82–83; and Sultan Pasha's pension dossier (*MM*, no. 11369).

47. Sulayman Abaza served as district leader in his home province of al-Sharqiya and was later its governor; Ali Badrawi was *hakim al-khutt* and *nazir al-qism* of Sammanud, his home village (*M.M.*, no. 12707, *Mudad istikhdam Sulayman Basha Abaza*; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 12, p. 49).

48. Blunt, *Secret History*, p. 313.

49. G. Fahmi, *Souvenirs*, pp. 83–85.

50. This paragraph is based on Sami, pt. 3, vol. 1, p. 345; pt. 3, vol. 2, pp. 492, 503, 498; *M.M.*, no. 11369, *Waratha Muhammad Sultan Basha*.

51. G. Fahmi, *Souvenirs*, p. 21.

52. See Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 648, 649–50, 970–72; Vivian/Derby, no. 320, 30 Nov. 1877, in FO 78/2634.

53. al-Rafi'i, *al-Thawra*, p. 591; Stuart, *Egypt After the War*, p. 445; Ministry of *al-Awqaf*, *Qalam al-Sijillat*, *Sijill* 12, *Ahli*, *Alif*, *hujja* 36, *Muhammad Sultan Basha*; Ministère de l'intérieur, *Recensement général*, vol. 2, pt. 1.

54. G. Fahmi, *Souvenirs*, p. 87.

55. See note 53.

56. This paragraph and the following one are based on the Sha'rawi memoirs, pp. 6–7, and *n1*.

57. G. Fahmi, *Souvenirs*, p. 85.

58. Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1450.

59. *Mas*, *Awamir*, *Ma'iya Saniya-Arabi*, reg. 1940/59/61, Viceroy/*al-Dakhiliya*, 13 JA 1289/18 Aug. 1872.

60. G. Fahmi, *Souvenirs*, p. 85.

61. See Wilson, *Chapters*, pp. 94–97; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 263–66, 358–408; Sami, pt. 3, vol. 3, pp. 1449–55; Leon, *Khedive's Egypt*, pp. 183–98; McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 69–70, 135–36, 151.

62. Wilson, *Chapters*, p. 95; see also Leon, *Khedive's Egypt*, pp. 183–84.

63. al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 263; McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 70.

64. Leon, *Khedive's Egypt*, p. 183; McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 70.

65. Although Sami (pt. 3, vol. 3, p. 1449) asserts that the *mufattish* was never dismissed he was briefly demoted in 1872 from his position as director of finances to membership on the Privy Council, but quickly returned to favor; the reference to "little khedive" is from al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 360.

66. This paragraph is based on: Sami, pt. 3, vol. 3, pp. 1450–51.

67. This paragraph is based on ibid., and on the following sources: for the promotion of 1863, see *Mas*, *Awamir*, *Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 526/50/56 and 95/741, Viceroy/*al-Maliya*, 13 SH 1279/3 Feb. 1863, and 14 DH 1279/2 June 1863; on not being appointed to the regency council, see Sami, pt. 3, vol. 2, p. 641; for the land grants, see ibid., entries for 1863 and 1864; for the appointments of 1865, see ibid., p. 613; for the appointment of 1867, see ibid., p. 711.

68. Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1125; *Dhawat* Land Register, entry for Ismail Siddiq.

69. Leon, *Khedive's Egypt*, p. 184; McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 70; Wilson, *Chapters*, p. 94.

70. This and the following paragraphs on the loan of 1868 and Ismail Siddiq's role are based on: Hamza, *Public Debt*, pp. 138–51; Sabry, *L'empire égyptien*, pp. 138–47; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 264–65.

71. Sabry, *L'empire égyptien*, p. 142; Hamza, *Public Debt*, p. 141.

72. *AI*, *Ahd Ismail*, Collection 139/8/42–, Viceroy/Abraham Bey, 15 Feb. 1874.

73. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 632.

74. Ibid., p. 652. Ismail Siddiq was also authorized to appoint officials to fill the administrative offices created in 1866. (ibid., pp. 669–700).

75. See ibid., pp. 663–64, 669, 700.

76. Ibid., pt. 3, vol. 3, pp. 1451–52; Ninet, "Origins of the National Party in Egypt," p. 122.

77. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 940.

78. McCoan, *Egypt As It Is*, p. 95; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 90–91; Stanton/Derby, no. 39, 28 May 1874, in FO 78/2342.

79. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 650. The wife of Muhammad Shakir Pasha was a freed slave of Ismail Siddiq, and Ahmad Nashat was his nephew (Butler, *Court Life in Egypt*, p. 178; *MM*, no. 20873, *Warathat Muhammad Shakir Basha*).

80. Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1452.

81. McCoan, *Egypt As It Is*, p. 95*n1*.

82. This paragraph is based on Leon, *Khedive's Egypt*, pp. 191–97; McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 200–01; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 361–62, 401–08; Sami, pt. 3, vol. 3, pp. 1453–55; Vivian/Derby, no. 27, 11 Nov. 1876, in FO 78/2504.

83. In 1865, for example, the *mufattish* received a gift of £5,000 from the viceroy (Sami, pt. 3, vol. 2, p. 632). The following information is taken from: McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 151; Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, p. 152; Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1452.

84. al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 401.

85. Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 802, 940, 964; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 10, p. 55; *al-Abhath*, box 106, dossier "Ismail Basha Siddiq," reference to *WM*, no. 729, 23 N 1294/1 Oct. 1877; *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Arabi*, reg. 1927/145/48, Viceroy/*al-Daira al-Saniya*, 26 J 1286/3 Sept. 1869; *Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 573/65/57, Viceroy/*al-Daira al-Saniya*, 20 M 1285/13 May 1868; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 401.

86. The following examples are taken from: *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Turki*, reg. 573/86/23, Viceroy/*al-Daira al-Saniya*, 16 R 1285/7 July 1868; *Ma'iya Saniya-Arabi*, reg. 1935/78/104, Viceroy/*al-Maliya*, 21 N 1287/15 Dec. 1870; McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 200.

87. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 624.

88. *Dhawat* Land Register; Mubarak, *al-Khitat*, vol. 19, p. 88; see also ibid., pp. 12, 17, 55.

89. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 10, p. 55.

90. *MM*, no. 9598, *Mudad istikhdam Muhammad Sharif Basha*; on the life and career of Muhammad Sharif, see also al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 206–23; Zakhura, *Mir'at al-asr*, vol. 1, pp. 125–29; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 166–72; Blunt, *Secret History*, pp. 146, 149, 190, and *passim*; Bell, *Khedives*, pp. 163–81; Zaki, *A'lam al-Jaysh*, pp. 110–12; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, pp. 334–35.

91. *al-Abhath*, box 135, dossier 33, contains reports on the genealogy of Muhammad Sharif, whose grandfather, according to one account, was chief treasurer (*daftardar*) of Egypt. The remainder of this paragraph is based on al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 166–68.

92. This paragraph is based on: al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 168; and *MM*, no. 9598; *Mudad istikhdam Muhammad Sharif Basha*.

93. al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 168–69; *MM*, no. 9598, *Mudad istikhdam Muhammad Sharif Basha*.

94. For this and the following, see Leon, *Khedive's Egypt*, pp. 181–82; Dicey, *Khedivate*, p. 182; Bell, *Khedives*, p. 168; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 170–72.

95. *AI, al-Mutafarriqat*, box 108, "al-Siyasa, 1828–1879," United States Consular reports, Farman/Evarts, no. 237, 17 June 1878; Bell, *Khedives*, pp. 166–68; Green/Clarendon, no. 16, 8 Feb. 1858, in FO 78/1401.

96. This paragraph is based on: Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, pp. 158–59; Dicey, *Khedivate*, pp. 182–83; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, p. 334; on Sharif's indolence, see *AI, al-Mutafarriqat*, box 152, "Administration," United States Consular Reports, Beardsley/Fish, no. 363, 28 Sept. 1878; on his dismissal from Sa'id's army and general apathy, see *MM*, no. 9598, *Mudad istikhdam Muhammad Sharif Basha*; Bell, *Khedives*, p. 166; on his attitude toward Armenians and native Egyptians, see Vivian/Salisbury, no. 422, 14 Dec. 1878, in FO 78/2858; *L'Egypte et l'Europe*, vol. 1, p. 95*n1*; Blunt, *Secret History*, p. 149; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, p. 334.

97. Bell, *Khedives*, pp. 164, 180; Colquhoun/Russell, no. 119, 6 Aug. 1863, in FO 78/1755.

98. Bell, *Khedives*, pp. 165–66.

99. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 482; Colquhoun/Russell, no. 76, 11 May 1863, in FO 78/1754.

100. Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 452, 474, 499.

101. Stanton/Stanley, no. 26, 20 Mar. 1868; no. 32, 4 Apr. 1868; no. 42, 25 Apr. 1868, in FO 78/2038; no. 21, 27 Feb. 1867, in FO 78/1976.

102. Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 490, 606, 693; *al-Abhath*, box 106, dossier 38, "Sharif Basha," Viceroy/*al-Maliya*, 18 JA 1280/30 Nov. 1863; *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Arabi*, reg. 1943/88/105. Viceroy/*al-Maliya*, 6 DH 1289/4 Feb. 1873.

103. On Ismail's favors to Sharif, see *al-Abhath*, box 106, dossier 38, "Sharif Basha," Viceroy/*al-Qalyubiya*, 25 DH 1280/1 June 1864; Viceroy/*al-Maliya*, 18 JA 1280/30 Nov. 1863; on his holdings in 1879 and 1885, see Barakat, *Tatawwur*, p. 177; Ministère de l'intérieur, *recensement général*, vol. 2, pt. 1.

104. Bell, *Khedives*, pp. 178–79.

105. In June 1865, Robert Colquhoun, the British consul general, wrote that Sharif was acting in concert with the Council of State; in July, he observed that the real business of government was being carried out by Nubar, who had a powerful influence over Sharif (Colquhoun/Russell, no. 75, 19 June 1865; no. 84, 17 July 1865, in FO 78/1871).

106. On the life and career of Mustafa Riyad, see *MM*, no. 27656, *Mudad istikhdam Mustafa Riyad Basha*; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 197–211; Zaki, *Un mot sur Riaz Pacha*; Abbate Pacha, *Séance solennelle*; Zakhura, *Mir'at al-asr*, vol. 1, pp. 74–76; Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, pp. 112–13, 115; Milner, *England in Egypt*, pp. 126–28; al-Rafi'i, *al-Thawra*, pp. 45–48; Bell, *Khedives*, pp. 121–41; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, pp. 342–45; Abd al-Karim, *Tarikh al-ta'lim*, vol. 2, pp. 67–74.

107. See, for example, Bell, *Khedives*, p. 131; Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, p. 113; McCoan, *Egypt Under Ismail, p. 180n1*.

108. McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 180*n1*.

109. al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 197. Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, p. 115, and McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 180*n1*, both state that Riyad was Jewish. al-Ayyubi also states that Riyad's father had been director of the mint under Muhammad Ali.

110. Milner, *England in Egypt*, p. 126.

111. My thanks to Ms. Sana Hassan for this piece of family gossip. Barakat, *Tatawwur*, p. 185.

112. Bell, *Khedives*, pp. 121–22; Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, p. 115.

113. McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 180*n1*; Bell, *Khedives*, p. 127.

114. The information contained in this and the following paragraph is taken from Riyad's pension dossier, *MM*, no. 27656; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 198, Zaki, *Un Mot sur Riaz Pasha*, p. 15; and Sami, pt. 3, vol. 1, p. 55.

115. al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 198.

116. Zaki, *Un Mot sur Riaz Pasha*, pp. 16–17.

117. Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 448, 482.

118. *al-Abhath*, box 107, dossier no. 4, "al-Khassa," MS "Nuzzar al-Khassa wa muwazzafuha"; Sami, pt. 3, vol. 2, p. 721.

119. Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 540, 642, 854.

120. Bell, *Khedives*, pp. 123–24, 131.

121. Zaki, *Un Mot sur Riaz Pasha*, p. 18; for the order of dismissal, see Sami, pt. 3, vol. 2, p. 764.

122. Bell, *Khedives*, pp. 121, 131–32.

123. Sami, pt. 3, vol. 2, p. 791.

124. Zaki, *Un Mot sur Riaz Pasha*, p. 18; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 199; *MM*, no. 27656, *Mudad istikhdam Mustafa Riyad Basha*.

125. This paragraph is based on Sami, pt. 3, vol. 2, p. 1028; pt. 3, vol. 3, p. 1144; *MM*, no. 27656, *Mudad istikhdam Mustafa Riyad Basha*.

126. See Abd al-Karim, *Tarikh*, vol. 2, pp. 67–74.

127. Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, p. 345, and Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, p. 112, recognize Riyad's sense of justice, though Cromer notes that Riyad's notions of right and wrong were higher than any law.

128. Milner, *England in Egypt*, p. 392; Ministry of *al-Awqaf*, *Qalam al-Sijillat*, *Sijill* 17, *Ahli*, *hujja* 147, *Mustafa Riyad Basha*.

129. Blunt, *Secret History*, pp. 97–98; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, p. 343.

130. Bell, *Khedives*, p. 137.

131. Ibid., p. 128; Milner, *England in Egypt*, pp. 126–27

132. Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, p. 343.

133. Malortie, *Egypt*, p. 94.

134. The following views are taken from: Holynski, *Nubar*, pp. vii, 76–77, *passim*; Emile Bertrand, *Nubar*; Dicey, *Khedivate*, pp. 117, 125, 130; Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, p. 160; McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 262. See also Archarouni, *Nubar Pacha*; Zakhura, *Mir'at al-asr*, vol. 1, pp. 77–79; Makhluf, *Nubar Basha*.

135. This paragraph is based on the following sources: on Nubar's education, see Holynski, *Nubar*, p. 5; on his arrival in Egypt, see al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 149; on Boghos, see Sami, pt. 2, p. 528*n1*; Holynski, *Nubar*, p. 9; on Nubar's entering government service, see Campbell/Palmerston, "separate," 30 Nov. 1833, in FO 78/228; Bertrand, *Nubar*, p. 14; *MM*, no. 8321, *Mudad istikhdam Nubar Basha*; on work in translation office, see *MM*, no. 8321, *Mudad istikhdam Nubar Basha*; Barnett/Aberdeen, no. 4, 17 Jan. 1844, in FO 78/582.

136. This paragraph is based on: Bertrand, *Nubar*, p. 15; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 151–52; Holynski, *Nubar*, pp. 12–13; About, *Le Fellah*, p. 130; Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 492, 516, 519.

137. Bertrand, *Nubar*, p. 21.

138. See Rivlin, "The Railway Question" pp. 365–88.

139. Murray/Palmerston, no. 9, Apr. 17, 1851, in FO 78/875.

140. Except for the quotation from Cromer, this paragraph is based on: Bell, *Khedives*, pp. 146, 151, 160; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 149, 162, 164; Holynski, *Nubar*, pp. 7–10; Bertrand, *Nubar*, pp. 16–17; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, p. 339; Malet, *Egypt, 1879–1883*, p. 45.

141. Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, p. 342.

142. Bertrand, *Nubar*, pp. 22–24; Tagher, "Portrait Psychologique," pp. 357–58.

143. See McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 26*n1*; Green/Clarendon, no. 23, 18 July 1857, in FO 78/1314; Sami, pt. 3, vol. 1, p. 234, 318.

144. Green/Malmesbury, no. 35, 1 Apr. 1859, in FO 78/1467.

145. Landes, *Bankers*, p. 162*n1*.

146. Sabry, *L'empire égyptien*, p. 24; Bertrand, *Nubar*, pp. 26–27; Green/Clarendon, no. 23, 28 July 1857, in FO 78/1314.

147. Holynski, *Nubar*, p. 21; for Murray's special relationship with Abbas, see Rivlin, "The Railway Question," pp. 366, 369.

148. *AI*, *al-Mutafarriqat*, box 152, dossier "Administration," Outrey/French Minister of Foreign Affairs, no. 35, 2 June 1865.

149. Stanton/Derby, no. 45, 6 June 1874, in FO 78/2342.

150. Colquhoun/Russell, no. 90, 1 June 1863, in FO 78/1755; Tagher, "Portrait Psychologique," pp. 364–66.

151. Colquhoun/Russell, no. 24, 24 Feb. 1865; no. 84, 27 July 1865, in FO 78/1871.

152. About, *Le Fellah*, p. 130; Elgood, *The Transit of Egypt*, p. 125.

153. The following examples are taken from: Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 582–83, 584; *MM*, no. 18266, *Mudad istikhdam Dikran Basha*; Colquhoun/Russell, no. 84, 17 July 1865, in FO 78/1871.

154. Colquhoun/Russell, no. 59, 17 Apr. 1863, in FO 78/1754.

155. Bell, *Khedives*, p. 132.

156. Vivian/Salisbury, no. 228, 29 June 1878, in FO 78/2855; Kusel, *An Englishman's Recollections*, p. 120.

157. Bell, *Khedives*, pp. 159–60; Sami, pt. 3, vol. 2, pp. 802, 839, 853; *al-Abhath*, box 106, dossier "Nubar Basha," Viceroy/Mustafa Pasha, 29 SH 1279/19 Feb. 1863; *Mas, Awamir, Ma'iya Saniya-Arabi*, reg. 1935/103/136, Viceroy/*al-Maliya*, 3 DH 1287/24 Feb. 1871.

158. This and the following paragraph is taken from Bell, *Khedives*, pp. 145–60, *passim*; Bertrand, *Nubar*, p. 34; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, pp. 336, 343; Holynski, *Nubar*, p. 130; Dicey, *Khedivate*, pp. 134–35, 166–68, 195.

159. See al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 156; Landes, *Bankers*, pp. 116–17.

160. Landes, *Bankers*, p. 162.

161. This and what follows is drawn from ibid., pp. 248–75, *passim*.

162. See Hamza, *Public Debt*, pp. 88–92.

163. Landes, *Bankers*, p. 275.

164. Douin, *Règne du Khédive Ismail*, vol. 1, p. 205.

165. A. Sammarco, *Histoire de l'Egypte moderne*, vol. 3, p. 130.

166. See ibid., vol. 3, ch. 7.

167. McCoan, *Egypt As It Is*, pp. 284–86.

168. Brinton, *Mixed Courts*, pp. 8–12.

169. Ibid., pp. 13–24, *passim*.

الفصل السادس :

1. Schölch, *Egypt*, pp. 44–47.

2. Stanton/Derby, no. 182, 24 Dec. 1875, in FO 78/2405. On the Cave mission, see McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 176–78.

3. Rothstein, *Egypt's Ruin*, pp. 16–18; Stanton/Derby, no. 24, 23 Jan. 1876, in FO 78/2500.

4. Stanton/Derby, no. 52, 19 Feb. 1876, in FO 78/2500.

5. McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 184–85; Stanton/Derby, no. 86, 17 Mar. 1876; no. 110, 30 Mar. 1876, in FO 78/2501.

6. Rothstein, *Egypt's Ruin*, p. 20; Stanton/Derby, no. 86, 17 Mar. 1876, in FO 78/2501.

7. Stanton/Derby, no. 80, 14 Mar. 1876, in FO 78/2501.

8. Pierre Crabites, *Ismail*, pp. 231–32.

9. Ibid., p. 232; Rothstein, *Egypt's Ruin*, p. 22; McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 185.

10. Hamza, *Public Debt*, pp. 119–20.

11. Ibid., p. 237; McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 174–75.

12. Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, p. 12; Dicey, *Khedivate*, pp. 146–51.

13. Rothstein, *Egypt's Ruin*, pp. 24–26; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, p. 12.

14. This paragraph is based on: McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 187–89; Hamza, *Public Debt*, pp. 78, 157, and 157*n1*; Sabry, *L'empire égyptien*, p. 180; Landes, *Bankers*, pp. 64*n2*, 117, 117*n2*, 162, 169.

15. This paragraph is based on: Sabry, *L'empire égyptien*, pp. 180–81; McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 188–89; Michels, *Souvenirs de carrière*, pp. 115, 119, 124–26.

16. Rothstein, *Egypt's Ruin*, p. 30.

17. See Commission de la caisse spéciale de la dette publique d'Egypte, *Compte rendu*, pp. 6–11.

18. McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 191; Sabry, *L'empire égyptien*, pp. 182–84; Dicey, *Khedivate*, pp. 104–05, 158–59; Vivian/Derby, no. 27, 11 Nov. 1876, in FO 78/2504.

19. Vivian/Derby, no. 12, 27 Oct. 1876, in FO 78/2503; ibid., no. 21, 4 Nov. 1876, in FO 78/2504; Commission de la caisse spéciale de la dette publique d'Egypte, *Compte rendu*, p. 11.

20. This paragraph is based on: McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 180–83, 190; Dicey, *Khedivate*, pp. 126–29; on the use of these courts by European subjects against Egyptian debtors, see Cookson/Derby, no. 214, 3 June 1876, in FO 78/2503.

21. Vivian/Derby, no. 24, 10 Nov. 1876; no. 27, 11 Nov. 1876, in FO 78/2504.

22. See al-Ayyubi, *Tarikh Misr*, vol. 2, pp. 361–401; Vivian/Derby, no. 27, 11 Nov. 1876, in FO 78/2504.

23. Rothstein, *Egypt's Ruin*, p. 27; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, p. 13; McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 205.

24. McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 205–07; Rothstein, *Egypt's Ruin*, p. 28.

25. Vivian/Derby, no. 221, 19 July 1877, in FO 78/2633.

26. McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 222; Rothstein, *Egypt's Ruin*, p. 50.

27. This paragraph is based on: Rothstein, *Egypt's Ruin*, p. 50; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 26–27, 31*n1*; McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 215–17; Borg/Vivian, unnumbered, 27 Dec. 1877, in FO 141/112.

28. Leon, *Khedive's Egypt*, p. 423; McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 211.

29. Vivian/Derby, no. 84, 3 Apr. 1877, in FO 78/1632; ibid., no. 297, 28 Sept. 1877, in FO 78/2634.

30. Ibid., no. 297, 28 Sept. 1877, in FO 78/2634.

31. Ibid., no. 20, 27 Jan. 1877, in FO 78/2631; ibid., no. 38, 15 Feb. 1877, in FO 78/2631; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 32–33.

32. Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, p. 26.

33. Sabry, *L'empire égyptien*, p. 191; McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 225–26.

34. The rest of this paragraph is based on the following sources: on Vivian's pressure, see McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 223; on Ismail's resistance, see Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 42–44; on the mixed courts suit, see Keay, *Spoiling the Egyptians*, pp. 38–39; on Ismail's capitulation, see McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 227; on establishing the commission, see Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, p. 45.

35. McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 230–31.

36. Sami, pt. 3, vol. 3, pp. 1125, 1465; McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 193n1, 200; *Egypt for the Egyptians*, pp. 70–71; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, p. 407.

37. Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, p. 45; Vivian/Derby, no. 81, 22 Mar. 1878, in FO 78/2854.

38. Vivian/Derby, no. 81, 22 Mar. 1878, in FO 78/2854; Bell, *Khedives*, pp. 132–33.

39. Vivian/Derby, no. 88, 28 Mar. 1878, in FO 78/2854.

40. Vivian/Salisbury, no. 176, 17 May 1878, in FO 78/2854; ibid., no. 124, 15 Mar. 1879, in FO 78/2999.

41. This paragraph is based on the following sources: on Riyad's belief in clean government, see Bell, *Khedives*, pp. 131–32; on his dislike of oppressive and heavy-handed methods, see Cromer, *Modern Egypt*, vol. 2, p. 344; on his faith in Islam, see ibid., p. 343; Butler, *Court Life in Egypt*, pp. 267–68; on his attitude toward outsiders, see Milner, *England in Egypt*, pp. 129, 341.

42. Blunt, *Secret History*, pp. 97–98.

43. Keddie, *Jamal ad-Din*, p. 81; Kedourie, *Afghani*, p. 7; Shafiq, *Mudhakkirati*, vol. 1, pp. 108–09; Amin, *Zu'ama al-islah*, pp. 62–63; Ahmed, *Intellectual Origins*, pp. 15–16.

44. Kedourie, *Afghani*, pp. 7–8; Keddie, *Jamal ad-Din*, p. 83.

45. Keddie, *Jamal ad-Din*, p. 93.

46. Kedourie, *Afghani*, p. 28; Keddie, *Jamal ad-Din*, pp. 100–01; see also Sabry, *La genèse*, pp. 142–43.

47. This paragraph is based on: Sabry, *La genèse*, p. 126; Vivian/Derby, no. 77, 30 Mar. 1877, in FO 78/2631; ibid., no. 100, 19 Apr. 1877, in FO 78/2632; ibid., no. 130, 14 June 1877, in FO 78/2633; ibid., no. 350, 26 Dec. 1877, in FO 78/2634.

48. Sabry, *La genèse*, p. 2, and *passim*.

49. The rest of this paragraph is based on the following sources: on Ismail's press sponsorship, see Gendzier, *Practical Visions*, p. 49; *Egypt for the Egyptians*, p. 87; on Abd al-Halim's activities, see Vivian/Derby, no. 187, 21 June 1877, in FO 78/2633; Keddie, *Jamal ad-Din*, pp. 96, 120–21; Jerrold, *Egypt Under Ismail Pacha*, pp. 253–54; Gendzier, *Practical Visions*, p. 7.

50. This paragraph is based on: Keddie, *Jamal ad-Din*, pp. 83–87, 96, 101–02, 104–07, 109; Kedourie, *Afghani*, p. 23.

51. Keddie, *Jamal ad-Din*, pp. 107–08.

52. Bell, *Khedives*, p. 193.

53. Abbate Pacha, *Séance solennelle*, p. 9; *WMC*, box 21, issue 528, 15 SH 1290/8 Oct. 1873.

54. *WMC*, box 5, issue 529, 22 SH 1290/15 Oct. 1873.

55. Ahmed, *Intellectual Origins*, p. 17.

56. Mubarak, *Nukhbat al-Fikr fi tadbir Nil Misr*, pp. 110–11, 176, 184, 197.

57. See ibid., pp. 153–54, 158–65, 186, 198, *passim*.

58. McCoan, *Egypt As It Is*, p. 104; *Mas, Ma'iya Saniya-Arabi*, reg. 8/71/157, Viceroy/*al-Maliya*, 6 S 1293/3 Mar. 1876.

59. Schölch, *Egypt*, p. 52; Wallace, *Egypt and the Egyptian Question*, p. 160; Kusel, *An Englishman's Recollections*, p. 122.

60. Dicey, *Khedivate*, pp. 166–67, 194–95; see also Wilson, *Chapters*, pp. 158–59, 216.

61. Dicey, *Khedivate*, pp. 128–29.

62. Malet, *Egypt, 1879–1883*, p. 45; Bell, *Khedives*, pp. 146, 155; McCoan, *Egypt Under*

63. Ninet, "Origins of the National Party in Egypt," p. 123.

64. Sabry, *La gènese*, p. 103; McCoan, *Egypt Under Ismail*, p. 262.

65. Dicey, *Khedivate*, pp. 166–69.

66. Cave/Derby, no. 4, 25 Dec. 1875, in FO 78/2538.

67. Stanton/Derby, no. 13, 9 Jan. 1876; ibid., no. 1, 1 Jan. 1876: ibid., no. 13, 9 Jan. 1876, in FO 78/2500.

68. Cave/Derby, no. 103, 5 Feb. 1876, in FO 78/2539b.

69. Stanton/Derby, no. 6, 5 Jan. 1876; ibid., no. 13, 9 Jan. 1876, in FO 78/2500.

70. The following two paragraphs are based on: Dicey, *Khedivate*, pp. 166–74.

71. Ibid., pp. 179–80, 198: Wilson, *Chapters*, pp. 125–26, 133.

72. This paragraph is based on: Wilson, *Chapters*, pp. 99–101. 111–12, 124, 133, 147, 157.

73. Vivian/Salisbury, no. 207, 8 June 1878, in FO 78/2855; Dicey, *Khedivate*, pp. 182–83.

74. The rest of this paragraph is based on: Wilson, *Chapters*, pp. 130–31, 133; Dicey, *Khedivate*, pp. 182–83; Vivian/Salisbury, no. 207, 8 June 1878, in FO 78/2855.

75. Wilson, *Chapters*, pp. 132–33; Vivian/Salisbury, no. 228, 29 June 1878, in FO 78/2855; Schölch, *Egypt*, p. 52.

76. Schölch, *Egypt*, p. 52; Wilson, *Chapters*, p. 145.

77. Dicey, *Khedivate*, pp. 193–94; Foreign Office/Vivian, unnumbered, 29 July 1878, in FO 78/2851; Vivian/Salisbury, no. 259, 23 July 1878, in FO 78/2856; Wilson, *Chapters*, p. 147.

78. This paragraph is based on: Vivian/Salisbury, no. 279, 18 Aug. 1878, in FO 78/2856; Schölch, *Egypt*, pp. 52–55.

79. Wilson, *Chapters*, pp. 151–52.

80. Vivian/Salisbury, no. 286, 22 Aug. 1878, in FO 78/2856.

81. This paragraph is based on: Wilson, *Chapters*, pp. 153–55. 161; Dicey, *Khedivate*, p. 179.

82. Vivian/Salisbury, no. 375, 1 Nov. 1878, in FO 78/2858; ibid., no. 265, 7 May 1879, in FO 78/3001; ibid., no. 20, 11 Jan. 1879, in FO 78/2998. Lascelles/Salisbury, no. 374, 29 Oct. 1878; ibid., no. 371, 28 Oct. 1878, in FO 78/2857; the viceregal family's holdings were 425,729 *faddans*.

83. Dicey, *Khedivate*, pp. 189–90.

84. Ibid., p. 188; Schölch, *Egypt*, pp. 54–56.

85. See the enclosures from *Moniteur égyptien* in Vivian/Salisbury, no. 293, 30 Aug. 1878, in FO 78/2856; ibid., no. 423, 14 Dec. 1878, in FO 78/2858: cf. also Wilson, *Chapters*, p. 179; *WM*, no. 796, 11 S 1296/4 Feb. 1879.

86. Vivian/Salisbury, no. 85, 28 Feb. 1879, in FO 78/2998.

87. Wilson, *Chapters*, p. 155: Lascelles/Salisbury, no. 310. 10 Sept. 1878, in FO 78/2857.

88. Vivian/Salisbury, no. 422, 14 Dec. 1878, in FO 78/2858. This paragraph is also based on: Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 66–68; Wilson, *Chapters*, p. 176; Vivian/Salisbury, no. 286, 22 Aug. 1878, in FO 78/2856; ibid., no. 424, 14 Dec. 1878; ibid., no. 433, 21 Dec. 1878, in FO 78/2858: Lascelles/Salisbury, no. 310. 10 Sept. 1878, in FO 78/2857.

89. For two months prior to Nubar's appointment as Minister of Foreign Affairs and Justice, these departments were directed by Riyad: see Sami, pt. 3, vol. 3, pp. 1530, 1534–35.

90. This paragraph is based on: Wilson, *Chapters*, pp. 145–46; Lascelles/Salisbury, nos. 296, 298, 3 Sept. 1878; ibid., nos. 304, 306, 7 Sept. 1878; ibid., no. 326, 19 Sept. 1878; ibid., no. 332, 23 Sept. 1878, in FO 78/2857.

91. Lascelles/Salisbury, no. 317, 16 Sept. 1878; ibid., no. 321, 17 Sept. 1878, in FO 78/2857.

92. Ibid., no. 310, 10 Sept. 1878; ibid., no. 322, 18 Sept. 1878, in FO 78/2857.

93. See ibid., no. 324, 18 Sept. 1878; ibid., no. 332, 23 Sept. 1878; ibid., no. 334, 25 Sept. 1878, in FO 78/2857.

94. Nubar/Vivian, 30 Aug. 1878, in FO 78/2856; Lascelles/Vivian, no. 332, 23 Sept. 1878, in FO 78/2857.

95. Lascelles/Salisbury, no. 298, 3 Sept. 1878; ibid., no. 308, 9 Sept. 1878; ibid., no. 310, 10 Sept. 1878, in FO 78/2857.

96. This paragraph is based on: Lascelles/Salisbury, nos. 323 and 324, 18 Sept. 1878; ibid., no. 331, 21 Sept. 1878; and Vivian/Salisbury, no. 319, 17 Sept. 1878, in FO 78/2857. By Sept. 21, the British government had formally sanctioned Wilson's appointment.

97. Lascelles/Salisbury, no. 339, 27 Sept. 1878, in FO 78/2857; see also Dicey, *Khedivate*, pp. 191–92.

98. Lascelles/Salisbury, no. 336, 26 Sept. 1878, in FO 78/2857; Dicey, *Khedivate*, p. 191.

99. Vivian/Salisbury, no. 341, 27 Sept. 1878, in FO 78/2857; Schölch, *Egypt*, p. 59; Lascelles/Salisbury, no. 352, 12 Oct. 1878; ibid., no. 355, 16 Oct. 1878, in FO 78/2857.

100. See Lascelles/Salisbury, no. 353, 14 Oct. 1878; ibid., no. 365, 25 Oct. 1878, in FO 78/2857; Vivian/Salisbury, no. 422, 14 Dec. 1878, in FO 78/2858.

101. Lascelles/Salisbury, no. 404, 29 Nov. 1878, in FO 78/2858.

102. Lascelles/Vivian, no. 342, 27 Sept. 1878, in FO 78/2857.

103. See enclosure from *Moniteur égyptien* in Vivian/Salisbury, no. 423, 14 Dec. 1878, in FO 78/2858.

104. Sami, pt. 3, vol. 3, pp. 1549–50.

105. See Lascelles/Salisbury, no. 351, 12 Oct. 1878, in FO 78/2857; ibid., no. 379, 2 Nov. 1878; ibid., no. 382, 5 Nov. 1878; and Vivian/Salisbury, no. 432, 20 Dec. 1878, in FO 78/2858.

106. Vivian/Salisbury, no. 65, 21 Feb. 1879, in FO 78/2998.

107. Ibid., no. 245, 15 July 1878, in FO 78/2855. In March, Vivian wrote that Wilson two months previously had desired Sharif's entry into the ministry and had made overtures to him (ibid., no. 89, 1 Mar. 1879, in FO 78/2999); see also ibid., no. 82, 27 Feb. 1879, in FO 78/2998.

108. al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, p. 76; Bell, *Khedives*, p. 173; Schölch, *Egypt*, p. 59; Vivian/Salisbury, no. 422, 14 Dec. 1878, in FO 78/2858.

109. This paragraph is based on: *MM*, no. 18189, *Mudad istikhdam Muhammad Ratib Basha*; Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1504; al-Ayyubi, *Tarikh*, vol. 2, pp. 89–92; Ministry of *al-Awqaf*, Qalam al-Sijillat, *Sijill* 40, *Ahli*, *hujja* 2686, Muhammad Ratib Basha.

110. Vivian/Salisbury, no. 422, 14 Dec. 1878, in FO 78/2858; Schölch, *Egypt*, p. 85; see Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 68–69.

111. Stanton/Derby, telegram, 28 Apr. 1876, in FO 78/2502; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 114–15.

112. This paragraph is based on: Wilson, *Chapters*, pp. 180–81; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, p. 115; Dicey, *Khedivate*, p. 204; Keay, *Spoiling the Egyptians*, p. 55.

113. This paragraph is based on: Blunt, *Secret History*, p. 34; Artin, *Landed Property*, p. 113; Vivian/Derby, no. 33, 18 Nov. 1876 in FO 78/2504.

114. This paragraph is based on the following sources: on Nubar's appointments, see Schölch, *Egypt*, p. 59; on Mubarak's appointments, see *WM*, no. 793, 19 M 1296/13 Jan. 1879; on Wilson's and de Blignières's appointments, see ibid., no. 792, 14 M 1296/7 Jan. 1879; ibid., no. 795, 4 S 1296/26 Jan. 1879; Malet/Granville, no. 94, 27 Feb. 1882, in FO 78/3435; Schölch, *Egypt*, p. 85.

115. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 55; Blunt, *Egypt*, p. 34.

116. Keay, *Spoiling the Egyptians*, p. 48; on the removal of the *ma'mur* of Aswan, See Borg/Lascelles, no. 32, 19 Oct. 1878; Nubar/Lascelles, no. 642, 23 Nov. 1878, in FO 141/121.

117. This paragraph is based on the following sources: on the abolition of the Cairo governorate, see *WM*, no. 794, 26 M 1296/19 Jan. 1879; on the reorganization of the Ministry of Public Works, see extract from *Moniteur égyptien* in Vivian/Salisbury, no. 13, 8 Jan. 1879, in FO 78/2998; on the abolition of the Inspectorate of lower Egypt, see *WMC*, box 1, dossier "al-Idara": *WM*, no. 777, 10 N 1295/8 Sept. 1878: Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1292; on the abolition of the Inspectorate of upper Egypt, see *WM*, no. 794, 26 M 1296/19 Jan. 1879; Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1457.

118. Wilson, *Chapters*, p. 182.

119. Vivian/Salisbury, no. 422, 14 Dec. 1878, in FO 78/2858; ibid., no. 65, 21 Feb. 1879, in FO 78/2998.

120. Lascelles/Salisbury, no. 314, 14 Sept. 1878; ibid., no. 325, 18 Sept. 1878, in FO 78/2857.

121. Ibid., no. 303, 6 Sept. 1878, in FO 78/2857. The following is based on McCoan, *Egypt Under Ismail*, pp. 238–39.

122. Mubarak, *al-Khitat*, vol. 9, p. 14; ibid., vol. 15, p. 34.

123. *MM*, no. 11927, *Mudad istikhdam Hasan al-Shari'i Basha*; Zakhura, *Mir'at al-asr*, vol. 2, p. 260.

124. Schölch, *Egypt*, p. 75.

125. Ibid., pp. 75–76.

126. G. Fahmi, *Souvenirs*, pp. 86–87.

127. This paragraph is based on: Schölch, *Egypt*, pp. 76–77; al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, p. 158; Sami, pt. 3, vol. 3, p. 1432, extract from *WM*, no. 688, 1 DH 1293/18 Dec. 1876; Vivian/Derby, no. 115, 4 May 1877, in FO 78/2632.

128. This paragraph is based on: Schölch, *Egypt*, pp. 78–80; al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 159–62.

129. Schölch, *Egypt*, p. 80.

130. Vivian/Salisbury, no. 422, 14 Dec. 1878, in FO 78/2858; Wilson, *Chapters*, p. 182.

131. Vivian/Salisbury, no. 24, 18 Jan. 1879, in FO 78/2998.

132. Borg/Vivian, no. 1, 18 Feb. 1879, in FO 141/128.

133. al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, p. 162.

134. De Blignières's report is found in *WMC*, no. 18, dossier "al-Majalis"; *WM*, no. 794, 26 M 1296/20 Jan. 1879; for the clash between de Blignières and the Chamber, see Schölch, *Egypt*, pp. 81.

135. Schölch, *Egypt*, pp. 82–83; see also al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 162–64.

136. Schölch, *Egypt*, pp. 83–84.

137. See Vivian/Salisbury, no. 437, 21 Dec. 1878, in FO 78/2858: ibid., no. 15, 10 Jan. 1879; ibid., no. 21, 11 Jan. 1879, in FO 78/2998.

138. Ibid., no. 57, 15 Feb. 1879, in FO 78/2998; *WM*, no. 794, 26 M 1296/20 Jan. 1879.

139. Vivian/Salisbury, no. 57, 15 Feb. 1879, in FO 78/2998; see also Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 70–71.

140. The following two paragraphs are based on Schölch, *Egypt*, pp. 65–69.

141. Vivian/Salisbury, no. 61, 19 Feb. 1879, in FO 78/2998.

142. Ibid., no. 79, 26 Feb. 1879, in FO 78/2998.

143. Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 87–88.

144. This paragraph is based on: Wilson, *Chapters*, pp. 187, 190; Vivian/Salisbury, nos. 63, 65, 79, 82, 83; 20, 21, 26, 27 Feb. 1879, in FO 78/2998; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 94–96; Vivian/Salisbury, no. 128, 15 Mar. 1879, in FO 78/2999.

145. This paragraph is based on: Vivian/Salisbury, no. 94, 2 Mar. 1879; ibid., no. 96, 3 Mar. 1879, in FO 78/2999.

146. This paragraph is based on: Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, p. 89; Schölch, *Egypt*, p. 71; Vivian/Salisbury, no. 110, 10 Mar. 1879, in FO 78/2999; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, p. 97.

147. This paragraph is based on: Schölch, *Egypt*, pp. 71–72; Vivian/Salisbury, no. 117, 13 Mar. 1879; ibid., no. 119, 14 Mar. 1879; ibid., nos. 124 and 127, 15 Mar. 1879, in FO 78/2999.

148. Vivian/Salisbury, no. 117, 13 Mar. 1879; ibid., no. 141, 20 Mar. 1879; ibid., no. 130, 17 Mar. 1879, in FO 78/2999; Schölch, *Egypt*, p. 72.

149. Lascelles/Salisbury, no. 151, 22 Mar. 1879, in FO 78/2999.

150. This paragraph is based on: Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 88, 117–21; Mc-Coan, *Egypt Under Ismail*, pp. 256–57; Wilson, *Chapters*, p. 191.

151. Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, p. 98.

152. Lascelles/Salisbury, no. 163, 30 Mar. 1879, in FO 78/2999; see also Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 98–99.

153. See Lascelles/Salisbury, no. 187, 7 Apr. 1879; ibid., no. 201, 9 Apr. 1879, in FO 78/3000.

154. al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 181–91.

155. Schölch, *Egypt*, pp. 80–81.

156. Vivian/Salisbury, no. 21, 11 Jan. 1879, in FO 78/2998; Schölch, *Egypt*, p. 90; see also al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, p. 180.

157. This paragraph is based on: Schölch, *Egypt*, pp. 86–87; and al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 178–80.

158. Letter from Vivian, in Lascelles/Salisbury, no. 228, 15 Apr. 1879, in FO 78/3000; Schölch, *Egypt*, p. 86.

159. This paragraph is based on Schölch, *Egypt*, pp. 88–90.

160. This paragraph is based on: ibid., pp. 90–91.

161. This paragraph is based on the following sources: on the support by Turkish *dhawat*, see Lascelles/Salisbury, no. 180, 4 Apr. 1879, in FO 78/3000; Vivian/Salisbury, no. 273, 10 May 1879, in FO 78/3001; on the support of *ulama*, see Lascelles/Salisbury, no. 175, 1 Apr. 1879; ibid., no. 191, 8 Apr. 1879, in FO 78/3000; on press support, see al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, p. 159; Keddie, *Jamal ad-Din*, p. 98; on the work of the al-Muwaylihi brothers, see ibid., pp. 101, 116; Schölch, *Egypt*, p. 88; Sabry, *La genèse*, p. 146.

162. This paragraph is based on: Lascelles/Salisbury, no. 189, 7 Apr. 1879; ibid., no. 180, 4 Apr. 1879, in FO 78/3000; Schölch, *Egypt*, pp. 88–89.

163. Vivian/Salisbury, no. 526, 4 May 1879; ibid., no. 290, 16 May 1879, in FO 78/3001; Keay, *Spoiling the Egyptians*, p. 66.

164. Schölch, *Egypt*, pp. 85–86.

165. Ibid., p. 92.

166. This paragraph is based on ibid., pp. 93–94; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 132–33; Lascelles/Salisbury, no. 204, 10 Apr. 1879, in FO 78/3000.

167. Schölch, *Egypt*, p. 94; Lascelles/Salisbury, no. 251, 27 Apr. 1879, in FO 78/3000.
168. Vivian/Salisbury, no. 341, 8 June 1879, in FO 78/3002.
169. Schölch, *Egypt*, p. 96.
170. Vivian/Salisbury, unnumbered, 14 June 1879; ibid., no. 368, 19 June 1879, in FO 78/3002.
171. This paragraph is based on: Schölch, *Egypt*, pp. 94–97; al-Rafi'i, *Asr Ismail*, vol. 2, pp. 194–200.
172. This paragraph is based on: Schölch, *Egypt*, pp. 96–97; Kedourie, *Afghani*, pp. 25–26, 28.
173. Vivian/Salisbury, no. 338, 7 June 1879, in FO 78/3002.
174. Schölch, *Egypt*, p. 96.
175. Vivian/Salisbury, unnumbered 14 June 1879; ibid., no. 365, 18 June 1879, in FO 78/3002; Schölch, *Egypt*, p. 96.
176. This and what follows is based on: Schölch, *Egypt*, pp. 97–99; Cromer, *Modern Egypt*, vol. 1, pp. 139–42; Bell, *Khedives*, pp. 31–35; Dicey, *Khedivate*, pp. 218–20.

المؤلف فى سطور:

ف. روبرت هنتر

أستاذ التاريخ بجامعة ولاية إنديانا الأمريكية. والى جانب هـذا الكتـاب، صدر للمؤلف دراسة عن الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧ - ١٩٩٣) هاجم فيه احتلال إسرائيل للضفة والقطاع، بالإضافة إلى مجموعة من المقالات حـول قيام الدول الحديثة فى شمال أفريقيا، ويقوم حاليًا بإعداد دراسـة حـول جـذور السياحة فى الشرق الأوسط وتأثيراتها.

المترجم فى سطور:

بدر الرفاعى

المؤهل الدراسى: ليسانس الآداب - قسم الصحافة، مايو ١٩٧١.

ترجم ونشر فى:

الأهرام الاقتصادى - مجلة القاهرة (القديمة) - الثقافة العالمية (الكويـت) - جريدة العالم اليوم - البيان (الإماراتية) - زهرة الخليج (الإماراتية) - كـل الناس - وجهات نظر.

له كتب مترجمة:

١- أفريقيا قارة ثائرة، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٨.
٢- الزخرفة عبر العصور، مكتبة مدبولى (بدون تاريخ نشر).
٣- ضباط الجيش فى السياسة والمجتمع العربى، تأليف اليغازر بعيرى - دار سينا ١٩٩٠.
٤- الحروب العربية الإسرائيلية، حاييم هيرتزوج - دار سينا ١٩٩١.
٥- هوية مصر بين العرب والإسلام، جرشونى وجانكوفسكى - دار شرقيات ١٩٩٩.
٦- الميراث المر، بول سالم - المشروع القومى للترجمة - المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٢.

المشروع القومى للترجمة

المشـروع القومــى للترجمــة مشــروع تنميــة ثقافيــة بالدرجــة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التــوازن بين المعــارف الإنســانيــة فى المجــالات العلمـيــة والفنيــة والفكرية والإبداعية .

٣- الانحيازُ إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

١-	اللغة العليا	جون كوين	أحمد درويش
٢-	الوثنية والإسلام (ط١)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣-	التراث المسروق	جورج جيمس	شوقى جلال
٤-	كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنكوفا	أحمد الحضرى
٥-	ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
٦-	اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	سعد مصلوح ووفاء كامل فايد
٧-	العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	يوسف الأنطكى
٨-	مشعلو الحرائق	ماكس فريش	مصطفى ماهر
٩-	التغيرات البيئية	أندرو. س. جودى	محمود محمد عاشور
١٠-	خطاب الحكاية	چيرار چينيت	محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١-	مختارات	فيسوافا شيمبوريسكا	هناء عبد الفتاح
١٢-	طريق الحرير	ديفيد براونيستون وايرين فرانك	أحمد محمود
١٣-	ديانة الساميين	روبرتسن سميث	عبد الوهاب علوب
١٤-	التحليل النفسى للأدب	جان بيلمان نويل	حسن المودن
١٥-	الحركات الفنية	إدوارد لويس سميث	أشرف رفيق عفيفى
١٦-	أثينة السوداء (جـ١)	مارتن برنال	بإشراف أحمد عتمان
١٧-	مختارات	فيليب لاركين	محمد مصطفى بدوى
١٨-	الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	طلعت شاهين
١٩-	الأعمال الشعرية الكاملة	چورچ سفيريس	نعيم عطية
٢٠-	قصة العلم	ج. ج. كراوثر	يمنى طريف الخولى و بدوى عبد الفتاح
٢١-	خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ماجدة العنانى
٢٢-	مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	سيد أحمد على الناصرى
٢٣-	تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	سعيد توفيق
٢٤-	ظلال المستقبل	باتريك بارندر	بكر عباس
٢٥-	مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦-	دين مصر العام	محمد حسين هيكل	أحمد محمد حسين هيكل
٢٧-	التنوع البشرى الخلاق	مقالات	نخبة
٢٨-	رسالة فى التسامح	جون لوك	منى أبو سنة
٢٩-	الموت والوجود	جيمس ب. كارس	بدر الديب
٣٠-	الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣١-	مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	عبد الستار الحلوجى وعبد الوهاب علوب
٣٢-	الانقراض	ديفيد روس	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣-	التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	أحمد فؤاد بلبع
٣٤-	الرواية العربية	روجر ألن	حصة إبراهيم المنيف
٣٥-	الأسطورة والحداثة	بول . ب . ديكسون	خليل كلفت
٣٦-	نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	حياة جاسم محمد
٣٧-	واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	جمال عبد الرحيم

٣٨-	نقد الحداثة	ألن تورين	أنور مغيث
٣٩-	الإغريق والحسد	بيتر والكوت	منيرة كروان
٤٠-	قصائد حب	آن سكستون	محمد عيد إبراهيم
٤١-	ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	عاطف أحمد وإبراهيم فتحي ومحمود ماجد
٤٢-	عالم ماك	بنجامين باربر	أحمد محمود
٤٣-	اللهب المزدوج	أوكتافيو باث	المهدى أخريف
٤٤-	بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	مارلين تادرس
٤٥-	التراث المغدور	روبرت ج دنيا - جون ف أ فاين	أحمد محمود
٤٦-	عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	محمود السيد على
٤٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ١)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨-	حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ماهر جويجاتى
٤٩-	الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	عبد الوهاب علوب
٥٠-	ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١-	مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م بينياليستى	محمد أبو العطا
٥٢-	العلاج النفسى التدعيمى	ب. نوفاليس وس . روجسيفيتز وروجر بيل	لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣-	الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	مرسى سعد الدين
٥٤-	المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	محسن مصيلحى
٥٥-	ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	على يوسف على
٥٦-	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ١)	فديريكو غرسية لوركا	محمود على مكى
٥٧-	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ٢)	فديريكو غرسية لوركا	محمود السيد و ماهر البطوطى
٥٨-	مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	محمد أبو العطا
٥٩-	المحبرة (مسرحية)	كارلوس مونييث	السيد السيد سهيم
٦٠-	التصميم والشكل	جوهانز إيتين	صبرى محمد عبد الغنى
٦١-	موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور - سميث	مراجعة وإشراف : محمد الجوهرى
٦٢-	لذّة النّص	رولان بارت	محمد خير البقاعى .
٦٣-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤-	برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	رمسيس عوض .
٦٥-	فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	رمسيس عوض .
٦٦-	خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧-	مختارات	فرناندو بيسوا	المهدى أخريف
٦٨-	نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
٦٩-	العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠-	ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجث	عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١-	السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	حسين محمود
٧٢-	السياسى العجوز	ت . س . إليوت	فؤاد مجلى
٧٣-	نقد استجابة القارئ	چين . ب . توميكنز	حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤-	صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوڤا	حسن بيومى
٧٥-	فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	أحمد درويش
٧٦-	چاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من الكتاب	عبد المقصود عبد الكريم

٧٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٣)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨-	العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	أحمد محمود ونورا أمين
٧٩-	شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠-	بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	مكارم الغمرى
٨١-	الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	محمد طارق الشرقاوى
٨٢-	مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	محمود السيد على
٨٣-	مختارات	غوتفريد بن	خالد المعالى
٨٤-	موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	عبد الحميد شيحة
٨٥-	منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	عبد الرازق بركات
٨٦-	طول الليل	جمال مير صادقى	أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧-	نون والقلم	جلال آل أحمد	ماجدة العنانى
٨٨-	الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩-	الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠-	وسم السيف	ميجل دى ثربانتس	محمد إبراهيم مبروك
٩١-	المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	محمد هناء عبد الفتاح
٩٢-	أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجيل	نادية جمال الدين
٩٣-	محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	عبد الوهاب علوب
٩٤-	الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	فوزية العشماوى
٩٥-	مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	سرى محمد عبد اللطيف
٩٦-	ثلاث زنبقات ووردة	قصص مختارة	إدوار الخراط
٩٧-	هوية فرنسا (مج١)	فرنان برودل	بشير السباعى
٩٨-	الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	نخبة	أشرف الصباغ
٩٩-	تاريخ السينما العالمية	ديفيد روبنسون	إبراهيم قنديل
١٠٠-	مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	إبراهيم فتحى
١٠١-	النص الروائى (تقنيات ومناهج)	بيرنار فاليط	رشيد بنحدو
١٠٢-	السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبى	عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣-	قبر ابن عربى يليه آياء	عبد الوهاب المؤدب	محمد بنيس
١٠٤-	أوبرا ماهوجنى	برتولت بريشت	عبد الغفار مكاوى
١٠٥-	مدخل إلى النص الجامع	چيرارچينيت	عبد العزيز شبيل
١٠٦-	الأدب الأندلسى	ماريا خيسوس روبييرامتى	أشرف على دعدور
١٠٧-	صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة	محمد عبد الله الجعيدى
١٠٨-	ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	مجموعة من النقاد	محمود على مكى
١٠٩-	حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	هاشم أحمد محمد
١١٠-	النساء فى العالم النامى	حسنة بيجوم	منى قطان
١١١-	المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ريهام حسين إبراهيم
١١٢-	الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	إكرام يوسف
١١٣-	راية التمرد	سادى پلانت	أحمد حسان
١١٤-	مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع	وول شوينكا	نسيم مجلى
١١٥-	غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	سمية رمضان

١١٦- امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	نهاد أحمد سالم
١١٧- المرأة والجنوسة في الإسلام	ليلى أحمد	منى إبراهيم وهالة كمال
١١٨- النهضة النسائية في مصر	بث بارون	لميس النقاش
١١٩- النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهرى سنبل	بإشراف: رءوف عباس
١٢٠- الحركة النسائية والتطور في الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	نخبة من المترجمين
١٢١- الدليل الصغير عن الكاتبات العربيات	فاطمة موسى	محمد الجندى وإيزابيل كمال
١٢٢- نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	منيرة كروان
١٢٣- الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نيقل ألكسندر وفناديلينا	أنور محمد إبراهيم
١٢٤- الفجر الكاذب	چون جراى	أحمد فؤاد بلبع
١٢٥- التحليل الموسيقى	سيدريك ثورب ديفى	سمحة الخولى
١٢٦- فعل القراءة	ڤولفانج إيسر	عبد الوهاب علوب
١٢٧- إرهاب	صفاء فتحى	بشير السباعى
١٢٨- الأدب المقارن	سوزان باسنيت	أميرة حسن نويرة
١٢٩- الرواية الإسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠- الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	شوقى جلال
١٣١- مصر القديمة (التاريخ الاجتماعى)	مجموعة من المؤلفين	لويس بقطر
١٣٢- ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	عبد الوهاب علوب
١٣٣- الخوف من المرايا	طارق على	طلعت الشايب
١٣٤- تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	أحمد محمود
١٣٥- المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ماهر شفيق فريد
١٣٦- فلاحو الباشا	كينيث كونو	سحر توفيق
١٣٧- مذكرات ضابط في الحملة الفرنسية	چوزيف مارى مواريه	كاميليا صبحى
١٣٨- عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	إيڤلينا تارونى	وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩- پارسيفال	ريشارد فاچنر	مصطفى ماهر
١٤٠- حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	أمل الجبورى
١٤١- اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	نعيم عطية
١٤٢- الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	حسن بيومى
١٤٣- قضايا التنظير في البحث الاجتماعى	ديريك لايدار	عدلى السمرى
١٤٤- صاحبة اللوكاندة	كارلو جولدونى	سلامة محمد سليمان
١٤٥- موت أرتيميو كروث	كارلوس فوينتس	أحمد حسان
١٤٦- الورقة الحمراء	ميجيل دى ليبس	على عبدالرءوف البمبى
١٤٧- خطبة الإدانة الطويلة	تانكريد دورست	عبدالغفار مكاوى
١٤٨- القصة القصيرة (النظرية والتقنية)	إنريكى أندرسون إمبرت	على إبراهيم منوفى
١٤٩- النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	أسامة إسبر
١٥٠- التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	منيرة كروان
١٥١- هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ١)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٢- عدالة الهنود وقصص أخرى	نخبة من الكتاب	محمد محمد الخطابى
١٥٣- غرام الفراعنة	فيولين فانويك	فاطمة عبدالله محمود
١٥٤- مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	خليل كلفت

١٥٥-	الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	أحمد مرسى
١٥٦-	المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت ڤيرمو	مى التلمسانى
١٥٧-	خسرو وشيرين	النظامى الكنوجى	عبدالعزيز بقوش
١٥٨-	هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ٢)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٩-	الإيديولوچية	ديڤيد هوكس	إبراهيم فتحى
١٦٠-	آلة الطبيعة	بول إيرليش	حسين بيومى
١٦١-	من المسرح الإسبانى	اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢-	تاريخ الكنيسة	يوحنا الأسيوى	صلاح عبدالعزيز محجوب
١٦٣-	موسوعة علم الاجتماع	جوردن مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
١٦٤-	شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	نبيل سعد
١٦٥-	حكايات الثعلب	أ. ن أفانا سيفا	سهير المصادفة
١٦٦-	العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليڤمان	محمد محمود أبو غدير
١٦٧-	فى عالم طاغور	رابندرانات طاغور	شكرى محمد عياد
١٦٨-	دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٦٩-	إبداعات أدبية	مجموعة من المبدعين	شكرى محمد عياد
١٧٠-	الطريق	ميغيل دليبيس	بسام ياسين رشيد
١٧١-	وضع حد	فرانك بيجو	هدى حسين
١٧٢-	حجر الشمس	مختارات	محمد محمد الخطابى
١٧٣-	معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤-	صناعة الثقافة السوداء	ايليس كاشمور	أحمد محمود
١٧٥-	التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦-	نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	جلال البنا
١٧٧-	أنطون تشيخوف	هنرى ترويا	حصة إبراهيم المنيف
١٧٨-	مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد حمدى إبراهيم
١٧٩-	حكايات أيسوب	أيسوب	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠-	قصة جاويد	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
١٨١-	النقد الأدبى الأمريكى	فنسنت ب. ليتش	محمد يحيى
١٨٢-	العنف والنبوءة	و.ب. ييتس	ياسين طه حافظ
١٨٣-	چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه چيلسون	فتحى العشرى
١٨٤-	القاهرة... حالمة لا تنام	هانز إيندورفر	دسوقى سعيد
١٨٥-	أسفار العهد القديم	توماس تومسن	عبد الوهاب علوب
١٨٦-	معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل إنوود	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧-	الأرضة	بُزرج علوى	محمد علاء الدين منصور
١٨٨-	موت الأدب	الفين كرنان	بدر الديب
١٨٩-	العمى والبصيرة	بول دى مان	سعيد الغانمى
١٩٠-	محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	محسن سيد فرجانى
١٩١-	الكلام رأسمال	الحاج أبو بكر إمام	مصطفى حجازى السيد
١٩٢-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ١)	زين العابدين المراغى	محمود سلامة علاوى
١٩٣-	عامل المنجم	بيتر أبراهامز	محمد عبد الواحد محمد

الرقم	العنوان	المؤلف	المترجم
١٩٤-	مختارات من النقد الأنجلو-أمريكي	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
١٩٥-	شتاء ٨٤	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
١٩٦-	المهلة الأخيرة	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
١٩٧-	الفاروق	شمس العلماء شبلي النعماني	جلال السعيد الحفناوي
١٩٨-	الاتصال الجماهيري	ادوين إمري وآخرون	إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩-	تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية	يعقوب لانداوي	جمال أحمد الرفاعي وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠-	ضحايا التنمية	جيرمي سيبروك	فخري لبيب
٢٠١-	الجانب الديني للفلسفة	جوزايا رويس	أحمد الأنصاري
٢٠٢-	تاريخ النقد الأدبي الحديث (جـ٤)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣-	الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالي	جلال السعيد الحفناوي
٢٠٤-	تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	أحمد محمود هويدي
٢٠٥-	الجينات والشعوب واللغات	لويجي لوقا كافاللي- سفورزا	أحمد مستجير
٢٠٦-	الهيولية تصنع علماً جديداً	جيمس جلايك	علي يوسف علي
٢٠٧-	ليل أفريقي	رامون خوتاسندير	محمد أبو العطا
٢٠٨-	شخصية العربي في المسرح الإسرائيلي	دان أوريان	محمد أحمد صالح
٢٠٩-	السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٠-	مثنويات حكيم سنائي	سنائي الغزنوي	يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١-	فردينان دوسوسير	جوناثان كلر	محمود حمدي عبد الغني
٢١٢-	قصص الأمير مرزبان	مرزبان بن رستم بن شروين	يوسف عبدالفتاح فرج
٢١٣-	مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر	ريمون فلاور	سيد أحمد علي الناصري
٢١٤-	قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع	أنتوني جيدنز	محمد محمود محي الدين
٢١٥-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢)	زين العابدين المراغي	محمود سلامة علاوي
٢١٦-	جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٧-	مسرحيتان طليعيتان	ص. بيكيت	نادية البنهاوي
٢١٨-	لعبة الحجلة (رايولا)	خوليو كورتازار	علي إبراهيم منوفي
٢١٩-	بقايا اليوم	كازو ايشجورو	طلعت الشايب
٢٢٠-	الهيولية في الكون	باري باركر	علي يوسف علي
٢٢١-	شعرية كفافي	جريجوري جوزدانيس	رفعت سلام
٢٢٢-	فرانز كافكا	روناك جراي	نسيم مجلي
٢٢٣-	العلم في مجتمع حر	بول فيرابنر	السيد محمد نفادي
٢٢٤-	دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	منى عبدالظاهر إبراهيم
٢٢٥-	حكاية غريق	جابرييل جارثيا ماركث	السيد عبدالظاهر السيد
٢٢٦-	أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	طاهر محمد علي البربري
٢٢٧-	المسرح الإسباني في القرن السابع عشر	موسى ماريا ذيف بوركي	السيد عبدالظاهر عبدالله
٢٢٨-	علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	ماري تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
٢٢٩-	مأزق البطل الوحيد	نورمان كيجان	أمير إبراهيم العمري
٢٣٠-	عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	مصطفى إبراهيم فهمي
٢٣١-	الدرافيل	خايمي سالوم بيدال	جمال عبدالرحمن
٢٣٢-	ما بعد المعلومات	توم ستينر	مصطفى إبراهيم فهمي

٢٣٣-	فكرة الاضمحلال	أرثر هومان	طلعت الشايب
٢٣٤-	الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	فؤاد محمد عكود
٢٣٥-	ديوان شمس تبريزى (جـ١)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦-	الولاية	ميشيل تود	أحمد الطيب
٢٣٧-	مصر أرض الوادى	روبين فيدين	عنايات حسين طلعت
٢٣٨-	العولمة والتحرير	الانكتاد	ياسر محمد جادالله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩-	العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلارفر - رابوخ	نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠-	الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كامى حافظ	صلاح عبدالعزيز محجوب
٢٤١-	فى انتظار البرابرة	ج ٠ م كويتز	ابتسام عبدالله سعيد
٢٤٢-	سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	صبرى محمد حسن عبدالنبى
٢٤٣-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	ليفى بروفنسال	على عبدالرءوف البمبى
٢٤٤-	الغليان	لاورا إسكيبيل	نادية جمال الدين محمد
٢٤٥-	نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس	توفيق على منصور
٢٤٦-	مختارات قصصية	جابرييل جارثيا ماركث	على إبراهيم منوفى
٢٤٧-	الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	والتر إرمبريست	محمد طارق الشرقاوى
٢٤٨-	حقول عدن الخضراء	أنطونيو جالا	عبداللطيف عبدالحليم
٢٤٩-	لغة التمزق	دراجو شتامبوك	رفعت سلام
٢٥٠-	علم اجتماع العلوم	دومنيك فينيك	ماجدة محسن أباظة
٢٥١-	موسوعة علم الاجتماع (جـ٢)	جوردن مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٥٢-	رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	على بدران
٢٥٣-	تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوڤا	حسن بيومى
٢٥٤-	الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥-	أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٦-	ديكارت	ديف روبنسون وكريس جرات	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧-	تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	محمود سيد أحمد
٢٥٨-	الفجر	سير أنجوس فريزر	عُبادة كُحيلة
٢٥٩-	مختارات من الشعر الأرمنى عبر العصور	اقلام مختلفة	فاروجان كازانجيان
٢٦٠-	موسوعة علم الاجتماع (جـ٣)	جوردن مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٦١-	رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢-	مدينة المعجزات	إدوارد مندوثا	محمد أبو العطا
٢٦٣-	الكشف عن حافة الزمن	چون جريبن	على يوسف على
٢٦٤-	إبداعات شعرية مترجمة	هوراس وشلى	لويس عوض
٢٦٥-	روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصمويل جونسون	لويس عوض
٢٦٦-	مدير المدرسة	جلال آل أحمد	عادل عبدالمنعم سويلم
٢٦٧-	فن الرواية	ميلان كونديرا	بدر الدين عرودكى
٢٦٨-	ديوان شمس تبريزى (جـ٢)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩-	وسط الجزيرة العربية وشرقها (جـ١)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧٠-	وسط الجزير العربية وشرقها (جـ٢)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧١-	الحضارة الغربية	توماس سى. باترسون	شوقى جلال

٢٧٢-	الأديرة الأثرية فى مصر	س. س والترز	إبراهيم سلامة
٢٧٣-	الاستعمار والثورة فى الشرق الأوسط	جوان أر. لوك	عنان الشهاوى
٢٧٤-	السيدة باربارا	رومولو جلاجوس	محمود على مكى
٢٧٥-	ت. س إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	أقلام مختلفة	ماهر شفيق فريد
٢٧٦-	فنون السينما	فرانك جوتيران	عبد القادر التلمسانى
٢٧٧-	الجينات: الصراع من أجل الحياة	بريان فورد	أحمد فوزى
٢٧٨-	البدايات	إسحق عظيموف	ظريف عبدالله
٢٧٩-	الحرب الباردة الثقافية	ف.س. سوندرز	طلعت الشايب
٢٨٠-	من الأدب الهندى الحديث والمعاصر	بريم شند وآخرون	سمير عبدالحميد
٢٨١-	الفردوس الأعلى	مولانا عبد الحليم شرر الكهنوى	جلال الحفناوى
٢٨٢-	طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس ولبيرت	سمير حنا صادق
٢٨٣-	السهل يحترق	خوان رولفو	على اليمبى
٢٨٤-	هرقل مجنوناً	يوريبيدس	أحمد عتمان
٢٨٥-	رحلة الخواجة حسن نظامى	حسن نظامى	سمير عبد الحميد
٢٨٦-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٣)	زين العابدين المراغى	محمود سلامة علاوى
٢٨٧-	الثقافة والعولمة والنظام العالمى	انتونى كنج	محمد يحيى وآخرون
٢٨٨-	الفن الروائى	ديفيد لودج	ماهر البطوطى
٢٨٩-	ديوان منجوهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	محمد نور الدين عبدالمنعم
٢٩٠-	علم اللغة والترجمة	جورج مونان	أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١-	المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ١)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٢-	المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ٢)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٣-	مقدمة للأدب العربى	روجر ألن	نخبة من المترجمين
٢٩٤-	فن الشعر	بوالو	رجاء ياقوت صالح
٢٩٥-	سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل	بدر الدين حب الله الديب
٢٩٦-	مكبث	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٢٩٧-	فن النحو بين اليونانية والسريانية	ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوانى	ماجدة محمد أنور
٢٩٨-	مأساة العبيد	أبو بكر تفاوابليوه	مصطفى حجازى السيد
٢٩٩-	ثورة فى التكنولوجيا الحيوية	جين ل. ماركس	هاشم أحمد فؤاد
٣٠٠-	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج١)	لويس عوض	جمال الجزيرى وبهاء چاهين وإيزابيل كمال
٣٠١-	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج٢)	لويس عوض	جمال الجزيرى و محمد الجندى
٣٠٢-	فتجنشتين	جون هيتون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٣-	بوذا	جين هوب وبورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤-	ماركس	ريوس	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥-	الجلد	كروزيو مالابارته	صلاح عبد الصبور
٣٠٦-	الحماسة: النقد الكانطى للتاريخ	جان فرانسوا ليوتار	نبيل سعد
٣٠٧-	الشعور	ديفيد بابينو	محمود محمد أحمد
٣٠٨-	علم الوراثة	ستيف جونز	ممدوح عبد المنعم أحمد
٣٠٩-	الذهن والمخ	أنجوس چيلاتى	جمال الجزيرى
٣١٠-	يونج	ناجى هيد	محيى الدين محمد حسن

الرقم	العنوان	المؤلف	المترجم
٣١١-	مقال فى المنهج الفلسفى	كولنجوود	فاطمة إسماعيل
٣١٢-	روح الشعب الأسود	وليم دى بويز	أسعد حليم
٣١٣-	أمثال فلسطينية	خايير بيان .	عبدالله الجعيدى
٣١٤-	الفن كعدم	جينس مينيك	هويدا السباعى
٣١٥-	جرامشى فى العالم العربى	ميشيل بروندينو	كاميليا صبحى
٣١٦-	محاكمة سقراط	آ.ف. ستون	نسيم مجلى
٣١٧-	بلا غد	شير لايموفا- زنيكين	أشرف الصباغ
٣١٨-	الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	نخبة	أشرف الصباغ
٣١٩-	صور دريدا	جايتر ياسبيفاك وكرستوفر نوريس	حسام نايل
٣٢٠-	لمعة السراج فى حضرة التاج	مؤلف مجهول	محمد علاء الدين منصور
٣٢١-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ١)	ليفى برو فنسال	نخبة من المترجمين
٣٢٢-	وجهات غربية حديثة فى تاريخ الفن	دبليو يوجين كليناور	خالد مفلح حمزة
٣٢٣-	فن الساتورا	تراث يونانى قديم	هانم سليمان
٣٢٤-	اللعب بالنار	أشرف أسدى	محمود سلامة علاوى
٣٢٥-	عالم الآثار	فيليب بوسان	كرستين يوسف
٣٢٦-	المعرفة والمصلحة	جورجين هابرماس	حسن صقر
٣٢٧-	مختارات شعرية مترجمة (جـ١)	نخبة	توفيق على منصور
٣٢٨-	يوسف وزليخا	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	عبد العزيز بقوش
٣٢٩-	رسائل عيد الميلاد	تد هيوز	محمد عيد إبراهيم
٣٣٠-	كل شىء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	سامى صلاح
٣٣١-	عندما جاء السردين	ستيفن جراى	سامية دياب
٣٣٢-	القصة القصيرة فى إسبانيا	نخبة	على إبراهيم منوفى
٣٣٣-	الإسلام فى بريطانيا	نبيل مطر	بكر عباس
٣٣٤-	لقطات من المستقبل	آرثر س كلارك	مصطفى فهمى
٣٣٥-	عصر الشك	ناتالى ساروت	فتحى العشرى
٣٣٦-	متون الأهرام	نصوص قديمة	حسن صابر
٣٣٧-	فلسفة الولاء	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٣٣٨-	نظرات حائرة (وقصص أخرى من الهند)	نخبة	جلال السعيد الحفناوى
٣٣٩-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ٣)	على أصغر حكمت	محمد علاء الدين منصور
٣٤٠-	اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربيروجلو	فخرى لبيب
٣٤١-	قصائد من رلكه	راينر ماريا رلكه	حسن حلمى
٣٤٢-	سلامان وأبسال	نور الدين عبدالرحمن بن أحمد	عبد العزيز بقوش
٣٤٣-	العالم البرجوازى الزائل	نادين جورديمر	سمير عبد ربه
٣٤٤-	الموت فى الشمس	بيتر بلانجوه	سمير عبد ربه
٣٤٥-	الركض خلف الزمن	بونه ندائى	يوسف عبد الفتاح فرج
٣٤٦-	سحر مصر	رشاد رشدى	جمال الجزيرى
٣٤٧-	الصبية الطائشون	جان كوكتو	بكر الحلو
٣٤٨-	المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ١)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٣٤٩-	دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	أرثر والدرون وآخرون	أحمد عمر شاهين

٣٥٠- بانوراما الحياة السياحية	أقلام مختلفة	عطية شحاتة
٣٥١- مبادئ المنطق	جوزايا رويس	أحمد الانصارى
٣٥٢- قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	نعيم عطية
٣٥٣- الفن الإسلامى فى الأندلس (الزخرفة الهندسية)	باسيليو بابون مالدوناند	على إبراهيم منوفى
٣٥٤- الفن الإسلامى فى الأندلس (الزخرفة النباتية)	باسيليو بابون مالدوناند	على إبراهيم منوفى
٣٥٥- التيارات السياسية فى إيران	حجت مرتضى	محمود سلامة علاوى
٣٥٦- الميراث المر	بول سالم	بدر الرفاعى
٣٥٧- متون هيرميس	نصوص قديمة	عمر الفاروق عمر
٣٥٨- أمثال الهوسا العامية	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٣٥٩- محاورات بارمنيدس	أفلاطون	حبيب الشارونى
٣٦٠- أنثروبولوجيا اللغة	أندريه جاكوب ونويلا باركان	ليلى الشربينى
٣٦١- التصحر: التهديد والمجابهة	آلان جرينجر	عاطف معتمد وآمال شاور
٣٦٢- تلميذ بابنبيرج	هاينرش شبورال	سيد أحمد فتح الله
٣٦٣- حركات التحرير الأفريقية	ريتشارد جيبسون	صبرى محمد حسن
٣٦٤- حداثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	نجلاء أبو عجاج
٣٦٥- سأم باريس	شارل بودلير	محمد أحمد حمد
٣٦٦- نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	مصطفى محمود محمد
٣٦٧- القلم الجرىء	نخبة	البرّاق عبدالهادى رضا
٣٦٨- المصطلح السردى	جيرالد برنس	عابد خزندار
٣٦٩- المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	فوزية العشماوى
٣٧٠- الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليرلا لويت	فاطمة عبدالله محمود
٣٧١- المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ٢)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٣٧٢- عاش الشباب	وانغ مينغ	وحيد السعيد عبدالحميد
٣٧٣- كيف تعد رسالة دكتوراه	أمبرتو إيكو	على إبراهيم منوفى
٣٧٤- اليوم السادس	أندريه شديد	حمادة إبراهيم
٣٧٥- الخلود	ميلان كونديرا	خالد أبو اليزيد
٣٧٦- الغضب وأحلام السنين	نخبة	إدوار الخراط
٣٧٧- تاريخ الأدب فى إيران (جـ٤)	على أصغر حكمت	محمد علاء الدين منصور
٣٧٨- المسافر	محمد إقبال	يوسف عبدالفتاح فرج
٣٧٩- ملك فى الحديقة	سنيل باث	جمال عبدالرحمن
٣٨٠- حديث عن الخسارة	جونتر جراس	شيرين عبدالسلام
٣٨١- أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	رانيا إبراهيم يوسف
٣٨٢- تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد إسفنديار	أحمد محمد نادى
٣٨٣- هدية الحجاز	محمد إقبال	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٨٤- القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	إيزابيل كمال
٣٨٥- مشترى العشق	محمد على بهزادراد	يوسف عبدالفتاح فرج
٣٨٦- دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ريهام حسين إبراهيم
٣٨٧- أغنيات وسوناتات	چون دن	بهاء چاهين
٣٨٨- مواعظ سعدى الشيرازى	سعدى الشيرازى	محمد علاء الدين منصور

٣٨٩-	من الأدب الباكستاني المعاصر	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٩٠-	الأرشيفات والمدن الكبرى	نخبة	عثمان مصطفى عثمان
٣٩١-	الحافلة الليلكية	مايف بينشى	منى الدروبى
٣٩٢-	مقامات ورسائل أندلسية	نخبة	عبداللطيف عبدالحليم
٣٩٣-	فى قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	زينب محمود الخضيرى
٣٩٤-	القوى الأربع الأساسية فى الكون	بول ديفيز	هاشم أحمد محمد
٣٩٥-	ألام سياوش	إسماعيل فصيح	سليم حمدان
٣٩٦-	السافاك	تقى نجارى راد	محمود سلامة علاوى
٣٩٧-	نيتشه	لورانس جين	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٨-	سارتر	فيليب تودى	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٩-	كامى	ديفيد ميروفتس	إمام عبدالفتاح إمام
٤٠٠-	مومو	مشيائيل إنده	باهر الجوهرى
٤٠١-	الرياضيات	زيادون ساردر	ممدوح عبد المنعم
٤٠٢-	هوكنج	ج. ب. ماك ايفوى	ممدوح عبدالمنعم
٤٠٣-	ربة المطر والملابس تصنع الناس	تودور شتورم	عماد حسن بكر
٤٠٤-	تعويذة الحسى	ديفيد إبرام	ظبية خميس
٤٠٥-	إيزابيل	أندريه جيد	حمادة إبراهيم
٤٠٦-	المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	جمال عبد الرحمن
٤٠٧-	الأدب الإسبانى المعاصر بأقلام كتابه	أقلام مختلفة	طلعت شاهين
٤٠٨-	معجم تاريخ مصر	جوان فوتشركنج	عنان الشهاوى
٤٠٩-	انتصار السعادة	برتراند راسل	إلهامى عمارة
٤١٠-	خلاصة القرن	كارل بوبر	الزواوى بغورة
٤١١-	همس من الماضى	جينيفر أكرمان	أحمد مستجير
٤١٢-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ٢)	ليفى بروفنسال	نخبة
٤١٣-	أغنيات المنفى	ناظم حكمت	محمد البخارى
٤١٤-	الجمهورية العالمية للآداب	باسكال كازانوفا	أمل الصبان
٤١٥-	صورة كوكب	فريدريش دورنيمات	أحمد كامل عبدالرحيم
٤١٦-	مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردز	مصطفى بدوى
٤١٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٥)	رينيه ويليك	مجاهد عبدالمنعم مجاهد
٤١٨-	سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية	جين هاثواى	عبد الرحمن الشيخ
٤١٩-	العصر الذهبى للإسكندرية	جون مايو	نسيم مجلى
٤٢٠-	مكرو ميجاس	فولتير	الطيب بن رجب
٤٢١-	الولاء والقيادة	رؤى متحدة	أشرف محمد كيلانى
٤٢٢-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ١)	نخبة	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٤٢٣-	إسراءات الرجل الطيف	نخبة	وحيد النقاش
٤٢٤-	لوائح الحق ولوامع العشق	نور الدين عبدالرحمن الجامى	محمد علاء الدين منصور
٤٢٥-	من طاووس إلى فرح	محمود طلوعى	محمود سلامة علاوى
٤٢٦-	الخفافيش وقصص أخرى	نخبة	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧-	باندراس الطاغية	باى إنكلان	ثريا شلبى

٤٢٨-	الخزانة الخفية	محمد هوتك	محمد أمان صافى
٤٢٩-	هيجل	ليود سبنسر وأندرزجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٠-	كانط	كرستوفر وانت وأندزجى كليموفسكى	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣١-	فوكو	كريس هوروكس وزوران جفتيك	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٢-	ماكياڤللى	باتريك كيرى وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٣-	جويس	ديفيد نوريس وكارل فلنت	حمدى الجابرى
٤٣٤-	الرومانسية	دونكان هيث وجودن بورهام	عصام حجازى
٤٣٥-	توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زربرج	ناجى رشوان
٤٣٦-	تاريخ الفلسفة (مج١)	فردريك كوبلستون	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٧-	رحالة هندى فى بلاد الشرق	شبلى النعمانى	جلال السعيد الحفناوى
٤٣٨-	بطلات وضحايا	إيمان ضياء الدين بيبرس	عايدة سيف الدولة
٤٣٩-	موت المرابى	صدر الدين عينى	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠-	قواعد اللهجات العربية	كرستن بروستاد	محمد طارق الشرقاوى
٤٤١-	رب الأشياء الصغيرة	أرونداتى روى	فخرى لبيب
٤٤٢-	حتشبسوت (المرأة الفرعونية)	فوزية أسعد	ماهر جويجاتى
٤٤٣-	اللغة العربية	كيس فرستيغ	محمد طارق الشرقاوى
٤٤٤-	أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة	لاوريت سيجورنه	صالح علمانى
٤٤٥-	حول وزن الشعر	پرويز ناتل خانلرى	محمد محمد يونس
٤٤٦-	التحالف الأسود	ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير	أحمد محمود
٤٤٧-	نظرية الكم	ج. ب. ماك إيفوى	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٨-	علم نفس التطور	ديلان إيفانز وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٩-	الحركة النسائية	نخبة	جمال الجزيرى
٤٥٠-	ما بعد الحركة النسائية	صوفيا فوكا وريبيكا رايت	جمال الجزيرى
٤٥١-	الفلسفة الشرقية	ريتشارد أوزبورن وبورن ڤان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢-	لينين والثورة الروسية	ريتشارد إيجناترى وأوسكار زاريت	محيى الدين مزيد
٤٥٣-	القاهرة: إقامة مدينة حديثة	جان لوك أرنو	حليم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤-	خمسون عامًا من السينما الفرنسية	رينيه بريدال	سوزان خليل
٤٥٥-	تاريخ الفلسفة الحديثة (مج٥)	فردريك كوبلستون	محمود سيد أحمد
٤٥٦-	لا تنسنى	مريم جعفرى	هويدا عزت محمد
٤٥٧-	النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان مولر أوكين	إمام عبدالفتاح إمام
٤٥٨-	الموريسكيون الأندلسيون	مرثيدس غارثيا أرينال	جمال عبد الرحمن
٤٥٩-	نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	جلال البنا
٤٦٠-	الفاشية والنازية	ستوارت هود وليتزا جانستز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦١-	لكان	داريان ليدر وجودى جروفز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦٢-	طه حسين من الأزهر إلى السوربون	عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى
٤٦٣-	الدولة المارقة	ويليام بلوم	كمال السيد
٤٦٤-	ديمقراطية للقلة	مايكل بارنتى	حصة إبراهيم المنيف
٤٦٥-	قصص اليهود	لويس جنزبرج	جمال الرفاعى
٤٦٦-	حكايات حب وبطولات فرعونية	فيولين فانويك	فاطمة محمود

٤٦٧-	التفكير السياسى	ستيفين ديلو	ربيع وهبة
٤٦٨-	روح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٤٦٩-	جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	مجدى عبدالرازق
٤٧٠-	الأراضى والجودة البيئية	نخبة	محمد السيد النتة
٤٧١-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ٢)	نخبة	عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٤٧٢-	دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٣-	دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٤-	الأدب والنسوية	بام موريس	سهام عبدالسلام
٤٧٥-	صوت مصر: أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	عادل هلال عنانى
٤٧٦-	أرض الحبايب بعيدة: بيرم التونسى	ماريلين بوث	سحر توفيق
٤٧٧-	تاريخ الصين	هيلدا هوخام	أشرف كيلانى
٤٧٨-	الصين والولايات المتحدة	ليوشيه شنج و لى شى دونج	عبد العزيز حمدى
٤٧٩-	المقهـــى (مسرحية صينية)	لاوشه	عبد العزيز حمدى
٤٨٠-	تساى ون جى (مسرحية صينية)	كو مو روا	عبد العزيز حمدى
٤٨١-	عباءة النبى	روى متحدة	رضوان السيد
٤٨٢-	موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	فاطمة محمود
٤٨٣-	النسوية وما بعد النسوية	سارة جامبل	أحمد الشامى
٤٨٤-	جمالية التلقى	هانسن روبيرت ياوس	رشيد بنحدو
٤٨٥-	التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٦-	الذاكرة الحضارية	يان أسمن	عبدالحليم عبدالغنى رجب
٤٨٧-	الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد آبادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٨-	الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٩-	هُسِّرل: الفلسفة علمًا دقيقًا	هُسِّرل	محمود رجب
٤٩٠-	أسمار الببغاء	محمد قادرى	عبد الوهاب علوب
٤٩١-	نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى	نخبة	سمير عبد ربه
٤٩٢-	محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	محمد رفعت عواد
٤٩٣-	خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	محمد صالح الضالع
٤٩٤-	كتاب الموتى (الخروج فى النهار)	نصوص مصرية قديمة	شريف الصيفى
٤٩٥-	اللوبى	إدوارد تيفان	حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦-	الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ١)	إكوانو بانولى	نخبة
٤٩٧-	العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط	نادية العلىّ	مصطفى رياض
٤٩٨-	النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريودز	أحمد على بدوى
٤٩٩-	تقاطعات: الأمة والمجتمع والجنس	نخبة	فيصل بن خضراء
٥٠٠-	فى طفولتى (دراسة فى السيرة الذاتية العربية)	تيتز رووكى	طلعت الشايب
٥٠١-	تاريخ النساء فى الغرب (جـ١)	أرثر جولد هامر	سحر فراج
٥٠٢-	أصوات بديلة	هدى الصدّة	هالة كمال
٥٠٣-	مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة	محمد نور الدين عبدالمنعم
٥٠٤-	كتابات أساسية (جـ١)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٥-	كتابات أساسية (جـ٢)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق

٥٠٦-	ربما كان قديسًا	آن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥٠٧-	سيدة الماضى الجميل	بيتر شيفر	شوقى فهيم
٥٠٨-	المولوية بعد جلال الدين الرومى	عبدالباقى جلبنارلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٥٠٩-	الفقر والإحسان فى عهد سلاطين المماليك	آدم صبرة	قاسم عبده قاسم
٥١٠-	الأرملة الماكرة	كارلو جولدونى	عبدالرازق عيد
٥١١-	كوكب مرقّع	آن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥١٢-	كتابة النقد السينمائى	تيموثى كوريجان	جمال عبد الناصر
٥١٣-	العلم الجسور	تيد أنتون	مصطفى إبراهيم فهمى
٥١٤-	مدخل إلى النظرية الأدبية	جوناثان كولر	مصطفى بيومى عبد السلام
٥١٥-	من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطى دوجلاس	فدوى مالطى دوجلاس
٥١٦-	إرادة الإنسان فى شفاء الإدمان	أرنولد واشنطون ودونا باوندى	صبرى محمد حسن
٥١٧-	نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨-	استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	هاشم أحمد محمد
٥١٩-	محاضرات فى المثالية الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٥٢٠-	الولع بمصر من الحلم إلى المشروع	أحمد يوسف	أمل الصبان
٥٢١-	قاموس تراجم مصر الحديثة	أرثر جولد سميث	عبدالوهاب بكر
٥٢٢-	إسبانيا فى تاريخها	أميركو كاسترو	على إبراهيم منوفى
٥٢٣-	الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٥٢٤-	الملك لير	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٥٢٥-	موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى	دنيس جونسون رزيفز	نادية رفعت
٥٢٦-	علم السياسة البيئية	ستيفن كرول وليم رانكين	محيى الدين مزيد
٥٢٧-	كافكا	ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	جمال الجزيرى
٥٢٨-	تروتسكى والماركسية	طارق على وفِلْ إيفانز	جمال الجزيرى
٥٢٩-	بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى	محمد إقبال	حازم محفوظ وحسين نجيب المصرى
٥٣٠-	مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر
٥٣١-	ما الذى حَدَثَ فى «حَدَث» ١١ سبتمبر؟	چاك دريدا	صفاء فتحى
٥٣٢-	المغامرُ والمستشرق	هنرى لورنس	بشير السباعى
٥٣٣-	تعلُّم اللغة الثانية	سوزان جاس	محمد الشرقاوى
٥٣٤-	الإسلاميون الجزائريون	سيڤرين لابا	حمادة إبراهيم
٥٣٥-	مخزن الأسرار	نظامى الكنجوى	عبدالعزيز بقوش
٥٣٦-	الثقافات وقيم التقدم	صمويل هنتنجتون	شوقى جلال
٥٣٧-	للحب والحرية	نخبة	عبدالغفار مكاوى
٥٣٨-	النفس والآخر فى قصص يوسف الشارونى	كيت دانيلر	محمد الحديدى
٥٣٩-	خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	محسن مصيلحى
٥٤٠-	توجهات بريطانية - شرقية	السير رونالد ستورس	رءوف عباس
٥٤١-	هى تتخيل وهلاوس أخرى	خوان خوسيه مياس	مروة رزق
٥٤٢-	قصص مختارة من الأدب اليونانى الحديث	نخبة	نعيم عطية
٥٤٣-	السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	وفاء عبدالقادر
٥٤٤-	ميلانى كلاين	نخبة	حمدى الجابرى

٥٤٥-	يا له من سباق محموم	فرانسيس كريك	عزت عامر
٥٤٦-	ريموس	ت. ب. وايزمان	توفيق على منصور
٥٤٧-	بارت	فيليب ثودى وآن كورس	جمال الجزيرى
٥٤٨-	علم الاجتماع	ريتشارد أوزبرن وبورن فان لون	حمدى الجابرى
٥٤٩-	علم العلامات	بول كوبلى وليتاجانز	جمال الجزيرى
٥٥٠-	شكسبير	نيك جروم وبيرو	حمدى الجابرى
٥٥١-	الموسيقى والعولمة	سايمون ماندى	سمحة الخولى
٥٥٢-	قصص مثالية	ميجيل دى ثربانتس	على عبد الرءوف البمبى
٥٥٣-	مدخل للشعر الفرنسى الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	رجاء ياقوت
٥٥٤-	مصر فى عهد محمد على	عفاف لطفى السيد مارسوه	عبدالسميع عمر زين الدين
٥٥٥-	الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادى والعشرين	أناتولى أوتكين	أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالى
٥٥٦-	جان بودريار	كريس هوروكس وزوران جيفتك	حمدى الجابرى
٥٥٧-	الماركيز دى ساد	ستوارت هود وجراهام كرولى	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٨-	الدراسات الثقافية	زيودين ساردار وبورين فان لون	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٩-	الماس الزائف	تشا تشاجى	عبدالحى أحمد سالم
٥٦٠-	صلصلة الجرس	نخبة	جلال السعيد الحفناوى
٥٦١-	جناح جبريل	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوى
٥٦٢-	بلايين وبلايين	كارل ساجان	عزت عامر
٥٦٣-	ورود الخريف	خاثينتو بينابينتى	صبرى محمدى التهامى
٥٦٤-	عُش الغريب	خاثينتو بينابينتى	صبرى محمدى التهامى
٥٦٥-	الشرق الأوسط المعاصر	ديبورا . ج. جيرنر	أحمد عبدالحميد أحمد
٥٦٦-	تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى	موريس بيشوب	على السيد على
٥٦٧-	الوطن المغتصب	مايكل رايس	إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨-	الأصولى فى الرواية	عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر
٥٦٩-	موقع الثقافة	هومى. ك. بابا	ثائر ديب
٥٧٠-	دول الخليج الفارسى	سير روبرت هاى	يوسف الشاروتى
٥٧١-	تاريخ النقد الإسبانى المعاصر	إيميليا دى ثوليتا	السيد عبد الظاهر
٥٧٢-	الطب فى زمن الفراعنة	برونو أليوا	كمال السيد
٥٧٣-	فرويد	ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتى	جمال الجزيرى
٥٧٤-	مصر القديمة فى عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	علاء الدين عبد العزيز السنباعى
٥٧٥-	الاقتصاد السياسى للعولمة	نجير وودز	أحمد محمود
٥٧٦-	فكر ثربانتس	أمريكو كاسترو	ناهد العشرى محمد
٥٧٧-	مغامرات بينوكيو	كارلو كولودى	محمد قدرى عمارة
٥٧٨-	الجماليات عند كيتس وهنت	أيومى ميزوكوشى	محمد إبراهيم وعصام عبد الرءوف
٥٧٩-	تشومسكى	جون ماهر وجودى جروفز	محيى الدين مزيد
٥٨٠-	دائرة المعارف الدولية (جـ١)	جون فيزر وبول سيترجز	محمد فتحى عبدالهادى
٥٨١-	الحمقى يموتون	ماريو بوزو	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢-	مرايا الذات	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣-	الجيران	أحمد محمود	سليم عبد الأمير حمدان

٥٨٤- سفر	محمود دولت آبادی	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥- الأمير احتجاب	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦- السينما العربية والأفريقية	ليزبيث مالكموس وروى أرمز	سهام عبد السلام
٥٨٧- تاريخ تطور الفكر الصينى	نخبة	عبدالعزيز حمدى
٥٨٨- أمنحوتب الثالث	أنييس كابرول	ماهر جويجاتى
٥٨٩- تمبكت العجيبة	فيلكس ديبواه	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٥٩٠- أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية	نخبة	محمود مهدى عبدالله
٥٩١- الشاعر والمفكر	هوراتيوس	على عبدالتواب على وصلاح رمضان السيد
٥٩٢- الثورة المصرية	محمد صبرى السوربونى	مجدى عبدالحافظ وعلى كورخان
٥٩٣- قصائد ساحرة	بول فاليرى	بكر الحلو
٥٩٤- القلب السمين	سوزانا تامارو	أمانى فوزى
٥٩٥- الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ٢)	إكوادو بانولى	نخبة
٥٩٦- الصحة العقلية فى العالم	روبرت ديجارليه وآخرون	إيهاب عبدالرحيم محمد
٥٩٧- مسلمو غرناطة	خوليو كاروباروخا	جمال عبدالرحمن
٥٩٨- مصر وكنعان وإسرائيل	دونالد ريدفورد	بيومى على قنديل
٥٩٩- فلسفة الشرق	هرداد مهرين	محمود سلامة علاوى
٦٠٠- الإسلام فى التاريخ	برنارد لويس	مدحت طه
٦٠١- النسوية والمواطنة	ريان فوت	أيمن بكر وسمر الشيشكلى
٦٠٢- ليوتار:نحو فلسفة ما بعد حداثية	جيمس وليامز	إيمان عبدالعزيز
٦٠٣- النقد الثقافى	آرثر أيزابرجر	وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسى
٦٠٤- الكوارث الطبيعية (جـ١)	باتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
٦٠٥- مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زيبروسكى الصغير	مصطفى إبراهيم فهمى
٦٠٦- قصة البردى اليونانى فى مصر	ريتشارد هاريس	محمود إبراهيم السعدنى
٦٠٧- قلب الجزيرة العربية (جـ١)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٨- قلب الجزيرة العربية (جـ٢)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٩- الانتخاب الثقافى	أجنر فوج	شوقى جلال
٦١٠- العمارة المدجنة	رفائيل لوبث جوثمان	على إبراهيم منوفى
٦١١- النقد والأيديولوجية	تيرى إيجلتون	فخرى صالح
٦١٢- رسالة النفسية	فضل الله بن حامد الحسينى	محمد محمد يونس
٦١٣- السياحة والسياسة	كولن مايكل هول	محمد فريد حجاب
٦١٤- بيت الأقصر الكبير	فوزية أسعد	منى قطان
٦١٥- عرض الأحداث التى وقعت فى بغداد	أليس بسيرينى	محمد رفعت عواد
٦١٦- أساطير بيضاء	روبرت يانج	أحمد محمود
٦١٧- الفولكلور والبحر	هوراس بيك	أحمد محمود
٦١٨- نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة	تشارلز فيلبس	جلال البنا
٦١٩- مفاتيح أورشليم القدس	ريمون استانبولى	عايدة الباجورى
٦٢٠- السلام الصليبى	توماش ماستناك	بشير السباعى
٦٢١- النوبة المعبر الحضارى	وليم. ى. آدمز	فؤاد عكود
٦٢٢- أشعار من عالم اسمه الصين	أى تشينغ	أمير نبيه وعبدالرحمن حجازى

٦٢٣-	نوادر جحا الإيرانى	سعيد قانعى	يوسف عبدالفتاح
٦٢٤-	أزمة العالم الحديث	رينيه جينو	عمر الفاروق
٦٢٥-	الجرح السرى	جان جينيه	محمد برادة
٦٢٦-	مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	نخبة	توفيق على منصور
٦٢٧-	حكايات إيرانية	نخبة	عبدالوهاب علوب
٦٢٨-	أصل الأنواع	تشارلس داروين	مجدى محمود المليجى
٦٢٩-	قرن آخر من الهيمنة الأمريكية	نيقولاس جويات	عزة الخميسى
٦٣٠-	سيرتى الذاتية	أحمد بللو	صبرى محمد حسن
٦٣١-	مختارات من الشعر الأفريقى المعاصر	نخبة	بإشراف: حسن طلب
٦٣٢-	المسلمون واليهود فى مملكة فالنسيا	دولورس برامون	رانيا محمد
٦٣٣-	الحب وفنونه	نخبة	حمادة إبراهيم
٦٣٤-	مكتبة الإسكندرية	روى ماكلويد وإسماعيل سراج الدين	مصطفى البهنساوى
٦٣٥-	التثبيت والتكيف فى مصر	جودة عبد الخالق	سمير كريم
٦٣٦-	حج يولندة	جناب شهاب الدين	سامية محمد جلال
٦٣٧-	مصر الخديوية	ف. روبرت هنتر	بدر الرفاعى

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٤٢٩٣ / ٢٠٠٥